330:Sa18wA

السمان ـ احمد

الوقائع والنظريات الاقتصادية في العصر الحديث.

JAN 12 A 1120

330
Sa18wA

JA 7 54
FE 1 54
JN 1 54
NO 2 54
FE 1 55
FE 6 57
MR 1 57
MY 1 57
OC 10 57
MY 12 58
AG 11 58
AG 25 58
NO 20 58
AP 8 59
AP 21 59
JE 22 59
1 Feb 67
JAFET LIB.
30 NOV 1990

330
Sal8wh
c.1

الوقائع والنظريات الاقتصادية

في العصر الحديث

تأليف

الدكتور احمد السمان

استاذ الاقتصاد السياسي

في معهد الحقوق العربي بدمشق

حقوق الطبع محفوظة

79621

الطبعة الاولى

مطبعة الجامعة السورية ١٣٦٤ — ١٩٤٥

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

محتويات الكتاب

	الصفحة
القسم الاول : مراحل النظام الاقتصادي الحديث	٩
الباب الاول : الحياة الاقتصادية في القرون الوسطى	٩
الباب الثاني : الانقلاب النقدي	٢٠
الفصل الاول : اثر اكتشاف امريكا في التجارة العالمية	٢٢
الفصل الثاني : اثر اكتشاف امريكا في الحياة الاوربية	٣١
الباب الثالث : الانقلاب الصناعي	٣٦
الفصل الاول : مراحل الانقلاب الصناعي ومظاهره	٣٩
الفصل الثاني : اسباب الانقلاب الصناعي	٤٨
الباب الرابع : الانقلاب الحقوقي	٥٩
الفصل الاول : الحرية الشخصية	٦٥
الفصل الثاني : الحرية الاقتصادية	٦٩
الفصل الثالث : حق الملك	٧٧
الباب الخامس : عصر الرأسمالية الذهبي	٨٣
الفصل الاول : حرية التجارة الخارجية	٨٥
الفصل الثاني : من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد العالمي	٩٥

الصفحة

الفصل الثالث : التدبير العقلي للحياة الاقتصادية ١٠٦

القسم الثاني : الازمة الاقتصادية الحديثة ١٢٧

الباب الاول : خلل التوازن الاقتصادي العالمي ١٢٩

الباب الثاني : عوامل الازمة الاقتصادية الحاضرة

الفصل الاول : العقبات الجمركية والسياسة الاكتفائية ١٣٥

الفصل الثاني : العقبات النقدية والمالية ١٤١

الفصل الثالث : الرقي الفني وضعف القوة الشرائية ١٤٥

الباب الثالث : ازمة الحرية الاقتصادية ١٥١

الفصل الاول : مبدأ الحرية الاقتصادية ١٥٤

البحث الاول : خلاصة مبدأ الحرية الاقتصادية ١٥٥

البحث الثاني : المذهب الفردي والدولة ١٦٣

البحث الثالث : نقد المذاهب الفردية الاقتصادية ١٧١

البحث الرابع : تطور مذهب الحرية الاقتصادية ١٨٥

الفصل الثاني : نظريات التدخل الحكومي ١٩٢

البحث الاول : سيسموندي وتشريع العمل ١٩٣

البحث الثاني : ليست ومذهب الاقتصاد القومي ١٩٧

الفصل الثالث : الاشتراكية ٢٠٣

البحث الاول : تعريف الاشتراكية ٢٠٤

البحث الثاني : الكيان الاشتراكي ٢١٢

البحث الثالث : بين الاشتراكية وخصومها ٢١٦

البحث الرابع : تطور الاشتراكية (فوريه ،

الصفحة

برودون ، سن سيمون)	٢٢٢
الافكار الماركسية	٢٣٢
نقد الافكار الماركسية	٢٣٥
القسم الثالث : اصلاح النظام الاقتصادي الحديث	٢٤١
الفصل الاول : الاقتصاد المنهاجي او المسيَّر	٢٤٣
الفصل الثاني : الاقتصاد المنهاجي الروسي	٢٧٤
الفصل الثالث : الاقتصاد المنهاجي في الولايات المتحدة	٢٩٦
الفصل الرابع : الاقتصاد المنهاجي الفاشستي	٣٠٨
الفصل الخامس : الاقتصاد المنهاجي النازي	٣٢٠

❀❀❀

المقدمة

ان النظام الاقتصادي الحديث مظهر من مظاهر المدنية الغربية الحاضرة التي ولدت حوالي القرن السادس عشر في بلاد اوروبا ، ففي ذاك العهد كانت معركة العرب والاسبانيين في الغرب والترك والبيزنطيين في الشرق ، نذيراً بانقضاء القرون الوسطى ومبدأ للنهضة الاوربية .

وكما ان كل شيء في العالم نتيجه لعلة سبقته ومقدمة لاثر يتلوه فان هذا الانقلاب الذي نقل محور الحضارة من الشرق الى الغرب كان نتيجة لطائفة من العلل والاسباب عمل في انضاجها الزمان والمكان وقد مهدت له ورافقته امارات وحادثات مختلفة النسيج ، منها الفكري ومنها الروحي ومنها الاقتصادي ومنها السياسي . ولقد حاول الباحثون ان يجدوا من بين هذه الحادثات العامل الوحيد الذي كان العلة المباشرة للانقلاب وذهبوا في الرأي مذاهب تختلف باختلاف نزعاتهم وعقائدهم الفلسفية على انا نعتقد ان سرد الوقائع وربطها بعضها ببعض وارجاع الامور الى مسبباتها اقرب الى الحقيقة الخالصة والنزعة العلمية واخلق بان يصدر الرأي عن تحقيق لا اثر فيه للهوى والميل لذلك لن نستبق البحث ولن نعين منذ الآن عاملاً معيناً فعالاً في الانقلاب ، بل نترك للوقائع وحدها ان تتكلم وننبه منذ الآن على ان من الصعب جداً ان يقال ان هذا السبب وحده كان مثيراً لثورة اجتماعية او مميتاً لمدنية معينة، لان الحادثات الاجتماعية معقدة متشابكة ، تمتزج فيها الآثار بالاسباب ، ولكن الصواب ان بعض العوامل قد يكون اعمق اثراً من سواه في تكوين المادة الاجتماعية ويكون الانقلاب منسوباً له هذا وان دراستنا للمدنية الاقتصادية المعاصرة لن تكون تامة حتى نضعها في اطارها

الحقيقي بين مراحل المدنية في سيرها الوئيد واذ كانت ولدت وسط الاضطراب الاوربي الذي عم العالم الغربي في نهاية القرون الوسطى ، فانا رأينا ان نمهد لدراستنا بحث موجز جداً نصف فيه البيئة الاجتماعية التي كان يعيش فيها العالم الاوربي حياته الداخلية ويعقد صلاته مع العالم الاجنبي في القرون الوسطى ثم نصف كيف كان المرور من هذه الحياة الاجتماعية العنيفة الى مدنية العصر الحديث . وبديهي ان هذا المرور لم يحصل بغتة ، وان هذه المدنية لم ترتجل ارتجالاً بل مرت اوربا ثم امريكا بمراحل جديدة من التطور ، اسماها المؤلفون بالثورات لعمق اثرها واتساع مداها .

فالمرحلة الاولى بدأت عقب اكتشاف امريكا وتدفق انهار ذهبها وفضتها الى اسبانيا والبورتغال ، وتسمى « بالانقلاب النقدي » لان هذه الكميات الغزيرة من النقد الجديد التي هطلت على اوروبا ادت الى ارتفاع الاسعار ، وهو بدوره ادى الى تفكيك الحياة القروسطية المبنية على الاقطاع العقاري والقنانة الزراعية والاستقلال البلدي ونظام الحرف المغلقة المدعو « بالاصناف corporations » وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وهيأ الجو للمرحلة الثانية .

والمرحلة الثانية وهي مرحلة الثورة الصناعية او الانقلاب الصناعي وتجلى باتساع رقعة المصانع ، وكثرة الانتاج ، وبالرقي العلمي الذي ادى لاختراع الآلة والقوى المحركة البخارية والكهربائية ومهد السبيل الى قيام الديموقراطية السياسية والحرية الاقتصادية .

المرحلة الثالثة ، وهي « الانقلاب الحقوقي » كانت تالية للثورة الصناعية وأثراً من آثارها ، لان الصناعة الجديدة وما تتطلبه من حرية تداول الاموال وتنقل الاشخاص لم تعد تطيق الاصداف الحقوقية التي كانت تحيط بالحياة الاقتصادية في المرحلتين الاولى والثانية فتقيد المنتجين وتحد من حرية المستهلكين فدفعت الى ثورة حقوقية ، تضع صيغاً حقوقية جديدة تتلاءم مع الواقع الاجتماعي الجديد .

مرت المدنية بهذه المراحل الثلاث فتوفرت لها اسباب الحياة المادية والفكرية ، وقام المنتجون يلوحون بالآلات فيستثمرون كنوز الطبيعة وقواها يدفعهم الى ذلك حافز النفع الشخصي ، ويحمي القانون ثمار اعمالهم ، ويكفل لهم حرية السعي والتملك ،

في ظل هذه المدنية ، او هذا النظام الاقتصادي الذي يسمى « بالنظام الرأسمالي » او « الرأسمالية » خطا العالم خطوات واسعة نحو تحسين حاله المادية ونحو تذوق المتع الفكرية وضاقت رقعته بوجه المنتجات فاصبحت التجارة عالمية وارتقى الفن رقياً عظيماً استفاد منه البشر ، فحكم عقله في استعمال الآلة وتنظيم العمل تنظيماً علمياً ، وسار نحو مضاعفة الانتاج وعلمه النجاح التفاؤل .

ولكن المصاعب بدأت تظهر بعد ايام النجاح الاولى ، وكأن الرقي نفسه يحمل بذور الازمة التي انتابته فيما بعد ، اذ ادى رقي الفن الى فيض الانتاج وتكدسه ، والى كثرة العاطلين عن العمل وبؤسهم ، وادت الحرية الاقتصادية الى تكتل المنتجين وفرضهم اسعاراً باهظة تثقل كاهل المستهلكين ، فوقع العالم بين الحربين المعاصرتين في ازمات اقتصادية متتابعة لم ينج احد من مصائبها وبلاياها ، ولم تقف الحكومات مكتوفة اليد امام هذه الاحداث ، فسعت الى غل بعض الحريات الاقتصادية ، ونابت عن الافراد في تسيير الحياة الاقتصادية ، واخذت بتدابير يومية مرتجلة ، ثم ببرامج ومناهج تحقق في اربع سنوات او خمس او ست ، ترمي الى ابعاد المصائب الاقتصادية التي نزلت بالبشر ، وكذلك لم يقف العلماء مغمضي العين امام ذلك كله فسعوا لتشخيص الادواء الاجتماعية ووصف العلاجات اللازمة وكانوا خير قائد للحكومات في طريقها الجديدة الوعرة المسالك .

ولما كانت الرأسمالية ، من الناحية الفلسفية تستند الى مبدأ الحرية الاقتصادية ، كمبرر ومنشط فان كل ازمة تنزل بها ، كانت في الوقت نفسه تصيب نظريات الحرية ، ولذلك رأينا هذه النظريات تلاقي هجمات التدخليين من فرديين واشتراكيين ، ونجد النظرية الاشتراكية تنمو ويتسع افقها بعد منتصف القرن التاسع ، ثم يبسم لها الحظ فتنتقل من حيز القول الى حيز العمل في روسيا السوفياتية .

هذه الحوادث الجليلة التي مرت بالرأسمالية بعد تكونها واكتمالها جديرة بالبحث والتدقيق ، وهي تميط اللثام عن اسرار حياتنا الاقتصادية ومدنيتنا الحاضرة لذلك سنعني بدراستها تباعاً في مبحثين مستقلين يتبعان التطور التاريخي بقدر الامكان

اولهما ندعوه « بنهضة الرأسمالية » والثاني « بازمة الرأسمالية » واخيراً نبحث في التجارب والسياسات الاقتصادية التي دعيت « بالاقتصاد المسير » او « بالاقتصاد المنهاجي » والتي اخذت بها الحكومات في روسيا والولايات المتحدة والمانيا وايتاليا مبتغية من ذلك حل الازمة وقطع دابر البؤس والاضطراب الاقتصادي، وفي الخطط التي اقترحها العلماء على الحكومات في كثير من البلاد لتقويم سيرها وتسديد خطاها في سياستها الاقتصادية.

*
* *

القسم الأول

مراحل النظام الاقتصادي الحديث

الباب الأول

الحياة الاقتصادية في القرون الوسطى (١)

صدر القرون الوسطى (القرن الخامس حتى الحادي عشر) : يكاد المؤرخون يجمعون على ان اظلم فترة في تاريخ اوربا تقع في صدر القرون الوسطى ، فقد ساد اوربا ليل طويل

---

(١) ابن خلدون : المقدمة . بشير الاصفر : الجغرافيا عند العرب ، الامير شكيب ارسلان : الحلل السندسية في الرحلة الاندلسية . ابن ماجد : فوائد في الملاحة طبع غوتنر باريس ١٩٢١ ، مجلة المجمع العلمي العربي ، ومجلة المقتطف .

Henri Pirenne: Mohamet et charlemagne. Bruxelles 1939

R. Gonnard: Histoire des doctrines économiques. Paris

« « « « Monétaires. Paris 1935

P, Morand: La Route des Indes.

Heyd: Histoire du commerce du Levant au moyen âge Leipsig 1923

لايشع فيه فكر ، ولا يلمع فيه قبس حياة . وقضت الغزوات الجرمانية على الحضارة الرومانية ، واعقب السلطان السياسي الموحد الوف من الاستقلالات المحلية الاقطاعية وعاد القسم المتمدن من العالم الاوربي من الحياة الاقتصادية النامية الناعمة بسلم الرومان الى حياة اقتصادية مغلقة ، ولجأت الحياة المدنية الى قصور السادة الاقطاعيين من علمانيين واكليركيين ، بينما كانت السهول والارياف والمتاجر مسرحاً للغزو وصراع القوي والضعيف .

كانت الوحدة الاقتصادية في القرون الوسطي قصر السيد الاقطاعي او الدير ومايحيط بهما من مساكن يقطنها عمال يخضعون للسيد ويتمتعون بحمايته وكانت تجري بعض المبادلات في هذه البيئة الاقتصادية ولكنها لم تكن تشبه المبادلات التجارية كما نعهدها ونراها . فالمال الذي كان يعطيه المتصرف بالارض tenancier الى السيد ليس كالاجرة التي يدفعها المستأجر ، والخدمات لاتقوم باجر صريح معين ، وانما يجري توزيع ثمرات الانتاج حسب وضع الاشخاص كأن يكونوا اقناناً serfs او احراراً او نصف احرار والعمل يعد خدمة يقدمها الحافد او التابع vassal لمولاه الاقطاعي suzerain اوغرامة يؤديها المغلوب القديم لغالبه ، وليس هناك على كل حال تداول نقد ولا انتقال حقوق

اما من الوجهة الخارجية فمع القرون الوسطى تبدأ سيادة العرب البحرية في المتوسط اذ تطلع المسلمون لتكوين قوة بحرية تنتزع السيادة من بيزنطية وتعينهم علي اخذ نصيبها من تجارة العالم ، ففي عهد معاوية الاول احتلوا قبرص (٦٦٠ م) وظفروا بالاسطول البيزنطي في واقعة ذات السواري التي اتاحت لهم فتح رودوس وبلغوا حتى اقريطش ثم سارت الاساطيل من المهدية في افريقية ومن الاندلس تنتزع الجزر والسواحل وتشد ازر الجيوش البرية التي تغزو سواحل فرنسة الجنوبية (٧٣٢) ثم يعيدون الكرة بعد مقتل عبد الرحمن الغافقي فيحتلون شاطيء البروفانس ويستمر هجومهم علي صقلية طويلا (٧٢٠ — ٧٥٣) حتى يحتلها الاغالبة ويحتلون الباليار (٧٩٨) ويحتلون مسينا بمعاونة النابوليين (٨٣١) ثم يغزون ساحل ايتاليا رغم دفاع اسطولي بيزنطية وامالفي وينزلون في تارنتة (٨٣٨) وينزلون في باري بعد تحطيم اسطول البندقية وبيزنطية

(٨٤٠) ويصلون في منتصف القرن التاسع الى غزو ايتاليا الوسطى ويقفون امام اسوار روما وكنيسة القديس بطرس (٨٤٦) ويبقون محتفظين بنفوذهم في البحر حتى القرن الحادي عشر ، حين بدات سفن الصليبيين تحتل جزر البحر المتوسط وشواطئه.

ولقد وصف ابن خلدون في مقدمته هذا الفتح البحري العظيم بصيغ منتقاة ولهجة حماسية غنائية فقال « وانحازت امم النصرانية باساطيلهم الى الجانب الشرقي منه من سواحل الافرنجة والصقالبة وجزائر الرومانية لايعدونها والاساطيل الاسلامية قد ضربت عليهم ضراء الاسد على فريسته وقد ملأت الاكثر من بسيط هذا البحر عدة وعدداً واختلفت في طرقه سلماً وحرباً فلم تظهر للنصرانية فيه الواح ... حتى اذا ادرك الدولة الاسلامية الفشل والوهن وطرقها الاعتلال مد النصارى ايديهم الى جزائر البحر الشرقية فملكوها والحوا على سواحل الشام ... وكانت لهم في المائة الخامسة الكرة في هذا البحر » (١) .

كان الاسلام في هذا العهد يؤلف عالماً لوحده و « كان العراق عين الدنيا » كما يقول الثعالبي ، وكان المسلمون بعد ان مركزوا اعلامهم على اقسام العالم الثلاثة واطمانوا الى الفتح ، فكروا في المساهمة بخيرات العالم وتجاراته ، ونسوا زهدهم الماضي واقبلوا على الترف والبذخ فبدات النهضة التجارية في العهد العباسي ، وقامت بغداد على شاطىء الدجلة لتكون سوقاً لفارس وما وراءها ولتحل محل المدائن عاصمة الاكاسرة ، ثم وصلها بالفرات قناة تصلح للملاحة لتطل على سوريا وافريقية وبلاد الروم ، فاصبحت عاصمة العالم وملتقى القوافل البرية والبحرية ، فكانت السفن تحمل تجارات الهند والصين الى خليج البصرة — الذي يدعوه المقدسي بحر الصين — وكانت القوافل تأتي من بلاد شمالي اوربا بطريق البلطيق فبلاد السلاف فالفولغا فبحر قزوين فشمالي فارس او من بلاد الصين والخطا الى فارس ، ومنها تأتي اما الى بغداد واما الى الرقة ونصيبين

---

(١) ابن خلدون المقدمة ص ٢٥٣ وما بعدها

لتكمل طريقها نحو الشرق او الجنوب اوالشمال وترسل الى الآفاق . اما في البحر المتوسط فقد كانت التجارة انما تجري بين سواحل البلاد الاسلامية وكان اكثرها وقفاً على الاساطيل العربية ، ما خلا شماله الشرقي اذ بقيت بيزنطية محتفظة بشيء من نفوذها في بحرها وبحر اليونان حتى البندقية ، ولكن الحروب الكثيرة حرمتها مركزها كوسيط للتجارة العالمية ، فتغيرت الطرق التجارية القديمة واتصلت الجزر الاسكاندیناوية بالبلاد الاسلامية عن طريق نوفغورود وكييف بدليل النقود والسلع العربية الكثيرة التي وجدت في غوتلندة وفنلدة وبولونيا وسواحل البلطيق(١)

كانت دمشق لاتزال محتفظة بمركزها التجاري القديم لتوسطها بين بلاد الرافدين « شرياني العالم » في ذاك العصر وبين جزيرة العرب ومصر وسواحل المتوسط وبلاد الروم ولقربها من بيت المقدس ملتقى حجاج العالم ، وكانت تصلها تحف الهند والصين عن طريق البحر الاحمر ثم تنقل على ظهور الابل وتقطع برزخ السويس في خمسة ايام ثم تشحن الى صور وعكا وطرابلس في الشرق والمهدية والاندلس في الغرب ، ولقد فكر عمرو بن العاص وهارون الرشيد في فتح قناة السويس وعدلا عن فكرتهما خوفا من فتح البحر الاحمر بوجه العالم الغربي .

ورغما عن حالة الحرب المستمرة بين بيزنطية وبين الاسلام فقد كانت تجرى بين البلدين مبادلات تجارية في ايام السلم ، ويذكر المؤرخون كثيراً من المعاهدات التجارية مثل المعاهدة التي عقدت بين امير انطاكية البيزنطي وبين حمدانيي حلب (عام ٩٦٩) وتبحث في المكوس الواجب دفعها على السلع المتبادلة بين الفريقين والتي تحملها القوافل بين حلب وانطاكية من ذهب وفضة واحجار كريمة واقمشة وحرير وما اشبه .

وبينما كانت بيزنطية تتخبط بالمصاعب وتقاوم حصار العرب واساطيلهم وتجارتهم كانت المدن الايتالية مثل بيشه pise وجنوه وامالفي والبندقية تبدأ بعقد صلاتها مع المشرق.

---

(١) الجغرافيا عند العرب والصفحة ٥١ من Heyd.

وتعينهم على حرب بيزنطية وبقية المدن الايطالية ، وتصبح وسيطاً للتجارة بين مرافىء الشرق ومرافىء الغرب , فتبيع في الشرق الاسلامي الارقاء من الصقالبة والاخشاب لصناعة السفن والمعادن والاسلحة — رغم احتجاج بيزنطية عام ٩٧١ — وتأتي من الشرق بمصنوعاته ومنسوجاته وتحفه، وعندمازار شارلمان البندقية اشترى رجاله اردية زاهية الالوان تحمل اسماء البلاد التي صنعتها في الشرق .

والاساطيل العربية التي كانت تشق البحر الى سواحل الهند والصين والبحر الهادي تحمل السلع والتجارات ، ما كانت تحمل الى السواحل الاوربية في ذاك العهد الا الرعب والحرب ، ولكن الحروب خفت في القرن العاشر وبدأ المسلمون يزورون المدن الاوربية كما زارها الطرطوشي ، ولم يخف « دوينزو » اله من رؤية الزنوج والاتراك والمغاربة والعرب الذين كانوا يتجولون في شوارع بيشه ، ومع ذلك فوجود التجار المسلمين في بلاد اوربا كان حادثاً منفرداً .

اما التجارات في ذلك العصر فكانت تستهدف الحاصلات الشرقية مثل السكر والقطن المنتجين في سوريا وآسيا الصغرى وقبرص ، ومثل الاقمشة الحريرية المنتجة في الصين والخطا وكان البهار والعطر المنتجين في الهند من اهم اصناف التجارة القديمة وفي سبيلها كانت تجري الحروب في ادوار التاريخ القديم — حروب البهار — لان هذين الاسمين لايدلان على منشطات الشره والشهوة فحسب بل يدلان على المخدور والترياق والسم والخمائر والمشهيات والمقويات والمسهلات والقابضات وعلى جميع الوسائل الغيبية والدينية والطبية .

بقيت بلاد اوربا عدا المدن الايتالية وبيزنطية ، منعزلة عن المدنية ، وبعيدة عن الطرق التجارية والحياة الاقتصادية العالمية ولقد درس مؤرخ القرون الوسطى الاقتصادي « بيرين » هذه الفترة من التاريخ فذهب الى تأييد هذه الفكرة واتى على ذلك بادلة كثيرة ووثائق رسمية فقد ثبت لديه ان عطور الشرق وبهاراته وزيوته وحيواناته ومنسوجاته وخمر غزة وبابيروس مصر لم يعد لها ذكر في سجلات المكوس الفرنجية ولا في السجلات العسكرية منذ سنة ٧١٦ فاصبحت نادرة تهدى الى البطاركة ولم تظهر من

جديد في هذه السجلات الا في القرن الثاني عشر حين قيام الحروب الصليبية وكذلك قل الذهب فكان يضرب في فرنسا بمقادير كبيرة من الفضة ، بل ان المؤرخ الاقتصادي الانكليزي « انجل » يحدثنا في كتابه تاريخ النقد « Story of money» انه كان في الاديرة والقصور البريطانيه في القرن التاسع اشخاص لم يروا في حياتهم قطعة من النقد . ولكن اوربا النائمة ، استيقظت على صوت دعاة الحروب الصليبية ، فتبعتهم في مغامرتهم ، وكانت هذه الحرب مقدمة لتطور اجتماعي واقتصادي مهد السبيل الى المدنية الحديثة .

اواخر القرون الوسطى (القرن الحادي عشر حتى السادس عشر) : حدث في الشطر الثاني من القرون الوسطى حوادث عظيمة قلبت وجه تاريخ اوربا ، اذ بدأت الحروب الصليبية وسارت جماهير الصليبيين نحو بلاد الشرق وفيها رجال الطبقات السفلي الذين يرغبون في الخلاص من حالتهم الاجتماعية البائسة ، وفيها التجار البورجوازيون يحدوهم حب المال ، وفيها الامراء المغامرون يحلمون بملك في العالم الفاني وفيها المثاليون يتمنون ملك العالم الثاني فنشأ عن هذه الحوادث انقلاب في حياة اوربا الداخلية وفي صلاتها الخارجية .

اما من الوجهة الداخلية ، فقد نمت الحركة التجارية والصناعية واتصلت الاوطان الاوربية بعضها ببعض وسارت التجارات خلف الحجاج والمحاربين ، وادى ذلك كله الى وجود المدن واتساعها . فالحروب الصليبية اتاحت لكثير من بلديي المدن والفلاحين ان يتحرروا لتخلي السادة الاقطاعيين عند سفرهم الى الشرق عن حقوقهم وامتيازاتهم ولا سيما حين اثرى البلديون بسبب هذه الحروب ، وكذلك استفاد البلديون bourgeois من تنافس الامراء والملوك فتحالفوا مع هؤلاء للقضاء على السلطان الاقطاعي ، ونعمت المدن بحماية الملك في تعزيز مقامها وباعترافه بامتيازاتها وحرياتها ولجأ تجارها لتأسيس جمعيات كانت دفاعية في اول الامر ولكنها صارت فيما بعد اساسية في كيان المجتمع وهي الاصناف corporations وانتشرت في اوربا باسمائها المختلفة

من اخويات وزمالات و « هانس » وصار لاصحابها قوة مبنية على الثروة المنقولة توازن السلطة الاقطاعية المبنية على الثروة العقارية .

وهكذا تطورت المدن من قرية مبنية حول حصن السيد وفي حمايته وكنفه الى الى « جامعة تجار وصناع يؤلفون رابطات خاصة ، ويستولون على السلطة البلدية ، ويضربون النقد ، ويجيشون الجيوش والاساطيل ، ويعمرون الدور والكنائس ، ويسنون قوانينهم في مجالس الشورى » . على ان هذه المدن ليست شيئاً امام المدن الحديثة فقد كانت لندن اهم مدن انكلترا ومع ذلك فلم يكن عدد سكانها يتجاوز الثمانية آلاف .

وكانت جمعيات الحرف والاصناف تضع الانظمة للحرفة وتعين الاجور والاسعار، وتوجد بين افراد الحرفة تضامناً ضرورياً لبقاء المدينة بوجه مزاحميها واعدائها، ولكن الانتاج يبقى ضعيفاً لانه يجري ضمن النطاق الاخلاقي للاصناف ، ثم تنصهر المدن في سلطة الملك ، والاقتصاد المحلي في بوتقة الاقتصاد الوطني ، وتأتي النهضة الفنية على اثر الغنى والترف فتستعين بمطبعة غوتنبرغ لنشر الثقافة القديمة وتأتي حركة الاصلاح الديني Reforme فتفصل الشؤون الاقتصادية عن الاخلاق وتجعل الفرد مواطناً في دولة الدنيا يستوحي خططه من عقله وتحبذ الربح والسعي ، وتستعير من اليهودية عناصرها التي تلائم الرأسمالية ، وبينما كانت القرون الوسطى في عنفوانها تدعو الى الاعتدال بالربح وتهاجم حب المال اذا بها تنهزم امام الدعوة الى حب المال وتحليل الربا والاقبال على الدنيا .

اما من الوجهة الخارجية ، اي من حيث علاقات اوربا بالشرق ، فقد كانت الحروب الصليبية خصبة النتائج على الغرب ، اذ ارتقى فن الملاحة واستعملت البوصلة وكثرت الاساطيل الغربية حتى سادت اوربا البحار وتهيأت للاكتشافات الجديدة في اقاصي العالم ، وكثرت المبادلات التجارية والثقافية . لم تكن الحروب الصليبية حادثاً عسكرياً فحسب ، وانما كانت الصلات السلمية بين المسلمين والاوربيين في الفترات الطويلة التي تفصل بين الحروب ، فرصة لمبادلات تجارية هامة . لم تعد سوريا بلداً

أجنبياً في نظر الاوربي ، لان هذا وقد تملك القدس وعكا واللاذقية وطرابلس وبيروت وانطاكية ، صار يمارس تجارته ويعقد العقود مع بلاده في اوربا ، وصار يعرف مصادر التجارة وطرقها . ولقد كانت البندقية وجنوه وبيشه تؤجر الغزاة سفناً وملاحين وتشترك معهم في المعارك البحرية وفي فتح عكا وجبلة وطرابلس فكوفئت على ذلك بان نالت مراكز واحياء خاصة بها في مدن القدس ويافا وطرابلس وصور ونالت امتيازات بلدية حرة تخرجها عن سلطان الامراء الصليبيين الاقطاعيين . ورغماً عن ان مملكة القدس كانت بحال حرب مستمرة مع الاسلام ، وكانت تسيطر عن طريق القوافل التي تنقل التجارة بين الشام ومصر فقد كانت تعقد الاتفاقات الجمركية مع هذين البلدين لتنظيم مرور القوافل ، وتعيين الرسوم التي تدفع عن البضائع التي تمر بين مصر والشام ، فعلاقات مملكة القدس مع البلدين كانت علاقة ترانزيت في سبيل ربح المكوس (١) .

كانت بلاد الشرق في العهد الصليبي بلاداً زاهرة متمدنة، وكانت تصدر الى الغرب صناعاتها وثمارها وخمورها وزيتها وسمسمها وقصب السكر والقطن والحرير والزجاج والآنية والاصبغة والاقمشة ، ثم تعلم الغرب صنع هذه الاشياء ، وحمل اسرارها فيما حمله من كنوز الشرق وثرواته .

ولقد كانت الحملة الصليبية الرابعة التي اشتركت بها البندقية موجهة ضد الملاحة البيزنطية اكثر منها ضد الاسلام ، فلما استولى الصليبيون على القسطنطينية انفردت البندقية بالسيادة في البحر المتوسط وصارت سيدة البحار وامتدت تجارتها حتى روسيا الجنوبية واصبح سكانها في القرن الخامس عشر يقاربون ربع المليون، ويحكمها الف من الشيوخ اصحاب الملايين ولها اسطول ضخم يتألف من ٣٠٠٠ قطعة (٢) .

وقد بقي الحال على هذا المنوال حتى القرن الخامس عشر ، وكانت الوحدة

---

(١) Heyd. الصفحة ١٧٢ .

(٢) الصفحة ٣٨ من Morand op. cit. .

الاسلامية قد تحطمت ، وفي كل مدينة او قطر « امير المؤمنين ومنبر » وكانت مصر وسوريا تعيشان حياتهما الصامتة في خوف التاتار وتحت سلطان مماليك اتعبهم طلاب المجد فركنوا الى ضرائب يجمعونها ورسوم يفرضونها على القوافل التي تسير من اوربا الى الشرق الاقصى بطريق سوريا والبصرة او بطريق برزخ السويس فالبحر الاحمر ، في هذا الوقت كان في اقصى اوربا الغربي رجل وشعب صغير يرسمان طريقاً جديدة للعالم الاوربي تخلصه من دكتاتورية البندقية وطمعها التجاري ، وتوصله الى الهند عن غير الطريق المألوفة .

نحو العالم الجديد

فكر الامير البرتغالي « هنري الملاح » منذ ١٤٢٦ برسم طريق جديدة للهند ، واخذ يجمع المعلومات عنها ، وكان في العالم وقتئذ آراء واساطير عن طريق توصل الى الهند بحراً دون ان يترك المسافر بحر الاتلانتيك ، وقد حدثنا ابو التاريخ عن رحلة قام بها فينيقي حول افريقية منذ ستة آلاف سنة فخرج من جبل طارق وعاد من ليبيا كما ان اودكس كان حاول هذه الرحلة ولم يعد . ولا بد ان الامير هنري راى في لشبونة « طريق الاخوة المغرورين » الذين يحدثنا الادريسي انهم حاولوا مثل هذه المحاولة ايام الحكم العربي وعادوا من منتصف الطريق (١) فوضع الخطط اللازمة لعمله واستقدم اليه الملاحين والخبراء في الرياح والانواء والتيارات وصخور البحر ووضع الاساس العلمي للجغرافية البحرية ، وبدأ البورتغاليون يغيرون على اطراف البحر ويدرسون الشاطىء الافريقي ويحاولون محاولتهم الكبرى مدة سبعين سنة ، واخيراً استطاع فاسكو دوغاما الوصول الى رأس الرجاء الصالح ثم انعطف عنه الى الجهة الثانية من افريقية وصعد الشاطىء الافريقي الى مومباسا وعلى دفته الملاح العربي

---

(١) الامير شكيب ارسلان الجلد الاول صفحة ٩٢ وما بعدها .

ابن ماجد المشهور باسد البحر(١) فيصل الى كلكوتا سنة ١٤٨٩ ويدهش اذ يجد فيها عربا وصينيين ويهوداً ويعود من الهند ومعه شاهدان يهوديان مع حمولة من الحرير والقاشاني والمخمل والمجوهرات والبهار يبيعها بنصف الاسعار المعروفة في اوربا ومع ذلك يربح مايفيض عشرات المرات عن مصاريفه ، وهكذا فتحت طريق حسنة مأمونة لايسيطر عليها المماليك وليس فيها عقبة برية كبرزخ السويس تقتضى نقل البضائع في البر بين البحرين الابيض والاحمر ولا تتعرض لفوضى بلاد المغول في سبيل الوصول الى استراخان . . فتحولت التجارة عن طريق الشرق العربي واصبح في طوق اوربا الاتصال مباشرة بالهند وبدأ الضعف الاقتصادي يدب في الشرق وكأنما كتب للاتلنتيك ان يتغلب على المتوسط في السباق نحو الهند طيلة اربعة قرون ، اي حتى فتح قناة السويس .

ظل الاوربيون ثلاثة قرون يسافرون نحو اراض جديدة ، في سبيل الاستيلاء على مالا يملكون ، والذهاب نحو سواحل لم يروها ، وقادتهم الصدف الى اهداف لم يتصوروها ولم يترقبوها ، فاكتشف كريستوف كولومب امريكا اثناء بحثه عن الهند وعلى دفته البحار العربي الرياش الذي وصفها واسماها الهند الغربية (٢) واكتشف سباستيان كابو فسبوز كندا والبرازيل اثناء محاولتهما معرفة حدود المحيط الاطلسي ، واكتشف جون كابو شمال امريكا وهو يحسب انه بلغ بلاد التاتار ، وطاف دراك الانكليزي حول العالم بينما كان يتعقب السفن الاسبانية لسلبها والايقاع بها ، واراد هدسن فتح طريق مستقيمة نحو الهند فاكتشف النهر الذي سمي باسمه .

نتج عن هذه الاكتشافات القارية انتقال التجارة الى شواطىء الاتلانتيك مثل البورتغال واسبانيا ثم هولندة وفرنسا وانكلترا ، وهذا ادى الى الاكثار من جلب

---

(١) ابن ماجد . فوائد في الملاحة

(٢) احمد زكي باشا . مجلة المجمع العلمي العربي ١٩٢٤ صفحة ٧٩

البضائع الشرقية ولـكن لاينبغي ان نبالغ في ضخامة المقادير التي يمكن نقلها ، وماذا تستطيع مراكب صغيرة شراعية حمولتها مائة من الطنات ، تجري سفرة واحـدة في السنة ، ان تنقل من البضائع ؟ ليس من شأن هذه الـكميات ولا شك اجراء انقلاب عظيم من شأنه خلق مدنية جديدة ، اما الذي اجرى الانقلاب ، واشعل النار ، فهو ذهب امريكا الذي عثر عليه المنقبون الاسبانيون فسال من العالم الجديد الى اسبانيا وبعث في العالم الاوربي روح العمل وخلق حركة اقتصادية ساعدتها الظروف الاجتماعية على النمو المطرد ، فتطورت الحياة الاقتصادية الاوربية تطوراً يشبه الثورة ، اسماه المؤلفون بالانقلاب النقدي .

❀❀❀

الباب الثاني

الانقلاب النقدي (١)

La révolution monétaire

اكتشاف امريكا وتأثيره

في السنة التي استسلمت فيها غرناطة للاسبانيين المتحالفين ، استجابت الملكة ايزابيل والملك فرديناند دعوة الملاح المغامر كولومب (كريستوفور وكولومبو) الجنوي، فعقدا واياه عقداً (١٧ نيسان ١٤٩٢) يمنحه وذريته لقب اميرال ونائب الملك على جميع البحار والاراضي والجزر التي يكتشفها ، ويجعل من حقه اخذ عشر ما يغنمه او يجده او يشتريه من اللاليء والذهب والفضة والحجارة الكريمة والسلع بوصفه اميرالاً على

---

(١) نفح الطيب للمقري وحاضر الاندلس وغابرها لمحمد كرد علي .

Gonnard: op. cit.

List: Système National d'économie politique.

Simiand: Cours d'économie politique.

Cournot: Considérations sur la Marche des idées et des évènements.

Les étapes du capitalisme.

Karl marx : Le capita. Borchardt. Paris.

André Maurois: Histoire d'Angleterre.

ان يساهم بثمن النفقات بعد ان تقتطع النفقات من اصل الارباح . فكان هذا العقد صفقة تجارية بين رجل اعمال وبين ملكين يحبان الربح . وقد اخذت نفقاته من اسرائيليين هما ابرافانل وسنتانجل ، وسيبقى الامريكيون يذكرون ان بلدهم اذا كان اعظم بلد تاجر في العالم فانه وليد عقد تجاري .

على ان صدفة الظروف اذا كانت اعطت اقل امم اوربا اوربية ، حصة الاسد من الغنيمة الامريكية ، فان هناك صدفة اخرى جعلت هذا الاكتشاف يفوق سواه اهمية هي اكتشاف الذهب والفضة وفي رأى كورنوانه لو اكتشفت في ايامه قبل ستين سنة تقريباً مناطق ومعادن وثروات كالتي اكتشفت في القرن السادس عشر لادت الى زعزعة نظم الحياة والقت العالم في الازمات الاقتصادية وعجلت في وقوع كثير من الانقلابات الاجتماعية . كان كولومب يحسب انه لم يصنع شيئاً غير اكتشافه طريقا للهند وما كان يدور في خلده اي انقلاب في العالم سينشأ عن عمله ولم يكتب ان يعيش حتى يراه .

والواقع ان النهضة الاقتصادية الحديثة انما يمكن تأريخها منذ ذاك الحين ، ونحن اذ نقول ذلك لانجهل ان العوامل المادية وحدها تعجز عن التأثير في المجمع اذا لم يوافقها جو عاطفي وعلمي وفكري وفني تتأثر به ويتأثر بها ، على ان دراسة اقتصادية مثل دراستنا لاتستطيع الا ان تلح علي ذكر العوامل الاقتصادية ، غير متجاهلة ما للعوامل الاخرى من اثر فعال في تطور المجتمع .

❀ ❀ ❀

البحث الأول

اثر اكتشاف امريكا في التجارة العالمية

عند ما اكتشف الاسبانيون امريكا ساقوا منها الى اوربا انهار الذهب والفضة وهذا ادى الى زيادة المعادن الكريمة التي اصبحت تتمتع بها بلاد اوربا الغنية فمنذ الربع الاول من القرن السادس عشر بدأت المعادن الثمينة تأتي من المكسيك الى اوربا حتى قدر ما دخلها من الذهب بين عام ١٥٢٠ — ١٦٠٠ بخمسة مليارات فرنك وكذلك كان انتاج الفضة عظيما فقد كان ٥٤ مليون دولار سنة ١٥٢٠ فصار يعادل ٥٨٠ مليوناً سنة ١٧٢٠ ، ولو قارنا بين كمية الذهب والفضة التي كانت موجودة في اوربا حتى القرن السادس عشر مع ما دخلها بعد ذلك لرأينا ان المعادن الكريمة ازدادت في المائة سنة التي تلت اكتشاف امريكا بمقدار عشرة امثالها ، ومنذ سنة ١٧٥٩ صار الانتاج بطيئاً الى ان اكتشفت مناجم الولايات المتحدة وافريقية فسببت في العالم حركة اقتصادية عنيفة . ان اكتشاف امريكا واستثمار الاسبانيين مناجم البيرو والمكسيك اتاح لأوربا ان تتمون بالمعادن الثمينة التي لاتقدر بدونها ان توسع تجارتها مع الهند والشرق الاقصى وان تحول طريق التجارة البحرية عن مرافىء البحر المتوسط الى المحيط الاطلنطيكي اما قبل ذلك فقد كانت بضائع الشرق الثمينة وقفا على الطبقة العليا في البلاد وحراما على الطبقة العامة لفقدان النقد الكافي لدفع اثمانها في اماكن انتاجها فلما عثر الاسبانيون على كنوز امريكا اتيح لتجارة المحاصيل الشرقيه ان تتسع وتنمو ووجد الناس اساسا للتعامل واسعا واضاف الاوربيون الى الحاصلات القديمة حاصلات جديدة

منها ما وجدوه في امريكا ومنها مازرعوه فيها كالقطن والارز والسكر والقهوة والمواد الصباغية وهذه كلها مواد تشبه المعادن الكريمة من حيث انها عامة الحاجة عامة الاستعمال سهلة الادخار والمبادلة والشحن فوجود هذه الثروات التي تشبه النقد ، الى جانب المعادن الثمينة ، وادخال كل ذلك في الحياة الاقتصادية من شأن ان يؤدي الى انقلابات كبرى . على ان اثر هذا الانقلاب لم يكن متشابها في كل البلاد ، فكان شؤما على اسبانيا والبورتغال وميموناً علي هولنده وفرنسه وانكلترا ولم يكن متشابها لدى مختلف الطبقات في البلد الواحد ، فاستفاد منه الزراع والمدينون والمنتجون والتجار وخسر المالكون والاقطاعيون وبذلك كان عاملاً في قلب نظام الطبقات الاجتماعية في المجتمع الاوربي ، وسنفصل في اول الامر اثر الانقلاب في تجارة كل من بلاد اوربا ثم نبحث في اثره في طبقاتها الاجتماعية .

١ — في اسبانيا والبورتغال

كانت اسبانيا في العهد العربي بلادا زاهرة ، حسنة الزراعة ، مكتملة الصناعة ويحدثنا المؤرخون ان العرب كانوا منذ القرن العاشر يستثمرون سهول بلنسيه الخصبة يزرعونها قطنا وارزا وسكرا وينتجون حريراً ، وان طليطلة كانت مركزاً لصناعة السيوف ونسج الحرير والصوف والاطلس والمخمل وكان النساجون في ارباضها خمسين الف عامل وكان عدد سكانها مائتي الف وقد بقيت العربية لغة التجارة فيها حتى سنة ١٥٨٠ اي بعد مضي خمسمائة سنة على سقوطها بيد الاسبان ، اذ عثر العلماء على عقود كثيرة ترجع الى ذلك التاريخ(١)

وكانت المرية اعظم ميناء في الاندلس ومرسى الاسطول الاندلسي وكان فيها الف الا ثلاثين فندقا مقيدة في ديوان الخراج وكانت فيها دار صناعة للسفن ومناسج حريرية

---

(١) الحلل السندسية ص ٣٦٤ و ٤٤ و ٢٣٢

ومصانع للحديد والنحاس والزجاج وكان فيها الف نول للديباج وثمانمائه لطرز الحرير وكذلك للثياب الجرجانية والاصبهانية وكان فيها ٦٠٠٠ نول للاجواخ واخذت شاطبة تصدر الورق منذ ١٠٠٩ الى سائر الاندلس (١) وكان يصنع في مرسيه (من الاسرة المرصعة والحصر الفتانة الصنعة وآلات الصفّر والحديد من السكاكين والمقاص الذهبية وادوات العروس والجندي ما يبهر العقل ومنها تجهز هذه الاصناف الى افريقية وغيرها ويصنع بها وبالمرية الزجاج العجيب والفسيفساء (٢) .

ولئن زالت الراية العربية عن مملكة غرناطة ، آخر معقل عربي في ربوع اسبانيا سنة ١٩٤٢ ، فقد بقي فيها اول الامر كثير من العرب يحترفون صناعاتهم القديمة كما بقوا في المدن التي احتلها الاسبانيون من قبل ورضي عنهم الاسبانيون لحاجتهم اليهم وقد عرفت اسبانيا في ذلك اطراد الازدهار حتى كان في اشبيلية Seville ما يقرب من ١٦,٠٠٠ نول نسيج وكانت المناسج الصوفية في شقوبيه Segovie تشغل ١٣٠٠٠ عاملاً حوالي سنة ١٥٥٢ وكذلك استمرت بقية الصناعات على عملها كالورق والاسلحة والخلاصة ان اسبانيا الموحدة في ظل الفونس وزوجه اليصابات كانت تتوفر فيها كل عناصر العظمة والثروة حتى طغت فيها موجة التعصب العمياء يحالفها استبداد الملوك ، فنمت بذور الانحطاط في عهد البسطة والسمو وسارت هذه الدولة العظيمة نحو المصير المحتوم (٣) فاخرج الاسبان اليهود من البلاد ثم اخرجوا العرب فتركها مليونان من سكانها الاغنياء العاملين يحملون ثرواتهم وذكاءهم على الرغم من احتجاج الكثيرين من نبلاء الاسبانيين ممن كانوا يقولون بان خروج المدجنين (المسلمين من السكان) من البلاد سيجعلها خرابا (٤). ولقد صدق الواقع هذا القول فبارت التجارة

---

(١) (٢) الحلل السندسية ص ٣٦٤ و ٤٤٠ و ٢٣٢ .

(٣) List. op. cit. .

(٤) الحلل السندسية جزء ٢ ص ٢٩٧ ، ومحمد كرد علي : حاضر العالم الاسلامي كان في اشبيليه سنة ١٥١٥ ستة عشر الف نول يعمل فيها ١٣٠ الفاً من العملة فاصبح عددها سنة ١٦٧٣ اربعمائة نول فقط بعد جلاء العرب والاسرائيليين .

فيما بعد وماتت الصناعة والزراعة وتطلع الاسبانون العاطفيون الى الملاحة والمغامرة علهم يجدون ثروة سهلة تكفيهم عناء العمل فوجدوها في امريكا .

ولقد اثرى الاسبانيون بسرعة ، ولكن كان ثراء المبذر الرابح في اليانصيب ، الذي يتخذ الثروة وسيلة المتعة العارضة والتبذير الجنوني فانفقت اسبانيا كثيراً وعنيت بتوسيع نطاقها التجاري واثارت حروباً بعيدة لتزيد في نفوذها وحرصت على حوز التفوق الاستعماري والتجاري فاحتلت القسم الاكبر من العالم الجديد وجزراً كثيرة من البحر الهادي ولم يكن لها منافس غير جارتها البرتغال ولكن البابا قسم العالم بينهما قسمين فكان للبرتغال اسيا وافريقية ولاسبانيا امريكا عدا البرازيل ولكن هذه المنافسة كانت قصيرة الاجل فقد عنى البوكرك بحفظ ثرات فاسكودوغاما ، فاسس المراكز التجارية على طول السواحل من افريقية الى الهند وحماها بحصون تراقب الساحل والداخل ووضع برنامجاً استعمارياً واسعاً ولا شك ان عمل البرتغال كان مدهشاً في ذاك العصر لانها استطاعت ان تبسط نفوذها على مناطق بعيدة وتنتزع بحر الهند من الدول الاسلامية ، فيغلب البوكرك الاسطول المصري البندقي الذي تعاونت به البندقية مع السلطان الغوري للقضاء على طريق الهند الجديد ، ثم يدخل البحر الاحمر حتى جدة مع ان سكان البرتغال ما كانوا يزيدون على الثلاثة ملايين وجندها على الاربعين الفاً ، وعند ما ارتبط مصير البرتغال باسبانيا وقعت مستعمراتها بايدي اعداء اسبانيا . على ان المؤسسات التجارية التي انشأها البوكرك لم يسكنها الا الاجانب اما البرتغاليون ففضلوا ان يكونوا موظفين في بلادهم وكان شأنهم بعد ذلك شأن الاسبانيين واصابهم من الانحطاط قبل ان يخسروا مستعمراتهم ما اصاب اولئك فقد عزف الاسبانيون عن العمل المنتج والجهد المبدع واهتم ملوكهم بالفتح والتبسط واضطهاد المسلمين واليهود وعنى الشعب بتبذير ماله في شراء ما يحتاج اليه من بضائع فوجدها خارج اسبانيا فاستوردها واصبح الشعب الاسباني يشتري منتجات الهندين الشرقية والغربية ، لقاء ما يملك من ذهب وفضة لا لقاء منتجاته هو ، فماتت صناعة اسبانيا وضعفت زراعتها ، ونمت الصناعة والتجارة والملاحة الهولندية والانكليزية

واصبحت منافسة خطيرة لاسبانيا حتى تهدم اسطولها وذهبت مصادر ثروتها (١) وعبثاً حاول ملوك اسبانيا ان يمنعوا خروج الذهب واستيراد الاصناف المصنوعة بتدابير تدعى (بالسياسة المعدنية ، او التجارية) فكانت البضائع الاجنبية تدخل خلسة والنقد يفر بسهولة . ولكن الرخاء دام ما دام الذهب يخرج من المناجم بسهولة ، وبما ان الذهب ليس ثروة تتجدد وتتولد ، فلما بار المنبع زال الرخاء واعقبه ضيق شديد واصيبت البلاد ببؤس خلد وصفه الرسام سرفانتس الذي يرينا فتى اسبانياً يولم وليمة فخمة يقدم فيها رأس خروف . واصبحت اسبانيا محرومة من الصناعة والزراعة ، مفقودة فيها روح الابتكار والابداء وحب العمل وهي صفات لا تعيش الا في جو الحرية ، فخبا نجمها واصبحت من الامم المهملة في العالم .

وفي بلاد اوربا

اذا لم يتح للاسباني تجديد ثروته ، فان بائعي منتجاتهم قد جددوها ، لان المنتجين كانوا مضطرين لزيادة الأنتاج استكثاراً من ارباحهم وليحوزوا كثيراً من النقد ثمناً لنشاطهم الاقتصادي المنتج ، فاصبح النقد يأتي من الاسباني الى المنتج الافرنسي او الانكليزي او الهولندي وهؤلاء استعملوا جزءاً من هذا المال لخلق انتاج جديد ولتكوين رأس مال بالمعنى الفني ، اى انهم استعملوا جزءاً من الذهب والفضة لشراء المواد الاولية وادوات العمل لكي يستطيعوا زيادة انتاجهم واشباع رغبات زبائنهم فازدادت وسائط الانتاج واتسعت المؤسسات التجارية التي تتعاطى التبادل الخارجي . ولامداد هذه التجارات بالمال ظهرت مصارف كثيرة رغم استعمال وسائل الاقراض التجارية كالسفتجة واناذاكرون في هذا الصدد عبارة وردت في (دون كيشوت) يتكلم فيها المؤلف عن سفتجة تدفع اكراراً ، حمرا صغيرة ولعله كان يهزأ بالاقتصاد القديم الذي كان يستعمل وسائل المقايضة .

---

(١) الصفحة ١٦٥ List.

في هذا العهد ، عهد اضمحلال اسبانيا وعلى انقاضه بدأت تقوم امبراطوريات جديدة تمد ايديها الى ارث البرتغال واسبانيا المحتضرتين ، فتمتلك ناحية العالم وتخط في سجل الفتح التجاري صفحات لا تمحى .

الامبراطورية الهولندية

كان الهولنديون اسبق الشعوب الى عمارة السفن ووسق القوافل التجارية البعيدة حتى كان لديهم عشرون الف مركب وحتى كان سكان ولايتين من هولندة يعادلون نصف سكان انكلترا ، وحملت امستردام صولجان البحر ، واصبحت عاصمة التجار والصرافين ومعمري السفن ، وكانت تستمد ربحها من نقل البضائع وتتوسل لذلك بشركات السهام وغزارة رؤوس المال ورخصها . فاسست شركتين استعماريتين، شركة الهند الشرقية التي كانت غايتها تعطيل الملاحة الاسبانية ، والعدوان على ما تملك ملوك اسبانيا ورعاياهم من سفن وارزاق(١) . وشركة الهند الغربية وغايتها تجارية محضة اذ اسست مركزاً واسواقاً تجارية ونزلت في جاوا من جزر ماليزيا منذ اوائل القرن السابع عشر ، بلد الافاوية والتحف التي كانت طلبة الاوربيين والتي كان البرتغاليون ينفردون بتقديمها لهم .

واخيرا تم التنظيم المالي بتأسيس مصرف امستردام سنة ١٦٠٨ .

ولكن هولندة كانت مملكة في الماء يحوزها مستقر بري ، فعجزت الثروة والعزيمة والبراعة البحرية عن مقاومة جيوش لويس الرابع عشر فالقت بنفسها بين يدي انكلترا وذهب ملكها لاجئا في لندن ليسلم الانكليز صولجان البحر الذي حملته هولندة اكثر من عصر ، فتسلمته انكلترا واخذت معه لندن من امستردام العجل الذهبي حين اسست مصرف انكلتره سنة ١٦٩٤ ورضيت هولندة بعد ذلك بالمقام الثاني وان تكون زورقا يسير خلف السفينة البريطانية » .

---

(١) R. Gonnard P. 196

الامبراطورية البريطانية

بينما كان الاسبانيون والبرتغاليون والفرنسيون يرودون امريكا وسواحل افريقية والهند وبينما كان الهولنديون يعمرون السفن وينشئون المصارف والاسواق كان الانكليز منكمشين في جزيرتهم يعيشون من الزراعة ومن الغنم وكان الملاح الانكليزي حتى عهد اليصابات حذراً وجلًا لايكاد يغامر الى مابعد البحر المتوسط وكان الجوخ الانكليزي يشبه « حصر القصب » وكان سكان انكلترا اقل من ثلث سكان فرنسا (في آخر القرن السابع عشر) . تأخر الانكليز في نومهم ولكن يقظتهم كانت سريعة واعية ، وما مضى عصر الا وبذوا العالم في السباق نحو الثروة والعظمة . ففي القرن السادس عشر الذي يمكن ان يدعى « بعصر الصوف » عنيت انكلترا بصناعة الجوخ ، واخذت تنتج الصوف من مراعيها وتستورد القمح من بلاد العالم وتبيعه جوخها ، ثم فتحت صدرها للصناع الافرنسيين الفارين من الاضطهاد من صناع بلور وسيوف ومعادن ولا سيما النساجين الذين بدؤا يصنعون الاحواخ والتفتا ، ثم جاءها البروتستانت الفارون من فرنسا وصنعوا الحرير والمجوهرات والورق ، وفي المنتصف الثاني من القرن السادس عشر امتدت شركات التصدير الانكليزية حتى بلاد المسكوب والهند وافريقية وحلت محل البورتغاليين والجنويين ، ولكي يستطيع الانكليز شحن بضائعهم وحمايتها كان ضروريا لهم صنع مراكب كثيرة ، فصنعوها ، واوحت اليهم اليصابات روح المغامرة فانتقل قرصانها من الحياء الى الجرأة وجابوا اطراف البحار يكتشفون ويؤسسون ، وحاولت اسبانيا ان توقفهم وان تجرب حظها معهم فتحطمت عمارتها التي كانت سيدة البحار ، واصبحت لندن اعلى منارات الاتلنتيك وتتلمذت لندن على امستردام حتى ورثت مستعمرات البورتغال وذهب البرازيل (معاهدة متوين ١٧٠٣) وجزءاً من مستعمرات اسبانيا (١٧١٣) فسبقت لندن امستردام في الميدان المالي .

ولقد كانت « ملكة النحل » اليصابات تراقب العالم من خليتها ، فتؤسس البورصة وتصلح المالية وتنظم الشركات والملاحة والصيد ويضع ملاحوها اسسس السلطان البحري

البريطاني وعندئذ يقوى الاندفاع البريطاني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فيفوز كلايف باقصاء دوبلكس الافرنسي عن الهند ويحتل كالكوتا ويسلم الهند لبريطانيا ، ويفوز وولف بابعاء مونتكالم عن كندا باحتلال كوبك سنة ١٧٥٩ ويقدمها هدية للتاج البريطاني . ولقد لخص المؤلف كوننغهام اسباب النجاح البريطاني فقال .

« ان نجاح انكلترا لايدعو لكثير من الدهشة اذ لاحظنا ان الانكليز لحقوا وسبقوا منافسيهم ، لا لاستعدادهم الطبيعي ولا لان الحظ وافاهم ، بل لانهم بقوا مخلصين لسجاياهم وتقاليدهم حريصين على ان يتعلموا من تجارب الآخرين وان ينسجوا على منوال الناجحين وان يعتبروا بفشل الفاشلين . ولقد استولت انكلترا على امبراطورية شرقية ، كما فعل البوكرك باسم البرتغال ، ولكن تجارتها الخارجية اثرت في نموها الداخلي فنشطت الرقي الزراعي والصناعة التحويلية لمنتجات الارض فبهذا الروح العملي وبهذه الحكمة يمازجها حس سليم في السياسة الاقتصادية اصبحت انكلترا في طليعة الامم الشرقية(١)

الامبراطورية الافرنسية

في هذا المعترك المضطرم لم تعرف فرنسا النصر المبين الدائم ولا الهزيمة الذليلة ، فلم تضاه انكلترا ، ولم تسف حتى اسبانيا وانما بقيت وسطاً بين ذلك . كان القسم الاكبر من القرن السادس عشر عهد ازدهار وتوسع اقتصادي واستعماري نشط فيه الفرنسيون للمغامرة وتأسيس الاسواق والمتاجر مثل الهولنديين فتأسست اثنتان وعشرون شركة تعمل في كندا والهند الشرقية وشاطىء افريقيا الشرقي وماليزيا (قبل ان يأتي كولبر فيؤسس شركتي الهند سنة ١٦٦٧) وقد لجأت الى

---

(١) الصفحة ١٤٠ من Les étapes du capitalisme ،

فرنسا صناعات كثيرة من هولندة ومن ايتاليا فازدهرت فكانت معامل الحرير في تور تستخدم اربعين الف عامل (١٥٤٦) وكان في ليون معمل للنسيج يستخدم عشرين الف عامل وخلفت ليون فلورنسا على عرش الصناعه والصرافة والتجارة « اذ ليس اسهل من انتقال سوق صرافة . فالمدينة كلها بحرايرها ونقودها انتقلت الى ليون وقد ترجمت حفلة قران شهيرة معنى هذه الموجه التوسكانية: حين اصبحت كاترين دومدسيس ملكة لفرنسا » .

وقامت مرسيليا منارة عالية على طرق الملاحة البعيدة . ثم حرصت فرنسا على ان تجتذب اليها الذهب الاسباني بمختلف الطرق فتأسست المصارف ، ونمت الثروة المنقولة باشكالها التجارية والصناعية والمالية واتبعت سياسة جمركية واقتصادية تنشط الانتاج والاصدار وتثبط عزائم مستوردي المواد المصنوعة . وقد شجع كولبر هذا التوسع التجاري بتاسيسه شركتين استعماريتين على غرار الشركات الهولندية التي شاهدناها ، ولكن ما نزل بفرنسا من حروب منهكة القوى ، مميتة للثروات جعل نشاطها الاقتصادي محدوداً اذ كانت القوة التجارية مرتبطة بالتوسع الاستعماري ولكن الظروف جعلت سياسة فرنسا اوربية في الصميم مستنفذة كل قواها اذ ان فرنسا لم تستطع مقارعة انكلترا الا بيد واحدة لانشغالها في الحروب الاوربية طيلة القرن الثامن عشر ، فانتقلت السيادة التجارية والبحرية الى أنكلترا .

❀❀❀

الفصل الثاني

اثر اكتشاف امريكا في الحياة الاوربية

ارتفاع الاسعار

لاحظ المعاصرون ارتفاعاً في الاسعار لم يسبق له مثيل في فرنسا وانكلترا والفلاندر وهولندا وجنوبي المانيا والى نتائج اجتماعية هي نتائج كل تضخم نقدي inflation .

ولكن هذا الارتفاع في الاسعار لم يكن متناسباً مع زيادة مقدار النقد . فالنقد قد بلغ عشرة امثاله بينما لم ترتفع الاسعار الى اكثر من اربعة امثالها وذلك لان التجارة والصناعة والزراعة قد نمت لكثرة الطلب على منتجاتها ولارتفاع اسعارها ووفرة ارباحها فاستغرقت جزءاً كبيراً من فيض النقد المتداول .

ثم ان هذا الارتفاع لم يكن على نسبة واحدة في جميع البضائع والخدمات . فقد كان في المواد الاولية اقوى واسرع منه في المواد المصنوعة والجاهزة ، كما كان في المواد الزراعية اظهر منه في المواد الصناعيه . وكذلك كان في اسعار البضائع اشد منه في اجور العمال ، ثم ان اسعار البضائع ارتفعت اكثر من اسعار الاملاك الدائمة كالعقارات كما ان الارباح المعينة لمدد طويلة بالنقد قد تضرر اصحابها ، لان النقد الذي اصبحوا يقبضونه ما كان يحتوي المقدرة الشرائية القديمة ومثل هذا حال الاسعار المعينة لمدة طويلة مثل الاتاوات الاقطاعية Redevances واجور الاراضي الزراعية المنصوص على دفعها نقدا .

مثل هذه الفروق من شأنها ان دامت عصراً ، ان تؤدي الى تغيرات عظيمة في التيارات التجارية والعلاقات الاقتصادية وتميز طبقة من الناس على الثانية فتغير اوضاع الاشخاص .

العمال : — نشأ عن هذا الارتفاع مستفيدون وضحايا . وكان من الضحايا العمال الذين كانت اجورهم معينة بصورة رسمية وفقا لقاعدة الاجر العادل السائدة منذ القرون الوسطى فبقيت قيمتها الاسمية واحدة ، بينما ساءت حالهم بسبب ارتفاع الاسعار ووقعوا في البؤس الاسود طيلة هذا العهد .

الزراعة : — كانت الزراعة في مطلع هذا الدور لاتزال في نطاق الاقتصاد المغلق ولكن الطلبات الجديدة جاءت تشتري انتاجها لتصدره الى الاسواق الخارجية او لتبيعه في السوق الداخلية ، فزاد الانتاج وارتفعت الاسعار .

وكانت النتيجة ان سكان القرى والعمال الزراعيين قد صاروا فقراء لحرمان اولئك من اراضيهم وثبات اجر هؤلاء ، بينما استغنى المستأجر بالاجارة الطويلة او العمرية وكثرت ارباحه . فما كانت نفقات الانتاج الزراعي تقدر بنقد ، وبالتالي ما كانت تتبع حركة الاسعار لان الزراعة ما كانت تشتري في ذلك الوقت لقاء النقد الا شيئاً يسيراً كبعض الادوات الحديدية وسعرها لايشكل نسبة ذات بال في نفقات الانتاج اما اجور العمال فما كانت تدفع نقداً والتي كانت تدفع نقداً ما كانت تتبع حركة ارتفاع الاسعار ، لذلك لم ترتفع نفقات الانتاج حين ارتفعت الاسعار الامر الذى ادي لزيادة ارباح المنتج الزراعي . ثم ان الازدياد المستمر لاسعار الحنطة والصوف واللحم وسائر المنتجات الزراعية كان يزيد في رأس المال النقدي للمزارع من غير جهد منه بينما كان يدفع اجرة زراعه بالمعدل القديم من النقد فأثرى على حساب اجرائه وزعمائه . ومن جهة اخرى كانت اتاوات الاراضي Revedances اي اجورها تدفع للزعماء الاقطاعيين معينة بالنقد لمدة طويلة قد تبلغ تسعاً وتسعين سنة ، وكان الزعماء يطلبون النقد لقاء الاجرة فلما هبطت قوة النقد الشرائية واصبح نفس المقدار من النقد يشرى اقل مما كان يشرى من البضائع فيما قبل ، هبط مستوى حياة المالكين والزعماء الاقطاعيين

وجميع طبقة النبلاء الذين يعيشون على هذه الاجور ولم يعودوا قادرين على شراء ما يحتاجون اليه ، بينما حسنت حال المستأجر enancier واستطاع ان يشتري الاراضي او حقوق الارتفاق من النبلاء المملقين فقامت حركة عامة لتحرير المستغلات الزراعية وتألفت من ذلك طبقة جديدة زراعية مالكة صار على يدها نهاية نظام القرون الوسطى الاقتصادي والسياسي . فزاد طلب المنتجات الزراعية لكثرة المستهلكين الذين تركوا الزراعة واشتغلوا بالتجارة والصناعة وادى هذا لارتفاع الاسعار فلزيادة الانتاج ، وكثر التبادل بين الامم منتجة الزراعة ومنتجة الصناعة وصاحبة النقد لان ازدياد الانتاج كان دليلًا على كثرة المستهلكين .

هذا وان قلة الاراضي الزراعية لم تؤد الى قلة انتاجها الزراعي بفضل استعمال الطرق الزراعية الجديدة وتحسينها فاصبحت تنتج كالسابق لاسيا والعمال الزراعيون كانوا مجبرين على القيام بجهود كبيرة . اما قبل ذلك فقد كان الاستثمار الزراعي جاريا على اساس الحقول المشتركة وكان الفلاح يقضي حياته بالتنقل من قطعة الى اخرى وكان يصعب استعمال الاسمدة لفقدان رؤوس المال وكان الزارع الخامل يضر بالآخرين حين لا يقلع الحشائش الضارة ، ولكن لما استغنى المزارعون واشتروا الاراضي من الزعماء للاسباب التي ذكرناها اخذوا يتنافسون في تحسين الزراعة واخذ اساليبها عن فرنسا وهولنده ، واقبل الكثير عليها حتى قال يونغ (ان عشيرة الفلاحة تضم الآن كل الطبقات من الدوق الى الاجير (١)) .

ب التجارة : — كانت التجارة في ذلك الوقت هي الموصلة الى الثروة ، على ان العالم قد عرف في القرون الوسطى مدنا تعاطت التجارة بمقياس واسع ، ولكنها بقيت محدودة النطاق ، كما ان القوى الاجتماعية كانت مرتبطة حينئذ بالارض ولها صفة اقطاعية

---

(١) راجع عن الثورة الزراعية في انكلترا الصفحة ٥٨٥ من :

André Maurois: Histoire d'Angleterre .

Karl Marx: Le capital.

ودينية وحربية . اما في هذا العهد فمصادر الثروة الكبرى اصبحت في التجارة البعيدة وفي اسواق واسعة وبمنتجات كثيرة تصلح للتجارة البعيدة ، وان كانت هذه التجارات تحتاج سلفاً نقدية كبرى فالنقد الكثير الجديد اصبح يكفيها ويزيد عليها . ثم ان ارتفاع الاسعار المستمر لايعيق التجارة بل ينشطها لان التاجر يشتري بسعر ادنى ويبيع بسعر اعلى فيربح الفرق . ثم ان هذه التجارة الخارجية جعلت الحاجة شديدة للسلف النقدية والقرض وبالتالي الى زيادة عمل مؤسسات الاعتماد واتساع المصارف ، لان امكان الحصول على النقد والنسيئة شيء هام في تحقيق هذا الاتساع . كل هذا ادى لتغير نسب الارباح وتوزيع الثروات بين الفاعليات التي كانت تستفيد من الاوضاع المناسبة للتجارة ، بين القوى العقارية الاقطاعية الاصل وبين الثروات الجديدة لاسيما المنقولة التي اخذت توازي السلطة الارضية او تفوقها بينما بدأت تلك تنحط .

وكذلك نمت الفاعليات التجارية والمصرفية حتى نشأت عن ذلك زيادة في طبقات السكان التي تشتري مستهلكاتها بسعة وهذا ايضاً من شأنه ان يحفز على الانتاج الزراعي وغيره .

ج — الصناعة : — ان العمال القليلي العدد الذين كانوا يقيمون في المدن التي خلفتها القرون الوسطى ما كانوا يستطيعون القيام بمطالب الاسواق الجديدة ، وكذلك صناعة العائلات الريفية اذ كانت عائلة الفلاح تنتج وتعمل وسائل التغذية والمواد الاولية التي تستهلك اكثرها فلم تعد هذه المواد وسائل استهلاك وحياة بل اصبحت بضائع ، يبيعها المزارع الكبير وتشتريها المصانع التي كانت تدعى آنذاك (المشاغل اليدوية manufactures) هذه المصانع لاتتميز عن مصانع نقابات الحرف القديمة الا من حيث انها تشغل عدداً كبيراً من العمال في آن واحد وبرأسمال واحد اي ان معلم الوهين (المعلم) قد اتسع وكبر ، وكثر فيه عدد الاجراء . وقد اطلق كارل ماركس على هذا العهد الذي نتكلم عنه بالدور المانيفاتوري ويعنى به الدور الذي تمت فيه الصناعة في هذه المشاغل ، التي كان بعضها يحتوي الف عامل او اكثر يعملون بايديهم .

قلنا ان الحرفة بقيت اساس الصناعة في هذا العهد (المانيفاتوري) وقد فتحت

المانيفاتورات ميادين عمل جديدة لرجال الريف الذين طردهم انحطاط الاقطاعية من اراضيهم . فالغزل والنسيج والاقمشة الصوفية غير المهذبة اي التى توجد موادها الاولية في متناول يد العاملة القروية التي تغزلها وتنسجها لتستعملها ، تحولت الى مواد مصنوعة في المشاغل واصبح الريف سوقاً لها ، وهكذا رافق نزوح القرويين وفصلهم عن وسائلهم الانتاجية موت صناعة الارياف ، وموت صناعة الريف العائلية وحده هو الذي يستطيع ان يعطي السوق الداخلية الاتساع والتماسك القوي الذي تحتاجه طريقة الانتاج الرأسمالية ، وهو الذي هيأ للثورة الصناعية التي ستأتي عناصر الظهور والقوة على ان هذا العهد لم يحقق انقلاباً اساسياً في الصناعة ، بل ان هذا كان عمل الآلة والصناعة الكبرى التي جاءت بعد هذا الدور فغيرت وجه الارض ، واكملت التطور واوصلت البشرية الى حالها الذي نشاهده الآن .

*

* *

الباب الثالث

الانقلاب الصناعي (١)

La Révolution industrielle

ان الانقلاب التجاري الذي حصل في اوربا في القرنين السادس عشر والسابع عشر والذي اسميناه « بالانقلاب النقدي » او بثورة الاسعار كان مقدمة لانقلاب صناعي في القرن الثامن عشر يشمل طرائق الانتاج الفنية ويفتح الطريق امام التقدم الاقتصادي واستعمال الآلات والقوى البخارية والكهربائية في الصناعة عوضاً عن القوى الجسدية، وهو الذي يسميه المؤلفون بالانقلاب الصناعي Révolution industrielle .

---

(١)

Fourgeaud: L'Homme devant le capitalisme.
Delaisi : les deux Europes.
A. Seegfried: Les Etats Unis d'aujourd'hui.
Sanbaret: Les juifs et la vie économique.
« L'apogée du capitalisme.
Rousier: Les grandes industries modernes.
K. Marx: Le capital.

واستعمال كلمة الثورة او الانقلاب في هذا المقام ، وفي الانقلاب الماضي الذي اسميناه بالانقلاب النقدي لا بالثورة النقدية ، استعمال اصطلاحي بمعنى ان التغير لم يكن فجائياً بل كان تطوراً طويل المدى ولكن التسمية تبقى صائبة لان هـذا العصر الذي احدث انقلاباً واسعاً وعميقاً وفاجعاً بما يحمل من تقدم مادي وآلام اجتماعية يستحق ان يوصف بالثوري . على ان هـذا الوصف يعين على التذكر ان الانقلاب الاقتصادي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان اسرع من سواه وان الآلام الاجتماعية التي دفعت ثمنـاً له كانت باهظة . والواقع ان هذا الانقلاب لم يكن صناعياً فحسب بل صاحبه او نشأ عنه ازدهار في جميع فروع النشاط الاقتصادي ، من صناعة وتجـارة ونقل للبضائع والاشخاص والافكار والى تجديد طرائق المعيشة بث الاخبار وانشاء المدن الواسعة وباقامة جهاز مالي مسيطر قوي وتأسيس دول مركزية وبما نشأ عن ذلك من نتائج اجتماعية ، ثم ان هذا الانقلاب كان اذاً اثر فعـال في تغيير الصيغ الحقوقية واتاح سيادة الحرية الاقتصادية والحرية التجارية في العـالم وجعل منه سوقـاً تجارية واحدة . وسنحاول ان ندرس في هذا الفصل هذا الحادث العظيم من تاريخ البشر . على ان محور البحث سيدور حول حقيقة مزدوجة هي ان الانقلاب الصناعي قـد ظهر في انـكلترا وفي القرن الثامن عشر .

ولقد رأى بعض المؤلفين ان الانقلاب الصناعي اذا كان قد ظهر في انـكلترا وفي القرن الثامن عشر ولم يظهر في سواها او لم يظهر في وقت آخر فمرجع ذلك الى الصدفة وهو يعتقد ان ثورة الآلة نتيجة لسلسلة من الاختراعات الفردية كان يمكن ان تظهر خارج انـكلترا وفي وقت آخر ولكن المؤلفين اليوم بعـد الابحاث الجدية في تطور المدنية الحاضرة وخصوصاً في فجر الثورة الحديثة يكادون يكونون مجمعين على ان هذه الثورة كان لا يمكن ان تظهر الا في انـكلترا والا في القرن الثامن عشر لان كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفنية والفكرية قد تضافرت لخلق بيئة اقتصادية او لخلق حالة تجارية يصبح معها استعمال الآلة رابحـاً او اقل مؤونة من اجر العامل ،

وبتعبير آخر ، يصبح فيهـا الحصان البخاري اقل كلفة واجدى استعمالاً من الحصان البشري او الحيواني .

ولـكي نستطيع الالمـام بهذا الموضوع ، سندرس في اول الامر مظاهر هـذا الانقلاب الصناعي في انـكلترا ومراحله واي الانواع من الصناعات قد كان ساحة له ثم ندرس اسباب ظهوره في انـكلترا قبل سواها ثم ندرس نتائجه الهـامة وما احدثه من انقلاب في نظم الحياة الاجتماعية .

* * *

الفصل الأول

١ — مراحل الانقلاب الصناعي ومظاهره

لم يظهر الانقلاب الصناعي طفرة ، ولم يعم كل نواحي الصناعات منذ اول عهده، وانما كان في بعضها اظهر منه في البعض الآخر والوقائع تدلنا على انه ظهر اول ماظهر في صناعات النسيج القطني اما المنسوجات الصوفية والحريرية فقد بقيت في اول امرها بعيدة عن استعمال الآلة ومحتفظة بتقاليدها الموروثة والمكتسبة ، ثم ظهرت هذه الثورة في صناعات التعدين والمناجم واخيراً في صناعة الآلات واستعمالها استعمالاً كبيراً .

آ — صناعات النسيج

المنسوجات الصوفية : هـذه الصناعة من اعرق الصناعات الانـكليزية في القدم وهي فخر السياسة الاقتصادية البريطانية وموضع عنايتها تحميها الحكومة منذ القديم وتشد ازرها بمنع خروج الاصواف من انـكلترا وبوضع مكوس باهظة على المنسوجات الواردة اليها ولئن كثرت المشاغل التي تصنع هذه المنسوجات في انكلترا بسبب كثرة الطلب التجاري الناشئ عن انتشار التجارة الذي وصفناه في الدور السابق ، فان الآلات البسيطة التي كانت تستعمل في القرن السابع عشر لم تتغير في القرن الثامن عشر بل بقيت محافظة على تقاليدها . ويحدثنـا المؤلفون عن المعارضة الشديدة التي لاقتها الرغبـة باستبدال الفراشي النباتية التي تستعمل لتمشيط الجوخ بالفراشي المعدنيـة .

ولم تغز الآلة هذه الصناعة الا متأخرة جداً في اواخر القرن التاسع عشر اي بعد ان غزت صناعة النسيج القطني وصناعة التعدين .

المنسوجات الحريرية . — وكذلك القول في المنسوجات الحريرية فان اقليم انكلترا لم يكن ملائماً لتربية دودة الحرير وكان البريطانيون يستوردون خيوط الحرير من الشرق الأدنى ومن ايتاليا لينسجوها في معاملهم واذ رأوا من مصلحتهم التجارية ان يعالجوا عمليات حل الفيالج (الشرانق) في بلادهم فقد ذهب جون لوب عام ١٧١٦ خلسة الى ايتاليا وتسرب الى معمل للحرير شاهد فيه الادوات المستعملة لهذه الغاية واخذ مخططها ورجع به الى انكلترا حيث اطلع اخاه على سر الصناعة وشرع ببناء مصنع للحرير ولكنه توفي فجأة وشاع ان الايتاليين سموه ولكن اخاه اتم مابدأه وزادعليه صنع الخيوط المبرومة وكان عمل العمال ينحصر في وصل الخيوط المقطوعة ، على ان هذا العمل لم يكن ذا تأثير عظيم لان الحرير كان محدود الاستعمال ولان اعمال النسج بقيت جارية باليد فلم يتغير شيء .

المنسوجات القطنية . — ولكن الانقلاب الصحيح انما حصل في الصناعة القطنية منذ ١٧٦٠ ووجودها في انكلترا صنعي غير طبيعي ومن العجيب ان ينجح البريطانيون بايجاد صناعة تحويلية تقوم على آلاف المراحل من مكان الانتاج مواردها الاولية ومن مكان تصريفها وقد استطاعت هذه الصناعة ان تتأسس بفضل الحماية اذ طالب صانعو الصوف بمنع المنسوجات القطنية التي تصنعها الهند من دخول انكلترا الامر الذي اتاح للعامل البريطانية ان تقف على قدميها ، وان تزاحم المصانع اليدوية الهندية وتقضي عليها فتصنع النسيج القطني المعروف بالهندي .

لم تكن هذه الصناعة الحديثة ذات ميزات فنية جديدة بل كانت تصنع في انكلترا بمعامل كبيرة وصغيرة ولكن القائمين عليها كانوا اشخاصا حديثي العهد بالصناعات وبالتالي ما كانوا ذوي تقاليد صناعية يحرصون عليها كصانعي الجوخ كما لم يكونوا ينعمون بحماية الدولة ولا يخضعون لنظام يقيد صناعتهم واساليبها ، لذلك شاهد العالم في

نطاق هذه الصناعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر انقلابات فنية متتالية نذكر هنا مراحلها الهامة .

ان صنع القماش القطني يقتضي عمليتين : الغزل والنسيج ، وكان من المصادفة ان تخترع آلة النسيج اولا فاخترع بريطاني اسمه جون كاي (سنة ١٧٣٣) المكوك الطيار الذي يستعمل على التول اليدوي ويتيح النسج بسرعة ولكن النساجين لم يستطيعوا الاستفادة من هذا الاختراع في اول الامر لان الغزل بقي على حالته الاولى ولا يستطيع ان يسد حاجة الات النسيج حتى اخترع جون ويات سنة ١٧٣٨ آلة الغزل الاولى وعني العمال باكمال هذا الاختراع فصنع العامل هارغريفس سنة ١٧٦٥ آلة الغزل الحديثة الاسس ثم استطاع كرومبتون سنة ١٧٧٩ ان يجمع بين مخترعات سابقة وان يصنع آلته التي هي العنصر الاساسي لآلة الغزل الميكانيكية الحديثة واخيرا يثير العامل كارترايت ثورة مماثلة في صناعة النسج فيخترع المنسج الآلي في عام ١٧٨٥ الذي يعد صورة ابتدائية للمنسج الحديث .

واذ تضافرت الآلتان آلة الغزل وآلة النسج على العمل لم يبق ما يمنع من الانتاج العظيم ، لذلك رأينا تمركزا في المشاغل يعطل الانتاج الفردي لذي يقوم به الصانع المستحدث artisan والعامل في داره على ان هذا التمركز حافظ في اول الامر على استعمال الآلات اليدوية فتم بدون ان تتغير القوى المحركة ثم نفذت اليه القوة المحركة المائية ثم التجارية واصبحت الآلات الجديدة غالية الثمن دقيقة الصنع لم تعد تأتلف مع الانتاج المنزلي ، فبدأت المركزية الاقتصادية والجغرافية تعمل عملها ، واصبح دور رأس المال هاما بقدر تحسن الآلة .

ثم حصل نمو تجاري عظيم ناشىء عن كثرة الكميات المنتجة والمطلوبة واتساع الاسواق وادى الى اصدارات كبرى وتقدم اقتصادي لم يسبق له مثيل ففي سنة ١٧١٠ كانت انكلترا تصدر من المنسوجات القطنية ما قيمته خمسة آلاف جنيه فارتقى هذا المقدار الى ٤٥٠٠٠ سنة ١٧٥١ و ٣٥٥٠٠٠ سنة ١٧٨٠ والى ٥٠٤٠٦٠٠٠

سنة ١٨٠٠ اي بعد استعمال القوى المحركة التجارية في النسيج . هذا التقدم جعل هذا النوع من الصناعة محط الامال وعنوانا للصناعة الحديثة .

ا — صناعة الحديد والتعدين

كان في انكلترا في اوائل القرن الثامن عشر (١٧٢٠) ٦٠ فرنا تنتج جميعا في السنة ١٧٠٠ طون من الصلب اي اقل مما ينتجه فرن واحد في ايامنا ، وسبب ذلك قلة المحروقات ، لان اذابة الفلزات كانت تجري بوقود الحطب ، الامر الذي يستحيل معه استثمار مناجم الحديد البعيدة عن الحراج ، والذي كان سيؤدي حتما الى فناء الحراج البريطانية . ولقد كان في انكلترا كثير من الفحم الحجري ولكن لم يكن من الجنس الذي يصلح لمعالجة الفلزات ، اذ كان بشكل مركبات كبريتية اثناء احتراقه وكان الصلب الذي ينتج عن ذلك غير صاف وسريع الانقصاف وردي الجنس ولقد شاء حسن الحظ ان يكافىء عائلة تحترف التعدين فيتوج تجاربها بالنجاح هي عائلة (دربي) اذ استطاعت سنة ١٧٣٥ ان تستعمل الفحم الحجري المتفحم او الكوك في تحويل الفلزات الى الصلب . هذا الاختراع كان سيكون عديم النفع لو عجز عن حل المشكلة الثانية مشكلة قلب الصلب حديداً لان الفحم الحطبي كان الوسيلة الوحيدة فيها فكانت الصناعة البريطانية عاجزة عن مزاحمة الصناعة الاسوجية التي كانت غنية بحراج لاتنفذ ورخيصة الاسعار فانجاها اكتشاف هنري كورت عام ١٧٦٥ الذي استطاع استعمال الفحم الحجري في هذه الغاية بالطريقة المدعوة puddlage . هذان الاختراعان اتاحا لصناعة التعدين البريطانية نموا وازدهارا فائقين لان انكلترا كانت كما يقولون « كتلة من فحم فوق كتلة من حديد » ومن يملك النار والحديد لايصعب عليه ان يملك ناصية العالم . وقد استفادت الصناعات التحويلية من وفرة الحديد ورخصه فنشطت لاستعماله في صنع الآلات والادوات والاوعية المعدنية وزادت انتاجها ووسعت اسواقها من غير ان تغير اساليب الصناعة ولا اشكال المؤسسات وبقيت في حيز الصناعة الصغيرة .

في نطاق الصناعات المعدنية نجد انقلابا فنيا عظيما ولكن لم تدخله آلة جديدة بعد .

ح — الآلة البخاريه

لقد استطاع العلم في الربع الثالث من القرن الثامن عشر ان يخلق الانقلاب الميكانيكي الذي استبدل القوى المحركة الاولى البشرية والحيوانية بل والمائية والهوائية ، بالمحرك البخاري ، واستعمال الآلة في هذا التاريخ قد سبقه كثير من المحاولات المخبرية والتجارب الصناعية ، فملايين من البشر رأوا منذ عصور وعصور ان بخار الماء قادر على رفع غطاء القدر التي تحتوي ماء يغلي على النار ، وفي القرن الثالث للميلاد انشأ هيرون الاسكندري آلة بخارية تتالف من كرة معدنية عليها فتحتان متعاكستا الاتجاه . فالبخار الذي يتصاعد من فوهتي الكرة المسخنة بالنار كان يجعلها تدور على محور عمودي يضغط بشبه ضغط الماء على الرشاشات الدوارة التي تسقى بها خضرة الحدائق ، فالبشر منذ القديم عرف ان لبخار الماء قوة ضاغطة ولكنه لم يفكر باستعمال هذه القوة لان العقل البشري لم يكن مهيأ لذلك ولم تكن لدى الانسان فكرة واضحة عن تمدد الغازات وعن القوى الموجودة في الطبيعة غير الحية وهي نظريات تصادم كثيرا من المعتقدات والتجارب الراسخة في العقل البشري(١) ولكن العلم بلغ في العصر الثامن عشر مرحلته الحديثة التجريبية وحاول كثير من العلماء استعمال قوة البخار مثل نيوكومن وسافيري على ان صاحب الجلالة الحصان البخاري لم يولد الا حوالي سنة ١٧٠٠ في قدر بابان Denis Pepin ولقد كان حظ المركب البخاري الأول الذي عمره بابان ان حطمته الجماهير سنة ١٧٠٧ وجاء اخيراً جيمس ووت الرجل العالم فانشأ باختراعاته التي استمرت منذ ١٧٦٩ الى ١٧٧٤ آلته التي اسميت باسمه . ومنذ

---

(١) الصفحة ١٩ من Fourgeaud. L'homme devant le capitalisme

ذلك الحين انتشر الحصان البخاري في العالم واوجد من القوى ما لا يدخل تحت حد ولا حصر ونفذ الى جميع فروع الصناعة مبتدئاً بالمنسج البخاري الذي صنع سنة ١٧٨٥ ولم يكتف باثارته الحياة الاقتصادية في انكلترا فسار منها الى ايقوسيا نحو الشرق الى شارلروا ووسط فرنسا الى الرور والساكس وسيلزيا حتى بلغ مناطق الدونتز حيث غرست روسيا السوفياتية غابة من المداخن متبعاً سلسلة مناجم الفحم الحجري الممتدة وسط اوربا لتفصلها قسمين : اوربا الشمالية الصناعية واوربا الجنوبية المحاذية للمتوسط والزراعية (١) .

ولقد كان اكتشاف القوى التجارية عاملاً قوياً في نمو الانتاج اذ اصبح الانسان يتصرف بقوى محركة تبلغ اربعين مثلاً من الطاقة التي استمر على استخدامها ألوفاً من السنين ، هذه القفزة المدهشة قلبت كل شيء لان الانتاج منذ ذاك الحين سار الى القوى الطبيعية الاخرى يستخدمها ، فاستخدم البترول الذي قلب وسائل النقل بفضل المحرك الانفجاري واوصلنا الى السيارة والطيارة ، ثم اكتشف ديزل وسيلة لاستعمال المواد الزيتية العادية في المحركات كالزيوت النباتية والحيوانية والثقيلة وحل هذا المحرك محل المضخات التجارية في المراكب وفي بعض المراكز الكهربائية .

وفي عام ١٨٧٠ خطر لصاحب معمل ورق اسمه ارستيد رجس ان يستخدم شلالا يجاور معمله لاستخراج الكهرباء منه واسمى هذه الطاقة الجديدة « بالفحم الابيض » وقد جاء في نشرة اذاعها سنة ١٨٨٩ عن اختراعه ان بعض الصناعيين ، عند ما سمع باسم الفحم الابيض ... طلب اليه ارسال نماذج منه ليفحصها ... ولكن منذ ذاك الحين دخل الفحم الابيض في عادات البشر . ان الطاقة التي تؤخذ عند سقوط المياه عظيمة جداً وألف ليتر من الماء تسقط من علو ٥٠٠ متر تولد من الطاقة ٦٦٦٦ حصانا بخاريا ، ومنذ ستين سنة اجريت التجارب الاولى لنقل الكهرباء الى مسافات بعيدة وصار يمكن سوقها الى اي مكان مهما كان بعيداً ، والطاقة الكهربائية تتمتع بمزايا جسيمة

---

(١) F. Delaisis: Les deux Europes, Paris. Payot.

فبينما يكلف نقل الفحم الاسود متاعب كثيرة من فتح آبار واستكثار من العمال ودفع نفقات ينبغي اطفاؤها بسرعة لان المنجم قد ينفذ فان الكهرباء تجدد كالمطر وبالتالي يمكن اطفاء نفقات انتاجها بمدة طويلة وتنتج الكهرباء بلا نفقة تقريباً متى اطفىء رأس المال وفيها يمكن الاستغناء عن العمال اذ يكفي ان يقوم ثلاثة رجال برقابة شهيق الدينامو .

وفي اثناء ذلك جاء غرام Gramme واخترع الدينامو فاصبح من الممكن ان تستخدم الآلة الواحدة كمولدة للكهرباء وكمحرك وبذلك صار يمكن توليد الكهرباء من الفحم الحجري او من الماء وهذا الاختراع اوصلنا الى الهاتف والبرق وانارة المدن والارياف والتدفئة ووسائل النقل الكهربائية والمداواة الكهربائية والسينما والراديو واللاسلكي . ثم انصرفت الهمة الى دراسة حركات العمل البشري بتفاصيلها دراسة دقيقة ، ووضع العلم حركات معينة مضبوطة للبشر بحيث يصبح العمل الانساني عملاً ميكانيكياً وهذا ادى لنمو الابحاث التي ترمي الى الاستغناء عن عمل العامل والى استبدالها بالآلات التي تقوم بمثل حركات العامل البشري وقد توصل العلم في بعض الصناعات الى الاستغناء عن اليد العاملة استغناء تاماً او الى الاحتفاظ بعدد ضئيل من العمال يقوم بالرقابة وهو في طريق الزوال لانتشار الآلات الحساسة Reflexe التي تقوم بالرقابة من تلقاء نفسها .

ثم دخلت الآلة في الاعمال الزراعية واجرت انقلابا عظيما في طرائق العمل فلقد كان المحراث وناشرة البذار والسماد تسير في الحقول وكان عمل الهكتار يتطلب احد عشر يوماً من عمل الانسان و١٩ يوماً من عمل البقر ولكن هذا العمل يتطلب يوماً واحداً من عمل التركتور . واذا استعمل الحاصد المنجل بيده فانه يحصد ربع هكتار واذا استعمل حاصدة تجرها الجياد فانه يتطلب سبع الوقت المذكور اما اذا استعمل الحاصدة ذات المحرك فانه يستطيع ان يحصد خمسة هكتارات في سبع ساعات .

ولم يقنع الانسان بكل ذلك بل بدأ يحاول الاستفادة من هبوب الرياح وحرارة

الشمس وقوة امواج البحر ولا يزال يقوم بتجارب في هـذا المجال وهو مؤمن بالوصول الى ماينبغي .

اما الواحد القياسي الجديد لـكل القوى الجديدة فهو الحصان التجاري ويرمز اليه بالانجليزية بحرفي H. P. (Horse Power) وبالافرنسية بحرفي (cheval vapeur) C. V. فلـكي يمكن مقارنة هذه القوى ويقاس بعضها ببعض اخذ العلماء قوة الحصان الحي واحداً قياسياً وافترضوا انها مساوية للقوة اللازمة لرفع ٧٥ كيلو غراماً من الثقل متراً واحداً في الثانية الواحدة . وقد اصبح عمل الانسان يقدر بالاحصنة التجارية واذا اريدت المقارنة بين شعبين فلا يكفي احصاء عدد السكان بل يجب ان يضاف اليه عدد الاحصنة البخارية ، اي القوى الاضافية التي يتمتعون بخيراتها فاذا قارنا الولايات المتحدة بروسيا قبل عشرين سنة ، وهما بلدان يضمان عدداً من السكان متساوياً تقريباً على ارضين متعادلتي الاتساع ، فيهما نفس اختلاف الاقليم نجد ان الولايات المتحدة تفوق روسيا باربعة عشر مثلاً من الاحصنة البخارية وينتج عن ذلك ان ١٤٠ من الروس ما كانوا يؤثرون في الانتاج اكثر من ١٠ من الامريكيين ، وكذلك القول في المقـارنة بين بلجيكا الصغيرة (سكانها سبعة ملايين) وبين بولونيا (٢٩ مليونا) ويوغوسلافيا (١٢ مليونا) .

فباستعمال البخار والـكهرباء والمواد الملتهبة في تحريك الآلات ربح الانسان مصدراً من مصادر القوة يفوق قوته وقوة الحيوانات ، فهي لاتمل ولا تتعب ولا تقف بل تعمل ليل نهار بلا شكوى وهي فوق ذلك ارخص ثمنا من قوته وربح بذلك طاقات اقتصادية لايمكن تصورها فزاد القوة التي يتمتع بها الى عشرة ملايين امثالها ، وزاد في المنتجات فرفع مستوى المعيشة في العالم ، وجعل الناس ينعمون بخيرات الارض وثمرات العلم وبكل ما كان حاجة كمالية في الماضي فدفعهم ذلك الى التـكاثر والتناسل . فبينما كانت المانيا (سنة ١٨٥٠) عاجزة عن اعالة ٣٠ مليون من سكانها اصبح سكانها بعد نصف قرن ٦٥ مليوناً ، وبينما كان سكان انكلترا خمسة عشر مليوناً سنة ١٨٠٠ اصبح عددهم ٤٥ مليون يستهلك كل منهم ثلاثة امثال ما كان يستهلك جده ، ان الحصان البخاري

قد اصبح معيار السلطة والواحد القياسي في الحياة ، ومن ملكه ملك السلطة الحقيقية فلقد كانت السلطة من قبل لمن يسيطر على الرجال ويسير القوى الاقتصادية ويوزعها اما الآن فالقوة لجامعي هذه القوي الطبيعية : للمخترع والعالم والمهندس والمستحدث ، وسيكون المسيطرون على هذه القوى سادة العالم الجديد .

اما وقد اوضحنا الوقائع ووصفنا المراحل التي اقتضاها نشوء العصر الحديث ، فعلينا ان نبحث في الاسباب الكثيرة لهذا الانقلاب في انكلترا ، وايها كان اعمق اثراً فيه ثم نبحث في اسبابه الاقتصادية العامة ونري هل هو نتيجة للالة ، ام ان الآلة نتيجة له وايهما سبق الآخر ، وهل تعاورت عوامل اخرى على بعثه .

❀❀❀

الفصل الثاني

اسباب الانقلاب الصناعي

آ — الاسباب الثانوية :

١ — الثروات الطبيعية : قالوا ان انكلترا تحتوي ثروات طبيعية من نوع معين وبمقدار غزير يلائمان النهضة الاقتصادية الحديثة كمناجم الفحم ومناجم الحديد . ولكنها تحتوي ذلك كله منذ ان خلقها الله . وفي متحف التجارة بلندن لوحة جميلة تمثل باعة فينيقيين على الشواطىء البريطانية يعرضون سلعهم لقاء قطع من المعادن والجلود يقدمها البريطانيون فلماذا لم يعن البريطانيون باستخراج معدن الفحم الا منذ القرن الثامن عشر لا سيما وان صناعة التعدين البريطانية في عهدها الاول لم تستعمل الفحم الا وهي مرغمة ، خوفاً من ندرة الحطب ؟ ولما دخلت الآلة البخارية سهل العمل واصبح عاماً لكثرة الفحم ورخصه ، ولكنا رأينا ان الآلة البخارية لم تدخل الا بعد الثورة الصناعية ، وبعد ان تم لهذه الانتشار والاستقرار في كثير من الصناعات .

ثم ان الذي وسم هذه الثورة بطابعه الخاص هو صناعة القطن التي اتسعت وتمركزت وليس فيها استعمال لموارد البلاد الطبيعية على النقيض من صناعات النسيج التي تستعمل المنتجات المحلية كصناعة الجوخ التي تستعمل الصوف الانكليزي فانها لم تبلغ تطوراً واتساعاً يشبه تطور صناعه القطن ، واذا كانت تقبلت فيما بعد تحولاً كهذا فذلك عندما بدأت تستغني عن اعتبار الصوف الانكليزي مادة اولية اساسية .

وعلى كل حال فان الثروات الطبيعية لا تعلل سبب ظهور الصناعة في القرن الثامن عشر ولا قبله ولا بعده .

٢ — العوامل الجنسية والدينية : في اواخر القرن الماضي صدر كتاب اسمه (تفوق الانكلوسكسونيين) وضعه لوردغوبينو الافرنسي واشاد فيه بسمو العنصر الانكليزي على سواه وبان نهضته الصناعية نتيجة منتظرة لطيب عرقه ونبل اصله ، ولكننا نورد هنا ما اوردناه في صدد الثروات الطبيعية الانكليزية ، ونتساءل عن السبب الذي جعل هذه النهضة او الثورة الصناعية تظهر في هذا العصر لا قبله .

وهناك رأي حديث ادلى به الاقتصادى الالماني (ماكس ويبر Max Weber) وبه ينوه باثر بعض الطرق الدينية لا سيما البوريتانيسم الاثر الحاسم في نشوء الرأسمالية وفي الصناعة الانكليزية في القرن الثامن عشر ، ويفسر هذا الاثر بروح الايمان التي يتميز بها هذا الفرع من البروتستانتية ، فبما ان هؤلاء المؤمنين Puritains يؤمنون بالجبرية Prédestination فانهم في نطاق الفاعلية الاقتصادية حيث وضعهم الله ، يبحثون عما يكفل بقاءهم مختارين في جهد يوصلهم الى الثروة . وهذه الثروة ليست طلبتهم لانها ثروة بالمعنى العادي اي احتياز واستمتاع بزينة الحياة الدنيا بل لانها اشارة الى ان من يصل اليها قد قام بالواجب الملقى على عاتقه .

ثم انا نجد فكرة تشبه هذه في كتاب وضعه الكاتب الفرنسي « اندره سيغفريد » عن الولايات المتحدة اثر رحلة قام بها وفيه يظهر اثر الفكرة الكالفينية calnivisme في تكوين كثير من رجال المال واسياد الصناعة وقادة النهضة الصناعية الامريكية، والظاهر ان هاتين الفكرتين (مع اختلاف ما بين الفرقتين) تتفقان والواقع في النطاق الحديث فالاولى تصدق في انكلترا البروتستانتية التي ظهرت فيها النهضة بينما بقي العالم الكاثوليكي في اكثره بعيداً عنها ، لكن التعمق في الامر يظهر لنا ان الجبرية التي يفسرون بها النهضة الانكلوسكسونية ليست شيئاً جديداً بل عرفها العالم المسيحي في اوائل عهده كما عرفها كثير من الفرق في القرون الوسطى وفي القرن السابع عشر في غير المذهب البروتستانتي وانها لو كانت هي العامل في الانقلاب الصناعي الانكليزي لوجب ان

يظهر هذا الانقلاب ايضاً في غير انكلترا وقبل القرن الثامن عشر .

اما الفكرة الثانية المبنية على العقيدة الكالفنية ، فيصدق فيها ما يصدق في الاولى . فالكالفنية قد نمت في جنيف ، ولكن جنيف كانت وقتئذ مدينة تجارية ، وان الفرق في تفهم الحياة الاقتصادية الحديثة الذي نجده بين الكالفنيه واللوترية يرجع الى الوسط العلماني الذي عاش فيه لوتر وكالفان اكثر مما يرجع الى الوسط المدني .

وكذلك نجد فكرة اخرى يؤيدها الاقتصادي الالماني (سومبارت Sombart في رسالة اسمها « اليهود والحياة الاقتصادية » يظهر فيها الصلات الوثيقة بين النمو الاقتصادي الحديث وبين تعاليم الديانة اليهودية التي تعني بصلات اليهود فيما بينهم ومع غيرهم وينقادون اليها في غايتهم الاقتصادية التجارية والمصرفية ، هذه الفكرة ايضا تشبه الفكرتين الاوليين ويصدق فيها ما يصدق فيهما . وفضلاً عن ذلك فان القرون الوسطى عرفت نهضة تجارية كبري وكانت مدينة بها للومبارديين (من ذلك اسم شارع المصارف في لندن Lombard street) والفلورنتيين والبندقيين وهم ليسوا بروتستانتيين ولا يهود .

٣ — وسائل المواصلات : قالوا ان انكلترا جزيرة ، ويعنون بذلك ان عزلتها هيأتها لانماء مواصلاتها ولا سيما البحرية ، والحق ان الملاحة الانكليزية في العصر الحديث قد نمت وتكاثرت ويرى المؤلفون مبدأ هذا النمو في صك الملاحة الذي اصدره كرومويل ، بل ومن قبله على اثر الثورة التجارية التي اوقدتها الثروات الاميركية التي وردت الى اسبانيا والبرتغال على ان هذا السبب لا يكفي لبيان ماجرى بعد ذلك في انكلترا لان هولنده في الوقت نفسه وبتأثير الاسباب نفسها عرفت مثل هذا النمو البحري ولكنها وقفت عن التقدم في القرن الثامن عشر في عهد الانقلاب الصناعي وبقيت محتفظة بحالها الاولى .

ومثل وسائل المواصلات الخارجية ، نجد المواصلات الداخلية ولا سيما الترع تشق

مناطق جديدة في انكلترا ويقوم على جانبيها مناطق صناعية جديدة ، ولكن وجود هذه الطرق كلها سابق للانقلابات الصناعية الفنية من بخارية وكهربائية وعلى كل حال فان ضرورة المواصلات لاتفيد الا اذا كان هنالك بضائع يجب نقلها ومؤسسات تجارية تستعمل هذه الوسائط .

٤ — رجال الاعمال : واخيرا قد يظن ان شخصية رجال الاعمال ، وحذقهم وذكاءهم في ذلك العهد السعيد ، هي التي عملت على خلق النهضة الصناعية ، ولكن لنبحث عن اصل هؤلاء الرجال وسابقتهم . يذكر لنا ماركس في معرض حديثه عن فساد اصل حق الملك في انكلترا عن الوسائل القانونية المصطنعة التي كانت تتذرع بها الطبقة المسيطرة في انكلترا في القرن السادس عشر ثم في القرن الثامن عشر لطرد المزارعين من الاراضي واستملاكها منهم باسم القوة والقانون ، فطردهم الفلاحين في القرن الثامن عشر كان سببه عناية الاقطاعية البريطانية بالمراعي عوضاً عن زراعة الحبوب ، فاخرجت الفلاحين من الاراضي الزراعية وملأتها بالغنم ، تبيع اصوافه للصناعات الصوفية بأثمان مرتفعة . وهؤلاء الفلاحون من كبار وصغار قصدوا الى المدن فمنهم من كون الطبقة العاملة في مصانع القطن الجديدة ومنهم من آتاه الله فطنة مبدئية فاصبح صاحب معمل لابفضل ثروته بل بفضل رأس المال الذي استقرضه . وقد جرى تحقيق عن مقدرة هؤلاء الرجال واطلاعهم على الشؤون الاقتصادية في اوائل القرن التاسع عشر فصرح عنهم احد المشاهدين « انهم ليسوا بقادرين على ان يكونوا رأياً في الشؤون الفنية . لانهم لم يعرفوا من قبل ما هو فن النسج . وحسب المستحدث منهم ان يستعين برجل يحسن الصنعة ، وان يأتي برأسمال (وقد لايملكه ان كان زراعاً مطروداً) ومتى استطاع ان يبيع بالسعر الجاري استمر في طريقه »

ولا شك ان رجال الاعمال في انكلترا في ذلك العهد ليسوا جميعا من الاصل المذكور وفي الكفاءة الموصوفة ، بل ان فيهم كثيرين جمعوا الى الكفاية الاقتصادية الصفات الفنية الفائقة والتربية الاخلاقية العليا ولا سيما رجال صناعة التعدين والنقل

ولكن وجود عدم التجانس بين رجال الاعمال في ذلك العصر يجعلنا نستبعد ان تكون الصفات الشخصية هي التي خلقت الانقلاب الصناعي .

والخلاصة انا لاحظنا بين كل ماذكرناه من العوامل الطبيعية والدينية والجنسية والشخصية وبين النهضة الصناعية صلات لاتخلو من الاهمية ، منها القوي ومنها الضعيف ولكنا لم نجد هذه العوامل اساسية وكافية لحصول هذه النهضة وهذا يهيب بنا الى البحث عن الاسباب الاصلية فيها . هذه الاسباب هي عوامل اقتصادية محضة ، هيأت الجو في القرن الثامن عشر لاتساع المصانع ولاستعمال الآلات وهذه العوامل ليست متساوية القوة فمنها المؤثر ومنها الاثر ، ومنها السابق منها واللاحق ، وسنعني بايضاح ذلك بتفصيل فنبحث عن السبب التجاري الاقتصادي الاساسي ونخرج من ذلك الى نتيجة عامة تفسر لنا الثورة ، وسبب ظهورها في انكلترا في القرن الثامن عشر وسبب تأخرها في فرنسا عنها في انكلترا .

٣ — الاسباب الاقتصادية الاساسية

ان من مظاهر النهضة الصناعية تغير الفن الصناعي باستعمال الآلات ولا سيما البخارية وباتساع المؤسسات وتركزها وظهور المخترعات الحديثة . ولقد يتبادر للذهن ان هذا الانقلاب الفني هو الباعث على النهضة ومثيرها والحق أنه متاخر عنها واثر من آثارها .

فقد رأينا فيما تقدم كيف ان سيل الذهب الاميركي الذي تدفق على اوربا ساقها في حركة انتاجية عظيمة ضغطت على الزراعة اولاً ثم على الصناعة فنشطتهما بسبب ارتفاع الاسعار وكثرة الارباح . ولقد سارت الصناعة في اول الامر سيرها الوئيد في نطاقها المغلق القديم ثم ما عتمت ان كسرت هذا النطاق واتسعت المعامل ووقف اصحاب العمل امام ضرورات تجارية واقتصادية كانت السبب المباشر في استعمال الآلات والمخترعات وفي تغيير الفن الصناعي . فالآلة اولاً ، ثم الآلة البخارية لم تستعملا بسائق

الصدفة ولا اجابة لداعي اللذة بل تبعاً لضرورة اقتصادية . اذ ما هي فائدة الآلة ؟ انها تستطيع ان تنتج كميات كبري تفوق ما يتتجه جمهور من الافراد بنفقة اقل مما يتطلبون . على ان كثرة الانتاج لا تعد نتيجة اقتصادية قيمة الا اذا وجدت الكميات الزائدة من البضائع من يشتريها ، اي ان وجود سوق واسعة تباع بها المنتجات شرط في نجاح الآلة . كما ان وجود الآلة لا يتم الا متى كان استعمالها يكلف من النفقة اقل مما تكلفه اجور العمال فهو اذن تابع لحد الاجرة الادنى ، وكثير من الصناعات تأخرت كثيراً في استعمال الآلة لأن العمال كانوا يراحمون الآلة برضائهم بالاجور الزهيدة .

وكذلك كان شأن الآلة البخارية . واذا شئنا ان نعرف سبب ظهورها بشكلها الواضح في القرن الثامن عشر علينا ان نتلو رسالة كتبها رجل كان يهتم بابحاث ووت مخترع الآلة البخارية وينيره بالنصائح جاء فيها :

« اني اعتقد انه في سبيل الاستفادة من اختراعك استفادة قصوى نحتاج الى المال والى اتقان العمل والى اواصر تجارية واسعة . فالوسيلة الوحيدة لنجاحه هي ان لا يترك لطائفة الميكانيكيين العمليين empiriques الذين سيسيئون العمل عن جهل او قلة خبرة فباستطاعتنا اخذ فريق من صفوة العمال وتعليمهم ، وتسليحهم اوائل حسنة وبهذا يتسنى لنا ان نقتصد من نفقاتنا عشرين في المئة ... » . فهذا الرجل ينصح للعالم ووت ان يبحث عن عمال حاذقين ، مستعدين استعداداً علمياً وذلك توصلا لانقاص نفقات الصنعة بفضل الآلة التي تحل محل العمال وتخفف عن صاحب المعمل نفقاتهم واجورهم . اذ متى قلت نفقات الانتاج رخص السعر ووجدت البضاعة امامها اسواقاً واسعة بفضل الصلات الاقتصادية ، وينصح اليه قبل كل شيء ان يجد رأس المال .

وفضلا عن ذلك فان استعمال الآلات في بعض الصناعات سابق لعهد الثورة الصناعية ففي صناعة التريكو استعملت الآلة منذ القرن السابع عشر ، وكان يقدمها المستحصل للعامل ومع ذلك فلم تحدث الآلة تطوراً كبيراً في هذه الصناعة ، كما ان صناعة الحرير استعملت منذ القرن السادس عشر المحرك المائي ووصلت الى عصر الثورة

الصناعية ولم تتسع كثيراً . وصناعة التعدين اهم شاهد على هذه الفكرة ، فان نموها واتساعها لم يكونا في اول الامر بفضل تغيير الآلات ولكن بفضل اختراع كيماوي ، وهذا الاختراع اقتضته ضرورات تجارية واقتصادية محضة لان الحطب الذي كان يستعمل في الوقود اصبح قليل الكمية كثير الثمن فاضطر الصناعيون الانكليز للجوء الى (فحم الارض) وهو في انكلترا رخيص كرخص الحطب في اسوج وروسيا كما يقول معاصر .

وقد رأينا في دور ثورة الاسعار كيف ان سيل الذهب المتدفق على اوربا من امريكا قد بعث فيها نشوة تجارية رفعت الاسعار ونشطت الانتاج واثرت في الزراعة والتجارة وغيرت التشكل الاجتماعي في اوروبا الغربية ولكن ارتفاع الاسعار كان في القرن الثامن عشر اقل منه في القرنين السادس عشر والسابع عشر والسبب في ذلك هو ان الذهب الذي كان يأتي من امريكا يدأ يقل منذ منتصف القرن السابع عشر حتى اواخر القرن الثامن عشر فنجم عن ذلك وقوف ارتفاع الاسعار ثم بدأ هبوط قليل في اسعار بعض المنتجات . وقد رأينا ايضاً ان زيادة الذهب في القرن السادس عشر واوائل السابع عشر كان من شأنها زيادة شراء الاشياء المصنوعة وبالتالي زيادة شراء وسائل الانتاج ولكن حركة ازدياد الذهب قد تغيرت ففي القرن السادس عشر والنصف الاول من السابع عشر كان يتضاعف الذهب مرة كل ثلاثين سنة ولكن لم يتضاعف بعد ذلك الا في غضون مائة سنة تقريباً . ثم ان قلة الذهب اوقعت البلاد جميعاً في ازمة قللت من النفقات الخاصة ، فالبلاد التي استفادت من الذهب مباشرة مثل اسبانيا والبورتغال وانفقتا منه الكثير في القرن السادس والسابع عشر قد قل نشاطها السياسي الخارجي كما قلت نفقاتها الداخلية الخاصة . كذلك البلاد التي كانت تقدم لها المنتجات لقاء الذهب وتحسن وسائل انتاجها وتجددها وقعت في ضيق منذ نهاية القرن السابع عشر يتجلى بقلة الوسائل النقدية وشيء من هذه الازمة ادى لفضيحة لاو Law في فرنسا .

فهذا الضيق في الميزانيات العامة والخاصة ادى الى عدم زيادة الطلب على المنتجات

ولكن وسائل الانتاج والاعمال الانتاجية كانت كبيرة نامية من قبل وكانت تنزع الى الاستمرار واذ لم يمكنها الوصول لغايتها بزيادة الاسعار حصلت مزاحمة بين المنتجين في سبيل احتلال الاسواق والبيع باسعار قليلة ، وذلك بالاكثار من الانتاج مع اقلال نفقاته .

نشأ عن ذلك قلة في ارباح المزارعين وهبوط في اسعار المواد الزراعية لذلك كان هم الفيزيوقراطيين في فرنسا في ذلك العهد العمل على ايجاد سعر مناسب تباع فيه المواد الزراعية باي سعر يترك ربحاً لكل من الزارع ولمالك الارض .

اما الاجور فانها لم تتبع حركة الاسعار لا بسرعتها ولا بنسبتها في القرن السادس عشر ولكنها ارتفعت شيئاً ما مع ذلك وفي القرن السابع عشر بدأت المحاولات لتخفيضها بدليل اضطرابات العمال والاعتصابات التي قمعت ولكنها تركت اثراً . ففي انكلترا مثلاً وجدت الصناعة نفسها امام اجور مرتفعة فسعت في استعمال اليد العاملة بصورة اكثر اقتصادية وهذا ادى الى اتساع توزيع العمل الذي بدأ ادم سميث يقدم عنه التفصيلات البارعة في صناعة الدبابيس . ثم هذا يفسر حصول الاندفاع نحو استعمال الآلات عوضاً عن العامل الغالي .

ودائرة المعارف الافرنسية الكبرى تظهر لنا ذلك منذ الربع الثالث من القرن ١٨ حيث تقول « حيث تكون اليد العاملة غالية يجب الاستعاضة عنها بالآلة وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي تجعلنا نستطيع مزاحمة البلاد ذات الاجور الرخيصة ومنذ زمن طويل لايزال الانكليز يعلمون ذلك اوربا » فهذا هو السبب في سرعة الانقلاب في انكلترا وفي الصناعة التي تعترضها هذه المقاومة ، ودليل ذلك مانشاهده في صناعة المنسوجات الصوفية التي لم تتبع التطور الذي اتبعته المنسوجات القطنية . فقد جرى تحقيق في القرن التاسع عشر في هذا الشأن وتبين ان اليد العاملة المتخصصة لكيلا تخسر عملها ، قبلت اجوراً مخفضة حتى ساقها ذلك الى البؤس الذي كان يتزايد بازدياد مزاحمة الآلة . ولكن تزايده كان يؤخر استعمال الآلة الحديثة ، فقد نزلت الاجور

الى حد اصبح معه استخدام الرجال اربح من استعمال الآلة (١) » . ثم ان الاقتصادي ستورات ميل في « مبادىء الاقتصاد السياسي » بحث هـذه الناحية وقال ان رأس المال حين استعمل الآلات لم يفكر بذلك بل كان قصده انقاص اسعار البضائع لزيادة ربح المستحدث (ذكره ماركس) .

وقد اشار روزيه الى هـذه الناحية ايضاً في معرض حديثه عن صناعة الفحم الحجري فقال انه اذا كانت الآلات الجارفة للفحم قد انتشرت في مناجم الولايات المتحدة فسبب ذلك سعر اليد العاملة المرتفع ، والربح الناشيء عن استبدالها بعمل الآلات وعلى العكس من ذلك ، لم تنتشر هذه الآلات في اوربا انتشارها في امريكا لرخص اليد العاملة فيها (٢) .

ولا بأس في ايراد امثلة اخرى للتدليل على ان السر في انتشار استعمال الآلة هو زيادة اجور العمال بالنسبة لتكاليفها هي . ففي منتصف القرن الثامن عشر قل عمل الاطفال بل زال في بعض فروع الصناعة الصوفية في انكلترا لان قانون العمل Factory act جعل من الواجب ايجاد نسقين من الاطفال يعمل احدهما ست ساعات والآخر اربعا او خمساً ولكن اهلهم طالبوا بنفس الاجرة التي تدفع في اليوم الكامل ، وهكذا حلت الآلة محل العمال الذين يعملون نصف الوقت .

وللسبب نفسه كانت هولندة في القرنين ١٦و١٧ هي التي استعملت آلات مخترعة في المانيا كما ان اكثر من اختراع افرنسي في القرن ١٨ لم يستثمر الا في انكلترا .

وقبل منع عمل النساء والاطفال في المناجم كان يدعي رجال الصناعة ان استخدام النساء والبنات العازبات مع الرجال في المناجم والمفاحم في آن واحد يتلاءم مع الاخلاق ولا سيما مع حساب الصندوق لذلك لم يلجأ الى الآلات الا بعد هذا المنع ، كما ان

---

(١) راجع ايضاً الصفحة ١٢٨ من كتاب كارل ماركس .

(٢) الصفحة ٢٨ من الجزء الاول من :

Rousier: Les grandes industries modernes.

الانكليز لم يستعملوا الآلات التي اخترعها الامريكيون لكسر الحجارة لان « التعيس Wertch » كما كان يدعى الفلاح الذي يقوم بهذا العمل قليل الاجرة بحيث ان استعمال الآلة كان يزيد تكاليف الانتاج .

هذه الامثلة ترينا الصلة بين نفقات الانتاج وبين استعمال الآلة ، فحيث لايمكن انزال الاجور وحيث يريد المنتج ان يجعل نفقات الانتاج قليلة لضرورة المزاحمة فانه مدفوع لبعث الانقلاب الميكانيكي واستعمال وسائل تنقص نفقاته .

فبكل هذه الظروف يمكننا ان نفسر الفرق بين بأثر الصناعات المختلفة بهذه النهضة

فصناعة الحرير التي كان فيها منذ القرن السادس عشر مركزية ومستحدثون اي كل مامن شأنه ان يؤدي الى نهوضها في هذا الدور ، لم تنهض نهضتها الكبرى لانها كانت تستعمل مادة اولية غالية وتعدها لاشخاص محدودين لذلك لم يكن مايبعثها على النشاط ولكن لما اصبح الحرير « ديموقراطياً » وكثر استعماله في ايامنا اصبحنا نشاهد الآن صناعة متمركزة وميكانيكية .

اما في صناعات المعادن فان صناعة الخردوات الانكليزية كانت بدأت تدخل في التمركز بدون تغيير حتى ايامنا ماعدا بعضها (مثل سكاكين شيفلد) وسبب ذلك الصلة بالاسواق واسعار المواد الاولية والمنتجات والمزاحمة . فازدهار صناعة السكاكين هذه في الوقت الحاضر دليل على وجود العلاقات التي فصلناها .

وفي صناعات النسيج ، نجدان صناعة القطن هي التي برزت في هذا الانقلاب دون صناعة الصوف . ان صناعة الصوف قديمة في انكلترا وكانت تساعدها السلطات العامة بحمايتها وتنظيمها ، اما صناعة القطن فمادتها الاولية ترد من الخارج يدفع الانكليزي ثمنها ولا يسيطر عليه ، كما ان منتجاتها تباع في اسواق بعيدة خارج البلاد فليس له تأثير على كميات المنتجات واسعارها اذا جاءه مزاحمون . هذه الصناعة مجبرة على الجهد الاقتصادي ، لاسيما والقائمون بها جديدون ، وليس لها تقاليد وليست مرتبطة بالنول الذي يرينا عمال الجوخ يرتبطون به بأجور بائسة . فهي تدعو عمالا حديثين وتقدم لهم الاجور الحسنة . ورؤساؤها الذين جاؤوا من كل مكان كانت غايتهم ان ينجحوا فهم

يعلمون انهم لم يخسروا شيئاً ولكنهم يأملون بالربح فيأتون بروح المغامرة وروح الاقتصاد وهما اساس المؤسسة الحديثة واهم مايقوي هذه الصناعة الاقتصاد والمزاحمة الخارجية وانقاص نفقات الانتاج وادخال الآلة ولقد عمل الانكليز على استكمال هذه العوامل الهامة في صناعتهم ، فبلغت من النتائج مايفوق التصور حتى صارت هذه الصناعة نموذجاً للتقدم الاقتصادي .

اما الفرق في التطور بين فرنسا وبريطانيا العظمى وسبق بريطانيا لفرنسا بعصر تقريباً فكيف يمكن تفسيره ؟ كانت الممكنات الفنية واحدة تقريباً واذا كان الفحم اقل وجوداً في فرنسا منه في انكلترا فان هناك محروقات اخرى تستعمل اليوم في صناعة التعدين لايستهان بها وهي خير منه . ولكن فرنسا كانت في ذلك الدور مرتبطة بانظمة الانتاج القديمة ، وبقيود العمل وباحكام الاصناف والنقابات ، وكانت اقل من انكلترا تعرضاً للمزاحمة الخارجية لانها كانت تنتج للداخل كما وكانت تقاوم نتائج المزاحمة برغبتها بالانتاج الحسن والمضمون . ودليل ذلك ماجاء في تقرير قدمه صناع ليون في ذاك العهد « اذا شئنا الدخول في التنافس على الاسعار خسرنا الكمال . ان ثمن قماش فرنسا يزيد على قماش الهند ٢٥ في المائة فيجب حماية العمل الوطني » وعلى ذلك بدأت الصناعة تدافع عن نفسها برسوم الحماية وبدىء بمنع دخول المنتجات الاجنبية وهنا نجد ان نفقة اليد العاملة بالنسبة للنفقة التي يتيحها استعمال الآلة والفحم هي التي تؤثر على الفرق بين البلدين . يقول شابتال « اذا لم نكن في اوائل القرن التاسع عشر قد استعملنا الآلة بتوسع كما استعملها الانكليز فذلك لان اجرة العامل اليدوي لدينا اقل منها لديهم وان رخص اسعار المحروقات في انكلترا يتيح استعمال الآلات البخارية في كل مكان » .

لقد رأينا عهدين عهد انقلاب في الظروف التجارية او ثورة تجارية او انقلاباً نقدياً وثورة في ظروف الانتاج الصناعي او في الظروف الفنية هي الانقلاب الصناعية ولكن هذا النمو التجاري والصناعي قد اصطدم بالعناصر الباقية من النظام السابق ، من اقتصادية واجتماعية وادى بين القرن ١٨ و ١٩ في البلاد الراقية الى عمل عظيم هو الانقلاب الحقوقي ، اي المرور لحق اقتصادي جديد .

الباب الرابع

الانقلاب الحقوقي (١)

« ذرونا نعمل ذرونا نسير »

رأى رجال القرن الثامن عشر ان الحواجز الجمركية الداخلية والخارجية التي تعيق سير البضائع والاشخاص ما بين المناطق والاوطان والانظمة المفروضة على الزراعة والتجارة والصناعة والتي تقيد الانتاج وتحدد نوعه وسعره ومقداره ، وتقاليد الحرف والاصناف في الصناعات والمتاجر الصغيرة ، وكل ما تقتضيه السياسة التجارية المركانتيلية رأوا ان ذلك كله اذا كان مفيداً في دور تاسيس الصناعات لحمايتها وتنشيطها وانمائها

---

(١)

Baudin: Histoire des doctrines économiques.
Deschamps: « « « 1939
Gonnard: « « «
Gide et Rist: « « «
Simiand: op. cit.
Encyclopédie Française. tome X

— كفائدة سياسة التسلط والسيطرة في بدء تاسيس الدول — فانه يصبح ضاراً متى قامت هذه الصناعات على قدميها واصبح امامها اسواق واسعة تقتضي الانطلاق الحر والتزاحم بالمناكب ، وكثرة الانتاج والسباق نحو الاسواق البعيدة في افريقيا وآسيا والامريكتين ، مشترية الانتاج الصناعي الاوربي فطالب العلماء والتجار والصناع بالحرية الاقتصادية منذ القرن الثامن عشر وكانت مصلحة الفريقين واحدة وكان خصمهما واحداً ، هو الدولة المتسلطة التي تتجاهل الفرد الاقتصادي والفرد الحقوقي السياسي بينما كان يطالب الفلاسفة الاحرار بالحريات السياسية . وتتلخص الدعوة الى الحرية الاقتصادية بكلمتين مشهورتين اصبحتا رمزاً لها هما « ذرونا نعمل ذرونا نسير » . ولقد حسب البعض انهما نتيجة تفكير فيلسوف او حكمة عاقل ، ولكن الواقع انهما قيلتا في مناسبتين وعلى دفعتين . قال الجملة الاولى لكولبر في القرن السابع عشر تاجر يدعى «لوجندر» اذ بينما كان كولبر يتفقد المناطق الصناعيه الافرنسية في احدى جولاته ، سأل صناعيي ليون عما ينبغي فعله في سبيلهم فاجابه لوجندر « ذرنا نعمل » ومهما كانت صحة هذه الحادثة فان كولبر اشاد بهذه الجمله حين قال قبل الفيزيوقراطيين : « ان امتيازات المعامل المؤسسة في المملكة تقيد التجارة والحرية العامة فيجب ان ندع الناس يعملون ، فيعنون من دون معلم بالاصلح والاكثر ربحاً ».

وجاءت الجملة الثانية على لسان افرنسي مشهور وهو « غورنهي » اذ قال في تقرير له رفعه الى كولبر حين كان ناظراً للتجارة « دعوا الحبوب والبضائع تمر من ولاية الى اخرى حرروا التجارة والصناعة من هذا التنظيم الذي يخنقهما والذي يتعارض والتقدم » .

والجملتان تفيدان الحكمة التي كانت دستوراً لهولندة الغنية النشيطة في ذاك العصر « عيشوا ودعوا الآخرين يعيشوا » .

لقد كانت الدعوة الى الحرية الاقتصادية ، ولا سيما لحرية التجارة الخارجية قوية وصريحة في انكلترا على لسان العلماء المركانتيليين لذلك لم يجد سميث صعوبة في المناداة

بالحرية الاقتصادية ، وكذلك الأمر في فرنسا فان المركانتيليين مثل بودان وموتكريتيان وكولبر نفسه كانوا يتكلمون على الحرية التجارية . فقال كولبر قبل وزارته في رسالة رفعها الى مازاران سنة ١٦٥١ « امامنا امران لازمان لتقوية التجارة : الحرية والامن » وقال في سنة ١٦٦٩ « يجب ان تكون التجارة حرة ، وان كل ما يغلها لايفيد شيئاً » ثم جاء الفيزيوقراطيون ينادون بالحرية الاقتصادية المطلقة في فرنسا بينما كان ينادى بها سميث في انكلترا ومنذ ذاك الحين اصبحت الحرية عقيدة العالم في القرن التاسع.

على ان مفهوم الحرية لدى المركانتيليين في القرن الثامن عشر(١) يختلف عنه لدى الفلاسفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فالمركانتيليون لايرون تناقضاً بين الحرية والتنظيم ، لان الحرية ليست حرية سلبية تتلخص برفع كل قيد وتدخل حكومي بل هي « قدرة على العمل تنمو بمساعدة الدولة وهي ليست مفهوماً مجرداً بل شيء محسوس يقول ستوارت البريطاني « ان واجب الامير ان يجعل هم حكومته وهدف ادارته اتقان الصناعة وممارسة الحرية» ، ثم ان المركانتيليين يطلبون من الدولة حرية اقتصادية للفرد ، ناتجة عن نقصان الحريات السياسية للمقاطعات والمدن والاصناف ، وهم يعتبرون الدولة والفرد متحالفين ضد الهيئات الاخرى منذ القرون الوسطى ، ويسيران في هذه المعركة التي تقودها الملكية ببطء وتنهيها الثورة الفرنسية فجأة ، ولكن المركانتيلي حيث يطلب الى الدولة تنظيف الطريق لايطلب اليها ان تزول — كما يطلب احرار القرن الثامن عشر — بل يرى ان وظيفة الملك الطبيعية قيادة الآلة الاقتصادية في البلاد وكذلك يختلف مفهوم الحرية الافرنسي عن مفهومها الانكليزي(٢) فالنظرية الفرنسية تبالغ في مناهضة الدولة وتهتم بالدفاع عن الفرد من تجاوزها اما البريطانيون فانهم نادوا بضرورة تقوية الفرد حتى ولو بمساعدة الدولة ، والظاهر ان سبب ذلك في ان نظرية الحرية وضعت

---

(١) Baudin p. 148 .

(٢) الصفحة ٢٤٨ من المجلد الثاني من Gonnard .

في جو نضال بين العلماء والماليين الذي هددوا الحرية الاقتصادية . اما في انكلترا التي قامت بثورتها منذ القرن الرابع عشر فكانت الدولة في موقف اعتدال طمأن الاقتصاديين ، بحيث ان الدولة الانكليزية عند ما غيرت موقفها في آخر القرن التاسع عشر قام سينسر يدعو لمناهضة الدولة واقصائها .

ان الحرية الاقتصادية ظفرت في معركتها في القرن التاسع عشر في انكلترا وفي فرنسا ، ومنهما عمت العالم ، اما في فرنسا فقد كان ظفرها صريحاً خلدته قوانين الثورة الافرنسية ، واما في انكلترا فان الدعوة للحرية كانت على لسان العلماء واخذت بها المحاكم مبكرة جداً فمنذ اواخر القرون الوسطى كانت المحاكم تصدر قراراتها بانتقاص امتيازات الاصناف ونقابات الحرف لمنافاتها الحرية ، وتعمل على ان يسود قانون المزاحمة الحرة واحترام العقود ، وكانت تجري حينذاك تجربة اليوم في القضايا العقارية بحق بقايا الاقطاعية . ثم ان الحرية التجارية الخارجية كانت في فرنسا فرعاً من الحرية الاقتصادية الاساسية ، وكانت مبدأ نظرياً وقتذاك اما في انكلترا فحرية التجارة الخارجية هي التي كانت عاملاً في تعجيل فوز الحرية الاقتصادية نهائياً لان مدرسة مانشستر التي تمثل الحرية الاقتصادية في انكلترا انما كان نضالها وهمها في اول الامر في سبيل حرية التجارة الخارجية .

سيكون اكثر كلامنا الآن عن بيان حقوق الانسان وما كان له من اثر في الحرية الاقتصادية . ولكننا لا نريد ان نبدأ بذلك الا بعد ان نقول كلمة عن مدرسة مانشستر لانها جعلت الحرية الاقتصادية في انكلترا عقيدة منزلة ، كما جعلها بيان حقوق الانسان في فرنسا .

هذه المدرسة هي عبارة عن افكار كان يبثها صناعيو مدينة مانشستر ، مدينة اصحاب مصانع القطن والنسيج ، الشاعرين بقوتهم والطامحين للاسواق الواسعة ، والايدي العاملة والمواد الاولية الرخيصة ، لانهم يرون في حرية المبادلة ما يضمن ذلك كله ، فهي تتيح دخول المواد الاولية الرخيصة ، والمواد الغذائية الرخيصة التي

تعوض عن العمال رخص اجورهم ، وتفتح امامهم الاسواق يهزمون فيها خصومهم باسعارهم الصناعية الرخيصة . على ان المانشسترية لا تقتصر على ذلك بل هي بعد ذلك نظرية كل الحريات الاقتصادية التي تخدم مصالح الصناعة وطبقة المستحدثين ، كحرية الانتاج وحرية المبادلة ، وحرية العقود ولا سيما عقد العمل اذ انها تعتبر العامل وصاحب المعمل متساويين في الحق والقوة وتحرم تدخل الحكومة في تعيين الاجور او تنظيم شرائط العمل . ولما اقترح اللورد سافتسبوري القوانين الاولى التي تحدد ساعات العمل احتجت مدرسة مانشستر باسم الحرية لان هذا مخالف لقانون العرض والطلب ومدعاة لرفع اجر العامل لان « الاجور تعلو اذا ركض معلمان خلف العامل ، وتهبط اذا ركض عاملان خلف المعلم » وهكذا كانت العقيدة السائدة لدى صناعيي انكلترا واقتصاديها تلاميذ سميث ان الحرية يجب ان تسود كل الفاعليات الاقتصادية بصورة مطلقة .

مبادئ حقوق الانسان

ان الانقلاب الذي طرأ على الحياة الاقتصادية في بريطانيا ثم في فرنسا لم يحصل في نطاق من الحرية الاقتصادية بل في نطاق تملؤه القيود والامتيازات والتنظيمات التي كانت تقيد حرية المنتجين والمستهلكين ويخضع لها الانتاج الصناعي الزراعي حتى اواخر القرن التاسع عشر ، والتي كانت في الوقت نفسه عاملاً قوياً من عوامل الازدهار .

ولكن طبقة التجار والصناعيين التي استفادت وحدها من هذه القيود ، ضاقت بها ذرعاً فيما بعد ، ورأت فيها عائقاً دون اكتساح الاسواق وتلبية رغبات الزبائن ، فحرصت على تحطيمها وصادفت جواً محموماً من العوامل الاجتماعية التي تحفز على الثورات وتهيئها كبؤس الجماهير وانتشار العقائد السياسية والفلسفية الثورية ، فخرجت عن ذلك كله الثورة الحقوقية التي تتجلى في مبادىء حقوق الانسان ،

وكانت صرخة الانسانية التى انقلتهـا القيود بوجه مستعبديها ومضطهديها ، ونذيراً بانتصار الشعوب على الطغيان ، طغيان الوطن الام في نظر الامريكيين وطغيان الملكية المستبدة في نظر الفرنسي ، لذلك كان نصا بيان حقوق الانسان ثوريين في جوهرهما ولم تكن الفلسفة الا قالباً للمادة الثورية .

ويتجلى الانقلاب الحقوقي الجديد في مظاهر ثلاثة في الحرية الشخصية ، وفي الحرية الاقتصادية ، وفي حق الملك .

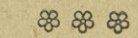

الفصل الأول

الحرية الشخصية

جاء في بيان حقوق الانسان «ان الناس يولدون احراراً ومتساوين في الحقوق»، هذا المبدأ يطبق في مواطن هامة من الحياة الاقتصادية :

١ — حرية الشخص البشري : هذا المبدأ لم يعد يسمح بالرق الشخصي ولا بالقنانة اي الرق الارضي servage ولكنه يجيز ايجار العمل وهو منشأ الوضع الحقوقي للاجير في الثروات العقارية لان العمل لم يعد ناشئاً عن صلة التباعة الالزامية المؤيدة بالتقاليد الاقطاعية بل عن صلة مبادلة بين الاجير والمستأجر، لذلك ازالت الثورة بقايا التباعة الشخصية وبقايا الاقنان serfs اي الزراع المرتبطين بالارض وجعلتهم احراراً يتصرفون بشخصهم كما يشاؤون فقال بيان حقوق الانسان « ان لكل انسان ان يتصرف بخدماته ووقته ، ولكنه لايستطيع ان يبيع نفسه لان شخصه ليس ملكا يباع ويشرى » وقد تأيد هذا المبدأ بالمادة ١٧٨ من القانون المدني القائلة « لايجوز المرء ان يبيع خدماته الا لزمن معين ولعمل معين » .

٢ — حرية الفرد بالتنقل والسكني حيث يريد وهي الحرية التي المع اليها دستور سنة ١٧٩١ والمعروفة بحرية الذهاب والبقاء والسفر وهذا شيء جديد بالنسبة لنظام القرون الوسطى الذي بقي حتى ذاك العهد ولا سيما في المدن التي تحظر الاقامة مدة طويلة فيها على السوقي forain والاجنبي وكل من لم يكن من اهاليها bourgeois وقد كان هذا التجديد خليقاً بأن يكون ذا أثر عظيم في الحياة الاقتصادية اذ اتاح

تبادل الايدي العاملة بين المناطق ومكن العمال من التنقل الامر الذي سهل المزاحمة التي ما كان النظام القديم يتيحها . على ان بعض القيود بقيت موجودة في ذاك العهد ففي بريطانيا العظمى مثلا كان لايزال الفقراء مجبرين على الاقامة في المناطق المسجلين فيها ، وفي فرنسا بقي قانون الجزاء وتشريع الثورة يعتبران التشرد جرماً .

٣— حرية المرء بان يعمل او ان لايعمل ، وان يعقد او ان لايعقد : اصبحت (الحرية قدرة الفرد على عمل كل ما لايضر بفرد آخر) دون نظر الى الصالح الاجتماعي العام . فقال بعض خطباء المجلس التأسيسي « ان حق العمل من اول حقوق الانسان فهو ملكه وهو — كما يقول الوزير الفيلسوف تورغو — حق الملك الاول والاقدس والاخلد » لم يكن في تشريع ذلك العهد الا استثناءات قليلة من هذه القاعدة ففي فرنسا كانت الشحاذة ممنوعة ، مع انها طريقة من طرائق العمل (او عدم العمل) ، وكانت طبقة العمال طيلة ايام الثورة محرومة من حرية العمل او عدم العمل هي طبقة عمال مصانع الورق لئلا يؤدي ذلك الى تعطيل صنع اسناد الحكومة .

ولم يكن للفقراء في انكلترا الحق بعدم العمل بل كانوا مجبرين على العمل في دور العمل Workhouses وهذا كان من اسباب تكون الطبقة العاملة الانكليزية .

ومهما يكن من الامر فقد بقيت هذه الحرية مبدأ اساسياً في المجتمع الحاضر خلا شواذ حديثة مثل التشريع الذي شرع في السنين العشر الاخيرة (العمل الاجباري) في كثير من بلاد اوربا وهو شديد الشبه بالخدمة العسكرية الاجبارية . والواقع ان حق المرء بالعمل او بعدم العمل انما ينمو في بلاد يزداد فيها عدد السكان زيادة طبيعية ورؤوس الاموال موزعة توزيعاً من شأنه ان يتيح تشغيل كل العمال ويشعر فيها العمال والذين لايقنعون بثروتهم وحالهم باستعداد للارتقاء نحو مستوى معيشة اعلى .

٤— واخيراً تأتي حرية اختيار الحرفة . والحق ان العهود السابقة لم تكن تعرف هذا النوع من الحرية في قسم كبير من الحياة الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية ففي المدن المتحررة تدريجياً في القرون الوسطى كان هذا التحديد للحرف تابعاً لاهواء الافراد فقد تألفت المدن بتحررها من التباعات الاقطاعية بجهد جماعي رأت من

المصلحة ان تحتفظ بفوائده دائماً لذلك عنيت بوضع القيود والحدود لممارسة الحرف في داخل المدينة واخذت الخارجين عنها بممارستها وتألفت (الاصناف corporations) التي حرصت على الدفاع عن امتيازاتها لاسيما حين جاءت الحياة الاقتصادية الجديدة تهدد هذه الامتيازات .

ولما اراد الملك في فرنسا تأسيس بعض الصناعات وتنشيط بعضها الآخر كان هذا التنشيط يتجلى بالامتيازات التي كانت تعطى لها . ولكن الحركة الفكرية التي بعثها الفلاسفة والاقتصاديون الفيزيوقراطيون وآدم سميث كشفت القناع عن اضرار هذه الامتيازات وطالبت بازالة العقبات من طريق العمل ورؤوس المال والصناعة والتجارة بل كانت آراء الفيزيوقراطيين مصدراً يرجع اليه الخطباء في المجالس الثورية . وفي ليلة ٤ اغسطس ١٧٨٩ اعلنت المبادىء التي ينبغي ان تسود الحياة الاقتصادية والاجتماعية الافرنسية وقد هلل الصحافي « كاميل دومولان » لهذه البادرة وحاول ان يظهر مايمكن ان يكون لتحقيقها من نتائج باهرة فقال في صحيفته : « في هذه الليلة الغيت الاستثناءات والامتيازات الحصرية . فسيذهب الي الهند من شاء . وسيفتح دكانا من اراد . سيبكي الاستاذ الخياط والاستاذ بائع الاحذية او الشعور المستعارة ، ولكن الاجراء سيفرحون وسيقيمون الاعياد في غرفهم الصغيرة ، فيالك من ليلة مشؤومة على الطامعين ومباركة على التاجر الذي تمت له الحرية التجارية ، وعلى الصانع الذي اصبحت صناعته حرة » .

وقد تم تحقيق هذه الآمال على يد المجلس التأسيسي بقانون ٢ — ١٧ مارت ١٧٩١ الذي الغى هيئات الحرف والاصناف . هذا القانون في جوهره قانون مالي ، اذ ان المجلس التأسيسي بعد ان فرض الضريبة المنقولة على الدخل الشخصي والضريبة العقارية على الانتاج الزراعي اراد فرض ضريبة الباتنتا — وتعرف في سوريا بالتمتع — على الانتاج الصناعي ، فقال مقرر القانون في لائحة الاسباب الموجبة انه ينبغي ان يرافق هذه الضريبة نعمة كبرى على الصناعة والتجارة هي الغاء الاستذات maîtrises والنقابات ، وعلى المجلس الغاؤها لانها نقض لحرية العمل .

وقد تأيد هذا المبدأ في مطلع دستور عام ١٧٩١ اذ جاء فيه : « كل المواطنين يقبلون للمناصب والوظائف ، لايميز بينهم غير الفضيلة والذكاء » ، وفي المادة ١٨ من اعلان حقوق المواطن الذي اصدره مجلس الكونفانسيون « لايمنع المواطن من اي نوع من العمل او من الثقافة او من التجارة ، ويمكنه ان يصنع او يبيع او ينقل كل جنس من اجناس الانتاج » .

ليس في حقوق الثورة الا استثناءات قليلة لهذه القاعدة العامة ، فهي تستثني الصيادلة في سبيل الصحة العامة ، والجوهريين من اجل رقابة المعادن الكريمة ، وافران التعدين بسبب ضرورة منتجاتها للحرب وسلامة البلاد .

ثم اضيفت الى هذه الحرف التي تخضع ممارستها لتنظيم حكومي ، الطب وبعض المهن الحرة ولكن هذا التنظيم كان يقتصر على حوز لقب معين ، اذ ان عدد الممارسين ما كان محدداً ، وهناك حرف حرة اخرى او « وظائف charges » فيها يحدد العدد وتطلب بعض شرائط للعمل مثل المساعدين القضائيين وعملاء الصرافة Agents de change والسماسرة المحلفين .

وجملة القول ان الشواذ قليلة ولكنها تختلف باختلاف البلاد . ففي المانيا والنمسا قبل الحرب وبعدها نجد بعض الصناعات والتجارات في نطاق نقابي ذي قيود وحدود. ولكن هذا كله لايمس المبدأ الذي يبقى عاماً شاملاً العالم المتمدن . اما الواقع الاقتصادي الحديث في البلاد الراقية — حتى الحرب الحاضرة — ففيه روح نقابية جديدة تحدد عمل الجديدين ، ولكن المبدأ الحقوقي بقي دائماً هو الحرية .

❀❀❀

الفصل الثاني

الحرية الاقتصادية

ان مبدأ الحرية الذي وجدناه في حقوق الاشخاص ، نجده أيضاً في العلاقات بين الاشخاص فيما يتعلق بالاشياء ، فنرى قاعدة حرية الفرد تحل محل نظام الرقابة التي تجريها السلطات العامة او الاصناف على نشاط الافراد .

فقد كانت الاحكام القانونية او التعاملية تفرض على المستثمر الزراعي القيام بالزراعة والدورات الزراعية assolement والبذر والغرس والحصاد في اوقات معينة وطرق معلومة ، اما المبدأ الجديد فهو الحرية المطلقة في اختيار الزمان والطرائق ، بل وفي اختيار نوع الزراعة وزيادة نوع منها او نقصه ، ويجعل التقييد فقط ايام الحروب وبصورة استثنائية او بالنسبة لبعض انواع الانتاج كالغابات (تحديد قطعها وتدابير اعادة التشجير) .

ان القيود المختلفة التي كانت تقيد حرية استثمار الاراضي ، اما لغاية غذائية (كشرطة الحبوب) واما لتعلقها بحقوق مولوية تتعلق بالصيد مثلاً ، قد الغاها المجلس التأسيسي . فقد جاء في المادة ٢ من المرسوم المؤرخ في ٢ — ١٢ حزيران سنة ١٧٩١ المتعلق بالاراضي « ان المالكين احرار في تنويع زراعة اراضيهم واستثمارها كما يشاؤون ، وان يحتفظوا بمنتجاتهم ان شاءوا ، وان يتصرفوا بكل ماتنتجه ارضهم في داخل المملكة وخارجها على ان لايمس ذلك بحقوق الغير ولا يخالف القوانين » . وجاء في المادة السادسة « انه لاتستطيع اية سلطة تأخير ولا ايقاف اعمال البذار

والحصاد » ثم جاء في المادة ٢ من الفصل الخامس من قانون الاراضي المؤرخ في ٢٨ ايلول — ٦ تشرين اول سنة ١٩٧١ « ان كل مالك حر في ان يحصد اي منتوج كان بأية آلة شاء وفي اي وقت شاء ، على ان لايوقع اي ضرر بجاره » .

انظمة الاصناف والسياسة المركانتيليتية

اما في الصناعة فقد كانت انظمة الاصناف والسياسة المركانتيلية آنئذ موضع كثير من الانتقاد ، وقد تجلى اتساعه بشدة على منبر المجالس الثورية على لسان المفتشين السابقين للمعامل الذين يذكرون ان هذا التنظيم كان يستهدف « طريقة تهيئة المادة الاولية ومكان بيعها وزمانه باليوم والساعة ولمن يجب بيعها ، ومن يستطيع شراءها ، وطبيعة وشكل تهيئة apprêt الاقمشة ، والاصبغة ، والعلامات ، والكشوف ... والبيع ، والشراء ، والارسال الخ . . . كل ذلك كان يقصد به ايجاد او ابقاء المساواة بين المنتجين ، والمحافظة على مبادىء الصنع وصفاته .

ولكن هذه الاسباب زالت منذ اواخر القرن الثامن عشر ، فقامت حركة فكرية لدى الاقتصاديين وبين الفلاسفة تنقض تلك الادعاءآت وكانت حجتها ان هذه القواعد الحرفية فيها كثير من الجمود routine وفيها الامعان بالاخطاء السابقة ، وعدم الكفاءة بل وفساد الرقابة وبالتالي فقدان كل ضمانة . وكانوا يحتجون خصوصا بعدم فائدة كل هذه النظم نظراً لازدياد ونمو التبادلات التي كانت تشذ عنها . اذ كثرت المعامل والمصانع خارج المدن التابعة للرقابة وبدأ الناس لايحترمونها رغما عن العقوبات التي كانت تنزل بهم فيحدثنا احد مفتشي الصناعة انه شاهد في احدى المدن الفرنسية تمزيق مائة ثوب من القماش في صباح واحد ، وقد رأى هذا العمل كل اسبوع طيلة سنوات عدة وانه رآهم يحرقون منه في الساحة العامة ايام الاسواق ، وانه رأى منها ما يربط بالعمود carcan وعليها اسم صانعها نفسه مع انذاره بأن يربط هو نفسه مكانها ان عاد لمثل

فعلته ، وانه رأى المفتشين يهاجمون دور الصناعيين فيعطلون المصانع وينشرون الذعر في العائلات . . . ولم كل ذلك ؟ لانهم كانوا يصنعون نوعاً من الاقمشة الصوفية ، تصنع منه انكلترا وتبيعه في فرنسا . ثم ان مفتشا آخر للمعامل في الوقت نفسه يذكر بصدد بعض المنسوجات الخاصة في منطقة اميان «ان تجارة وتصريف هذه الانسجة لم تكن تجري الا بين منطقتين قريبتين : فان سيرها اليوم اكثر سرعة . ويجب العمل على التصريف في كل اوربا . ولكن اذا كان يجب بيع البضائع خارج الوطن ، فان هذه القيود الضيقة التي تقيد البائع والشاري لايمكن الاخذ بها الا ضمن نطاق محلي ، والا فمصيرها الزوال ولا تعود تصلح للعمل » .

واخيراً يأتي التقدم الاقتصادي المتزايد للصناعات الجديدة المؤسسة خارج هذا النطاق الاقتصادي . مثل تقدم صناعة القطن في انكلترا ، فيقضي على المقاومة ويثير الافكار ، ويبدأون يقارنون بين الصناعة الخاضعة للتنظيم وبين التي نمت في الحرية . وهاك ما يقوله يونغ Young عن انكلترا « انكم تفتشون عبثاً في صناعة الصوف التي بقيت زمنا طويلا محمية ومنظمة عن هذا النشاط القوي والفاعلية والمبادرة التي تتحلى بها العبقرية الصناعية الانكليزية عند ما تمارس جهدها على الحديد او القطن او البلور او البورسلين . هنا كل شيء نائم ، فاقد الحركة ميت . تلك هي نتائج الانحصار المشؤومة ، اتريدون ان تعلقوا سحابة سوداء فوق ازدهار ما نشستر اعطوها انحصار القطن . وهل يؤلمكم نمو برمنغهام المدهش ان الانحصار يستطيع ان يجعل طرقاتها قفرا كأنه وباء » .

في ذلك الوقت اذن ، ولد ونما الايمان بالمزاحمة وبوجوب ازالة القيود والتنظيمات باعتبار ذلك شرطا للتقدم الاقتصادي ، فبهذه الوجهة وهذا الروح وبهذا الهدف الغيت في فرنسا مفتشية المعامل وممارسة الامتيازات وانحصارات المعامل الملكية ، وكل تنظيم اقتصادي لشرائط العمل ولشرائط العمال المستخدمين ، وللاجور والاسعار . وفي هذا

العهد ايضا بطل العمل في انكلترا بالتنظيمات المتعلقة باستعمال اليد العاملة والتمرن والاجور واسعار الصنع وقواعده .

صفات هذا الحق الاقتصادي الجديد

وبعد فماذا جاء محل القواعد التعاملية ؟ جاء حق اقتصادي بسيط وسلبي — ليس فيه الا القليل من التشريع والاوامر ، والقواعد العامة ، فيما يتعلق بممارسة الفاعلية — الاقتصادية وبمادة العقود . اما المبدأ فهو حرية الصناعة ، وحرية العمل وحرية التجارة والعقود ، وحرية المزاحمة .

ان القواعد الواردة في القوانين المدنية والتجارية الاوربية المتعلقة بالعقود هي قواعد تتعلق بشكل العقود وشرائط صحتها وشرائط انعقادها وانفاذها وانفساخها الخ . . .

ففي الصناعة حرية تامة باستعمال الاساليب الفنية ، واختيار المواد وطرق الصنع ولكن فيها قيد بسيط هو حوز ما ندعوه اليوم بشهادة الاختراع . وهو قيد موقت يختلف تماما عن ملكية دائمة وعن حق مطلق يحتج به على كل انسان . وحرية الصناعة وممارسة مختلف الفاعليات الانتاجية مقيدة ايضا بالعلامات الفارقة المحمية ، ولكنها عبارة عن قيد تسمية او تحديد للشارات التي تتعلق بنوع من الانتاج دون ان تمنع انتاجا يشبهه .

ان عقد العمل يخضع لمادتين في القانون المدني — اولاهما تمنع التباعة والرق والثانية (وقد الغيت في القرن ١٩) تعلن انه عند ما لا يكون عقد فادعاء المعلم هو المسموع . فنرى ان عقد العمل ايضا اصبح حراً بلا قيد كبير .

ثم ان استعمال رأس المال قد تحرر من قيد هام في نموه العام وفي معناه الاقتصادي هو منع القرض بفائدة ، اي عدم امكان اقراض رأس المال لقاء اجر ومع ذلك فان

اعلن جواز هذا القرض فقد وضع حد اعلى للفائدة .

لقد كان الاقراض بفائدة ممنوعا دائماً من حيث المبدأ . فالغى هذا المنع بالمراسيم الصادرة في ٣ و ١٢ تشرين اول ١٧٨٩ فاصبح يستطيع المرء ان يقرض مالا لاجل معين مع اشتراط دفع فائدة ، حسب المعدل الذي يحدده القانون المنتظر صدوره وقد طلب بعض النواب ان يكون معدل الفائدة حرا ، ولم يرالمجلس هذا الرأي بل اكتفى بان وضع مبدأ تعيين الحد الاعلى القانوني للفائدة بقانون ٣ ايلول ١٨٠٧ وجعله ٥ في المائة في المواد المدنية و ٦ في المائة في المواد التجارية .

ثم ان اكثر العقود انتشارا في التجارة كالبيع والاجارة والقرض اصبح منظما في كثير من المواد القانونية .

ولكن ليس في هذه المواد ما يمنع المرء من ان يبيع ما يشاء حيث يشاء بالسعر المعين في العقد . للانسان ان يبيع حيث يشاء مع التحفظ بان هذه الحرية لاتتجاوز اطار الوطن ، وليس في العالم حتى اليوم حرية تامة بعقد العقود الاقتصادية ما بين الاوطان المختلفة اذ رأينا في القرن التاسع عشر كله قيوداً للاستيراد والاصدار وعقبات ورسوما نبحثها بصدد معركة الحرية التجارية . على انا نجد ان المجتمعات القومية التي كان لديها قيود داخلية من هذا النوع قد الغت الجمارك الداخلية ، والغت الاحكام التي تنظم البيع حول المدن والتجارة بين المدن الخ (ما عدا رسم الدخول الذي هو وسيلة لجباية رسم او ضريبة لا تحديد مقصود للمبادلات) .

ففي هذا النطاق نجد حرية عامة لبيع المرء ما شاء كما يشاء خلا بعض استثناءات تتعلق بالمواد الغذائية . كحق التفتيش على امانة تصريف المحاصيل وعلى نظافة المواد الغذائية ، وحق السلطة البلدية بمراقبة الاسعار او بفرض سعر محدود فيما يتعلق بالخبز واللحم . على ان هذه الاستثناءآت ضئيلة نادرة بحيث يمكن القول ان القانون والعادة لم يعودا يهتمان بحماية الشاري والقاعدة هي ان يحمي الشاري نفسه .

ولكن من الذي ينظم العقود والاسعار بعد ذلك .

لا يوجد هنـا سعر عادل ولا قواعد تتعلق بشروط الصنع والبيع المعتبرة طبيعية وباجور صحيحة . فالسعر اصبح ينتج عن حرية حركة mecanisme العرض والطلب وكل ما يعني الشارع بتأمينه هو ان تكون هـذه الحركة حرة ، بمعنى ان نصاً جزائياً يطبق على (الاعمال والمناورات والرابطات التي ينتج عنها ارتفاع الاسعار فوق سعر حددته المزاحمة الطبيعية والتجارة الحرة او هبوطهـا عنه — المادة ٤١٩ من قانون الجزاء الافرنسي — فـكل ما يضعه المتعاقدان يعد قاعدة الزامية لهما ، والعقد قانون الطرفين . والشروط المتعلقة بشرائط المبادلة لا تكون قابلة للتغيير من قبل القاضي الا في احوال محددة .

كل هذه القواعد الحقوقية موضوعة في نطاق فردي . نعم ، ان الحقوق الثورية كانت تعترف مبدئياً بشيء من حرية الاجتماع « حرية التجمع بهدوء وبدون سلاح دستور ١٧٩١ » ولـكن هذا الاعتراف ما كان يمتد الى الجماعات والجمعيات الاقتصادية بل كان القانون يمنع كل رابطة واتفاق بين اعضاء مهنة صناعية واحدة معلمين او اجراء ولمـاذا ؟ ان التقرير الذي سبق قانون ١٤ — ١٧ حزيران سنة ١٧٩١ يقول « ان هذه الجمعيات بين افراد ينمون الى نفس الحرفة يجب منعها . لانها ستعني بالدفاع عن مصالحهم المشتركة المزعومة والتي هي غير موجودة ولانهـا تعرض النظام العام للخطر ولانها تضايق المقاولات الحرة بين الافراد ، ان الحقيقة الوحيدة هي انه بين الدولة والفرد لا يوجد شيء . هـذه الجملة تتضمن عدة مبادىء اولهـا ان الفرد هو الحكم النهائي لمعرفة مصلحته الشخصية ، ولديه من العلم ما يكفي لمعرفة مصلحته ومن الحرية ما يكفي للعمل في سبيلها ، والثاني ان هناك مساواة حقيقية ليست حقوقية فحسب بين المتعاقدين ، والثالث ان المصالح الفردية اذا عرفت تماماً تتفق فيما بينها وفي نفس الوقت مع المصلحة العامة » .

تطور هذا الحق الاقتصادي في القرن التاسع عشر

ان تطور هذا الحق الاقتصادي في القرن التاسع عشر ادى لبعض التغيير في هذه المبادىء فلقد رأوا ان بين الدولة والفرد شيئاً ما على كل حال، كالعائلة وكبعض صلات تربط ما بين اعضاء الحرفة الواحدة ، والصناعة الواحدة ، فوصلوا بعد ترددات كثيرة الى اباحة الجمعيات الحرفية للعمال وارباب العمل . ولكن هذه النقابات ليست ذات صفة اجبارية حتى الآن ويبقى المبدأ ان الفرد يستطيع ان لا يكون عضواً فيها لكيلا يخضع للقواعد الخاصة بالنقابات وهو مؤيد بالقانون واجتهاد المحاكم .

ثم ان المبادىء التي بحثنا عنها قد طرأ عليها تبدل باشكال شتى : ان الفرد ليس مطلعاً بالضرورة على مصلحته عند ما تكون الاسواق واسعة ، والتبادل معقداً والمواد صعبة التثمين وهذا كان منشأ التشريع عن مكافحة الغش ، وتسمية المصدر ، والرقابة الفنية لبعض الصناعات كالساعات والموازين الطبية .

ثم ان مبدأ المساواة الفعلية بين المتعاقدين صار في نظر الشارع والرأي العام مخالفاً للواقع لان ضعاف الحياة الاقتصادية ، كالاطفال والنساء المشتغلات في الصناعة يعتبرون كافراد بينهم وبين المعلم عدم مساواة فعلية كبرى وكذا بينهم وبين جماعة المعلمين كالفلاحين الايرلنديين امام اللوردات . فلمعالجة كل هذه الامور التي كان فيها عدم المساواة واضحاً ومخالفاً للمصلحة العامة صدرت احكام قانونية كالتشريع الزراعي وتشريع العمل والتشريع الذي يحمي التاجر الصغير من المخازن الكبرى .

ثم ظهر ان المزاحمة الحرة ليست دائماً ممكنة التحقيق ، كما في الانحصار الحقوقي والانحصار الفعلي ، فوضعت الحكومات قيوداً في مصلحة المجتمع كالرقابة على الشركات لتخفيف طغيان الانحصارات .

واخيراً هل تتواءم المصالح الفردية فيما بينها ، وهل تتواءم مع الصالح العام ؟ منذ زمن طويل ، عرف قسم من الرأي العام ان هذه المبادىء لا تكفل حسن استعمال الثروات

العامة الكبرى كالمناجم والحراج والقوى المائية والكهربائية ، فاخضعت هذه لقوانين خاصة ترمي الى حسن استعمال هذه الثروات والى عدم « تبذيرها من قبل الافراد اذا تركوا وشأنهم » ان كل هذه التدخلات الحكومية ناشئة عن ان صيغة الحق الاقتصادي بقيت فردية بينما الواقع الاقتصادي جماعي بجوهره . فلا يمكن ان يوجد اذن توافق تام ناتج عن اعمال الافراد العفوية اذا كان الواقع من طبيعة لا تنطبق عليها صيغ الحقوق .

❀ ❀ ❀

الفصل الثالث

عن الملك

انا وقد درسنا الحقوق الفردية والحرية الاقتصادية في الحق الاقتصادي الجديد الذي رأيناه يتكون في العهد الثالث من عهود الانقلاب الذي يوصلنا الى الاقتصاد الحديث ، يبقى علينا ان ندرس حق الملك واجزاءه ، وهو في اعتقاد الكثير من اهم العوامل في تشكل الرأسمالية ونموها . فقد رأى اقتصاديو المذهب الحر وكثير من السياسيين ان الملكيه الخاصة والارث شرطان لابد منهما للنمو الاقتصادي ، وكان يجادلهم في ذلك الاشتراكيون منذ بابوف وسن سيمون وفوريه حتى المعاصرين وبعض المعتزلين امثال برودون القائل « ان حق الملك سرقة » والجاعلون الملكية الفردية مسؤولة عن كل اسواء الرأسمالية .

وليس هنا مجال سرد تاريخ النظريات ولا نقدها لذلك لن نبحث في هذه المناقشات وانما ننتقل لدراسة الوقائع لنعلم (١) ما عملته حقوق الثورة من حيث حق الملكية (٢) ومقدار الصلة بين حق الملك وبين اهمية الفاعليات الاقتصادية المعاصرة له اي بين نماذج الملكية وبين نماذج الحياة الاقتصادية (٣) ومقدار اثر هذا الحق في التطور الاقتصادي وهل هو فاعل ام منفعل .

١ — جاء في المادة الثانية من بيان حقوق الانسان « ان غاية كل جماعة سياسية حفظ حقوق الانسان الطبيعية الخالدة . هذه الحقوق هي الحرية والملكية والامن ومقاومة الاضطهاد » وجاء في المادة ١٧ « ان الملكية لما كانت حقاً مقدساً لا يجوز

العبث به فلا يحرم منه انسان الا اذا اقتضت ذلك الضرورة العامة الثابتة بالقانون وشريطة دفع تعويض عادل مسبق » . فالملكية في تشريع الثورة من ابرز خصائص الحرية واشكالها ، وهي بمنزلة الحريات العامة التي تكفلها المبادئ الدستورية الجديدة وهذا ما حدا بالفقهاء لدراسة الملكية في القانون المدني كحق مطلق يمنح صاحبه القدرة على استعمال رزقه والتمتع به والتصرف به كيف شاء . ففي القانون المدني اقتفى الشارع الافرنسي اثر الشارع الروماني في اعتبار المالك صاحب السلطة على ملكه ولكنه ذهب ابعد منه في هذا السبيل لان الشرائع القديمة وان كانت تقول بحق المالك المطلق فانها لم تكن ترى في الملكية شكلاً من اشكال الحرية التي يتسلح بها الفرد ازاء السلطة العامة لذلك كانت الحقوق الاقطاعية تحده من سلطات المالك ازاء السلطة الاقوى ، سلطة الملك او المولى او الزعيم . فاسبغت الثورة على الملكية صبغتها الحصينة وربطتها بمفهوم الحرية واصبح كل التقنين الافرنسي لحق الملكية عبارة عن مظهر لحرية المالك . فالقانون المدني يعترف بصفته المطلقة ولا يقيده الا بما تقتضيه الضرورة العامة كالاستملاك او بما يقتضيه احترام حقوق سواه من المالكين والقانون الجزائي ايضاً يحمي صاحب حق الملك ويخصص فصلاً فيه (للجنايات والجنح الواقعة على المالكين) والحقوق العامة تعلن حق الملك بين الحريات العامة .

٢ — على ان هذا الحق كان ذا اثر فعال في نمو الحياة الاقتصادية ، لأن هناك مصاحبة ومناسبة بين النماذج الحقوقية وبين الفاعليات الاقتصادية الموجودة في عصر من العصور .

فالنظام الاقطاعي في جملته اختلاط الملكية بالسيادة ، واذا كان غليوم الفاتح مالكاً لارض ما فبحق الفتح وباسم السيادة ، وهذا نتيجة لتفكير الادمغة البدائية التي لا تعرف الا الاشياء الطبيعية والمتع المادية ويصعب عليها السمو الى فكرة عن الملكية عارية مجردة غير مادية لذلك كان جميع اصحاب السلطات في ذاك العهد من الزعماء الاقطاعيين على اختلاف مراتبهم يملكون الارض لانهم ذوو سلطة سياسية عليها ولانهم افتتحوها في الاصل . ولكن التطور الاجتماعي الذي وصفناه فيما مضى

فصل بين فكرة الملكية وبين فكرة السيادة فمنذ ان تحولت الاتاوات التي يتناولها الزعماء من اتباعهم الى مبالغ مقطوعة ونقدية وعم استعمال النقد وتضاعف وعملت الازمات والعوامل الاجتماعية الاخرى على ابعاد السادة عن اراضيهم واعانت فلاحيها على حوزها اصبحت الملكية العقارية خاضعة لقانون الاعمال واصبحت الارض والابنية تباع كالاموال المنقولة . وقد كان هذا التطور في التجارة والصناعة اظهر منه في الزراعة .

ففي الزراعة اصبحت الصلات الاقطاعية صلات اقتصادية . وقام مقام الزعماء والاتباع مالكون وفلاحون او مزارعون او مستأجرون وهذا يعني انفصال الملكية عن السيادة ، ويصادف في عهود التقدم الاقتصادي ولكنه لا يسببها بل يأتي بعدها والانتقال من الزراعة التابعة الى الزراعة المستقلة لم يؤد الى ثورة في الزراعة وان كانت الزراعة نعمت بعده بالرخاء لاسباب شتى وهو ايضاً لم يسبب الانقلاب الاقتصادي . ولكن هذا التطور كان شديداً في التجارة والصناعة بحيث ادى الى تغير طبيعة حق الملك وطبقاته ، اذ نتج عن استعمال الآلات الكبيرة تفوق الثروات المنقولة التي يمكن استعمالها في هذا السبيل ، لانها هي التي تستعمل في التجارة والصناعة وهما غير محدودتي الانتاج والابداع ، بينما بقيت الاموال غير المنقولة في الدرجة الثانية اذ لا يمكن استعمالها في النطاق الجديد واصبحت لا تعتبر شيئاً مذكوراً ولا تشكل رقماً كبيراً في الثروات القومية .

قلنا ان التطور الاقتصادي ادى الى ظهور نماذج جديدة للملكية غير حق الملك المادى الذي كان فيما مضى يتجسم في الاموال غير المنقولة لان الاموال المنقولة كانت نزراً يسيراً ، وهذه النماذج الجديدة ادت الى ظهور احكام حقوقية جديدة تطبق عليها فادارة المنشآت الجديدة وتسيير شؤونها واستعمال آلات جديدة فيها كل ذلك يبنى على وجود اختراع جديد فاصبح للمخترع حقوق وامتيازات جديدة ، وصرنا نجد مكان الحقوق والامتيازات والانحصارات القديمة احكاماً عن حقوق الملكية الصناعية والفنية وشهادات الاختراع والعلامات الفارقة وان ما رأينا في الفاعلية الصناعية جري في

الفاعلية التجارية ، اذ ان جعل حق الملك مرتبطاً بالمعاني ادى لظهور نوع الملكية التجارية .

فنرى ان الملكية لم تعد مرتبطة بالمادة بل صارت نتيجة لاعمال فكرية وعلمية الامر الذي انقص منزلة الشغل المادي الجسماني ، ورفع من مقام العناصر الفكرية والمعنوية في ميزان القيم الاقتصادية .

على ان الملكية الجديدة التي سببها النمو الاقتصادي الجديد والتي قللت من نفوذ الملكية القديمة ولا سيما الارضية الاقطاعية ووسعت نفوذ الملكية المنقولة، هذه الملكية كانت بحاجة الى الملكية القديمة ، فاستقرض تاجرنا او صانعنا الجديد رأسماله الاول حين لم يكن يملكه ولكنه حين مارس فاعليته الصناعية بصورة اقتصادية ناجحة استطاع ان يربح المال المقرض ويفيه ويتحرر من تبعيته للملكية السابقة وشركة السهام خير دليل على ذلك اذ تبدأ غالباً براسمال مستقرض ويحالفها التوفيق فتستهلك اسناد القرض وتصبح مالكة لرأسمالها كله .

كل ذلك يرينا ان نمو المستثمرات الاقتصادية يوصلنا من ملكية كانت شخصية ومادية الى ملكية معنوية وغير شخصية ويصل احياناً الى ملكية جماعية وهذه الملكية اصبحت رمزاً واشارة ، وتتجسم في اوراق مكتوبة كالاسناد والاسهم واوراق النقد حتى اصبح الناس يتوهمون هذه الاوراق نفسها ملكاً فيتعاطونها ويتبادلونها واصبحت مادة لجميع اعمال البورصات في العالم ، وقد انقطعت الصلة بين المالك والمادة فقد اشتري حصة من منجم في امريكا لا اعرفه ولا اعرف اين هو بل قد لا اعرف ما اذا كان موجوداً على التحقيق ، ومع ذلك فللورقة التي احملها قيمة في الاسواق العالمية .

انا لم نصل بعد الى دور حاسم في تطور الملكية الفردية ، بل النمو الاقتصادي وسيره المشاهد في هذا العصر يتجه بنا نحو اشكال من الملكية جديدة ومتشعبه وليس هنا مقام وصفها بل سنعرض لها بتفصيل في مقام آخر .

٣ — على ان هذا الحق الجديد لم يكن باعث النهضة الحديثة ، وانما كان الانقلاب الحقوقي أثراً من آثار الثورة الصناعية ونتيجة من نتائج الانقلاب الذي خلقته في الحياة الاقتصادية . وقد اثبت الاستاذ سيمياند ما قلناه بمشاهدة ما جرى في فرنسا وانكلترا في البرهة الحاسمة من الانقلاب الذي يودي الى الراسمالية الحديثة .

ان تشريع الثورة في فرنسا جعل حق الملك اقوى مما كان ايام العهد الملكي فصار « حقا مقدسا لايجوز العبث به » والمباديء التي سجلت في القانون المدني الافرنسي تؤيد هذه الفكرة الواسعة وفيها ترك لحقوق الرقبة التي كانت للزعيم او للملك على اراضي الرعية والاتباع وصار لا يمكن للدولة ان تمس حق الملك الفردي الا في احوال استثنائية تبررها الضرورة العامة وبطرق واساليب خاصة تبتغي عدم الاضرار بالفرد والتعويض عليه اما القيود القديمة لحق البيع والهبة والوصية والايجار فقد اصبحت قليلة جديدة ولم يبق منها الا قيود تتعلق بالارث والوصية وتحدد حق المالك المطلق. فنستطيع القول اذن ان ذلك كله كان سبباً كبيراً في النمو الاقتصادي اذا اقتصرنا على هذه التجربة الافرنسية .

ولكن قبل ان نأخذ بهذا الرأي نحب ان نبحث في انكلترا التي تجلى فيها الانقلاب الاقتصادي قبل ان تجلى في فرنسا وبصورة اشد وأعم ، ونحن لانجد في ذلك العهد انقلابا حاسما في حق الملك وتوابعه ، فحق الدولة على الرقبة بقي فيها حتى هذا العصر واحتفظ الانكليز ايضا بكثير من اشكال الملكية التي ترجع الى القرون الوسطى كعدم جواز بيع اراضي بعض الاسر وفضلا عن ذلك فان النظرية الاقتصادية الانكليزية لاتقدس حق الملك بقدر تقديسها الحرية لذلك نجد ستوارت ميل يفصل بين الكلمتين فيقول « حرية وملكية Liberty and Property » فيحتفظ بالاولى كاملة غير منقوصة ويقبل « المساومة » على الثانية .

والانكليز يدافعون عن الملكية باعتبارها شرطا لنمو الفرد . اما الافرنسيون فيدافعون عنها كمبدأ ، وقد جعلها الفيزيوقراطيون كجزء من الحرية الشخصية .

لذلك لانرى في انكلترا التي عرفت الانقلاب الحاسم نحو الاقتصاد الرأسمالي انقلابا حقوقيا جليا حاسما الامر الذي يدعو الى الظن ان الانقلاب الحقوقي قد ينشط التطور ويساعده ولكنه ليس اساسيا فيه ، وليس عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه وان الرأسمالية انما نمت في عهد نمو الحقوق ولكنها لم تنم بفعل هذه الحقوق ، لذلك كان نصيب حق الملك الفردية في نمو الرأسمالية مبالغا فيه وعلى كل حال فاذا لم يكن ذلك سبباً في التطور فقد كان قوة منشطة له ادت الى تطورات كثيرة وان النظام الاقتصادي الجديد بعد ان تكون ونما في حقوق لم تصنع لاجله ولم يصنعها هو قد ادى الى تغير فعلي في العلاقات الحقوقية المتعلقة بالاشياء في نطاق التعامل ثم في النصوص الحقوقية حتى اصبحت وافية بمطالب النظام الجديد وملائمة له وحتى صرنا نرى نماذج حقوقية جديدة تلائم النماذج الاقتصادية الجديدة .

❀❀❀

الباب الثالث

عصر الرأسمالية الذهبي

لما اعلنت في بلاد العالم المتمدن مبادىء الحرية الاقتصادية من حرية عقود وحرية مباراة وحرية تملك ، وافسح المجال للناس يتسابقون الى الربح في سبيل مصلحتهم الشخصية ، نشأ عن مباراتهم هذه رقي فني عظيم لان جهودهم جميعاً كانت ترمي الى الربح عن طريق انقاص النفقات اي الى حوز الفائدة القصوى باقل جهد ، وهذا ادى الى استفادة المجتمع من المخترعات والاكتشافات العلمية والفنية والى اتفاق المصالح الشخصية مع المصلحة العامة اتفاقاً عفوياً مقدوراً ، هذا الجو من الحرية الذي كانت تتوق اليه جهود الصناعيين والتجار افسح المجال للانتاج الكثير وجعل الصناعيين والتجار يطالبون بافساح المجال امام صناعتهم ومنتجاتهم لتدخل الى البلاد الاجنبية الموصدة في وجهها ، وبافساح المجال امام المواد الاولية الخارجية لدخول بلادهم فكانت معركة جديدة ظهرت بوادرها في انكلترا وعقد فيها لواء النصر لدعاة الحرية التجارية الخارجية ، بعد أن عقد لواء النصر في فرنسا لدعاة الحرية الاقتصادية الداخلية .

وعندئذ اصبح العالم سوقاً واحدة وانتقلت الحياة الاقتصادية من النطاق الوطني

الى النطاق العالمي ، فتبارت الامم في مضمار الصناعة والتجارة وكان ذلك سبباً في رقي فني جديد يتناول كل مظاهر الحياة الاقتصادية واسمى « بالرسيونالية » او بالتدبير العقلي او بالعقلانية .

وسنعنى في هذا الباب بدراسة هذه المواضيع الثلاثة : الحرية التجارية الخارجية، فالاقتصاد العالمي ، فالرسيونالية او التدبير العقلي للحياة الاقتصادية .

❀❀❀

الفصل الأول

حرية التجارة الخارجية (١)

التفوق البريطاني

بلغت انكلترا في عهد فكتوريا ذروة القوة والرخاء ، فكانت مناجم الفحم فيها تكاد تنعم بالانحصار الفعلي في اسواق العالم ، وبفضلها اصبحت الصناعة البريطانية سيدة لاينازعها سيادتها احد اذ كانت تكاليف انتاجها اقل من تكاليفه لدى غيرها فاستولت على اسواق العالم وانتشر السكان المتكاثرون ، واحتاجوا للمنتجات الخارجية تأمينا لمعيشتهم ، وكان هذا يعني دخولهم في التجارة الخارجية كمشترين وباعة في آن واحد. كان التضامن كاملًا بين الفروع الثلاثة الاساسية للفاعلية الاقتصادية فكانت مصلحة الصناعة ان يكون لها كل يوم زبائن جدد خارج البلاد وكان من مصلحة المصارف

---

(١)

Knight: Economic History of Europe.

Siegfried: La crise britannique au XXe siècle,

A. Maurois: Histoire d'Angleterre .

Deschamps: op. cit.

H. See: les origines du capitalisme moderne.

والتجار ايضا ان يستثمر الرخاء الصناعي لتستمر ارباحهم فكان هناك نوع من الانسجام يخدم فيه الانسان الآخرين بخدمته نفسه .

والفكتوريون ، وقد اخذتهم العزة بسبقهم وظفرهم ، القوا بانفسهم في المعترك الاقتصادي يقطفون ثمرات جهودهم ويجمعون الثروات الطائلة ، حتى قال الوزير (روبرت بيل) في خطاب القاه سنة ١٧٤٦ « ان هذه الشواطي الواسعة التي لايملك مثلها اي بلد ، بالنسبة لعدد سكانه ورقعه ارضه تضمن لنا التفوق البحري ، وان الحديد والفحم ، وهما عصب الصناعة ، يتيحان لمعاملنا التفوق على صناعة من تحدثه نفسه بمزاحمتنا ، وان رأس ما لنا يفوق ما يملكون من مال ، ثم هم لايبذوننا في الاختراع والجد والحذق وفوق هذا كله ، فان مزايانا القومية ، وانظمتنا الحرة ، وحريتي العمل والفكر اللتين ندين بهما وصحافتنا الحرة التي تحدث الشعب عن اخبار الرقي العلمي ، كل ذلك يضعنا في مقدمة الامم التي تنمو بفضل مبادلة منتجاتها مبادلة حرة ، ان بلدا كبلدنا لاتخيفه المزاحمة »

الحرية التجارية

في هذا الجو الملي بروح المغامرة والثقة بالمزايا الفردية نمت فكرة الحرية التجارية حتى اصبحت عقيدة لدى المنادين بها ، وقد كانت في الواقع مدينة بظفرها لموافقتها المصلحة البريطانية ، او مصلحة الطبقة المسيطرة على مقدارات الدولة .

فاتفقت عقيدة الحرية مع المصلحة الاقتصادية في انكلترا بلد العزلة القومية ، والمحتاج للرخاء العالمي : وكما ان المصارف والتجارة تتمنى في كل عصر دوام الحرية التجاريه فان الصناعة البريطانية اصبحت تنادي بالحرية اذ لم تجد امامها خصماً عنيداً . ولكن نظرية الحرية اذا كانت ترضى الصناعيين فقد كانت تغضب اصحاب الاراضي الزراعية ، وكانوا هم اصحاب السلطة في الحكومة ، لذلك قامت معركة سياسية وفكرية بين الفريقين استعملا فيها الفصاحة ، واسفرت عن ظفر فكرة الحرية .

ان الحملة ضد الحماية التجارية هي اولى الحملات التي استعملت في انكلترا اساليب الدعاية الحديثة كالطباعة وكعقد الاجتماعات العامة الخطابية والحديث عنها يمتزج بشخصية قوية هي شخصية الصناعي (ريشارد كوبدن) رئيس المذهب الذي يعرف بمدرسة منشستر فقد الف (كوبدن) مع صديقه (برايت) وسبعة من تجار منشستر سنة ١٨٣٨ جمعية دعاها (عصبة مكافحة رسوم الحنطة) وكان حكام انكلترا يومئذ من حزب المحافظين وهم من الطبقة الزراعيه ففرضوا منذ القديم رسوماً باهظة على الحنطة الاجنبية حماية للزراعة الوطنية ، الامر الذي آل الى ارتفاع اسعار الحنطة ارتفاعاً فاحشاً رأت فيه الصناعة ضررا فادحاً ، لان ارتفاع اسعار المواد الغذائية كان يمنعها عن انقاص اجور العمال ، وبالتالي عن انقاص نفقات الانتاج ، الامر الذي يجعلها عاجزة عن منافسة مزاحميها والظفر بالاسواق دونهم .

ولقد كان خطباء هذه العصبة يبرزون ثلاث حفنات من الحنطة مختلفة الحجم وثمنها واحد في بلاد ثلاثة : فرنسا وانكلترا وروسيا وكانوا يلاحظون ان الحفنة الصغرى هي الحفنة المباعة في انكلترا ويستنتجون من ذلك ان الشعب الانكليزي كان مغبوناً اذ لو كان دخول الحنطة الروسية او الافرنسية حراً لاستطاع الانكليزي ان يأخذ مقداراً من الحنطة اكبر من الذي كان يأخذه في نظام الحماية . وكانت حجة المزارعين ان انقاص الرسوم الجمركية يقتل الزراعة ، ولكن كوبدن يجيب على ذلك بقوله : « وماذا يهم انكلترا ذلك ، اذا كان في العالم شعوب اخرى تحرث وتزرع لاجلنا باسعار رخيصة ، ونغزل وننسج من اجلها ان التجارة دور كامل ، لا نستطيع ان نبيع اذا لم نشتر . واغلاقنا الحدود بوجه الواردات عبارة عن موت صادراتنا » .

ثم تابع كوبدن حملته في البرلمان فافحم الجميع بقوة حجته حتى قال « روبرت بيل » لينقض حججه من شاء ، اما انا فلا استطيع ذلك ، ولقد كان حزب المحافظين في المجلس خصما لحرية المبادلة ولكن رئيسه (روبرت بيل) كان ميالاً لنظريات خصومه ، فاتبع سياسة جمركية ملائمة للحرية بان انقص الرسوم الجمركية واستعاض

عنها بضريبة على الارباح الكبيرة ، ومع ذلك لم تقل واردات الخزينة بل زادت لتزايد حجم التجارة ووفرة الارباح ولكنه لم يجرأ ان يمس الزراعة وهي قوام حزبه ، ثم حدثت صدفة كانت حاسمة في تاريخ انكلترا هي القحط الذي انتاب موسم البطاطا في ايرلندة في عامي ١٨٤٥ و ١٨٤٦ واذ كان نصف سكان الجزيرة يعيشون منها ،وكان القمح في انكلترا قليلاً بحيث لم يتسن لها ان تساعد ايرلندة ، فان « بيل » خشي من خطر المجاعة ، ولم يجد بداً من الغاء الرسم على الحنطة والسماح بحرية دخول المواد الغذائية الى بريطانيا العظمى ، رغماً عن معارضة ديزرائيلي الشاب الذي كان ينذر انكلترا بسوء المصير اذا اهملت زراعتها وباتت عاجزة عن انتاج قوتها . وكان عملها ظفراً باهراً للطبقة البورجوازية التي كانت تضم رجال الصناعة والتجارة ، فوحدت صفوفها وسارت تحت لواء طالبي الحرية فقالت التايمس في نوفمبر ١٨٤٣ : « ان اكثر من اربعين صناعياً اكتتبوا في اجتماع عقد في منشستر بمبالغ كبيرة تتراوح بين المائة والخمسمائة ليرة لانجاح هذا التدبير (حرية استيراد الحنطة) . لقد ولدت سلطة جديدة في الدولة .

اصبحت « مدرسة منشستر » قوة لاتقاوم في انكلترا ، وكان كوبدن وبرايت بمصلحة الصناعة فقط ، ولا يهتمان بانكلترا الاستقراطية والزراعية ولا بانكلترا العاملة انهم يرون من واجبهم وفي مصلحتهم متابعة انفاذه سواء كان عادلاً ام ظالماً ،مباركاً او ملعوناً.

على ان الغاء الرسوم على الحنطة لم يخرب الزراعة ، ولم تستورد منها انكلترا اكثر من ربع ماتستهلكه وعرفت البلاد بين سنة ١٨٥٠ و ١٨٧٥ رخاء عظيما بسبب زيادة السكان والسكك الحديدية وتجهيز الامبراطورية فاستفاد الزارع كسائر افراد الامة . وفي الوقت الذى كانت فيه انكلترا تقطف ثمار الحرية كان ميشيل شوفالية في فرنسا الامبراطورية ينادي بالحرية فيدعو كوبدن ليحضر الى فرنسا ويقنع الامبراطور نابليون الثالث بضرورة حرية المبادلة ويعرض عليه عقد معاهدة تجارية مع انكلترا فجاء كوبدن الى فرنسا بعد ان اطلع بالمرستون على عزمه ، وسمح له بالذهاب وهو

شاك في نجاح مسعاه . ولكن التوفيق حالف كوبدن ، فعقدت الدولتان معاهدة تجارية خفضت الرسوم الجمركية بصورة محسوسة ، فنقل بالمرستون الخبر الى البرلمان وقال : انها لمزية نادرة لرجل كان قدم لبلاده منذ اربع عشرة سنة خدمة عظمى ، في ان يستطيع منَ جديد ان يقدم خدمة اخرى من غير ان يكون موظفاً ومن غير ان يحمل اي لقب » . والمعاهدة التي عقدها كوبدن مع نابليون الثالث كانت اعظم عمل في حياة هذا الرجل الذي يسميه كارليل (بالسائح التجاري الملهم ، والنبي المبشر بفردوس التجار) ومات كوبدن بعد ان آمنت البورجوازية الانكليزية بانجيل منشستر .

ثم ولي الحكم غلادستون صديق كوبدن والمعجب به وكان يعتقد مع حزب الاحرار الذي بدأ يسيطر على الحكم « ان مصدر التقدم هو في الممارسة الحرة للجهود الفردية » فالغي الرسوم الجمركية ولم يبق منها الا مايصيب ثمانية واربعين صنفاً مكان اثني عشر الفاً . ولم تمض عشرون سنة على اعلان الحرية التجارية حتى آتت اكلها وحتى كتب ستانلي جيونس « في الوقت الحاضر ، تحتاج الينا اقطار الارض الخمسة بمحض رضاها فسهول امريكا والروسيا حقول لحنطتنا ، وفي شيكاغو واودسا انبارنا ، وكندا وبلاد البلطيق غاباتنا . واوستراليا مراعي خرافنا ، وامريكا مسارح ابقارنا ومزارع قطننا . والبيرو ترسل لنا فضتها وكاليفورنيا واستراليا ذهبهما والصينيون يزرعون الشاي لاجلنا ومن الهند الشرقية تأتينا القهوة والبهارات والسكر . وفرنسا واسبانيا كرومنا وشواطىء المتوسط بستاننا » .

وفي الوقت نفسه نرى السير شارل ديلك حين خروجه من الجامعة يطوف الكرة الارضية ويقول « اني سرت خلف انكلترا حول العالم في سنتي ١٨٦٦ و ١٨٦٧ وكنت اراني حيث سرت في بلاد يتكلم اهلها الانكليزية وتسيطر عليها انكلترا والفكرة التي كانت دليلي ورفيقي في سياحتي هي ايماني بعظمة عنصرنا » .

ولم تكن هذه العقيدة وقفا على الانكليز ، بل كانت عقيدة القارة الاوربية ، وتتجلى في آثار جول فرن في ذلك العهد فكان يعجب بالبريطاني ويجد فيه الرجل المجد

الحازم الثابت والاناني ولـكن السائر دائماً في طليعة التقدم الفني ، وكان يحدث الناس في كتابه « جول فرن حول العالم في ثمانين يوماً » وفي كثير من رواياته كيف يحكم الانـكليز البسيطة بالجد والصبر .

حدود النفوذ البريطاني وشرائطه

ما كان دعاة النظام الاقتصادي الجديد، ريشار كوبدن والسير روبرت بيل وسواهما يجهلون ماسيقتضي قبول مبدأ حرية المبادلة من تضحيات ، فهو يقضي بتضحية الزراعة لان سياسة الاسعار الرخيصة تتطلب نظاماً جمركياً مبنياً على حرية الاستيراد وبالتالي يخالف مصلحة الزراعة الوطنية ، ويصبح من واجب البلاد في مثل هذه الحـال ان تعتاد على العيش بالمنتجات الزراعية المستوردة ، وان تستعمل في صناعتها المواد الاولية الاجنبية الرخيصة الأثمان ، وان تدفع ثمن هذه المستوردات ما يأتيها ثمناً لموادهـا المصنوعة المباعة في البلاد الاجنبية وهذا كله يعني فقدان الجزيرة البريطانية استقلالهـا الاقتصادي . وكونها مجبرة على قبولها التخصص الصناعي مع بقائها تابعة لسواها من الدول في موادها الاولية .

ولقد جربت بريطانيا هذه السياسة قرناً كاملاً ولـكن خطرها انهـا تقوم على عوامل متعددة يستحيل الوثوق من توفرها دائماً . من هذه العوامل رضاء العالم بهذا التوزيع الدولي للعمل الذي يجعل من انكلترا (ومن اوربا الغربية) معمل البسيطة المتخصص بالصناعة ، ومن سائر البلاد منابع مواد اولية واسواقاً للاستهلاك ، ومنهـا حرية عقد العمل ، اي ان يترك اصحاب المعامل احراراً في التعـاقد مع العمال وفي تعيين شرائط العمل وساعاته واجرته لذلك كان كوبدن ومعاصروه يرفضون ان ينظروا الى العمل من الوجهة الاجتماعية ولا يتكلمون عنه الا بلغة الاقتصاد ، وعندما كانوا يقترحون ادخـال الحنطة الاجنبية كانوا يرمون الى ان ذلك يؤدي الى رخص

سعر الخبز وعندئذ يمكن انقاص الاجور وانقاص تكاليف الانتاج دون ان يمس ذلك في مستوى معيشة العمال . ومن هـذه العوامل احتفاظ انكلترا بانحصار الفحم وبسبقها في استعماله في الآلات البخارية اذ كانت انكلترا حينئذ تستخرج من راضيها ثمانين مليون طن من اصل انتاج عالمي لايزيد على (١٣٠) طن ، وكان ينبغي ان ترضى بروسيا بالوقوف عند١٢ مليون طن والولايات المتحدة عند ١٤ طن في السنة .

هذه العوامل كانت موجودة في اوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وكان البعض يظنونها ستبقى دائماً ، وعليها بنوا صرحاً ضخماً من المعتقدات والنظم الاقتصادية والسياسية ، ولكن بعض العقول النافذة لاحظت منذ ذاك الوقت ضعف هذا النظام وان انكلترا « تعيش عيشة خطرة » علي تعبير نيتشه — فقد كان ستانلي جيفونس آنئذ يقول في كتابه (قضية الفحم) : ان انكلترا مدينة بتفوقها لانحصار الفحم لديها اكثر منها لمزاياها — ولكن حذار ان الفحم مال ينفذ ، لازرع ينبت كل سنة فاذا قل الفحم يصعب استخراجه وتزداد نفقاته وترتفع اسعار الموادالمصنوعة ويصعب الاصدار ثم ان انحصار الفحم ليس دائما اذ بفضل الفحم المستخرج في البلاد الاجنبية ستقوم صناعات اخرى تستطيع ان تغير المحور الصناعى في العالم ، وهذا امر يتهدد انكلترا بالبطالة ، ولا يبقي امام اهلها المتكاثفين الا الهجرة او الرضى بتخفيض مستوي المعيشة » .

ثم ان نفاذ الفحم وان كان افتراضاً لانزال بعيدين عنه فلم يعد للفحم مقـامه كعنصر وحيد اول في الصناعة اذ جاء البترول والكهرباء ينازعانه منزلته الاولى ، وقام بوجه انكلترا منافسون اشداء بالفحم مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وبولونيا .

وما قلناه عن الفحم نقوله عن العوامل الاخرى السابقة الذكر ، فشرائط العمل لم تعد حرة بل تدخلت الحكومة الانكليزية في تحديد ساعات العمل وشرائطـه ،

وارتفع مستوى معيشة العامل فاصبح انتاجه باهظ التكاليف وبالتالي ارتفعت اسعار منتجاته وصعب عليها ان تزاحم المنتجات الاخرى في الاسواق الخارجية .

ازمة الحرية التجارية في العالم حتى حرب ١٩١٤

بلغت انكلترا بين ١٨٦٠ — ١٨٧٠ اوجها الاقتصادي فكانت تتمتع بانحصار صناعي فعلي لافي البلاد البعيدة فحسب بل في اوربا المتأخرة في صناعتها ، ولكنها بدأت فيما بعد تجد في طريقها منافسين اشداء في الشرق والغرب وبدأت تشعر بشيء من الضيق الاقتصادي ، ولقد عكف المعاصرون على الاحصاءات يدرسونها ويستنبطون نتائجها ودروسها ويجدون فيها ظاهرات مقلقة ؛ فصدر تقرير لجنة التحقيق عن الانحطاط الاقتصادي عام ١٨٦٦ وتبعه عشرات من التقارير ، وكلها مجمعة على ان بوجه انكلترا مزاحمين اقوياء صاروا اكثر جداً وأحسن آلات منها ، ثم قال جوزيف تشمبرلن سنة ١٩٠٣ « لقد كذبت الوقائع كل نبوءات كوبدن . فقد قال لنا ان انكلترا اذا أخذت بمبدأ الحرية اصبحت معمل العالم ، واصبح العالم حقلاً لحنطتها ، ولكن يالتعاسة ان الامريكيين لم يشاؤوا ان يعتقدوا ان الله خلقهم ليحرثوا ويزرعوا من اجلنا » .

ولكن كل هذه الصيحات لم توقظ الانكليزي من ثقته بحسن طالعه ، فالاجيال التي ظهرت آنئذ والتي ولدت في حجر الرخاء والمجد اعتادت حياة سهلة ، تربح فيها المال بقليل من الجهد فحسبت ان التقدم من صنعها فكانت ترفض ان تؤمن بامكان الانحطاط لاعتيادها على السلطة والثروة ، ولثقتها بطالعها التي لاتتزعزع ، وكان الانكليزي يرفض ان يناقش نفسه في الامر ، ويوسوس اليه تفاؤله الوادع انه سيخرج من الازمة ، لا لانه عرف ان يعيد الشباب لاساليبه وآلاته بل لانه انجليزي .

بقيت الصناعة الانكليزية قوية شديدة ، مستندة الى عنعنات وتقاليد لامثيل لها

لذلك لم تستطيع الامم الناشئة ان تقضي عليها ولكنها حددت من مداها ، لاسيماوان انكلترا بينما كانت تؤمن بالحرية التجارية كانت ترى الامم الاخرى تضع العوائق الجمركية وتفرض الرسوم الباهظة على البضائع ، وتقضي على آمال دعاة الحرية .

فبعد ان اعلنت فرنسا حرية المبادلة ، عادت عنها وبدأت منذ ١٨٧٢ تقيدها وتحددها حتى حرب ١٩١٤ ، وكذلك ايتاليا اذ حاولت ان تكون دولة صناعية ، فبدأت تضع على المنتجات الاجنبية تعرفات جمركية عالية منذ عام ١٨٧٧ اما المانيا البسماركية فقد بقيت اول امرها امينة لحرية المبادلة ولكن الصناعية الالمانية وقدصارت قوة كبرى ارادت ان تدافع عن نفسها ضد المنتجات البريطانية ومن جهة ثانية فان اقطاعي بروسيا زراع الحنطة والشوندر والبطاطا كانوا يخشون الحبوب الروسية فاستطاع الرئيس الحديدي بسمارك ان يوفق بين المصلحتين وظهرت في المانيا تعرفة الحماية الجمركية عام ١٨٧٧ فادت الى رد فعل من قبل فرنسا سنة ١٨٨١ وعندئذ قام الى جانب المسابقة الى التسلح ، تسابق الى التعرفات .

وان ما يزيد في هذه الحمى ان الجميع في اوربا كانوا يخشون الولايات المتحدة لان منتجاتها الزراعية الرخيصة النفقات حينئذ احتلت الاسواق الاوربية ، وفضلا عن ذلك فالامريكيون رفضوا ان يستوفوا ثمن منتجاتهم منتجات اوربية فوضعوا دون اوربا حواجز جمركية وفرضوا على منتجاتهارسوماً عالية منذ ١٨٦٥ حتى صارت الرسوم تبلغ ٥٠ ثم ١٠٠ ثم ١٥٠ في المائة على البضاعة واضافوا الى هذه التعرفات معاملات جمركية مزعجة وماسة بالسيادة وبكرامة الدول ، فكان الموظفون الامريكيون يراقبون تكاليف الانتاج في المعامل والمتاجر الافرنسية والالمانية والايتالية ويشهدون على صحة البيانات ، فاصبح التعامل الامريكي سارياً في اوربا التي كفرت بمبدأ الحرية التجارية وبدأت حربها الاقتصادية قبل ان تلجأ الى الحرب السياسية .

ولكن انكلترا بقيت مؤمنة بعقيدة مانشستر ، وكانت تكتفي بوعظ الخوارج وباقناعهم ان اوهامهم ستقودهم الى الحرب ومع ذلك فقد كان فيها اشخاص يتساءلون منذ سنة ١٨٧٨ هل تستطيع الخطب التي تلقى في مآدب نادي كوبدن ان تعيد لميزاننا

التجاري توازنه؟ ولكنها لم تعرهم التفاتها ، ومع انها شاهدت في العالم اخلاقاً تجارية جديدة كسياسة الاغراق dumping وسواها من وسائل المزاحمة غير المشروعة فانها بقيت مؤمنة ان التجارة الشريفة سبب الرخاء وبقيت على ايمانها حتى شبت حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ .

وعلى الرغم من الحواجز الجمركية التي بدأت تقوم بين البلاد ، فان التجارة الخارجية كانت نامية بينها جميعاً وكانت القوى التي تعمل للتعاون التجاري العالمي اشد وامتن من التي تدعو الى الانعزال والاكتفاء ، لذلك كان من شأن الحرية التجارية ان ادت بالدنيا الى ان تكون سوقاً واحدة ، وبالتجارة الى ان تنتقل من حظيرة « الاقتصاد القومي المحلي » الى فضاء « الاقتصاد العالمي » .

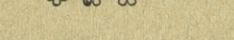

الفصل الثاني

من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد العالمي (١)

ان الحق الاقتصادي الجديد الذي ظهر في القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر ، بتحريره الفرد من الرق الاقطاعي وباعلانه الحرية الاقتصادية وبالغائه قيود الصناعة والزراعة والتجارة ، سهل العلاقات التجارية بين النساس وقدم لهم من الضمانات على اموالهم واشخاصهم ما يجعلهم مطمئنين على ثمار جهودهم ، ولكن هذه الحرية لم تكن مطلقة الا ضمن نطاق الوطن اما بين الدول المختلفة فكانت الحدود عائقاً دون حركات الاشخاص وسداً دون حركات البضائع ورؤوس الاموال . بيد ان هذه الحال لم تدم طويلا فان الفاعليات الاقتصادية في البلاد الراقية بدأت تتجه نحو التجارة الخارجية باعتبارها وسيلة لجلب الذهب والفضة وغيرهما من مظاهر الثروة الى

---

(١)

H. Hauser: la paix économique.
Bousquet: Institute de science économique.
Maurois: op. cit.
Sombart: op. cit.
Antonelli: Le système économique présent.
Levasseur: Histoire du commerce du Levant.
Hobson: Evolution of moderne capitalism.

البلاد . والصناعة الجديدة بدأت تعني بالانتاج الكثير والرخيص من البضائع وتنزع نحو الاسواق الواسعة خارج مكان نموها ، ولا سيما بعد ان تم زوال الحدود والجمارك الداخلية الموجودة بين مقاطعاتها .

كانت التجارة الخارجية وتجارة الدول مع مستعمراتها حتى العهد الذي نبحثه تهم عدداً قليلاً من الافراد وما كانت تستهدف الارزاق الاساسية للحياة، وما كان ينتج عن انقطاع الصلات والروابط بين الامم وبينها وبين مستعمراتها اخطار فادحة بحيث يمكننا القول ان ثروة الامم وازدهارها ما كانا متوقفين على التجارة الخارجية وقد اثبت حصار نابليون لانكلترا هذه الحقيقة . على انا قد نجد شذوذاً عن هذه القاعدة في هولندة مثلاً التي كانت بحاجة الى الحبوب والاخشاب التي تأتيها من الخارج ومثلها البورتغال بيد ان هذه الامثلة قليلة . ثم ان تجارة المواد الغذائية لم تكن الا محلية او قومية حتى القرن التاسع عشر بل ان التجارة الخارجية للمواد الاولية لم تكن الا جزءاً ضئيلاً من التجارة الخارجية في ذلك الحين .

ولكن هذه الحال تبدلت فيما بعد وتغير الكيان التجاري لدى الامم وازدادت علاقات الناس بعضهم ببعض ، ولكي نفهم هذا التطور ونتصوره ينبغي ان نقارن بين نصين يصفان الحياة الاقتصادية في اواخر القرن الثامن عشر وفي اوائل القرن العشرين .

ذكر احد المؤلفين (الاب بودو) في كتابه عن (المذهب الفيزيوقراطي صفحة ٨٤٦ محاورة جاء فيها « ها انت يرين يا سيدتي على مائدة بسيطة محاصيل كل الاقاليم والقارات مجتمعة بين يديك ، فهذه الفناجين صنعت في الصين ، وهذه القهوة ولدت في جزيرة العرب ، وهذا السكر زرعه في امريكا زنوج افريقيون مساكين ، ومعدن ابريقك جاء من بوليفيا ، وكتان المنديل اتى من ريغا وصنعته معامل هولندة ولم تقدم لك بلادنا الا الخبز والزبدة » ففي هذه العبارة تعداد للاصناف التي كانت مداراً للتجارة الخارجية والتي كانت لا تطولها الا الطبقات الموسرة وهي محدودة ، ولم يمر عصر على ذلك حتى نجد « لافلهي » يقول « اصبح افقر العمال يستهلك منتجات العالمين

فيأتي صوف ملابسه من اوستراليا وارز حسائه من الهند وحنطة خبزه وبتروله من من امريكا وقهوته من جاوا » . (ذكره جيد في كتابه) فاذا قارنا بين عدد الاشخاص وشدة الحاجات وكثرة الاستهلاك فهمنا الثورة العميقة التي حصلت بين هذين العهدين ، وهذه الثورة بقيت مستمرة حتى ايامنا وفي معرض بروكسل الذي افتتح منذ بضع سنوات علق على الجدران جداول وصور بيانية تصور نمو الصلات بين انحاء العالم، وبينها صورة تمثل رجلاً عادياً في هذا العصر وتذكر البلاد التي جاءت منها ملابسه فثيابه الداخلية بلجيكية ومعطفه انكليزي ، وكرافاته من حرير ليون وقبعته من قش ايتاليا ونظاراته من بلور بوهيميا ، وجواربه من خيوط ايقوسيا ، وحذاؤه امريكي ، وعصاه من خشب جزر بحر الهند وساعته من جنيف . فلباس هذا الرجل دليل على النمو الاقتصادي العالمي الذي ادى للتوفيق بين منتجات مختلفة وبين حدود متباعدة .

وكما سارت المنتجات بين الحدود ، كذلك سار الناس واصبح للدول مستعمرات متزايدة ومتنوعة ، وطافت رؤوس اموال البلاد الغنية انحاء العالم تستقرضها الامم والافراد واعلنت حرية التجارة الخارجية ، واصبحت اكثر الشركات التي تتعاطى التجارات الكبرى دولية لاتنحصر ضمن نطاق الدولة الواحدة ، بحيث يمكننا القول ان العالم وصل الى نطاق الاقتصاد العالمي .

ان العوامل التي ادت الى هذه النتيجة كثيرة ، والظروف الفكرية التي لابستها هامة جداً لذلك سنسرد في اول الامر بعض هذه العوامل بتفصيل ثم نبحث في حدود التجارة العالمية وعقباتها .

الاقتصاد العالمي وعوامله

١ — لكي يسهل على الناس العائشين على اراض واسعة ان يتبادلوا البضائع والسلع وان يعقدوا الصلات الاقتصادية فيما بينهم ينبغي ان يعلم كل انسان بما يجري

بعيدا عنه . ولقد ارتقت وسائل المخابرة منذ القرون الوسطى حتى بداية العهد الرأسمالي واطرد الرقي بسرعة (حتى تقلصت البسيطة — كما يقول موروا — فاصبحت سوقا لانكلترا تلك العنكبوت الجاثمة في جزيرتها مركز التجارة العالمية والتي مدت حول الارض نسيجا من خيوطها) وحتى اصبح العالم وحدة تامة من حيث نقل الاخبار وقد تم ذلك في اكثر البلاد منذ سنة ١٨٥٠ حين اختراع التلغراف . ففي عام ١٨٧٠ كانت اخبار الظفر الالماني معروفة في كل المانيا في حينها بينما لم تعرف الوزارة الانكليزية بظفر واترلو الا بعد اربعة ايام .

كانت المراسلة التجارية تكاد تكون مفقودة حتى اوائل القرن السابع عشر ثم تقدمت وسائل النقل وازداد عدد التحارير ولكن الاخبار كانت بطيئة واجرة البريد باهظة ولم يتطور الامر الا في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر فقد كانت اجرة الرسالة من لوندره الى اديمبرغ اربعة شلنات في سنة ١٨٣٩ وكان عدد التحارير قليلا بحيث ان عددها في المانيا لم يكن يتجاوز نسبة الواحد والنصف لكل من السكان اما الان فلكل منهم مائة تحرير في السنة . وكذلك تمت الخطوط التلغراقية البحرية على الشكل الآتي :

سنة	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩٢٢
كيلو متر	٢٠٤	٧٨٠	٣٢٠٠	٥٩٠٢

ثم ان المخابرات التلغرافية بين الولايات المتحدة واوربا ترجع الى سنة ١٨٦٦ وبهذه الصورة تمت وحدة العالم . كان التحرير في اوائل القرن ١٩ يقطع في انكلترا ٢٠٠ كيلو مترا في اليوم ولكن حوالي سنة ١٩١٣ كانت اسعار بورصة الحنطة في برلين تصل بالتلغراف الى جميع قرى سيبيريا .

٢ — ان نمو الصناعة ادى الى انتشار وسائل النقل . فاذا رجعنا الى القرون الوسطى رأينا انها كانت نادرة سيئة النظام بطيئة وغالية وعرضة للمخاطر ، ولكنها بنمو

الرأسمالية صارت كثيرة منظمة ، رخيصة وسريعة ومأمونة وذلك بفضل استعمال الآلات البخارية .

عند ما ظهرت القطارات كان في اوربا شبكة حسنة من الطرق ولكنها كانت تصل بين المراكز الهامة فقط . وما كانت تشبه الخطوط الحديثة لافي السرعة ولا في القوة ولا في الرخص وان كانت سرعة العربات بلغت عشرة اميال في الساعة — كما يقول موروا — أما النقل بالمسالك المائية فقد كانت اشد قوة ولكن اكثر بطئا وما كان يتعدى المناطق المحاذية لها . وكان من نتائج ذلك (ان اجرة العربة كانت مختلفة المقدار بحسب نوع الطريق ، لابحسب الثقل او المسافة)، اما اليوم فالسعر واحد مثلا لنقل الطون من البضاعة مابين شاموني ومرسيليا في الصيف او في الشتاء وفي اوائل القرن ١٧ استعملت السكك الخشبية وفي اوائل الثامن عشر استعملت السكك الحديدية في المناجم ، ثم مد اول خط حديدي في فرنسا سنة ١٨٢٨ في سنت ايتين وفي سنة ١٨٣٠ في انكلترا بين ليفربول ومانشستر .

ولقد كان العهد الذهبي للسكك الحديدية بين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ اذ اصبحت فيها الخطوط الحديدية اربعة امثالها . وبعد ذلك اصبح النمو بطيئاً جداً حتى ليمكن القول ان الخطوط في اوربا لم تتم منذ اوائل هذا القرن الا قليلا . كما يتضح ذلك من الجدول الآتي:

طول الخطوط الحديدية بالكلومترات

	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٩٠	١٩٠١	١٩١٣	١٩٢٠
اوربا	٢٤٥	٢٣٧٦٦	١٠٣٧٤٤	٢٢٤٠١٧	٢٩٠٣١٦	٣٤٦٢٣٥	٣٧٠٤٦٤
العالم	٣٣٢	٣٨٠٥٢	٢٢١٨٥٩	٦١٨٧٢٤	١١٠٠٤٢١٧		١١٩١٣٢٢

وبلغ طولها حوالي سنة ١٩٣٠ ما يقارب مليوناً وربع مليون كيلو متر ويقدر ثمنها بثلاثماية مليار فرنك .

فنمو الخطوط الحديدية ادى الى سهولة انتقال البضائع والاشخاص (واصبح الجمهور في فرنسا مثلا يجد امامه للذهاب من باريس الى ليون ٦٠٠٠ محل في ١٩٢٥ مقابل ٤٤ في عام ١٨٥٠ و ١٦ في عام ١٨١٠ و ٧ في عام ١٧٩٠ ومن جهة ثانية فمنذ اواخر القرن ١٨ حتى اليوم صارت حمولة المراكب تعادل عشرين مثلا ، وبما ان سرعة المراكب قد زادت ايضا فان قوة النقل ازدادت كثيراً . ففي عام ١٨٧٦ كان حجم السفن الشراعية يعادل ١٥ مليونا من الطونات ، فاصبح مليونين عام ١٩٢٤ ولكن حجم السفن البخارية كان في ذلك الحين يعادل خمسة ملايين ، فصار سنة ١٨٩٦ سبعة عشر مليونا وعام ١٩٢٤ سبعة وخمسين مليونا ، وفي سنة ١٨٦٠ كانت الحركة البحرية تقدر بستين طونا فاصبحت تقدر اليوم بثمانمائة طونا .

وما عدا ذلك فان رفع الحواجز الجمركية الداخلية ما بين ولايات الدولة الواحدة سهل كثيرا الوصول الى الاقتصاد العالمي . ولقد كان « نيكر » يرى في الجمارك الداخلية الافرنسية نظاما يستنكره العقل . ويذكر لوفاسور ان زق الخمر الذي كان يرسل من روان Roanne الى باريس كان يدفع احد وعشرين رسما جمركيا وان اللجنة التي الفها (نكر) لدراسة مشترى رسوم المرور على الجسور في فرنسا رأت ان هناك اكثر من خمسة الاف رسم .

٣ — وحدة السوق

عند ما توجد كل التسهيلات المذكورة لدى جماعة من الناس تعيش على ارض واسعة لتبادل منتجاتها ، يتحقق حادث هام يدعى بوحدة السوق . وليست السوق مكانا معينا يحصل فيه البيع والشراء ولكن كل ارض يرتبط فيها السكان بصلات حرية التجارة بحيث تصبح الاسعار فيها في مستوى واحد بسرعة وسهولة ، فوحدة السعر في السوق تتأتى من انسجام الاسعار في بلد معين .

ولقد كانت الصعاب التي تعرقل نقل البضائع تؤدي الى :

ا — تعدد الاسواق في المكان .

ب — الى تقلب الاسعار فجأة في الزمان في السوق الواحدة .

آ — اما تعدد الاسواق فلان هذه الاسواق ما كانت متصلة بعضها ببعض لجهل الناس بالاسعار في السوق الثانية ولان النقل كان غير منظم ، فكان عدد قليل من الناس . على صلة ، ومن اجل منتجات قليلة . وانا ذاكرون مثالين على تعدد الاسواق .

يذكر لنا سومبارت حادث ثمانية مراكب موسوقة قطنا ذهبت من همبورغ في آخر القرن الثامن عشر الى لندن ، دون ان يعرف مرسلوها ما اذا كانت لندن بحاجة اليها ، وان وسق هذه المراكب (وكانت صغيرة آنئذ) كان يكفي لهبوط اسعار القطن في انكلترا ٤٠ في المائة .

كما ان اسعار اسناد القيمة Assignant ايام الثورة كانت تتفاوت من ولاية الى اخرى بنسب كثيرة .

ب — واما اختلاف الاسعار في الزمان فلأن تاثير اي عامل لا يضيع في سوق واحدة ، فالسوق المحلية تتلقى كل التغيرات التي كانت تتعدل لو كانت السوق كبيرة ، وان مثال القطن الذي ذكرناه يدل على ذلك .

وهاك مثالا آخر : عند ما كانت الثمار لاتنقل ، كانت الاسعار تختلف بحسب المواسم بصورة كبيرة ، واذ لم يكن يجد احد من المصلحة ان يحتفظ ببساتين واسعة لايجد سوقا لثمارها ، فان ثمار الصيف كانت اقل مما هي عليه الآن وثمار الشتاء اكثر غلاء منها في ايامنا . فبنمو وسائل النقل نزعت الاسواق الى الاتساع والوحدة في الزمان لان نفقات النقل قلت بنسب باهظة فالطون من الحنطة الذي يقدر ثمنه بمائة وعشرين ماركا يصبح ثمنه ٢٤٠ بعد ان يقطع المسافة الآتية .

١٠٠ كيلو متر على طرقات سيئة (وعلى عربات تجرها الخيول)

٤٠٠ « « « حسنة (« « « « «)

١٥٠٠	كيلو متر على القطارات القديمة
٤٥٠٠	« « « القطارات الحديثة الاميركية
٢٥٠٠٠	« « « في البحر

كما ان الطون من البضاعة كان لقاء اجرة قدرها خمسون ماركا يستطيع ان يقطع المسافات التالية :

في عام ١٨٠٠	١٠٠ كيلو متر في العربة
« « ١٨٥٠	٤٠٠ « « في القطار
« « ١٩١٠	٢٥٠٠ « « «

هذا وان اسعار الحنطة يتجلى فيها وحدة السوق ، فاليوم يمكن شحن طون من الحنطة من قارة الى اخرى بوقت اقل واجر ادنى مما كان يقتضي لذلك بين مقاطعة واخرى . فهذه السهولة في الحركة ادت الى تساوي الاسعار في العالم بصور نسبية . واسعار البضاعة الواحدة في مختلف نواحي العالم تنزع الى التقارب والتشابه. فاسعار الحبوب كانت تتفاوت نسبتها بين انكلترا وهنغاريا ٣٠ في المائة في منتصف القرن التاسع عشر ولكنها صارت ١,٣ في المائة في آخر القرن نفسه .

هذه المشاهدات عن الحنطة يؤيدها مشاهدات كثيرة عن اسعار الفائدة في نواحي العالم اذ اصبحت منذ ١٨١٥ عالمية كما ان تقلبات الاسعار اصبحت اقل مفاجأة لانها تنعكس على سوق واسعة دائماً مثلا في عام ١٨٦١ وهي سنة عادية كان المقدار الواحد من الارز يساوي في الهند الهولندية ١٨ فلورين في سماران و ١٠٥ فلورين في برينغ ولكن في عام ١٩٠١ وهو سنة قحط ، كان فرق الاسعار — بفضل وسائل النقل — كما يلي في كدول ٨ فلورين وفي باتام ٥ فلورين .

لكي نعرف اتساع السوق العالمية يكفي ان نطالع بعض الاحصاءآت عن التجارة الخارجية ، لانها اذا كانت بازدياد فذلك يعني ان عدداً كبيرا من الناس بدأ يتدخل في سير الاقتصاد العالمي .

جدول التجاره الخارجية للامم

الصادرات والواردات بمليارات الماركات

١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٧٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩٠٥	١٩١٢
٦,٥	١٤,٥	٣٠٧٥	٦١	٧٩	١٠١	١٦٩

ومنذ ١٨٠٠ حتى ١٩٠٠ ازدادت التجارة الخارجية بالنسب الآتية :

في روسيا	من ١	الى	١٣
بريطانيا العظمى	١		١٤
فرنسا	١		١٥
المانيا	١		٣٤
الولايات المتحدة	١		١٤٩

اما تجارة الحبوب فيكفي ان نعلم انهم كانوا ايام تورغو يقدرون تجارة الحبوب العالمية بعشرة ملايين هكتولتر ، ولكن تجارة الحبوب البحرية وحدها كانت تبلغ ٤٠٠ مليون في عام ١٩١٣ . واخيرا فيما يتعلق بالمواد الاولية : في عام ١٩١٣ كانت معامل المانيا تحتاج من الصوف بنسبة ١٣ كيس من الصوف الاجنبي وكيس واحد من الصوف الالماني الخ ...

٤ — التوزيع العالمي للعمل

ان البلاد لاتتشابه من حيث الوضع الجغرافي والجيولوجي والغنى بالمواد الاولية واليد العاملة والتقاليد الصناعية والزراعية ، وبالتالي تنزع كل منها الى اجادة نوع من السلع والمنتجات لاينتجه البلد الآخر او لاينتجه بالاتقان والرخص المطلوبين فينشأ

عن هذا الوضع تخصص عالمي في الانتاج ؛ يدور عليه محور التجارة العالمية .

لقد كانت تربية الغنم احد مصادر الثروة البريطانية منذ عصور، فلما اخترع العامل هارغريفس منسجه الذي ادى للانتاج بسعر رخيص ، كثر الطلب على النسيج الصوفي من كل اطراف اوربا فكثرت المعامل واشتدت حاجتها للصوف ولم تعد تكفي اغنام بريطانيا فقرر الباحثون عن الذهب في استراليا وزهاد Puritains الكاب وصيادو الارجنتين ان يتعاطوا تربية الماشية . وكان امامهم مروج واسعة لايملكها احد وتستطيع القطعان ان ترودها في حراسة رجل وبضعة كلاب فهبطت نفقات الصوف اذ لم يعد يكلف الا نفقات الجز ولم يعد النساجون الانكليز يرغبون سواه . واضطر الزارع البريطاني الى الاكتفاء بانتاج اغنام حسنة الجنس بسبب توالد مخصوص يبيعها الاستراليين لتحسين نسل قطعانهم . وهكذا اصبحت انكلترا تغزل صوف استراليا والكاب ولم يحاول احد ان يؤسس مغازل ومناسج في هذين البلدين اذ تبين ان قطعة الجوخ المصنوع في اللانكاستير بصوف استراليا والمرسلة الى سدني تكلف اقل مما لو صنعت في اوستراليا، وهكذا تخصص كل بلد بسرعة ، فلم تعد انكلترا تنتج خرافاً ولا استراليا ثيابا .

فقضية تكاليف الانتاج فرضت على الشعوب توزيع العمل ولكنها جعلتهم متضامنين فالوباء الذي يحصل بين قطعان الارجنتين يرفع اسعار الجوخ في اسواق العالم وازمة صناعية في اللانكاشير تحطم مربي المواشي في نيوزلندة .

ولقد شهد العالم قبل حرب ١٩١٤ توزيعاً عالمياً للعمل ونمواً عظيما لارتباط البلاد بعضها ببعض اذ كان كل بلد ينزع الى حصر جهوده في انتاج الاصناف التي يتمتع فيها بمزايا خاصة . فكانت الاصناف الحديدية والفولاذية والمواد الكيميوية والآلات اهم عناصر التصدير الالماني بينما كانت المنسوجات تؤلف ثلث الصادرات البريطانية ، وكذلك كنا نرى توزيع عمل عالمي في النوع الواحد من الانتاج كالآلات مثلاً ، فقد كانت انكلترا مختصة بصنع آلات النسيج والولايات المتحدة بمناشر الخشب والآلات والادوات الزراعية والمانيا بالمحركات والآلات الكهربائية وبعض انواع الآلات الزراعية .

ثم ان التنافس العالمي كان ينزع نحو توزيع اسواق التصدير، فبينما تؤيد المانيا تفوقها في الاسواق الاوربية بفضل وضعها الجغرافي وحسن طرقها المائية والحديدية ، تبقى انكلترا محتفظة بوضعها في مستعمراتها وفي البلاد الخارجية ، وعلى الرغم من بعض التدابير المقيدة لحرية التجارة والتي اتخذت قبل حرب ١٩١٤ في جميع انحاء العالم فان التعاون العالمي في النطاق التجاري كان شديداً وكانت احصاءآت التجارة العالمية مطردة الزيادة ، فكانت المانيا تستورد من « الامبراطوريات الثلاث » — كما كان يدعو الالمان روسيا والولايات المتحدة وانكلترا — نصف مستورداتها ، وترسل اليها ٣٥ في المائة من صادراتها ، وكانت نسبة التجارة الخارجية من تجارة الامبراطورية البريطانية ثابتة وحوالي ثلاثة ارباعها ، وهي نسبة تثبت قوة الصلات التجارية العالمية.

❀❀❀

الفصل الثالث

التدبير العقلي للحياة الاقتصادية (١)

Rationalisation

ان المعنى اللفظي لـكلمة Rationalisation يفيد الرجوع الى العقل ، وقد استعملت الكلمة في العلوم الفلسفية للدلالة على طريقة البحث العلمية الديكارتية التي تعتمد على العقل وتتجافى كل وهم او عاطفة سابقة ، وقد دخلت الكلمة قاموس اللغة الاقتصادية منذ وقت قصير ، وتطلق على حركة واسعة النطاق ترمي الى تنظيم الحياة الاقتصادية تنظيما مبنياً على الدرس العميق ، بحيث يقطع دابر التبذير في الجهد والوقت، ويتأمن الانتاج الاقصى بالجهد بالاقل ، وهو مايسميه الانغلوسكونيون بـكلمة Efficiency .

ويحسن بنا ، قبل ان ندرس التطبيق العملي لهذه الطريقة العلمية ، ان نضعها في

---

(١) النظام الصناعي الحديث تأليف كول (لجنة الترجمة والتأليف).

Namy: Rationalisation et organisation scientifique de la production De man: Economie dirigée.

Taylor: Principes d'organisation des entreprises.

Stuart Chase: Economie.

Siegfried: Les Etats Uuis d'aujourd'hui.

Fourgeaud: Rationalisation, Paris 1930.

اطارها التاريخي الواقعي ، لنتفهم غايتها وفلسفتها ، ولنستطيع ان نتعرف الى مداها في المستقبل . ظهرت فكرة الاخذ بالطريقة العقلية في الحياة الاقتصادية في امريكا — بلد التعقيل — ومنها انتشرت الى جميع انحاء العالم واصبح لها دعاة ينادون بها، وجمعيات ومؤتمرات تعمل في سبيلها ، وكانت في فلسفتها ابنة الحاجة الملحة ، والضرورة اللازبة فقد مرت الصناعة الامريكية باطوار ثلاثة: اولها طور الطفولة ، وهو عصر المكتشفين والمستعمرين الاولين الذين كانوا يستثمرون البلاد بجهودهم الفردية ووسائلهم الابتدائية ثم بدأ طور الشباب بما فيه من قدرة على العمل والتنظيم المنتج ، فتألفت شركات كبيرة غنية لاستثمار مصادر الثروة الغزيرة ، قامت بمساع نشيطة هي بالغزوات اشبه ، ونالت نجاحاً سريعاً ومتقطعاً ، ولكن سيرها لم يكن ينظمه اسلوب عام موحد ، و كانت غاية العمل كسب اكبر مقدار من الربح في اقل وقت ، فقامت الحروب الاقتصادية الداخلية بين قواد الصناعة وسادة شركات التروست ، وكان غاية كل منهم خنق مزاحميه باي اسلوب او طريقة ، وما كان يهمهم المستهلك الا بقدر اهتمامهم بجز صوفه ، وما كانوا يرون مصلحتهم تتفق مع مصلحة المجموع ، على ان الانتصارات المدهشة في هذا العهد المليء بالمغامرات يجب ان لاتنسينا ما كان ينتج من خراب المتنافسين المغلوبين ، وظلم المستهلكين ، والخلافات الحادة والاضرابات الدامية ، وتبذير ثروة البلاد على ان ضرورات التنافس الحر بين المتزاحمين كانت ترغم كلا على اقلال نفقات انتاجه ، وكان في اول الامر يسعى لذلك بانقاص اجور العمال اوباستعمال الآلات ، او بزيادة ساعات العمل ، حتى جاء تايلر ، فوضع الاسس الاولى للتنظيم العلمي للعمل ، واستطاع بطريقته — التي سنشرحها في مكانها من هذا الكتاب — ان يعمل على انقاص تكاليف الانتاج ،لاعن طريق انقاص الاجوراو زيادة الساعات بل عن طريق تنظيم العمل وعدم تبذير وقت العمل وجهوده ، وبذلك عالج مشكلة هامة في امريكا في وقت كانت فيه اليد العاملة نادرة واجرتها مرتفعة وهيأ للطور الثالث طور العقل .

اما الطور الثالث وكان طور الكهولة والعقل ، فهو رد فعل ولدته مضار المزاحمة

لدى اصحاب الاعمال فمنذ اواخر القرن السابق بدأ القوم يفهمون ان الصناعة والتجارة اصبحتا بمنزل وظيفة عامة تقتضي مسؤوليات وتبعات قبل المجتمع وقد عجلت الحرب الماضية هذه الحركة حين جعلت الصناعة في خدمه الوطن فجعلت الانتاج عملاً وطنياً اكثر مما هو عمل فردي ، والجهد العظيم الذي بذل تحت اشراف الحكومة لتنسيق النشاط الانتاجي اماط اللثام عن الخسائر والارباح الفائته والمساوىء الكثيرة التي كانت مصابة بها الصناعة الامريكية دون ان تشعر بذلك . ثم ان اللجنة التي عينت بعد الحرب تحت رئاسة هوفر لدراسة قضية « التبذير في الصناعة » قد قررت انه يمكن زيادة المنتجات ، وانقاص تكاليف الانتاج اذا اتبعت « سياسة اقتصادية عقلانية » Rationnelle .

وبالرغم من ان الصناعة الامريكية قد نهضت منذ مدة قرن فلم يشعر رجالها بضرورة الاقتصاد لان حماس الشباب ورخاء الفتح منعهم من ان يحسبوا ، ولم تخط الفكرة المدنية والاخلاق الاقتصادية لديهم خطواتها السريعة كالرقي المادي ، فكان طموحهم الكاسر يشبه طموح الفاتحين ولكن الكهولة افهمتهم ان مصادر الطبيعة يمكن ان تنفذ فبدؤا يستمعون الى نصح المخلصين ، ويشدون ازر روزفلت في حملته ضد « التبذير » وفي سبيل « حصيله الانتاج القومي » ، وبتعبير آخر في سبيل المحافظة على الموارد الطبيعية واستثمارها بصورة منتظمة ، وفي سبيل المحافظة على رؤوس الاموال التي تضيع بسبب التزاحم ، وفي سبيل المحافظة على الجهد الانساني الناشيء عن تبذيره باعمال غير مجدية ، وسلكوا لذلك طريقة الدرس العلمي لكل عمل من اعمال الانتاج والتدبير العلمي لاستثمار اليد العامله ورؤوس المال ، وكان ذلك كله مآل الحركة التي اسميناها بحركة التدبير العقلي ، او التعقيل .

هذه الحركة التي يدعو لها منذ اوائل هذا القرن مهندسون وفنيون ورجال اعمال ترمي في الاصل الى غاية اقتصادية هي انقاص تكاليف الانتاج وزيادة حصيلته ، ونعني بحصيلة الانتاج المقدار الذي ينتجه العامل الواحد عن سبيل اتقانه عمله واتقان الآلة ، وكان المهندس تايلر الامريكي السابق الى هذه المساعي في دراسته التي قصرها

على عمل العامل ودعيت بالتايلرية او « بالتنظيم العلمي للعمل » وقد شرع بها واتمها بين اواخر القرن التاسع عشر واوائل العشرين ، اذ استطاع بعد تجارب دامت بضع سنين ان يزيد حصيلة الانتاج فيرفع محصول عمل العامل الى عشرة امثاله ، بفضل تنظيم حركاته ، وحذف التي لا فائدة منها .

ثم اتسعت حركة التعقيل ولا سيما بعد الحرب الماضية فلم تعد تقنع بتنظيم العمل اذ تبين ان تكاليف انتاج البضائع وزمانه ينتجان عن امور كثيرة يجب الاهتمام بها ليتاح الاقتصاد بالوقت والنقد واصبح من الطبيعي ان يكون للكلمة تعريف يلائم اتساع الحركة ، وهذا ما عنى به المؤتمر الاقتصادي المنعقد في جنيف سنة ١٩٢٧ اذ قال « ان التعقيل عبارة عن تعيين الطرائق الفنية والتنظيمية التي تضمن الاقلال من الخسار في الجهد والادوات حتى الحد الادني ، ويتضمن التنظيم العلمي للعمل وتوحيد standardisation الآلات والمنتجات وتبسيط طرائق العمل وتحسين وسائل النقل والبيع » .

على ان بين رسل « التعقيل » نزعة جديدة ، تتعدى نطاق الانتاج والتبادل ، وتفكر بجعل الحياة الاقتصادية بمجموعها خاضعة « لمنهاج » واحد تسير عليه ، وقد حدثنا دومان انه شاهد منذ ١٩١٨ في الولايات المتحدة مهندسين ومنظمين يقولون بالتايلرية ، ويتعدونها حتى يتكلمون عن « الاقتصاد المسير » الاشتراكي ، وبذلك تخرج التايلرية عن نطاق النظام الحر الاقتصادي ، المتروك للمساعي الشخصية ، وتدخل في نظريات اجتماعية بعيدة عن الغايات الفنية ، وقد ظهرت هذه النزعات بمناسبة المؤتمر العالمي الذي عقدته « الجمعية الدولية لدراسة الصلات الصناعية » في امستردام في آخر اغسطس ١٩٣١ . هذه الجمعية التي يقوم عليها امريكيون بصفة خاصة تضم في صدرها منذ سنة ١٩٢٥ صناعيين ومهندسين واقتصاديين واجتماعيين يعنون بتنظيم المؤسسات الصناعية ، ويقتصرون على دراسة ادارة المؤسسات بصورة عقلية وتوفيقها مع الطريقة التايلرية ، ولكنها وسعت نطاق تفكيرها ببحثها في قضية « التنظيم الاقتصادي العالمي » وطالبت اجراء انقلابات اساسية في كيان المجتمع الرأسمالي .

ونحن لن نبحث الاتجاه الاخير لدعاة التعقيل في هذا الفصل ، وانما نرجئه الى بحث نظريات « الاقتصاد المسير » ونقتصر الآن على بحث التطبيقات العملية للطريقة العقلية ضمن النظام الاقتصادي الراهن ، باعتبارها وسيلة اصلاح النظام الرأسمالي دون القضاء عليه .

ويمكننا اجمال حركة التعقيل في العناصر الخمسة الآتية :

١ — استخدام الآلات الحديثة استخداماً قوياً يغني عن اليد العاملة بقدر الامكان وتشجيع البحث الفني والاخذ باحدث طرق الانتاج .

٢ — التوسع في التنظيم العلمي للعمل وذلك باستخدام الطريقة العلمية لتنظيم عمل العامل ، وللتوفيق بين جهوده وبين روحه ، وللاستفادة من كل قواه المبذولة .

٣ — توحيد نوع المنتجات بجعلها طبق نماذج محددة .

٤ — انسجام المؤسسات coordination دفعاً لتبذير المواد الاولية والقوى المحركة وتخفيفاً لاضرار التنافس الهدام .

٥ — تنظيم الاسواق ، اي البحث عن اسواق جديدة ، وتهذيب ذوق المستهلكين .

١ — الرقي الفني

لم يشهد العالم في تاريخه انقلاباً كالذي شهده باكتشاف القوى المحركة وباستعمالها في الصناعة فقد اتيح له بذلك ان يستثمر قوى ما كان يحلم بها . وبفضلها اشتدت قدرته على الانتاج ، واصبح يستطيع الاستغناء عن اليد العاملة . وليس احسن من ذكر بعض الامثال على ذلك لتصوير مبلغ الانسانية من التقدم الميكانيكي وما ينتظرها من تقدم جديد اذا استطاعت التحرر من اوهامها ، وتجديد اساليب تفكيرها .

كان في تشكوسلوفاكيا سنة ١٩٢٠ سبعة معامل للزجاج يعمل بها ثلاثة آلاف عامل اختصاصي وخمسة آلاف عامل عادي وكان هؤلاء العمال الثمانية آلاف يصنعون ستين مليون قارورة في السنة ، اما بعد عشر سنين من ذلك فقد اصبحت المؤسسات السبع اربعاً تنتج

كل منها ٧٥٠٠٠ قارورة في اليوم اي ١٠٠ مليون في السنة اما العمال فصاروا الفاً مكان ثمانية آلاف .

حفرت قناة السويس سنة ١٨٦٥ وكان يجب لنقل كمية من التراب في ذاك الوقت اربعة آلاف عامل ، ولكن منذ بضع سنين حفرت قناة ويلند في كندا وكفى خمسة عمال لنقل الكمية نفسها من التراب .

واذا قيل ان هذه الامثلة فردية منعزلة فانا نجمل كثيراً منها . كان العامل الواحد يصنع مائة زجاجة كهربائية في اليوم ، ولكنه حين استعمل الآلة الاوتوماتية اصبح يصنع ٣١٤٣ في ثماني ساعات ، وفي صناعات الفولاذ والزجاج والاحذية ارتفع انتاج العامل الى اربعة امثاله ، وفي صناعة السيارات اصبحوا ينتجون بفضل الآلة خمسة امثال ما كانوا ينتجون من السيارات قبل خمس عشرة سنة بعدد واحد من العمال . وتكاد تكون نسبة الرقي هندسية كما هي نسبة الاختراعات فبين سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٩ ازدادت قوة العامل الانتاجية في مناجم الفحم بنسبة الثلث ، وزادت في صناعة البوتاس بنسبة ٣٩ في المائة وفي صناعة الكوك بنسبة ٦٧ في المائة وفي صناعة الصلب بنسبة النصف . وبينما كانت حراثة الهكتار تقتضي شهراً كاملاً اصبحت الآلة تحرثه بثلاث عشرة دقيقة .

على ان الرقي الفني لم يقف عندحد زيادة الانتاج بل ان هدفه هو الاستغناء تماماً عن اليد العاملة ، وقد استطاع ان يبلغ بعض غايته هذه ففي دنيبروكر من اعمال اوكرانيا يهبط نهر الدنيبر بشلال علوه سبعة وثلاثون متراً وتسقي مياهه ارضاً تعادل مثلي ارض فرنسا فيؤسس الروس الى جانبه معملاً لتوليد الكهرباء ينتج من القوة ثمانمائة الف حصان ويشرف على المعمل كله اربعة عمال . وفي فرنسا مصنع للسجاير ينتج ٢٥٠٠ سيجارة في الدقيقة موضوعة في رزمها ويعمل فيه عاملان . وفي الولايات المتحدة الامريكية عمل مهندسو شركة A.O.Smith التي تخرج وحدها ٦٣ في المائة من اقفاص السيارات المنتجة في امريكا ، عمل هؤلاء على حل قضية العمال والاستغناء عنهم وقد نجحوا في عملهم واستطاع الذراع الفولاذي ان يطرد — او ان يريح —

الذراع البشري . وكذلك نجد في الولايات المتحدة معامل لصنع الاحذية واخرى لصنع الآجر تستغني عن اليد العاملة قليلاً .

ولقد كان يظن ان الآلة لن تغني عن اعمال الرقابة التي لا يقوم بها الا البشر ، ولكن الآلات الحساسة reflexe اصبحت تقوم بهذه المهمة ، ففي بعض الطائرات giroscopique تقوم الآلة باصلاح سير الطائرة من نفسها متى حصل ضغط هواء أو فراغ او عاصفة ، وفي الباخرة نورماندي يوجد دفة ميكانيكية ، وفي بعض معامل تصفية المياه في المدن ، يمزج الماء بسائل مطهر يجري دائماً الى الخزان . فمتى انقطع هذا السائل عنه ، انقطع الماء عن جميع المدن واندرت بذلك صفارة كبيرة .

وما عدا ذلك فان بعض الآلات الصغيرة اصبحت تقوم مقام العمال المنعزلين فاصبحنا نرى آلات تزن الزيوت والحبوب والدقيق وتملأ بها اوعيتها واصبحنا نرى آلات لطبع ورق اللف ، وآلات لكسر بذور الكرز والصنوبر ، وآلات لقطع وطبع علب الكرتون ، وآلات لقياس وتصنيف ومراقبة القطع مع معرفة القطع التي لا تفي بالشروط ، وآلات لتصنيف التنك الى ثمانية اصناف بحسب وزنها مع لقط الالواح بصورة ميكانيكية ... الخ .

ولا يزال امام العلم آفاق كثيرة يرمي الى احتلالها ليريح الانسان من عناء العمل وليجعل الحصان البخاري عبداً له ، ولقد كثرت الاختراعات حتى اقترح البعض « تعقيمها » وعقد « هدنة » للاختراعات يقف اثناءها البشر عن استعمالها — بانتظار احالة المخترعين الى مستشفيات المجانين — فقد منحت مصلحة شهادات الاختراع في الولايات المتحدة الامريكية شهادات الأختراع التالية :

في العشر سنين المنتهية	١٨٩٠	٢٠٨٠٠٠
» » »	١٩٠٠	٢٢١٠٠٠
» » »	١٩١٠	٣١٤٠٠٠
» » »	١٩٢٠	٣٨٤٠٠٠
» » »	١٩٣٠	٤٢١٠٠٠

وكل هذه الاختراعات ترمي الى الاستغناء عن اليد العاملة . هـذا وان الفنيين في الولايات المتحدة عند ما كانوا يطالبون بالاستفادة من كل تقدم فني كانوا يقولون ان العالم يبذر جهوداً عظيمة يمكنه الاستفادة منها . وقد وضع التكنوقراطيون الامريكيون احصاءآت كثيرة عن قوة الولايات المتحدة الصناعية واستعدادها لزيادة انتاجها اذا احسنت استعمال آلاتها ، فقدر بولاكوف انه يمكن زيادة حصيلة انتاج الفرد في المعامل المشتغلة بالكهرباء بمعدل اربعين مرة فيما لو احسن استخدام الطرق الفنية علمياً ، وانه حسب العمال في الولايات المتحدة ان يشتغلوا ست ساعات في اليوم واربعة ايام في الاسبوع لينتجوا كل مايحتاجه الامريكيون من ضروري وكمالي ، ويرى فولر انه يكفي ان يعمل العمال نصف الوقت الذي يقدره بولاكوف . ورأى هندرسن ان بمقدور الفن الامريكي مضاعفة كمية المنتجات الى عشرة امثالها مع انقاص اوقات العمل حتى ستة شهور في السنة وقدر هارولد راغ ان بامكان الفرد الامريكي الحصول على مستوى عيش يزيد على مستواه في سنة ١٩٢٩ مع انقـاص ساعات العمل الى ست عشرة ساعة او عشرين في الاسبوع . وقال اب الاقتصاديين المعاصرين فبلن في سنة ١٩١٩ : « انه لو افسح المجال امام الفنيين الامريكيين لاستطاعوا مضاعفة الانتاج الصناعي بنسبة ٣٥٠ الى ١٢٠٠ في المائة .

على ان هذا التقدم الفني المادي ، لم يرافقه التقدم الفـكري ، ولذلك كان حتى الآن مبعث بؤس وعطالة ، واساس المشكلة الاجتماعية في العصر الحديث ، فلقد ثبت ان الآلة عند ما تدخل المعمل تطرد العمال الذين تريد ان تقوم مقـامهم ، وهؤلاء اما ان يجدوا عملا آخر واما ان يتسكعوا في الطرقات ، فاقدين شرف العمل ولذة العمل وقد لاحظ الاستاذ نوغارو ان عهد التقدم الفني في بلد ما يجر وراءه دائما عهد عطالة لليد العاملة ، وهذه العطالة المنسوبة الى الآلة ، لا الى اسباب اقتصادية اخرى ، تدعى في عرف الاقتصاديين « بالبطالة الفنية » وهذا ما ايدته الوقائع ، فقد اتقنت المانيا جهازها الميكانيكي بعد الحرب الماضية وسارت خطوات واسعة في طريق « التعقيل » ولكن هذا اوصلها سنة ١٩٢٦ الى بطالة مخيفة بلغ فيها عدد العاطلين مليونين ونصف المليون واسماها

الاقتصاديون « بازمة التعقيل » وكذلك شأن الولايات المتحدة فقد بلغ عدد العاطلين فيها اكثر من ١٥ مليوناً في اوائل سنة ١٩٣٥ بعد ان كان مليونين عقب ازمة سنة ١٩٢٩ وهي اكبر ازمة عرفتها الولايات المتحدة ، وهي بطالة «فنية» chomage technique ناشئة عن حلول الآلة محل العمال .

ومما يزيد في حراجة الامر ، ان البطالة لم تقتصر على العمال بل تعدتهم الى رؤوس المال لان الآلة اتاحت كثرة الانتاج وفيضه ، ولم تجد السلع من يشتريها لان العاطلين فقدوا قوة شرائهم وهكذا شاهد العالم عاطلين جائعين يرقصون حول اكداس الارزاق الكاسدة ، كل ذلك جعل المصلحين يفكرون بالامر ، ويحاولون ان يجدوا حلاً انسانياً جديراً بالفكرة الانسانية ، وسنبحث في باب قادم في كل الحلول التي اشاروا بها او طبقتها الدول لتفريج الازمات ، على اننا نبقى هنا في النطاق الفني ونذكر ان البعض اقترح الحيلولة دون الرقي الفني وذلك « بعقد هدنة » مخترعات لمدة معينة ، لايستعمل اثناءها اي اختراع جديد ، او بتأسيس هيئة في عصبة الامم تعنى « بتعقيم » المخترعات ، اي بشراء المخترعات من اصحابها وعدم استعمالها .

ولكن العلماء يرون ان هذه الوسائل رجعية ، وان التقدم العلمي تيار جارف لايقاوم او هو روح الحياة وطبعها ، والحياة تطور وابداع . يقول الاقتصادي الامريكي توغويل : «اني اعتقد ان الصناعة ستزداد ميكانيكية يوما عن يوم ، ولن تكون السلوكيه الصناعية في التقدم بل في تعليم الناس ان يتلاءموا مع تقدم الفن . ان حلول الآلة محل الانسان امر سيء اذا كان مبنياً على الظن بانه لايستطاع الاستغناء عن الرجل بالآلة ، فللرجل عمله وللآلة عملها وكثير من الاعمال لايزال يقوم به الرجال بينما ينبغي ان تقوم به الآلة ، فنحن اليوم انصاف احرار وانصاف عبيد ان المنطق يقضي علينا بالذهاب بعيداً » ويقول « لم يفهم الكثير منزلة الآلة ووظيفتها فهي ليست اشياء منعزلة ، بل مجموعة منظمة كالمجتمع البشري فيجب تنظيم المعمل بحيث يستطيع ان يسير لوحده ، بفضل ادخال الميكانيكية في جميع نواحيه وبحيث يكون الشغل مهمة الآلة

وحدها ، ووجود عامل واحد في المعمل يبقى دليلا على عدم اللياقة الفنية ولكن ... لكيلا يتضرر العامل من ذلك يجب فصل دخل العامل عن ساعات عمل الآلة ، وانقاص ساعات عمل الانسان وزيادة ساعات عمل الآلات ، ليتاح للعمال ان يثقفوا افكارهم ويروضوا انفسهم . اذا كنا اليوم في فوضى فلأن الصناعات نمت بلا منهاج وكل منها بمعزل عن الآخر ، ولو اعتبرناها اجتماعية ووضعنا لها منهاجاً عقليا لاقتصدنا اموالاً وقوى بذرناها في التزاحم ولزدنا في الانتاج ، واذا كانت المواصلات عملاً اجتماعياً فعلينا ان نعتبر الصناعة كلها عملاً اجتماعياً » .

٢ — التنظيم العلمي للعمل

ان اتقان العمل وانتظامه يتوقف على تربية العامل الفنية وقد اهتمت الامم منذ القديم بهذه الناحية فكان العمال يمارسون صنعتهم ضمن نطاق الاصناف ويرتفعون من مرتبة الاجير الى مرتبة الاستاذ بعد ان يقضوا مدة من الزمن يتمرنون فيها على طرائق الصناعة واساليبها على ان هذا التمرين كان تقليدياً في كل العصور ، ينسج فيه الجديد على منوال القديم ، وتكتسب فيه الخبرة بالمران ، ولئن كان العالم مديناً لهذه الطريقة ببقاء الصناعات الرفيعة الدقيقة وبسموها ، فان هذه الطرائق التجريبية لاتلائم الصناعات الحديثة البسيطة ، والواسعة نطاق الاستهلاك ، ففي هذا المجال قام العلماء الفنيون الاميركيون ولا سيما « تايلر » باعمال عظيمة مباركة النتائج وفتحوا في عالم الفن والعمل فتحاً مبيناً ، اذا اضافوا الى الطرائق التقليدية في العمل طرائق جديدة هي ابنة البحث العلمي ، وهي تستهدف تحسين استعمال الآلة وتحسين استعمال قوى الانسان في آن واحد .

كان تايلر ومن تابعه في ابحاثه يدرسون الحركات اللازمة لانجاز صنعة معينة ، والآلة اللازمة لها ليمكن قطف احسن النتائج ، باقصر وقت واقل جهد ، فدرسوا الحركات التي يقوم بها بضعة عمال في صنعة واحدة ، وقاسوا وقت كل من هذه الحركات ، بل صوروها على شريط سينمائي ثم حذفوا منها الحركات غير النافعة ، واحتفظوا بالحركات

الا كثر سرعة والاكثر فائدة والاقل مشقة ، ثم الفوا بين هذه الحركات وجعلوا منها كلا موحداً ، ثم اقترحوا تعليمها العمال من قبل معلمين ومراقبين ، واخذهم بلزومها في عملهم وعدم الخروج عنها .

وكما درسوا العمل البشري ، درسوا الآلات والادوات ، وحجمها وشكلها واثر ذلك في الانتاج ، وذهبوا الى ايجاد نسبة بين وزن الآلة او طولها وبين الشيء المراد صنعه ، ثم ارادوا ان يقوا العامل كل جهد عقيم فعينوا تعييناً دقيقاً المواقف والاوضاع التي يجب ان يقفها العامل من اداته ، ووضع يديه وقدميه وكيفية حركته ومقدار كل منها وفاصلة الراحة بين كل منها . ولكي يكفوا العامل مؤونة التنقل من مكانه واضاعة الوقت بذلك تصوروا « العمل المتسلسل travail à la chaîne » الذي هو غير عمل الملاحين الاسرى القدماء الذي كان يجدفون السفن الرومانية وهم مصفدون بالسلاسل وانما هو عبارة عن امرار السلع المراد صنعها على آلة تسير باستمرار امام العمال وهم في اماكنهم ليمارس كل منهم عليها جزءاً من الصنعة ، وبذلك يتاح تقسيم العمل وسرعته ولذلك قسم فورد في معامله الصنعة التي كان يقوم بها العامل الواحد بين تسعة وعشرين عاملاً وقال : « يجب ان لايكره الرجل على السرعة ، ولكن يجب ان لايزيد الوقت اللازم للعمل ثانية واحدة ، ولا ينقص ثانية واحدة » . وبهذه الصورة درس الفنيون مختلف الاعمال والصناعات كرصف السطوح والارض وصناعة الحجر والآجر والنجارة بل ان تايلر انفق في دراسة قص المعادن ، ستاً وعشرين سنة ، وعشرات الالوف من التجارب ومليونا من الفرنكات ، ولكن نتائج كل هذه المساعي ادت بوجه عام الى جعل ثمرات الانتاج اضعافاً مضاعفة ، ثم ان الفنيين درسوا البيئة التي يجب ان يجري فيها العمل ودرجة الحرارة ومقدار النور والحد الذي يستطيع فيه العامل ان يعمل دون جهد .

ولم ينكر تايلر ان الاخذ بهذه الطرائق يقتضي اصطفاء للعمال ، وهو يعلن انه لم يصطف الا تسعة من بين خمسة وسبعين عاملاً يعملون في ناقلات معادن الصلب ، وهذا

يعني انه يجب الاستغناء عن العمال غير الاكفاء ، والبحث عن عمل يلائمهم بحسب الطرائق العلمية نفسها .

كانت نتائج استعمال الطرائق العلمية في تنظيم العمل موضوعاً لكثير من الجدل والمقاومة ولا سيما لدى هيئات العمال وحجتهم في ذلك ان هذه السلوكية المفروضة باسم العلم تؤول الى عبودية العمال ، اذ تحرمهم من حرية التصرف بجهودهم وترهقهم بالمضنى من العمل حين تعتبرهم آلات بشرية ، وتحملهم على القيام بحركات في العمل خاضعة لحركات الآلة ، وهو الامر الذي لايتلاءم مع الحرمة الانسانية ، ومع انها تزيد في ثمرات الانتاج فان هذه الزيادة يستفيد منها المساهمون لا العمال . ولكن دعاة تنظيم العمل لايتركون هذه الحجج من غير جواب بل يدعون — فيما يتعلق بزيادة الانتاج — ان هذه الزيادة تؤول دائماً الى تحسن حال العمال بسبب زيادة الاجور ورخص الاسعار ، وتاريخ الاجور وسياسة رفع الاجور في السنين الخمسين الاخيرة في الولايات المتحدة دليل على ان الرقي الفني ليس سبباً في انقاص الاجور . اما الارهاق والحرمان المزعومان ، فليس حصولهما محتوماً ، بل ان روح التنظيم العلمي للعمل هو الاقتصاد بالجهد وحذف الحركات غير النافعة او المنهكة من غير جدوى ، والاستعاضة عنها بحركات تتيح الثمرة الكبرى باقل جهد . اما السلوكية فليس فيها مايجرح العمال ، وهي تفرض على الرياضيين الذين يحترمون دقائق الاوامر والحركات ويتشرفون بذلك . والواقع ان الصعاب التي تعترض التنظيم العلمي للعمل نفسانية ومعنوية ، فعمال روسيا يتسابقون الى الاخذ بطريقة تايلر بلونها الروسي بينما يرفضها عمال اوربا ، وذلك لان هؤلاء يعتبرون ان فوائدها تعود لاصحاب رأس المال ، ولذلك يجب تغيير جو المعمل وافهام العامل انه متضامن مع صاحب العمل . والسعي لانقاص جهده والعناية بصحة المعمل . ويجب اخيراً أن لايصبح العامل آلة ، اي يجب افهامه معنى الحركات التي يقوم بها قبل ان يفرض عليه القيام بها ، ويجب عدم ارهاقه ، ليكون جهده ارادياً اذ ليس اصعب على المرء من ان يتحمل الجهد اللاارادي — كما يقول فورد — .

٣— توحيد المنتجات Standardisation

توحيد المنتجات او تعديلها normalisation يعنى « استبدال النماذج المتنوعة من منتج يسد حاجة من الحاجات بمنتج واحد يقوم مقام تلك النماذج الكثيرة في سد هذه الحاجة » وهو تدبير ضروري في الانتاج الكثير en série . ولا يقتصر على السعي لصنع السلع الغزيرة ، بل يمتد الى صنع الآلات التى تؤول الى ذلك . وتوحيد المنتجات امر مقبول لدى جميع المذاهب والنزعات الاجتماعية ماخلا بعض الافراد الذين ينفرون من نمطية الحياة ويرون الجمال في تنوعها ، ويخشون ان تكون مدينة المستقبل مصوغة في قالب منسجم تتشابه فيه الشوارع والابنية وتتماثل وسائل المواصلات والابراج والآلات ، ويصبح الغذاء مؤلفاً من نماذج مقننة موحدة تعينها الجامعة ووزارة الصحة . وواضح ان هؤلاء جد مخطئون لان التوحيد لايعني وقوف التطور الاقتصادي عند نماذج معينة تبقى متناسقة متشابهة ثابتة الشكل ، ولان هذه النماذج انما هى عامل تقدم حين تعين خير السلع واحسنها للناس في برهة من الزمن ، اي اقلها كلفة واكثرها اتقانا واصلحها للاستعمال والتي تقدم خير الخدمة بارخص الثمن وخير وسيلة للعمل والنقل والصنع ، حتى اذا ظهر اختراع او نموذج يفضلها تركت واصبحت اثراً يعرض في المتاحف .

ثم ان نجاح التوحيد امر يتوقف على روح البيئة الاجتماعية فيضعف حيث تقوى الفردية لذلك رأى البعض ان النمطية والصناعة بالجملة يصعب ان تقوى في بلاد العالم القديم ، والواقع ان الانتاج بالجملة ينمو ويشتد لدى شعوب العالم ، عدا بعض المتقعرين snobs محبي الشذوذ وكارهي التشبه بالناس ولكن المهم ان جمهور المستهلكين يتقبل فكرة التوحيد التدريجي وهو عماد الفنيين وعليه معولهم لان التوحيد standardisation هو انتاج الكثرة من المنتجات في سبيل الكثرة من الناس production en masse, pour la masse وهو نزعة نحو جعل بعض المنتجات

ديموقراطياً بعد ان كان وقفاً على اسواق معينة . والاعتراض الوحيد الذي يمكن ايراده هو ان الاسواق لاتفتح بسرعة امام السلعة الموحدة . والانتاج بالجملة قد يوءول الى فرط الانتاج surproduction ولكن ليس هذا ذنب النمطية والتوحيد بل نتيجة للنظام الحالي للحياة الاقتصادية .

ومهما يكن من الامر فقد سبقت امريكا الدول الى تعقيل الصناعة والى توحيد المنتجات بصورة وصفها سنكلير لويس في رواية Main Street بقوله : « ان تسعة اعشار المدن الامريكية تتشابه بحيث ان من الممل الذهاب من واحدة الى اخرى . ففي غرب بتسبورغ وشرقها نجد دائماً شكلا موحداً للسكة الحديدية ، ولمرأب فورد ودكان بائع الزبدة والمنازل القائمة بشكل علب والدكاكين ذات الطابقين ، وفي الدكاكين نجد المنتجات الوطنية المصنوعة على نموذج موحد ، ثم ان الصحف التي تصدر في بلاد تفصل بينها الوف الكيلو مترات يشبه بعضها بعضاً ويملي مافيها نقابة واحدة ، وغلام الاوتيل في الاركنساس يلبس نفس بذلة غلام مثله في ديلاور ، ويتكلمان اللهجة نفسها ويلعبان الرياضة نفسها ، ثم ان الاشخاص متشابهون ، ولايمكن التفريق بين حلاق واستاذ جامعة».

ولقد عملت وزارة التجارة الامريكية يوم كان يقوم هوفر باعبائها على تقوية الاتجاه نحو التوحيد ، بانقاص عدد نماذج الانتاج ، وقامت بحملة واسعة النطاق حالفها التوفيق فقد اظهر التحقيق ان نماذج السلال المستعملة لقطف العنب كانت ٧٨ نموذجا فخفضت الى ١١ نموذجا كما خفضت نماذج القوارير من ٢١٠ نموذجاً الى عشرين وعجلات السيارات من ١٧٥ الى ٤ نماذج وحجم الآجر من ٦٦ الى ٧ نماذج وانواع الكاوتشوك من ٢٨٧ الى ٣٢ نموذجا ، فبتعاون الحكومة مع الجماعات الاقتصادية ادى هذا التبسيط في العمل الى الاقتصاد في التكاليف والجهود .

تركيز الانتاج وتنسيقه Concentration et coordination de la production

ان كل منهاج يبنى على تطبيق الطريقة العلمية في الانتاج يضع تركيز المؤسسات في مقدمة اعماله ، ذلك لان تنظيم العمل تنظيماً علمياً وتوحيد المنتجات ، يعوزها التطبيق

في المؤسسات الكبرى ، القادرة على تجديد آلاتها واساليبها ، ليمكن ان يؤتيا ثمراً يانعاً ولهذا نرى دعاة تنظيم الانتاج وتعقيله ينادون بتنسيق المؤسسات التي بقيت منقسمة على بعضها وآخذة باساليب بالية في الانتاج .

والواقع ان ظاهرة تركيز المؤسسات عامة في جميع بلاد العالم ، فحيث وجدت المدنية الصناعية ، نزعت المؤسسات الصناعية الى قلة العدد بعد الكثرة ، والى اتساع الحجم بعد ضآلته ، وليس ذلك في الغالب ثمرة درس وتدبير ، ولا نتيجة رغبة في تنسيق القوى المنتجة بل هو نتيجة للفوضى الاقتصادية تحصل بفعل القوى الاقتصادية نفسها . فالمؤسسات التي تصنع نوعاً واحداً من المنتجات او سلسلة متكاملة منها تنزع الى التنافس فيما بينها وفقاً لمبدأ حرية المباراة الذي هو مظهر من مظاهر الحرية الاقتصادية وتسعى كل منها لبيع منتجاتها بسعر ارخص من سعر بضاعة منافستها وباتقان يفوق اتقانها وتعني بتحسين آلاتها لتستغني عن العمال وبالتالي لتقلل من تكاليف الانتاج فتبيع الانتاج الكثير بالسعر الرخيص ، فالصناعي الضعيف الذي يعجز عن تجديد آلاته وطرائق عمله ينهزم في هذه الحرب الاقتصادية ، ويبقى في الميدان المؤسسات القوية فتفوز بالزبائن والاسواق وتفرض السعر المرتفع الذي تشاء لعدم خوفها من المزاحمة . وقد يبقى في الميدان مؤسسات كبيرة عديدة لا تقوى احداها على الاخرى وفي هذه الحال ترى هذه المؤسسات من مصلحتها العدول عن الحرب الاقتصادية المخربة فتعقد فيما بينها اتفاقات ورابطات تضع حداً للتنافس والنضال وتتفق على سعر موحد تفرضه على السوق وعلى مقدار من الانتاج لا تتعداه وبذلك تتفادى الخسائر الكبيرة التي يولدها التنافس ، ففي كلا الحالين حال تركيز المؤسسات ، وحال تنسيق المؤسسات والتأليف بينها coordination نجد مصداقاً لكلمة يرودون القائلة « المزاحمة تقتل المزاحمة » ، اذ تنتهي المزاحمة بموت الضعفاء او باتحادهم مع الاقوياء ، وبفرض سعر يشبه سعر الانحصار في السوق .

وان اول ما يخطر حين ذكر التركيز الصناعي شركات التروست الامريكية الكبرى مثل تروست البترول والفولاذ ، فهذه الشركات عبارة عن رابطات بين فريق

من المنتجين يؤسسها محتكرون غايتهم الغاء التنافس عن سبيل القضاء على منافسيهم بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة ، وليس همهم الاصلي التنظيم للتنظيم ، بل هم غزاة همهم السيطرة على الحياة الاقتصادية وجمع اكثر ما يمكن من الارباح ، ولذلك كانوا دائماً من دعاة الفردية ، لانهم يرون مصالحهم متباينة ومصالح المستهلكين . ولئن تم للتركيز والتنسيق الصناعي انقاص تكاليف الانتاج ، فلا يمكن القول انه حقق تنسيق المؤسسات تنسيقاً عقلياً ، لانه في الاصل ناشيء عن عاطفة دفاع وهجوم ، ونزال وظفر وبالتالي هو حادث اجتماعي منتظر تنبأ به كارل ماركس حين اورد قانون التركيز المحتوم لرأس المال لان مؤلف رأس المال ، كان يقول ان الحركة الطبيعية للقوى الاقتصادية ، التي يبعثها نظام الحرية الاقتصادية وحرية التنافس والمباراة تؤدي الى تركيز متزايد لرأس المال . وشبيهة بالتروست ، مؤسسة الكارتل المنتشرة في المانيا ، فهي عبارة عن تحالف اقتصادي يتألف بين المؤسسات المتنافسة في سبيل غايات معينة ، كتحديد الاسعار واقتسام الاسواق ومناطق النفوذ وشراء المواد الاولية او هي هدنة تعقد بين رأسماليين يوحدون بين مصالحهم عوضاً عن ان يتفرقوا ويتحاربوا ويتفقون على استثمار المستهلك .

ولكن الازمات التي نزلت بالعالم في سني ما بعد الحرب القت نوراً جديداً على هذه الناحية ، فبينما كانت الحكومات تحارب التروست وتقاوم الاتفاقات على الاسعار بدأت تعيد النظر بسياستها ، ورأت ان الانتاج ينبغي ان يكون منظماً ومنسقاً ان لم يكن مركزاً ولكن التنظيم ينبغي ان يستهدف المصلحة العامة لا مصالح المنتجين وحدهم وفي سبيل ذلك تراقب الحكومة هذه الاتفاقات لئلا تنقلب الى انحصار يستثمر المستهلكين .

فظهرت في السنين التي سبقت الحرب الحاضرة جهود كبيرة لدى الدول نحو مساعدة المؤسسات في اتفاقها واتحادها ونحو مراقبتها حماية للمستهلكين ، وكانت المانيا هي السابقة في هذا المجال فتصدت للامر بجرأة وتنظيم ووضعت القوانين الكثيرة التي تعمل على جعل الكارتل اي الاتفاقات بين المؤسسات ، مؤسسة اجبارية في

مختلف فروع الصناعة ثم كان السماح بتأسيسها في الولايات المتحدة من اول الحلول التي اعلنها روزفلت لحل الازمة الامريكية ، بعد ان كانت ممنوعة امداً طويلاً ، اما في بريطانيا ، حيث لم تعمل الدولة من قبل لا على تعضيد حركة اندماج رؤوس الاموال ولا على قلتها ، فقد نمت الحركة وهي تكاد تكون بمعزل عن تنظيم السلطات العامة لها او رقابتها عليها ، كما يفعل الريخ الالماني ، وهي مع ذلك لما تقطع بعد شوطاً كبيراً من الناحية العملية ولا تزال منحصرة في بعض انواع الصناعة مثل « شركة الصناعات الكيماوية البريطانية ليمتد » ، ويعتبر قانون مناجم الفحم الصادر منذ ١٩٣٠ بما انشأه من نظم الزامية لتحديد الانتاج والأثمان في جميع مناجم الفحم امارة على نزول الدولة الى الميدان لتعضيد استعمال التعقيل ولوضع شيء من الرقابة على الانتاج الخاص . وعلى الرغم من النزعة الفردية في بريطانيا وتمسك البريطانيين بنتائج الحرية الشخصية ونفرتهم من التنازل عن حقوقهم لهيئة عامة لها صفة الرقابة ، فان الصناعة البريطانية وجدت نفسها قبل هذه الحرب مضطرة الى تطبيق المبادىء العلمية في الانتاج بحكم المنافسة في الاسواق العالمية .

هذا ولا نرى حاجة للاطالة في الفوائد التي تعود على الانتاج كأثر لتنسيقه ولتركيزه ، فتنسيق المنتجين واتفاقهم يحول دون خسارهم وتبذير رؤوس اموالهم في المزاحمة ، ويؤدي الى تجديد الانتاج والاسعار ويجنب الصناعات فرط الانتاج وهبوط الاسعار ويعمل على التوازن بين السلع المنتجة وبين حاجات المستهلكين . ثم ان المؤسسات الكبيرة تستطيع ان تشتري موادها الاولية بمقادير كبيرة وباسعار رخيصة وبنفقات شحن قليلة ، كما انها لغناها تستطيع ان تعيل على نفقتها المهندسين والمختبرات التي تبحث عن طرائق الانتاج واتقانها ، وان تجدد آلاتها في كل وقت وان تستفيد من بقايا المواد الاولية ، وكذلك فان كثرة الانتاج تؤول الى ان تكون النفقات التي تصيب الوحدة المنتجة ضئيلة جداً لذلك تستطيع البيع باسعار رخيصة ، وهذا كله مفيد للمستهلكين .

وعلى كل حال فالامر الهام في قضية تنسيق المنتجين هو تسهيل هذا التنسيق من جهة ، ورقابته من جهة ثانية وبذلك يوجه نحو غايات اجتماعية غير فردية ، ويزول الخوف من الانحصار ومن رفع الاسعار .

٥— تنظيم البيع والاسواق Rationalisation des débouchés

ان التقدم الفني والتنظيم العلمي للعمل وتوحيد المنتجات وتركيز المؤسسات يؤول الى زيادة الانتاج وانقاص التكاليف ، فهذه الزيادة تستدعي اسواقاً واسعة وزبائن مختلفين ، فينبغي البحث عن اسواق تباع فيها المنتجات ، و « تربية » اذواق المستهلكين ودفعهم الى الاقبال على سلعة معينة ، وخلق قوى شرائية لكيلا يصبح الرقي الصناعي خطراً ومدعاة للكساد ولازمة فرط الانتاج ، وكل نظام اقتصادي ، يهمل امر الشراء محكوم عليه بالزوال ، لان الرقي الفني والعلمي ادى الى كثرة الانتاج ومضاعفته والى عطالة اليد العاملة ونقص القوة الشرائية ، ولا سبيل الى متابعة الانتاج الا اذا نمت الرغبة والقوة على الشراء .

ولقد بدأت المؤسسات والحكومات تبحث في هذا الامر الهام وتهتم في افتتاح الاسواق وخلق الاذواق وتسهيل امر تصريف المنتجات بوسائل متعددة .

فهبوط تكاليف الانتاج الذي يتحقق بالاخذ بالاساليب العلمية في الانتاج ومايتتج عنه من رخص اسعار المنتجات يزيد في قدرة المستهلكين على الشراء وكذلك فان تركيز الانتاج وتنسيقه اتاح للمؤسسات الصناعية الكبيرة افتتاح اماكن تباع فيها مصنوعاتها مباشرة للمستهلكين دون ان تمر بسلسلة من الوسطاء يرفعون السعر ويقللون بالتالي من الاستهلاك ، كما المع اليه فوريه حين تحدث عن « تفاحته الثورية » ولكن الزيادة في الاستهلاك الناشئة عن رخص السعر لاتكفي لاستنفاد القسم الاكبر من البضائع الممكن القاؤها في السوق لذلك يصبح من الضروري تنظيم البيع تنظيما علميا كما نظم الانتاج .

وهـذا يكون بالاخذ بتدابير عملية مادية عن طريق خلق القوة الشرائية ، اوعن طريق خلق الرغبة في الاستهلاك . اما خلق قوة الشراء فهو فـكرة نادى بهـا منتج السيارات العبقري فورد ، وخلاصتها انه ينبغي ان نجعل من العـامل مستهلـكا كبيراً بوسيلتين : بانقاص تـكاليف الانتاج وباعطاء العمال اجوراً مرتفعة ، لان الازمات التي تهدم الحياة الاقتصادية ليست ناشئة عن فرط الأنتاج بل عن نقص الاستهلاك ولقد بدأت الرأسمالية الحديثة تقتنع بصحة رأي فورد وتضع مسألة رفع الاجور في برامج التنظيم الاقتصادي التي تضعها رامية من وراء ذلك الى « ابدال سوق صنف واحد من الناس» ، بالسوق الاجتماعية ، ولـكن هذه الفـكرة ليست جديدة . بل سبق اليها الدكتور كه نه ي مؤسس المذهب الفيزيوقراطي منذ ١٧٦٠ اذ قال « لا يجوز انقـاص رخاء الطبقات السفلى من المواطنين ، اذ لايعود بمقدورها ان تشارك في استهلاك الارزاق » .

واما خلق الرغبة في الاستهلاك فيكون عن طريق عرض البضاعة وعن طريق الاعلان . وقد كان الاقتصاديون في القرن التاسع عشر يرون في الاعلان وسيلة اطلاع ، فهي تتيح للشارين والبائعين ان يطلعوا على رغباتهم المتقابلة وتزود المستهلـكين بالمعلومات عن اجناس المنتجات وتؤيدسير قانون العرض والطلب الذي يفترض ان الشاري عالم بالبضائع المعروضة ، يستطيع مقارنتها ومقارنة اجناسها .

فالاعلان يشبه من هذه الناحية دليل السكة الحديدية الذي يقدم لنـا معلومات تعين لنا القطار الذي نأخذه ، وطريق سياحتنا واوقاتها .

اما الاقتصاديون الجدد فيرون في الاعلان شيئاً آخر ، وهو لم يعد وسيلة اطلاع فحسب ، بل هو وسيلة ضغط ، وتكوين تيارات جماعية ، اذ لواقتصر الامر على الارشاد لاكتفى الاعلان باعطاء معلومات كاملة ، واضحة عن البضائع ، ولـكن الحقيقة ان المعلومات التي يأتي بها الاعلان متحيزة دائماً ومقتضبة ، فهي تلفت نظرنا الى الامر الذي سيؤدي لبيع الشيء ، والى ما يدفع الى البيع ، وقد يستعمل في سبيل ذلك صور وعناصر ليست لها صلة حقيقية بالاصناف والاجناس ، ففي كثير من الاعلانات في الولايات

المتحدة يضمون صورة امرأة جميلة ، ولو كان القصد بيع سجائر او سيارات، ليخلقوا في النفس حالة روحية تحمل الشاري على الشراء .

فيجب ان يدرس الاعلان ، اذن ، بحسب روح الجماعات الشعبية ، والمشاهدة قد ايدت ان هذه الجماهير سريعة التصديق وانها ليست طموحة الى المعلومات الصحيحة ولا من شأنها فهم المعقول ، بل يهزها نداء العواطف وتؤثر فيها اعتبارات الخوف والحب والعار اكثر مما يؤثر نداء المصلحة الشخصية والحساب العقلي فالمعلنون يعنون بخلق « توارد خواطر » وعادات ، وقلما يهمهم مزايا الشيء المعروض ، وهنا يضربون مثالا على ذلك المستحضرات الطبية التي اجمع الفنيون على انها ليست نافعة ، ولكن اذا القيت في السوق بدعاية ذكية فقد تسير في طريقها ، وتخلق عادات لاتبلى متى استقرت في النفوس .

على ان الاعلان قد يؤدي الى خلق حاجات وتعميمها ، وبذلك نمت بيوع الآلات الفوتوغرافية بفضل دعايات مبنية على صيغ حاذقة مثل هذه « الصورة تقص التاريخ » وبها دفعوا الآباء لاخذ صور اولادهم في فترات متتالية من نموهم .

قد يكون الاعلان جماعيا للدفاع عن صنف ضد آخر ، فكل صناع الجلود ينضمون ضد صناع ما يقوم مقامه . وقد يكون خاصا في سبيل فرض ماركة معينة . فيقنعون الجمهور بوجوب تدخين ماركة معينة من السجائر فقط . وهم يقصدون بذلك الغاء المزاحمة وخلق انحصار .

وكثيراً ما يرمي الاعلان الى التفريق بين المنتجات والى خلق فروق في الزمان غير موجودة في الطبيعة . مثلا يخلقون مودات كثيرة ويحملون المستهلكين والمستهلكات على شراء اصناف جديدة ، وان تكن الاصناف المشتراة سابقا لم تصبح بعد غير صالحة للاستعمال فبهذه الاساليب اصبحوا يخلقون لدى المستهلك رغبة في الشراء ، تدفعه للاستهلاك باستمرار . على ان الرغبة وحدها لا تكفي لتصريف البضائع ويجب ان ترافقها المقدرة على الشراء . وهذا يدلنا على ان الاساس في هذا الموضوع هو خلق قوة الشراء .

على ان الرأسمالية بقيت حتى الحرب الحاضرة سائرة في طريق فرط الانتاج

لأنها بقيت مجزأة ولان المؤسسات المختلفة لم تستطع ان توفق بين مصالحها ، ولان الاتفاقات الدولية التي عقدت في سبيل تنظيم الاسواق لم تؤت النتائج المنتظرة لذلك عجزت الرأسمالية عن تسيير السوق الاجتماعية ، وللاستفادة من النظرية الجديدة التي تفيد ان ليس هناك خوف من فرط الانتاج بل من قلة الاستهلاك ، ولتسيير نشاط الاسواق في الوقت المناسب يجب ان يكون هناك جهاز يركز المعلومات الاقتصادية وله سلطة فرض المقررات اللازمة كأن يقرر زيادة الاجور في كل المؤسسات في سبيل تنشيط السوق واجتنابا لازمة فرط الانتاج . وبديهي ان هذا التدبير لا يكفي اذا بقي قومياً بل يجب ان يرافقه اتفاق دولي على تحديد الاجور ، لكيلا يؤدي ذلك الى الاخلال بالسوق العالمية .

❀❀❀

القسم الثاني

الازمة الاقتصادية الحديثة (١)

كان العالم ، قبل الحرب العامة الماضية ، ينعم برخاء اقتصادي عظيم ، تتيحه المبادلات الاقتصادية النامية في عالم ما برحت حاجاته وموارده بازدياد ، ولكن الحرب كانت عامل اضطراب عجل في وقوع العالم في هاوية الازمة الاقتصادية التي تخبط بها ما بين الحربين المعاصرتين ، والتي بدأ الناس يدرسون منذ اليوم كيف يتفادون استمرارها بعد الحرب الحاضرة .

---

(١)

Audré Philip: La crise et l'économie dirigée.

G. Pirou: La crise du capitalisme.

Duboin: Ce qu'on appelle la crise.

« Vers l'abondance.

Duret: Le marxisme et les crises.

Nogaro La crise économique en France et à l'Etranger.

Teilhac: Les nouveaux courants de la théorie économique.

« Economie politique pour les français.

Stuart Chase: The Tragedy of Waste.

Yolder, Dale, Davies: Depression and Recovry. New-york.

على ان هذه الازمة الاقتصادية ليست الاولى في تاريخنا الحديث ، وانما هي حلقة من سلسلة طويلة من الاضطرابات الاقتصادية المت بالعالم منذ حصول الانقلاب الصناعي واسماها المؤلفون بالازمات الدورية cycliques يعنون بذلك ان الحركة الاقتصادية تمر عفواً وبمواعيد معينة ثابتة بفترات من الرخاء والازدهار يعقبها فترات من الكساد والجمود ، وهذه تهيء السبيل لعودة الازدهار ، ويطلق على الفترتين المذكورتين اسم الدور cycle ومدته غالباً بين سبع وثماني سنين . على ان تكرر وقوع الازمات لم يحل دون التقدم الاقتصادي المستمر ودون تحسين حال الجماهير العاملة ، بل لم يمنع مذهباً اقتصادياً عظيماً هو المذهب الحر ، من الاخذ بنظرية متفائلة في التوازن الاقتصادي مفادها ان الازمات لا تعدو ان تكون حادثاً عادياً طبيعياً لا بد منه وهو ليس بذي خطر او ان تكون سبب التقدم والرقي ، والضريبة اللازمة التي تدفعها الانسانية في سبيل مستقبل افضل من الحاضر . وفضلاً عن ذلك فان كثيراً من المؤلفين يذهبون الى ان الازمة الحاضرة ازمة تتصل بأسس النظام الاجتماعي والى أنها لا تشبه الازمات الدورية العادية بشيء ولا تزول الا بصلاح هذه الأسس.

وسنعني الآن بدراسة الازمة الاقتصادية الحاضرة اول الامر في مظاهرها وفي تسلسل وقائعها في بلاد العالم ، ثم ندرس اسبابها وعللها المختلفة باختلاف آراء العلماء .

❀❀❀

الباب الأول

خلل التوازن الاقتصادي العالمي

اثر الحرب العامة الماضية

عند ما شبت نار الحرب الماضية ضعف انتاج الامم المتحاربة للسلع غير الضرورية للاعمال الحربية وفتحت اسواقها امام المنتجات الخارجية واستنجد العالم الاوربي بالصناعة والزراعة الامريكية التي كانت تملك آلات راقية ومواد اولية وفيرة وايدي عاملة والتي كانت قدسلكت من قبل طريق الانتاج المنظم العلمي فدارت الآلة الامريكيه بقوة وبسرعة ، واستعاضت عن اليد العاملة الضرورية والتي لم تعد تأتي من الخارج لانقطاع الهجرة ، باتقان مفرط للآلة وباستعمال طريقة « تايلر » في سبيل زيادة انتاج العامل ، واصبحت الجمهورية الامريكية الشمالية مصنعاً واسعاً يعمل لحساب العالم المتحارب فارتفعت التجارة الخارجية الامريكية ارتفاعاً مدهشاً وحسبنا ان نذكر على سبيل المثال ان الصادرات الامريكية التي كانت تقدر سنة ١٩١٣ بملياري دولار ونصف بلغت سنة ١٩١٩ ما يقارب الثمانية الملايين . فنشأ عن الحرب ازدهار عظيم لبعض الصناعات وتاسيس صناعات جديدة ، فاستفادت صناعة المعادن من الحرب الاوربية فائدة جمة وزاد انتاج شركات الفولاذ وصناعة السيارات والطائرات والسفن ،

واستطاعت الولايات المتحدة ايضاً ان تستغني عن بعض السلع الاجنبية فصنعت اصباغها وبوتاسها وكثيراً من المنتجات الكيميوية بنفسها بعد ان كانت تستوردها من المانيا .

ان الحرب قد زعزعت اركان التجارة العالمية القديمة ، فاعقب التجارة السائرة حسب مبدأ التقسيم العالمي للعمل ، تجارة من نوع جديد ، وحيدة الطرف تقابلها الديون لا الأثمان ، فلما وضعت الحرب اوزارها بدأت اوربا تعمل على تجديد ماخربته الحرب من مساكن ومصانع ومزارع . فانجزت فرنسا وبلجيكا وبولونيا وايتاليا اصلاح المناطق المهدومة في غضون ست سنوات ، وبدأ الاوربيون يعودون الى الارض والى المعامل حتى بلغ الانتاج الاوربي في سنة ١٩٢٥ مستواه الذي كان عليه قبل الحرب بينما ازداد الانتاج العالمي بنسبة ١٣ في المائة والانتاج الامريكي ٢٦ في المائة . وما تم للامم في الحياة الاقتصادية كذلك تم لها في الحياة المالية ، فاصلح النظام النقدي وعاد الجميع الى الاساس الذهبي في النقد .

ولقد احسن الناس الظن بالايام ، وحسبوا انها بدأت تستغفر من ذنوب الحرب فسارت الحياة الاقتصادية منذ سنة ١٩٢٥ سيرها الصاعد ، وبدأت اسعار المنتجات الصناعية ترتفع شيئاً فشيئاً ، وكثر الانتاج الاوربي ، ولكن هذه الحال لم تدم طويلاً وظهرت الازمة الاقتصادية بشكل عنيف مفاجيء . فلقد كانت الاسعار الصناعية في بلاد العالم اما متجهة نحو صعود بطيء واما ثابتة لاتتغير ، ولكن المواد الاولية من زراعية وغيرها في حال هبوط مستمر لفرط انتاجها في بلاد العالم .

فرط انتاج المواد الاولية

لقد جعلت الحرب من اوربا ومناطقها الخصبة ميداناً لمعارك حامية اللهب ، ادت الى تخريبها والى وقوف الاعمال الزراعية فيها وانضمام الزراع الى الجيوش المتحاربة ، فاستنجدت بالامم البعيدة عن ميادين الحرب وطلبت اليها ارسال الاغذية والاقوات ، كاللحم والحنطة والسكر والمواد الاولية اللازمة للصناعة كالكاوتشوك والخشب والصوف والحرير وهكذا اصبحت اوربا سوقاً لمحاصيل كندا واستراليا وامريكا الشمالية والجنوبية

وشجع ارتفاع الاسعار الزراع على اكثار الانتاج ، فوسعوا الاراضي المزروعة ، واستعملوا الوسائل الفنية لاكثار الانتاج ، ورهنوا اراضيهم لقاء تحسينها واتقان انتاجها ، فازدادت مساحة الاراضي المزروعة في الولايات المتحدة من ٤٤ مليوناً سنة ١٩١٣ الى ٧٣ مليونا سنة ١٩٢٩ ، وازدادت ديون الزراع من ٣٣٠٠ مليون دولار الى ٩٥٠٠ مليون . فلما اعلنت الهدنة وعادت اوربا الى زراعتها ، شجعت الحكومات الزراع على انتاج المواد الزراعية حتى في اراض لاتلائمها وبذلت في سبيل ذلك الجوائز الكثيرة واقامت الحواجز الجمركية القاسية ، فادى الامر الى زيادة الانتاج الاوربي وفي الوقت نفسه كان الزراع في كندا والولايات المتحدة واستراليا لايزالون ينتجون كالسابق ويزيدون في المساحات المزروعة حتى بلغت فيها ٤٦ مليون هكتار سنة ١٩٢٩ بعد ان كانت ٢٣ هكتاراً سنة ١٩١٣ ، وهكذا زاد الانتاج الزراعي العالمي فوق الحاجة ، وبارت اسواقه في العالم القديم وفي العالم الجديد .

وما قلنا بصدد المواد الزراعية يصح في المواد الاولية الاخرى . فالاستهلاك كثر بعد الحرب وكان الانتاج عاجزاً عن سد الحاجات والمستودعات فارغة فارتفعت اسعارها في اول الامر ارتفاعا شاقوليا (سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠) ثم نما الانتاج وازداد وامتلأت المستودعات فهبطت الاسعار هبوطاً عظيما (١٩٢٠ — ١٩٢١) اعقبه ارتفاع طفيف حتى ١٩٢٤ ثم هبوط متزايد لكثير من المواد الاولية حتى ١٩٢٩ ثم صار هبوطاً مريعاً استمر حتى ١٩٣٣ . ويعلل هذا الهبوط كما قلنا بنمو الانتاج رغماً عن لجوء بعض الدول الى شراء المواد الزائدة عن الحاجة والى الاحتفاظ بها في مستودعاتها . اما فيما يتعلق بالمنتجات المعدنية فلما كانت شرائط انتاجها مختلفة عن الانتاج الزراعي فقد استطاعت بعض الشركات ان تجعل الانتاج معادلا للطلب ولاسيما بعد اتفاق جماعات المنتجين فيما بينهم على ذلك ، على ان المعادن غير الحديدية كان منها كميات كثيرة مدخرة اثرت على الاسعار ، وعلى كل حال كانت حركة الاسعار فيها موافقة لحركة اسعار المواد الزراعية في صعودها وهبوطها وكذلك البترول والفحم الحجري والنترات والصلب . ويجب ان نلاحظ ان هناك تضامناً قوياً بين الاسواق

المختلفة ، فهناك عدد المنتجات يستعاض عنها بسواها succédanés كالحبوب فيابينها وانواع اللحم والقهوة والشاي وبعض المعادن ، فهبوط احدها وارتفاعه يؤثر على المواد المشابهة لجواز استبداله بها .

وهناك ناحية اخرى تدعو للتضامن هي ان بعض المنتجات يدخل في بعضها الآخر (مواد اولية ، ومحروقات ، وعلف الدواب) او هو مرتبط باتاج مادة اخرى (كلحم الخروف مع الصوف ، وكالفضة والرصاص والنحاس والقصدير) فهذه الصلات الفنية تختلط فيما بينها لتحقق تضامن الاسواق ، فسوق الذرة متضامنة مع بقية الحبوب، ومع سوق الخنازير التي تستهلك الذرة ومع سوق اللحم . وسوق الغنم متضامنة مع اللحم ومع المواد الدهنية الحيوانية التي هي متضامنة مع المواد الدهنية النباتية ، ثم ان سوق الغنم متضامنة مع سوق الصوف المتضامنة مع سوق المنسوجات الاخرى ومع سوق الخشب لان معجون الخشب يستعمل لصنع الحرير النباتي ، كل هـذا يفهمنا كيف ان الظروف التي تؤثر في مادة من المواد الاساسية تتردد منها الى كل الاسواق لذلك كانت الازمة عامة لكل الاسواق ، ولذلك هبطت في الاسواق اسعار البضائع المتراكمة من قبل سنة ١٩٢٩ .

وهكذا وقع العالم في مشكلة عظيمة هي نقصان اسعار المواد الزراعية الى جانب ثبات او ارتفاع المواد الصناعية ، اي الى ضعف القوة الشرائية لدى الطبقة الزراعية وكساد المنتجات الصناعية ، وهي خلل في التوازن ، ادى الى شمول الازمة وعمومها في بلاد العالم .

ولقد حاول الزراع في اول الامر تلافي الاضرار الناشئة عن هبوط الاسعار ، بتحسين طرائق الانتاج تحسينا يؤدي الى انقاص تكاليفه ، ونشأ عن محاولتهم هـذه ثورة زراعية عظيمة لان الزراع في الولايات المتحدة وفي كندا اقبلوا على استعمال الآلات واستغنوا عن الدواب ، فاستطاعت الآلات الحاصدة الدراسة التي كانت في الولايات المتحدة ٤٧٠ سنة ١٩١٤ و ٥٠٠٠ سنة ١٩٢٥ و ١٢٠٠٠ سنة ١٩٢٦ و ١٨٠٠٠ سنة ١٩٢٧ و ٢٦٠٠٠ سنة ١٩٢٨ و ٣٧٠٠٠ سنة ١٩٢٩ والتي كانت

في كندا ٢٠٠ سنة ١٩٢٦ و ٧٠٠٠ سنة ١٩٢٩ ان تقضي على قسم كبير من اليد العاملة الزراعية وان تنقص نفقات الحصاد من ٤٠٤١ عن الاكر الواحد الى ١٠٤٨ (بشرط ان لاتنقص الارض المحصودة عن ستين هكتاراً) ثم ان كل الاعمال الزراعية قد دخلتها الآلة مثل حلب الابقار ، فنتج عن هذا التقدم الفني انقاص زراعة الاراضي وزيادة الانتاج وقلة النفقات ، ولكن هذا كله لم يكن كافيا لان هبوط الاسعار كان اسرع من التقدم الفني ، ولان الأصدار كان يصطدم بارادة الامم الاوربية العازمة على انقاص مشترياتها حتى ولو بأثمان رخيصة . فهبوط الاسعار الزراعية ادى من جهة الى انقاص قوة الزراع الشرائية والى تشديد ازمة الصناعة الكاسدة وما يتبع ذلك من عطاله وبؤس ومن جهة ثانية الى فوضى الصلات الاقتصادية العالمية ، فالبلاد المنتجة للمواد الزراعية عجزت عن شراء كمية كافية من المواد المصنوعة ، لانها تبيع كثيراً وبثمن بخس ، والبلاد المنتجة للسلع الصناعية تبيع قليلاً وبثمن مرتفع ، فظهر خلل آخر في التوازن خارجي ، لان مصاعب الامم المنتجة للمواد الزراعية كانت تحملها على الانقاص من شراء المواد الصناعية الامر الذي كان يضيق اسواق اوربا الصناعية .

كانت الولايات المتحدة مثل اوربا تئن من هذه الحال وتحاول زيادة القوة الشرائية او توسيع اسواقها . فقد كانت تنتج اقل من قوتها على الانتاج ، وما كان ينقصها غير الزبائن ، وقد درس المؤتمر الاقتصادي العالمي المنعقد سنة ١٩٢٧ اسباب هذه الازمة الاوربية ولخصها في اربعة اسباب :

١ — ان الحرب زادت في الاتجاه الذي كان موجوداً قبل عام ١٩١٤ والذي كان ينزع الى معالجة المواد الاولية وتحويلها في البلاد التي تنتجها عوضاً عن ان ترسلها الى اوربا لتصنعها ثم تبيعها بشكل مواد مصنوعة بحيث صارت بعض الصناعات الموجودة خارج اوربا قادرة على منافسة الصناعة الاوربية .

٢ — النمو المدهش للالة والانتاج الامريكيين .

٣ — الاكتشافات العلمية التي ادت الى تغيير في المواد الاولية المستعملة في

الصناعة ، وبالتالي الى تغيير اماكن الصناعة .

٤ — الحواجز الجمركية القائمة في اليابان والولايات المتحدة واستراليا والهند والارجنتين .

على ان الناس وقد عرفوا مواطن الداء ، لم يحاولوا معالجته بشجاعة ، بل حاول كل منهم ان ينحنى على نفسه ليعالج داءه ومشاكله بوسائله الخاصة ونسى ان داءه وباء عام لايشفى الا بشفاء العالم . وهكذا كان من المستحيل ان يدوم هذا الخلل المزدوج الذي ناب التوازن العالمي والقومي ، وكان لابد من ثوران البركان المضطرم ، فكانت امريكا لاتساع اسواقها ونهضتها الزراعية والصناعية ، وكثرة انتاجها وسكانها وغزارة رؤوس مالها، وصعودها السريع ، هي البلد الذي كتب له ، ان يشهد قبل سواه انهيار السياسات الاقتصادية القوية فوقفت الحياة المصرفية الامريكية جميعاً عن الدفع وكان ذلك فاتحة لانفجارات متتالية رأيناها في انكلترا وفرنسا وغيرها من البلاد الكبرى ، كما كان فاتحة لسلسلة من التدابير والسياسات الاقتصادية المبتغية تفريج الازمة سندرسها في مكانها من هذا الكتاب .

❀❀❀

الباب الثاني

عوامل الازمة الاقتصادية الحاضرة

الفصل الأول

العقبات الحمركية والسياسة الاكتفائية

Autarchie

ان صك جمعية الامم في مادته الثالثة والعشرين ينص على ان « اعضاء الجمعية يتخذون الوسائل اللازمة لضمانة حرية المواصلات والترانسيت والمحافظة عليها ، ومعاملة تجارة اعضاء الجمعية بانصاف » . وقد جاء هذا النص المرن المبهم مخففاً من قوة البند الثالث عشر من بنود الرئيس ويلسون المتضمن « حذف الحواجر الاقتصادية حذفاً تاماً واقامة المساواة في الشؤون التجارية بين الامم جميعاً » ولكنه يستوحي ايضاً تصريح الرئيس ويلسون في ١٤ نوفمبر ١٩١٨ حين كان يؤكد انه ينبغي الغاء النظرية التي تفيد ان كل امة يجب ان تكفي نفسها بنفسها .

ولقد كان الناس يحسبون ان السلم سيعيد الصلات الاقتصادية السوية لاسيما وقد

كانوا في حاجة ماسة للمنتجات الكثيرة ، ولكن ظهور وحدات سياسية حيوية ادى الى اقامة حدود جديدة بلغ طولها احد عشر الف كيلو متر كما اصبح عدد المناطق الجمركية في اوربا سبعاً وعشرين بعد ان كانت عشرين . كما ان الظروف الاقتصادية والسياسية والروحية لدى جميع الامم اهابت بها الى الانسكماش والى اتباع سياسة حماية جمركية ، دفاعاً عن منشئآتها الاقتصادية المختلفة . ولقد حاولت جمعية الامم ان تعدل بالامم عن طريق العزلة والحماية فقامت بمساع كثيرة آخرها مؤتمر « الهدنة الجمركية» الذي اجتمع سنة ١٩٣٠ واقر مشروع « اتفاق جماعي » وتلاه مؤتمر آخر في السنة نفسها تنفيذاً لقراره في سبيل توسيع الوحدات الاقتصادية ، والاكثار من التعرفات الجمركية التفضيلية préférentiel » وكان ذلك آخر مجهود للفكر في مقاومة الواقع . فقد كانت سياسة الحماية تشتد في كل مكان ، وكانت ارادة الشعوب في تحقيق الاكتفائية autarchie تتأيد وتقوى يوماً عن يوم ، والامم الجديدة التي كانت تنزع بطبيعة الحال نحو تقوية الصناعة ، ذكرت آلامها ومصاعب تموينها ايام الحرب ، وحفزها ذلك نحو انماء صناعتها . اما الامم الاوربية الجديدة ، فقد كانت تعنى بان تجمع ضمن حدودها كل فروع الانتاج الضرورية لحياتها الوطنية .

ولذلك كنا نجد البلاد الصناعية تعنى بانماء انتاجها الزراعي ، بل نجد ان امماً كانت من مستوردات المنتجات الزراعية مثل فرنسا والمانيا وايتاليا واسبانيا صارت تستغني بانتاجها الزراعي عن الانتاج الاجنبي .

اما انكلترا فقد بقيت آخر حصن كبير لحرية المبادلة ، فعادت بنقدها الى اساسه الذهبي وطمحت الى استعادة مركزها القديم في حياة العالم الاقتصادية ، ولكن اسعارها كانت لاتزال مرتفعة ، فقلت صادراتها وتبين في المؤتمر الاقتصادي المنعقد عام ١٩٢٧ انها كانت تصدر قبل الحرب ٣٠ في المائة من انتاجها الصناعي و١٣ في المائة من الصادرات العالمية ، اما بعد الحرب فكانت صادراتها ٨ في المائة وبينما زاد ثمن استيرادها الى مثلي ما كان عليه قبل الحرب لم يزد سعر الصادر اكثر من ٤٠ في المائة فرجعت انكلترا لنفسها وعنيت بالاستعاضة بسوقها الداخلية وبسوق امبراطوريتها عن

الاسواق الخارجيه فاصدرت سلسلة من القوانين النازعة نحو الحماية ثم عقدت اتفاقات مع بلاد الدومنيون منحتها بها تعرفات جمركية تفضيلية (مؤتمر لندن ١٩٣٠ ومؤتمر اوتاوا ١٩٣٢) .

وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة تسير في طريق الحماية ، بينما كانت مصلحتها في سيادة الحرية التجارية لانها اكبر مصدر للبضائع ، فوضعت تعرفات جمركية مرتفعة ، وطبقت مبدأ « مونرو » في الشؤون الاقتصادية . واذا رجعنا الى الاحصاآت نظن ان الولايات المتحدة دولة حرية تجاريةلانها تأتي في المرتبة الثانية بين دول العالم المستوردة اذ بلغ استيرادها سنة ١٩٢٧ اربعة مليارات دولار ولا يزيد ما تستورده انكلترا على خمسة مليارات ولكن اذا قارنا نسبة مقدار الاستيراد بعدد السكان وجدنا ان الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الخامسة والعشرين .

وفضلًا عن ذلك فان شرط « معاملة الامة الاكثر رعاية » الذي كان دائما اداة حرية تجارية ، اصبح عاملًا من عوامل الحماية الجمركية لان واجب جعل الاستفادة من التعرفة المنخفضة شاملًا حتى للمزاحمين — كاليابان — اهاب بالامم الى رفع تعرفاتها .

على ان الحماية الجمركية القوية لم تبد كافية لحماية الانتاج الوطني ، فقد كانت السوق الافرنسية مثلًا تستطيع ان تكفي نفسها بمنتجاتها الزراعية ولكن المنتجات الاجنبية اغرقتها باسعارها الرخيصة التي ادت الى هبوط الاسعار الافرنسية هبوطاً اسرع من ارتفاع الرسوم الجمركية فجنحت الحكومة نحو سياسة تحديد الاستيراد بكميات معينة contingentement مبتغية منها ايصاد الباب بوجه المنتجات الزراعية الاجنبية . وفي سبيل هذه السياسة كانت تجري محاولات ترمي الى عدم اباحة الاستيراد الا لقاء تصدير يقابله ولذلك كانت هذه الاتفاقات الثنائية الطرفين تحدد من نطاق المبادلات العالمية .

نمو السياسة الاكتفائية

وهكذا عمت العالم رغبة للسير نحو السياسة الاكتفائية تجلت بسياسة جمركية تنزع نحو الحماية ، وبسياسة نقدية ادت الى الاخلال بالمساواة في ميدان التنافس العالمي على ان الحرب العالمية نفسها ادت الى انماء هذه السياسة اذ دفعت بالبلاد الجديدة الى ان تكون صناعية ، وعندما انتهت الحرب قل نصيب اوربا في التجارة العالمية ولكن في السنين العشر التي تلتها كان في اوربا نمو للحركة التجارية . ومع ذلك ، وخلافاً لرغبة ويلسن ، اصبحت الرغبة بالاكتفاء كلمة ترددها كل الامم لذلك رأينا حادثاً مزدوجاً : الدول الزراعية تصبح صناعية ايضاً ، والدول الصناعية القديمة في اوربا تقوى زراعتها بل ان هذه البلاد لم تقف عند اصلاح انتاجها الزراعي والعودة به الى مستواه قبل الحرب بل نشطت هذا الانتاج بمختلف الطرق كالجوائز والحماية الجمركية . والدول الاوربية الكبرى المعروفة انها مستوردة — مثل فرنسا وانكلترا والمانيا وايتاليا واسبانيا — لم تعد كذلك ، وانكلترا نفسها حرصت على انماء انتاجها الزراعي ، فضاقت السوق العالمية . وازدياد الانتاج والمدخرات كان السبب المباشر الآني في هبوط اسعار المواد الزراعية الذي بدأ عقب الحرب ولكنه كان خفياً بسبب ادخار الدول منذ ١٩٢٥ ، ثم صار هبوطاً وهمياً بعد افلاس نيويورك سنه ١٩٢٩ ، لذلك كانت السياسة الاكتفائية عاملاً من عوامل الازمة بما سببته من فرط الانتاج وبانقاصها من الاسواق التجارية على انه عند ما وقعت الازمة ازادت البلاد المستوردة ان تخلص اسواقها من الهبوط ، وبذلك زادت في سوء وضع البلاد المصدرة التي بدأت بمنح جوائز للاصدار وبانقاص قيمة النقد ولكنها لم تظفر بمساعيها ، فبقيت اوربا تكثر انتاجها ، بينما بدأت امريكا واستراليا تقللان منه .

ومن جهة ثانية ، لم تفتأ البلاد الزراعية بعد انتهاء الحرب ، تتابع سياستها الاكتفائية باهتمامها بتقوية الصناعة ، محتمية خلف خط حماية جمركية ونقدية وقد تجلى ذلك بزيادة

انتاج البلاد الزراعية في اوربا وما وراء البحار في صناعات النسيج التي هي صناعات البلاد القديمة كانكلترا وفرنسا ، على انه كان للسياسة الاكتفائية اثرها اذ قاومت الازمة داخل كل بلد وخففت من حدتها ولكنها على كل حال اثرت على السوق العالمية .

ان هذه السياسة ، سياسة انقاص المبادلة كان لها اثرها العميق في انكلترا التي كانت حياتها مرتبطة بتجارتها الخارجية ، كان لدى انكلترا بعد الحرب عطالة غيرعادية وانتاج صناعي قليل وتجارة خارجية ضعيفة ، وقد تحملت سنين طويلة نتائج السياسة الاكتفائية الاجنبية قبل ان تأخذ بسياسة الحماية . ولقد نسب البعض نقص التجارة الانكليزية الى طبيعة انتاجها ولمكان النسيج والتعدين في اقتصادياتها ، ولكن الواضح ان نقص الاصدار شمل الصناعات الجديدة كالراديو وسواه . هذا الحال يرينا ان انكلترا تأثرت اكثر من سواها بسياسة الحماية ، ولكن الواقع ان الذي اثر عليها هو العامل النقدي الذي كان حتى ١٩٣١ يقلل تجارتها بسبب ارتفاع معدل نقدها بالنسبة للنقود الاجنبية .

اقبلت الامم جميعاً على الصناعة ، عاملة بالمبدأ القائل : ان غرشاً تدفعه في زرع القطن يربح واحداً ، وفي غزل القطن يربح اثنين ، وفي نسجه يربح اربعة ، فرأينا الهند بعد ان كان غاندي يعلمها ان الآلة شيطان ، تقبل على الصناعة بدافع من رفاقه واتباعه وتطالب بحماية هذه الصناعة التي قررت السيطرة على سوق واسعة تبلغ ثلاثماية وعشرين مليوناً من البشر .

وما رأيناه في الهند نراه في يوغوسلافيا واليونان وبلغاريا وسائر الدول البلقانية فهذه الدول رغماً عن انها زراعية في الاصل ، نزعت نحو حماية صناعاتها الامر الذي جعل صلاتها مع الدول الصناعية في اوربا الغربية محاطة بكثير من الصعوبة . وقد حدثنا سيغفريد بعد عودته من امريكا عن حرص بلاد امريكا الجنوبية على استعادة استقلالها الاقتصادي . فقد اسست صناعات وطنية بمساعدة صناعة اوربا الميكانيكية ومال المصارف الانغلوسكسونية.

ثم ان تاسيس جمهورية الاتحاد السوفياتي التي اخذت بالاساليب الامريكية في الانتاج الصناعي والزراعي اخرج من السوق العالمية مائة وخمسين مليوناً من المستهلكين وجعلهم منتجين ، وفي الوقت نفسه نجد في اليابان ارادة قوية في اغراق العالم بالبضائع الرخيصة ، وقد نجحت بذلك الى حد ما ، وما دور الصين ببعيد .

فنرى من كل ذلك ان سائر دول العالم بدأت تنحني على نفسها وتعمل على الاكتفاء بقواها ومواردها ، ولذلك رأينا التجارة العالمية التي كانت تزداد ١٠٠ في المائة كل عشر سنين قبل الحرب الماضية ، لم تزد بعد الهدنة الا ١٠ في المائة ، ونذكر على سبيل المثال ان البواخر العاطلة عن العمل كانت تملأ المرافىء وغرفة ملاحة انكلترا قدرت حمولة المراكب العاطلة عن العمل في سنة ١٩٣٠ بما يقارب ثمانية ملايين طناً ونصفاً اي ١٣ في المائة من مجموع الحمولة العالمية .

***

الفصل الثاني

العقبات النقدية و المالية

العقبات النقدية

ان العقبات الجمركية التي وضعتها الامم بوجه التجارة العالمية والتي شاهدنا اسواءها رافقتها عقبات اخرى هي صعوبة دفع الأثمان . فقد لجأت اوربا الوسطى في اول الامر لنظام يشبه المقايضة وبين سني ١٩٢٣ و ١٩٢٦ ادت الاضطرابات النقدية في العالم (كبطلان المارك الالماني ، وهبوط الفرنك الفرنسي وسواه من النقود الاوربية) الى تعطيل الصلات التجارية العالمية .

ولقد كان ينتظر ان يتيح تثبيت النقود الذي جرى بين سني ١٩٢٦ و ١٩٣١ العودة الى الايام العادية والواقع انه عند ما اريد تثبيت النقود الهابطة عنيت الامم بجعل قيمة النقد الخارجية متعادلة مع قوته الشرائية في داخل البلاد ليتاح بيع البضائع في البلاد الاجنبية ، وهكذا عند ما ارادت فرنسا تثبيت الفرنك عرف الماليون ان الفرنك اذا اعيد لسعره القديم بالنسبة للذهب في وقت زادت فيه الاسعار الى خمسة امثالها ، فان الصادرات تقف وتضمحل لذلك تقرر تثبيت الفرنك بخمس قيمته بالنسبة للفرنك الذهبي الذي كان قبل الحرب . اما انكلترا فبالرغم من ان مستوى الاسعار فيها سنة ١٩٢٥ كان اعلى مما كان عليه قبل الحرب بنسبة ٦٠ في المائة فقد

عادت بنظامها النقدي الى الاساس الذهبي بشكله الحديث gold exchange standard اساس السفاتج الذهبية) وبالجنيه الى سعره الذهبي القديم ، ولم ير البريطانيون انقاص قيمة نقدهم بنسبة ارتفاع الاسعار ، حرصاً منهم على استعادة انكلترا مركزها القديم حين كانت لندن مصرف العالم ، والجنيه عملة عالمية . وقد حذا كثير من الامم حذو انكلترا . فمن المباينة في العمل بين هذين الفريقين ، اختل توازن الاسعار الذهبية واستمر ذلك حتى ١٩٣١ .

ففي هذا الحين كانت السوق البريطانية واقعة بين نارين : بين ديونها المتجمدة ، في المانيا والتي لم تكن تستطيع استيفاءها ، وبين دائنيها ومودعيها اموالهم الذين بدؤا يستردونها ، لذلك اضطرت بريطانيا الى ترك الاساس الذهبي ، وبذلك اصلحت الخطأ الذي ارتكبته سنة ١٩٢٥ عند ما ثبتت الجنيه على اساسه الذهبي القديم، وتركت الجنيه يتبع مجرى الاسعار حتى هبط الى ٤٠ في المائة من معدله القديم . لم تكد انكلترا تختار هذه الطريق حتى سلكتها كثير من الدول الشمالية ثم تبع الدولار طريق الجنيه سنة ١٩٣٣ ، ولم تقف بوجه العاصفة الا كتلة الذهب وهي فرنسا وهولنده وسويسره. وفي الوقت نفسه كانت دول اوربا الوسطي والشرقية وامريكا الجنوبية في حال ضيق نقدي جعل من الصعب عليها تدارك النقد لدفع ديونها الخارجية ، وقد شاءت عدم الوقوع في ازمة نقدية جديدة ، مع الاحتفاظ بمعدلها النقدي ، فرأت مخرجاً لها من ازمتها هذه « باقامة توازن بين الصادرات والواردات العالمية يتم عن طريق التقاص compensation الذي يجعل التجارة الخارجية بمنزلة مقايضة البضائع ، بحيث تكون البضائع ثمناً للبضائع ، وتحل محل النقد » . في هذه الطريقة التي اسميت « برقابة القطع » contrôle des changes لا يسمح باستيراد السلعة الا عند ما يمكن دفع ثمنها بثمن الصادرات . ولكن لما كانت هذه التدابير التحديدية تؤثر على البلاد الاخرى فان هذه قابلت التدبير بمثله ، واخذ يعم العالم ، وهكذا اصبحت تعقد بين الدول « اتفاقات مقايضة او تقاص ، غايتها جعل الصادرات معادلة لقيمة الواردات. ان طريقة الدفع « الثنائية الطرف » انقصت المبادلات لحدها الادنى لان الطريقة العادية في التجارة

الحرة تتيح للبلد ان يشتري من آخر اكثر مما يبيعه ، بشرط ان يستطيع ان يبيع لشخص ثالث اكثر مما يشتري منه .

العقبات المالية

ان الدول التي جعلتها الحرب دائنة العالم، مثل الولايات المتحدة ، اتاحت بالقروض التي منحتها للدول الاخرى بعد الحرب ان تثبت نقدها ، وان تنفق على انشاء صناعتها وان تدفع ديونها السياسية ، لم تقتصر الولايات المتحدة على فتح الاعتمادات لالمانيا وسواها من دول اوربا الوسطى والشرقية وانما فتحت صناديقها امام الامريكيين انفسهم ، فاستطاعوا املاء المستودعات بالمواد الاولية الكاسدة ، وادى ذلك لجمود اسعار المواد الاولية في وقت كان ينبغي ان تهبط فيه بقوة وسرعة ، وكذلك فان الاعتمادات الرخيصة شجعت الصناعات التي تقدم وسائل الانتاج ، ولكن المواد التي ثابرت على الارتفاع هي الاسهم والاسناد التي تجري عليها المضاربة في البورصة، وكانت المصارف تغذي هـذه المضاربات بصورة غير محدودة ، وكانت اسعار الاسهم والاسناد ترتفع بصورة شاقولية حتى جاء وقت اصبح فيه من المستحيل استمرار الارتفـاع بصورة غير متناهية ، فاضطر المشترون الى البيع لوفاء ديونهم، ونزل الى السوق ملايين من الباعة بعد ان كان فيها ملايين من الشارين ، فهبطت البورصة هبوطاً مريعـاً ادى الى الازمة العالمية الحادة التي افتتحت بازمة البورصة الامريكية المعروفة سنة ١٩٢٩ . ولقد حاولت المصارف الامريكية منذ اوائل ١٩٢٩ تحديد بذل الاعتمادات ورفعت معدل الحصم حتى ١٥ في المائة لمكافحة المضاربة ولكن ذلك كله لم يثن المضاربين عن عزمهم بل جاؤوا الى نيويورك برؤوس مال جديدة واردة من الخـارج . ثم انتشر الهبوط من نيويورك الى جميع اسواق العالم . ثم ان السوق العالمية كانت حين الافلاس الامريكي مملوءة بالمستودعات غير المبيعة ، فكان فيها كثير من الشاي وكثير من السكاوتشوك وكثير من الحديد والقطن والقصدير فهبطت اسعار الجملة في العالم

وهبطت ليبرة القطن من ٢٠ سنة ٩٢٩ الى ٩ سنة ١٩٣١ ولم ينفع المنتجين عنايتهم بجمع مستودعات غزيرة خوفاً من هبوط المواد الاولية هبوطاً عنيفاً .

ان تضييق امريكا الاعتمادات الخارجية وتأنيها في الاقراض ، وايقافها الاقراض الطويل الاجل كل ذلك ادى الى هزات اقتصادية عظيمة مثل التزعزع المالي في المانيا واوربا الوسطى واثر ذلك على سوق لندن وادى الى هبوط الجنيه ولقد كان ممكناً تفادي هذه الازمة ولكن الامم كانت امام امرين : اما نقد ذي قيمة حائرة واما نظام رقابة قطع يتيح ثبات سعر النقد لقاء تحديد للمبادلة العالمية يشمل البضائع ورؤس المال ، ومن الواضح ان فقدان الاعتمادات الخارجية يتطلب وجود نظام يحدد الاستيراد هو رقابة القطع ليتسنى بقاء النقد على قيمته الحاضرة ، ولذا نرى العقبات المالية والنقدية يؤثر بعضها في بعض .

❀❀❀

الفصل الثالث

الرقي الفني و ضعف القوة الشرائية

ان الرقي الفني يقتضي انقلاباً عظيماً في شرائط الانتـاج لايتم الا بتضحية بالآلات الموجودة ، وبتسريح بعض الايدي العـاملة ، لذلك كانت عهود التقدم الفني عهوداً لازدياد البطالة ، التي هي عرض من اعراض الاضطراب الاقتصادي . والواقع ان الجهود المبذولة في سبيل اعادة بناء اوربا بعد الحرب الماضية ادت الى تأسيس كثير من الصناعات والى جانب هذا السبب تقوم اسباب اخرى تختلف باختلاف البـلاد ، ففي المانيا كان نمو الصناعة ورقيها الفني العظيم نتيجة للتضخم النقدي ، لان الصناعيين جنوا كثيراً من الارباح بالعملة الورقية ، وخافوا هبوطها فاسرعوا الى انفاقها في تأسيس معامل جديدة راقية ، وفي امريكا كانت الارباح الـكبيرة عاملاً من عوامل تأسيس المصانع الجديدة لان صاحب المال اراد ان يستثمر ارباحه عن طريق تأسيس الصناعة وترقيتها عوضاً عن استهلاك الارباح وفي البلاد التي انقصت ساعات عمل العامل الى ثماني ساعات في اليوم اراد اصحاب المعامل ان يستعيضوا عن زيادة نفقات اليد العاملة بالرقي الفني

على ان الرقي الفني لايقتصر على معناه الضيق بل يتعداه الى الجهد المبذول في سبيل تقليل نفقات الانتاج ، وهو يقتضي تحسين تنظيم المؤسسات والآلات اي ما يدعى في العرف الحديث « التنظيم العلمي او الطريقة العقلانية Rationalisation وقد بات بعض الناس يحسبه في ايامنا عاملاً اساسياً من عوامل الازمة لانه « يخلق في الزراعة

فرط الانتاج والكساد وفي الصناعة فرط الآلات sur-outillage والعطالة وحيثما يحل الذراع الفولاذي فانه يطرد كثيراً من الايدي البشرية » .

سبق لنا ان بحثنا مبلغ الفن الحديث من التقدم في الآلات ووسائل الصناعة وضربنا على ذلك الامثال (ص ١١٠) فسيكون بحثنا قاصراً الآن على دراسة علاقة التقدم الفني بعطالة العمال ونقص قوتهم الشرائية وبديهي ان استعمال الآلة ذو صلة وثقى بتكاليف الانتاج ومستوى اجور العمال . ان المقصود من الآلة الاستغناء عن العمال المرتفعة اجورهم وبالتالي تقليل نفقات الانتاج ، فكانت النتيجة المحتومة لاستعمال الآلات عطالة العمال ، وهذا ماجرى في الولايات المتحدة والمانيا . والدليل على ان العطالة يمكن ان تكون ناشئة عن اسباب فنية هو انه قد لا يرافق عطالة العمال قلة في الانتاج ، بل يبقى منحنيا العطالة والانتاج متوازيين ، اي ان الانتاج يزداد مع ازدياد العطالة ، لان التنظيم العلمي للعمل واستعمال الآلات الراقية يؤديان دائماً الى رفع حصيلة الانتاج ولنضرب مثالاً على ذلك انكلترا اذ لما كان اكثر العمال في انكلترا يستفيدون من التأمين الاجتماعي فان فيها احصاآت دقيقة يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد : لنضرب صفحاً عن بعض العهود التي كانت فيها العطالة مصاحبة او ناشئة عن قلة الانتاج الصناعي وتقلص المبادلات التجارية ، في انكلترا وفي غيرها من بلاد العالم ، ولندرس العهد الذي مر بين عام ١٩٢٤ و ١٩٢٩ ، ففي هذا العهد كان مجموع العمال العاملين بازدياد فصعد من ٩,٦ ملايين الى ١٠,٣ ملايين وهذه الزيادة ناشئة عن ازدياد عدد السكان ، وبقي عدد العاطلين عن العمل ثابتاً حوالي المليون والربع ، وانما امكن ذلك لان كثيراً من العمال وجدوا عملاً في المهن غير الصناعية من تجارة ونقل ، بينما لم تقبل الصناعة عمالا جديدين ولكن الانتاج الصناعي نما نمواً عظيماً من اساس ١٠٠ في عام ١٩٢٤ الى ١١١ عام ١٩٢٩ . وهذا يعني ان اللجوء الى اليد العاملة قد نقص نسبياً وبتعبير آخر ان اليد العاملة قد نمت حصيلتها الانتاجية ، بينما لم يقل مجموع الانتاج .

وكذلك الحال في المانيا عام ١٩٢٦ حين الازمة التي سميناها فيما مضى بازمة « التعقيل » ، فان جهد الالمان في سبيل التعقيل ، وفي سبيل الاغراق باستعمال الآلات

ادى الى ان يكون عدد العاطلين عن العمل فيها مليونين ونصف المليون ، ولكن كميات الانتاج كانت بازدياد والاحصاآت تقودنا الى مثل هذه النتيجة في الولايات المتحدة ، فبين عام ١٩٢٣ — ١٩٢٩ ازداد الانتاج الصناعي بنسبة ١٩ في المائة ، بينما نقص عدد اليد العاملة بنسبة ١٠ في المائة وهذا يدل على ان هذه العطالة فنية محضة ،ولكن ما لاشك فيه ان التقدم الفني اذا كان يحرر او يطرد اليد العاملة من الصناعة ، فانه يخلق اعمالاً اخرى في النقل والتجارة والبناء والمصالح العامة ، يلجأ اليها القسم الكبير من اليد العاطلة ولكن العطالة ليست دائماً ناشئة عن اسباب فنية بل تنشأ غالباً عن ضيق الاسواق الداخلية والخارجية . ان ما تقدم يدلنا على وجود عطالة فنية في بلاد صناعية كبيرة مثل انكلترا وامريكا والمانيا ، ولكن هذه الظاهرة لم تبد في ايتاليا حيث لم ترق الصناعة رقياً عظيماً ولا في بلجيكا حيث وجد العمال اعمالا جديدة . اما في اليابان فان الانتاج الصناعي ازداد بسرعة من ١٠٠ عام ١٩١٣ الى ٢٩٧ عام ١٩٢٩ ، بينما بقي عدد العمال ثابتاً .

ان العطالة الفنية لا تظهر في نفس الشدة والمظهر في كل البلاد ، وهي على كل حال ضئيلة الى جانب العطالة التي تحدث ايام الازمات فقد كان في الولايات المتحدة مليونان من العاطلين عام ١٩٢٩ ولا شك ان هذه العطاله ناشئة عن نقصان الانتاج وكساد الاسواق والعقبات الجمركية وضعف القوة الشرائية .

ضعف القوة الشرائية

ان الجماهير المستهلكة للبضائع تتألف في اكثر بلاد العالم من الزراع ومن عمال الصناعة ، فبقدر قوة هؤلاء الشرائية يكون استهلاكهم للمنتجات الصناعية والزراعية لذلك يجب ان يكون هناك توازن بين قوة المستهلكين الشرائية وبين القوة الانتاجية في العالم بحيث يستطيع المستهلكون ان يشروا كل المنتجات. هذا الشرط الهام في صحة المجتمع الاقتصادية لايتوفر في ايامنا ، ونقصانه يصح ان يعد عاملا اساسياً في الازمة الاقتصادية .

اما من حيث الزراع فقد رأينا كيف ان هبوط اسعار المواد الزراعية في العالم ادى الى سوء احوالهم وعجزهم عن وفاء ديونهم وفوائدها وجعلهم في حال لايستطيعون معها المثابرة على شراء المنتجات الصناعية كالسابق ، فاضطروا الى الاقلال من الشراء لقلة ما لديهم من النقد فمن هذه الناحية خسرت سوق الانتاج قسماً كبيراً من المستهلكين الزراعيين .

والى جانب الزارع يأتي العمال وهم بين شاك من العطالة ، وبين شاك من نقصان الاجرة ، اما الشاكون من العطالة فقد خسرتهم السوق لانهم خسروا اجورهم وهي مدار قوتهم الشرائية ولم يبق لديهم الا ما يقبضونه كمساعدة او تعويض عن العطالة وهو لايعد شيئاً مذكوراً وسواء أكانت عطالتهم ناشئة عن اسباب فنية ، اي عن الاستغناء عنهم بالآلة — كما اسلفنا ذلك — ام كانت ناشئة عن قلة العمل لضيق سوق الاستهلاك المحلية ولانسداد الاسواق الخارجية بالعقبات الجمركية ، فانها تؤول الى قلة الاستهلاك وكساد الارزاق .

واما العمال الشاكون من قلة الاجرة فالبحث في امرهم يتطلب دراسة فكرة « القوة الشرائية » من وجهتها العامة بحيث تنتظم كل المستهلكين ، وتعين صلة القوة الشرائية بالقوة الانتاجية ، وقد القى الاستاذ « شيز » ضوءاً جديداً على هذه الفكرة في كتابه « مأساة التبذير » وسنستعين به في ايرادها .

عند ما يريد المستحدثون انشاء صناعة او زراعة او غيرهما من المشاريع يدرسون قوة المشروع على الحياة ومقدار قابليته للربح حتى اذا بدا لهم انه رابح اقدموا عليه في جهات مختلفة فاذا بدأ ينتج ويثمر اخذوا ثماره وواردا ته لينفقوها في سبيل اجور العمال ورواتب المهندسين واثمان المواد الاولية وفوائد الاموال التي استقرضوها واجور الاراضي واثمان الآلات والضرائب وغير ذلك من النفقات . وقد قرر المؤلفون ان واردات الانتاج الامريكي توزع الى قسمين : يصيب منها العمال الموظفين ٦٠ في المائة ، ويذهب الباقي الى اصحاب رؤوس الاموال من مقرضين ومؤسسين . وبما ان مجموع هذين القسمين هو الدخل الامريكي اي القوة الشرائية القومية فيجب ان يذهب هذا الدخل نحو استهلاك

المواد المنتجة ، ولـكن الواقع غير ذلك . لان اصحاب الاموال لايستطيعون ان ينفقوا كل ارباحهم في سبل استهلاكية ولو حرصوا على ذلك ، وانما يوجهونهـا نحو تأسيس منشآت انتاجية جديدة اي الى زيادة القوة الانتاجية على ان انفاق القسم الاكبر من الدخل في هذا السبيل يعني خلق قوة شرائية جديدة لانه ينفق اجوراً ورواتب للعمال او ينفق في سبيل شراء المواد والآلات فيساعد على تنشيط تلك القوة الشرائية ، وعلى كل حال ، فانفاق الدخل الناشيء عن فوائد رؤوس المال وارباحها يكمل نقص القوة الشرائية ، وما دام هذا الانفاق مطرداً بقي التوازن مستمراً بين الانتاج والاستهلاك .

فسلامة العـالم الاقتصادية اذن قائمة على استمرار جماهير المستهلـكين على العمل والربح لشراء المنتجـات المتزايدة ، ليتسنى لرؤوس الاموال ان تستثمر وتبقى ، ولـكن السنين الاخيرة هددت هـذه السلامة ، فبينما نرى التقدم الفني يزيد في القوة الانتاجية ويزيد في مقدار رؤوس المـال المستثمرة في الانتاج ، نرى من جهة ثانية قوة الجماهير الشرائية تنقص شيئاً فشيئـاً ، بسبب العطالة الفنية وبسبب الازمة الزراعية ، وبسبب انسداد الاسواق الخـارجية بوجه المنتجات الوطنية ، الامر الذي يؤدي الى عطـالة اقتصادية من نوع آخر هو اشد خطراً ، لانه يتناول رؤوس المال والعمال في آن واحد ، اي يقلل من دخل اصحاب العمل والعمال ، وبالتالي ينقص الطاقة على الاستهلاك بحيث تكون البطالة في آن واحد سبباً واثراً للضيق الاقتصادي. والاحصاءات الامريكية تثبت ان اجور العمال في امريكا هبطت بين سني ١٩٢٩ و ١٩٣٢ بنسبة ١٩ في المـائة وقل عدد العمال المستخدمين ٤٣ في المائة . اما الزراع فقد هبطت قيمة حاصلاتهم من ١٦ بليون دولار في سـنة ١٩١٩ الى ١٢ بليون في سنة ١٩٢٩ الى ٥ بلايين في سنة ١٩٣٢ . واما الاسهم والاسناد الجاري بها التعامل في مصفق نيويورك قد خسرت من قيمتها ٨٣ في المائة كل ذلك يدل على ان دخل العمال والزراع بل ودخل بعض المتضاربين اصحاب الاموال بدأ يتناقص ، وتتناقص معه قوة المستهلـكين الشرائيـة ، الامر الذي ادى الى العطالة والـكساد ، وفرط الانتاج او قله الاستهلاك .

ولقد حاول الامريكيون تلافي هـذه الحال عن طريق رفع اجور العمال ، وكان

فورد في ذلك من السابقين ، وكانت حجة القائلين بتقوية قوة العامل الشرائية ان الانتاج يجب ان يعيش على حساب الاستهلاك المحلي ، وعن طريق خلق الاسواق الداخلية التي تغني عن الاسواق الخارجية ، ولذلك عملوا على جعل العامل الامريكي مستهلكاً كبيراً فزادوا اجرته ، بل ان مدير شركة الفولاذ Steel corporation فضل في احدى السنين ان يلغي ارباح المساهمين في سبيل زيادة اجور العمال ، ثم سارت الحكومة الامريكية في هذا الطريق فقررت تحديد ساعات عمل العامل في سبيل تشغيل كثير من العمال العاطلين .

الخلاصة :

يستفاد من كل ما تقدم انه حصل في الفترة القصيرة التي عقبت الحرب ، ارتفاع عظيم في الاسعار تبعه هبوط عظيم ، ثم عاد الانتاج الزراعي والصناعي والمبادلة التجارية العالمية الى الحال الطبيعية ، ومنذ ١٩٢٥ ظهر في العالم فرط انتاج ادى الى امتلاء المستودعات وهبوط الاسعار ، وكثر الانتاج الصناعي ، وكثرت الحدود وسارت الدول نحو السياسية الاكتفائية ، واصبحت الامم تنزع الى ان تكون زراعية وصناعية في آن واحد ، وزادت قوة العامل الانتاجية بفضل التقدم الفني فزاد عدد العاطلين عن العمل ثم ان المصارف الامريكية ارادت ان تساعد التجار والزراع فاقرضت الناس ، في الداخل والخارج ، بسهولة ويسر وادى ذلك الى اشتداد المضاربة وارتفاع الاسعار بسرعة ثم هبوطها فجأة سنة ١٩٢٩ ، هبوطاً ازداد واستمر في العالم ثم جاء عهد هبوط النقد ورقابة القطع ورد الفعل الجمركي حتى ضاقت السوق بتدابير الدفاع الاقتصادي بين البلاد ومحاربة الازمات المحلية عن طريق الحماية اضرت بالصالح العالمي . وازداد هبوط الاسعار حتى سنة ١٩٣٢ وزادت البطالة بسبب قلة النشاط الصناعي ، الناشئة بدورها عن قلة المبادلات العالمية ، وهكذا نشأت الازمة عن الفرق بين المقادير المنتجة وبين الاثمان الموجودة في ايدي الناس ، لان الاكتفائية اضرت باصدار البضائع وساعدها التقدم الفني اذ اتاح للبلاد الجديدة ان تنشئ صناعتها وتستغني عن جاراتها ، ونشأ عن ذلك كله بؤس وكساد .

الباب الثالث

ازمة الحرية الاقتصادية

ازمة الرأسمالية وازمة الحرية الاقتصادية

ان النظام الرأسمالي الذي ساد الحياة الاقتصادية في العالم المتمدن مبني على مبدأ الحرية الاقتصادية (او المبدأ الفردي الاقتصادي) ، حتى ليكادان يدلان على مفهوم واحد ، على ان هذا النظام اذا كان قد دان بالحرية طيلة القرن التاسع عشر واوائل العشرين ، فان ايمانه هذا بدأ يتزعزع ، والضرورات والتطورات الفكرية والفنية بدأت تجعل الحياة الاقتصادية تسير من مرحلة الحرية المطلقة الى مرحلة الحرية المقيدة تارة ، والى الاكراه المطلق تارة اخرى ، واصبح العلماء في كل البلاد يعيدون النظر في مفهوم الحرية والفردية ، ويدرسون اسباب ازمة الرأسمالية فيحاول بعضهم ان يلقي على الحرية الاقتصادية تبعة كل الازمات الاقتصادية ، ويحاول البعض الآخر ان يدافع عن الحرية الاقتصادية وان يلقي تبعة الازمات على تجاهل السلطات العامة هذه الحرية.

ان دعاة الحرية الاقتصادية يقولون ان مبدأ الحرية اثبت انه خير نظام تعيش في ظله المدنية ، ولقد اخذ به العالم في القرن التاسع عشر ، فعرف في ظله عهداً طويلاً من الازدهار القومي والعالمي ، والنشاط الفكري والجسمي ، ولما خضعت الحكومات

لضغط بعض المصالح الشخصية وتجاهلت مبدأ الحرية وتدخلت في شؤون الناس الاقتصادية ، قذفت بشعوبها الى الازمة والبؤس . ولكن خصوم الحرية الاقتصادية وهم كثر ، كانوا يردون على ذلك بان النظام الرأسمالي المبني على مبدأ الحرية ينطوي على عناصر ضعف كثيرة ، كانت سبباً في ظهور الازمات الاقتصادية التي تحمل البؤس للعمال والخسار للممولين ، وان البؤس عار اجتماعي لا يخلق بالشعوب المتمدنة ان تعتبره امراً مقدوراً ، فمنهم من اكتفى بنقد المذهب الحر وطالب بتدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية تدخلاً يوفق بين مطالب الحرية المقيدة وبين الضرورات الاجتماعية ومنهم من وجد الخلاص في نظام اجتماعي يختلف كل الاختلاف عن النظام الفردي الاقتصادي .

ونعتقد ان من واجبنا الآن ان نلم بهذه الشؤون جميعاً فنبحث في مآل مذهب الحرية الاقتصادية الذي كان الاساس الفكري للرأسمالية ، وفي تطوره ورجاله ، ثم نذكر اقوال ناقديه ودفاع مناصريه .

ثم نبحث في بديل المبدأ الفردي الاقتصادي ، وهو المبدأ الاشتراكي ، فنحاول ان نبسط أسسه المختلفة ونزعات اصحابه الكثيرة وان نجعلها في قواعد عامة تشترك فيها المذاهب الاشتراكية جميعاً ، ثم ندرس تطور هذا المبدأ واقوال ناقديه ودفاع مناصريه .

على ان هذا المذهب الفردي والمذهب الاشتراكية ليسا كل المذاهب الاقتصادية فالوان الفكر الاجتماعي كثيرة بعدد المفكرين والمصلحين . ولكنها الاصل الذي تتفرع عنه وتتصل به سائر المذاهب المتوسطة ، وهذه لاتعدو ان تكون تعديلاً بسيطاً لمذهب الحرية كمذهب التضامن ومذهب لوبلهى ومذهب التعاون ، او ان تكون الواناً من المذهب الاشتراكي كالاشتراكية المسيحية والاشتراكية الحكومية . على ان هذه الشؤون كلها كانت لها قيمة كبرى في القرن التاسع عشر والربع الاول من القرن العشرين ، ولكن الاحداث التي اعقبت الحرب العامة الماضية ، قلبت المفاهيم الاقتصادية جميعاً ، وادخلت في الحياة الفكرية الحديثة عنصر العقل المدبر ، وعنصر السعي المنظم ، وغيرت موقف العالم من الحرية ومن الاشتراكية ، وساقت الامم

المتمدنة جميعها من ديموقراطية وديكتاتورية ، في طريق حياة اقتصادية جديدة ، وافكار اقتصادية جديدة يجمع ما بينها اسلوب جديد ومبدأ جديد واسم جديد لا ينطبق عليها جميعاً بمقدار واحد ، هو « الاقتصاد المنهاجي » او « الاقتصاد المسير » ، وهو يتشابه في شكله الاشتراكي وفي شكله الديموقراطي من حيث انه مبني على العمل المنظم العقلاني وعلى المنهاج المدروس المدبر .

وسنقتصر في هذا الباب على دراسة المذهبين الفردي والاشتراكي ، ثم نبادر في القسم التالي الى دراسة الاقتصاد المنهاجي المسير .

وبما اننا لا ندعو في هذا الكتاب لنظرية سياسية او اقتصادية معينة ، وانما نصور تطور الوقائع ، وتسلسل الآراء ، فانا سنعني بأن نتجرد عن كل نزعة فلسفية او سياسية ، وعن كل قناعة شخصية ، وان نترك الوقائع تتكلم من نفسها ، والمؤلفين يعربون عن آرائهم بأمانة ، ثم يخيل ذلك كله الى بصيرة القارىء ، وايمانه السياسي والاقتصادي . وفي اعتقادنا ان هذا اقرب الى الحياد الذي يجب ان يسود كل مسعى علمي .

❀❀❀

الفصل الأول

مبدأ الحرية الاقتصادية[1]

Le libéralisme économique

ان مبدأ الحرية الاقتصادية ، او المبدأ الفردي الاقتصادي ، مبني على اعتبارات اقتصادية محضة ، تجعله مستقلاً كل الاستقلال عن المبدأ الفردي الفلسفي او الاخلاقي بحيث يستطيع المرء ان يدين بالحرية او الفردية الاقتصادية من غير ان يقتضي ذلك منه الايمان بالفردية الفلسفية : ان مبدأ الحرية الاقتصادية يعلن «ان النظام السوي والاكثر ملاءمة لتقدم الشعوب المتمدنة ، هو حيث يتمتع الفرد بحرية الشغل والانتاج والتبادل والاستهلاك والادخار بقدر استطاعته ، وحسب مصلحته التي يقدر حدودها هو ولكن ضمن حدود النظام العام والسلامة الخارجية» .

---

(١)

Gonnard : Histoire des doctrines économiques. tome 3
Gide et Rist : « « « «
Deschamps : « « « «
G. Weill : « du mouvement social en France .
Bechaux : Les écoles économiques au XX^e siècle.
G. Pirou : Les doctrines économiques en France.
« : La crise du capitalisme.

البحث الأول

خلاصة مبدأ الحرية الاقتصادية

لقد عني دعاة المبدأ الفردي او مبدأ الحرية الاقتصادية بدراسة النظام السوي ، الذي يستطيع المجتمع الاقتصادي بفضله ان يرقى وان يتقدم ، فوجدوا ان هذا النظام هو الحرية . وبما ان الفرد يمارس نشاطه الاقتصادي وهو يطيع ميوله الطبيعية التي لا يستطيع المشترع لها تغييراً بصورة دائمة فيجب البحث عما اذا كانت حرية كل فرد بممارسة نشاطه الاقتصادي تؤدي الى مصلحة المجموع ، ام انها لا اجتماعية ، ففي الحالة الاولى ينبغي للدولة ترك الفرد حراً باعماله، وفي الثانية ينبغي تعديل هذه الميول الطبيعية وتخفيف اثرها بتعديل شرائط ممارستها ، ولكن اذا ارادت الدولة ان تتدخل في تعديل هذه الميول ، فيجب ايضاً التفكير بنتيجة تدخلها ، وهل سيكون تقييد الحرية اكثر ضرراً وإيلاماً من العلة التي يراد معالجتها .

لقد درس الفرديون الاحرار هذه الشؤون ، وذهبوا الى رجحان الحرية — لا الى سموها — والى انها تعطي النتائج الاقل نقصاً ولذلك رأيناهم يدعون الدولة ان تلزم الحياد، وان تترك المجتمع يسير من نفسه ويؤكدون ان ترك الناس احراراً ، في اتباع مصالحهم الشخصية ، يجعل الحياة الاقتصادية تسير من نفسها بصورة آلية عفوية ويؤول الى تأمين المصلحة العامة .

يقول الفرديون ان الحياة الاقتصادية تكون سوية طبيعية اذا استندت الى ثلاثة اسس : الى المصلحة الشخصية كهدف والى المزاحمة كوسيلة والى الحرية كشرط .

أما من حيث المصلحة الشخصية : فلا يستطيع الانسان ان يعمل ويبذل اقصى جهده في النطاق الاقتصادي اذا لم يتح له ان يتابع غايات شخصية ، ولسنا هنا بسبيل

مناقشة المقصود من المصلحة الشخصية ولكننا نقول انها تتجاوز حدود الانانية وتتضمن المصلحة العائلية وقد رأوا ان هذا المبدأ مبني على قانون نفساني اظهرته المشاهدة وايدته التجربة ، واذن ، دعى الافراد يعملوا ايتها الدولة ، ولا تأمريهم بشيء ، ولا تضعي قيداً ، ولا تقودي احداً ، لانه لايبذل الانسان كل مالديه من امكان اقتصادي مالم تحفزه مصلحته الشخصية وهو حكمها الوحيد .

وتنتج المزاحمة عن المصلحة : فالافراد يعيشون في المجتمع في حال تنافس وتزاحم لان كلاً منهم انما يعمل في سبيل مصلحته الخاصة ، والمنتجون في فرع من فروع النشاط الاقتصادي يجتهدون منفردين ليبلغ كل منهم هدفه اولاً وهو بيع منتجاتهم وخدماتهم ، والمزاحمة والمصلحة انما يمكن ان تتجليا في جو الحرية وحده ، فالحرية هي الشرط الضروري لتعمل المصلحة والمزاحمة عملهما ، فيجب على الدولة ان تتخلى عن معاكسة الميول الفردية ، وان تترك المزاحمة حرة .

فيترتب على ذلك ان المذهب الفردي الاقتصادي ، الناظم للحياة الاقتصادية الحديثة ، يتجلى بفكرتين اساسيتين : الفكرة الاولى فكرة التوازن العفوي الآلي ، وتعني ان الحياة الاقتصادية تسير من نفسها بمجرد حرية المزاحمة ومتابعة المصلحة الفردية ، والفكرة الثانية : هي ان جهود الناس الفردية ، واتباع كل منهم مصلحته الشخصية كل ذلك يؤول من نفسه الى تأمين المصلحة العامة ، ولو لم يكن احد منهم يفكر بها .

١ — فكرة التوازن الآلي او العفوي Equilibre automatique ou spontané

كيف تتجه الفاعليات الفردية نحو انتاج عام يسد حاجات المجتمع ، وكيف يتسنى لكل منتج تصريف منتجاته ؟ وكيف نحصل على شيء من التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وكيف تسير الحركة الآلية لهذا الانتاج من غير ان ينظمها اتفاق بين ارادة الافراد ؟

ان في الحياة واقعاً هاماً يدعى بتوزيع العمل ، فكل فرد منا ينتج شيئاً او اشياء معينة او خدمة معينة ، وعلينا ان نقدم ماننتجه لسوانا لقاء مانحن بحاجة الى

استهلاكه ، وهذه السلسلة من المبادلات التي هي جوهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية تنمو على اساس الاسعار المبنية على قانون العرض والطلب ، فالسعر هو مقياس المبادلة وهو في عرف الفرديين ضابط الحياة الاقتصادية كلها . ان السعر يعين كمية كل شيء يراد استهلاكه كما يعين كمية المنتجين في كل فرع اقتصادي ، والواقع ان كل انسان يمارس مهنة غايتها الكسب ، انما يختارها مدفوعاً بعوامل مختلفة : كالاذواق والاستعداد واللياقة او التقاليد ، واثر المحيط والوهم او التخيل ، ولكن عدداً قليلاً من الافراد لايهتم للنتائج الاقتصادية والارباح التي تنتجها الحرفة .

يشتغل الانسان ليحوز دخلاً اما ليعيش وعائلته ، واما ليغنى جهد طاقته مهما كانت طبيعته ونوع الطموح الذي تستره هذه الرغبة بالثروة فاختيار الحرفة يعين في اكثر الاحوال بسبب كونها تنتج ثمناً قليلاً او كثيراً لقاء الجهد . فتصنيف الافراد الحرفي يجري تحت رقابة الاسعار وتحت تأييد المسؤولية الفردية من دون الزام من السلطة العامة. فاذا تجاوز محترفوا مهنة ما الحد ، هبطت الاسعار (الارباح والاجور ، والرواتب والمكافات) ويضعف الامل بازدهارها ، ولكن الارباح تكثر في الحرفة التي يبقى فيها مجال للمتزاحمين .

هذا اول تفسير للتوازن بين الانتاج والاستهلاك فاذا كان عرض العمل (اليدوي والعقلي) زائداً في فرع ما ، نزعت الاسعار الى الهبوط ، وهبوط الاسعار يعدل بالواصلين الجدد عن هذا الفرع ويهيب بهم الى البحث عن طريق آخر وبالعكس ، ارتفاع الاسعار الذي يشاهد في الفروع القليل مستثمروها يؤدي الى استخدام كل من يتقدم للعمل .

وعدا ذلك ، فالفاعلية الانتاجية لكل فرد في كل فرع اقتصادي تتطابق مع تقلبات الاسعار . فالهبوط الذي يدل على زيادة في الانتاج او الصعود الذي يدل على قلة فيه ، ينير الناس الذين يجيبون على هذه الاشارة يعطيها الضابط — لانهم ساعون وراء الربح — الذي يأمرهم بالانتاج كثيراً او قليلاً حسب سهولة البيع اوصعوبته وليس لهم فوق ذلك اي سعي ضد طبيعة الاشياء .

ليس في التوازن اذن معجزة ، وانما يستند الى حركة اسعار ، ومع ذلك فالغريب ان يدهش الناس من حصول ازمة من آن لآخر . والازمة لا تنشأ عن فرط انتاج عام ، غير ممكن الحصول في رأي جان باتيست ساي لان فرط الانتاج يقتضي زيادة الأشياء على الحاجة — والله يعلم ان حاجاتنا لاحد لها — ولكن الازمة تدل على حصول اختلال في التوازن بين مختلف فروع الانتاج فهناك سوء توزيع في القوى الاقتصادية ، يبرهن على ان انذار الاسعار لم يسمع ، وهناك اشياء كثيرة من النوع الفلاني لا تجد امامها اشياء كثيرة من النوع الآخر ليستطيع منتجوها ان يتبادلوها . فحيث توجد زيادة يجب تقديم كمية اكبر لحوز نفس الكمية التي كانت تؤخذ قبلًا . ان فرط الانتاج الجزئي قد يؤدي الى هبوط عظيم في الاسعار بحيث لا يجد المنتجون في سعر المبيع ما يعادل تكاليف الانتاج . واذا امتد هذا الامر الى فروع عديدة وهامة فخراب الافراد الموجودين في المناطق الزائدة يؤدي الى حرمان الفروع الاخرى من زبائنها ، الامر الذي يسوق الى الازمة العامة .

هل هذا يعني ان قانون التوازن الآلي قد اصبح عاطلًا ؟ كلا ، لان هذا الامر عبارة عن حادث ، او بلاء لا بد منه ، اما الدواء فلا حاجة للتفتيش عنه . فهو في هبوط الاسعار . اذ ان منتجي الفروع الزائد انتاجها يستمعون الى هذا الانذار المبارك الذي يصبح امراً مبرماً فيقللون نشاطهم تحت اكراه الاسعار التي يؤدي هبوطها الى خسارهم . وبين هؤلاء المنتجين من تكون تكاليف استحصالهم ارفع من سواها (المنتجون النهائيون) فهولاء يقضى عليهم قبل سواهم ثم ان افلاس قليلي الاحتمال والمقاومة يؤدي الى الاصلاح الضروري . ولا يثورن احد على هذا القانون ، فهو القانون بكل معنى الكلمة : اي صلة ضرورية تنجم عن طبيعة الاشياء . فلا يستطيع احد ان يمنع السعر من ان ينتج من النسبة الموجودة في وقت ما بين العرض والطلب ، الا اذا افترض ان الافراد ذوي الذوق السليم يضيعون شعورهم بمصلحتهم الى حد ان يرضوا بدفع

ثمن ما يستهلكونه بمعدل اعلى من السعر العادي ليحولوا دون خراب المنتجين غير النافعين . لان كل منتج يشتغل في فرع زائد بتكاليف استحصال اعلى من سعر المبيع هو منتج غير نافع ، ولا حاجة للمجتمع بعمله .

ان من الخرق والعقم الثورة على قانون العرض والطلب ، بل ان من الخرق محاولة القضاء عليه بايجاد مستوى صنعي للاسعار اذ يجب ان تهبط الاسعار بالضرورة .

لندع الافراد يعملوا ، وبصورة آلية ، يعود التوازن بالقضاء التدريجي على الزوائد بشرط ان يكون خطر الافلاس والبطالة لقاء الحق بالاثراء وبالحياة العاملة .

اما تدخل الارادة رغبة بتخليص الافراد من مسؤولية ضرورية ، فلن يكون الا خارجاً عن محله ويعطل نظام الاشياء .

. . . . .

ثم ان نظرية التوازن الآلي ، هذه ، لا تطبق على حركة اسعار البضائع فحسب ، بل وعلى اسعار الخدمات ولا سيما العمل . فعندما يتوازن العرض والطلب — عرض البضائع وطلبها — فيمكن ان تجد اليد العاملة من يستخدمها ، ولا يكون بطالة شديدة في بلد تنشط فيه روح التشبث ، ورؤوس الاموال كافية ، والاعتماد يدعم الاعمال ونمو الصناعة يرافق نمو السكان .

ان الاجرة التي هي عنصر هام في تكاليف الاستحصال ليست مستقلة عن سعر مبيع البضائع . فالمستحدث لا يدفع الاجرة التي يريدها العمال ، وكما ان للبضائع سعراً يتوقف على العرض والطلب او على حاجة الناس اليها بالنسبة للكميات الموجودة ، كذلك تخضع الاجرة لقانون طبيعي . ولما كان معدل الاجور مرتبطاً بسعر مبيع البضائع لان الاجرة تستوفى من اصل هذا السعر ، فعمل الاجور يهدد بالهبوط حينما تهبط الاسعار . واذا قيل ان هبوط الاسعار يمكن ان ينعكس اولاً على الربح ، فمن السهل القول بان المستحدث يمكنه ومن غير شك ان يضحي بربحه اذا شاء ان

ينقص اجرة عماله ولكنه لا يستطيع الاحتفاظ بالاجور في نفس المعدل عندما يكون سعر البيع معادلاً لتكاليف الاستحصال . ففي حدود هامش قابل للتغير يؤدي هبوط الاسعار الى هبوط الاجرة ، وبالعكس ، قد يؤدي ارتفاع الاسعار الى ارتفاع الاجرة .

فما هو مكان الحركة العفوية او الآلية ؟ باي حركات عفوية يحصل التوازن فيما يتعلق بالاجرة ؟

في المؤسسات التي انتجت كثيراً بالنسبة لسواها ، يؤدي هبوط الاسعار الى تمهل او توقف الانتاج ، وهذا ينعكس على الاجور بصورتين : هبوط الاجور وبالتالي هبوط تكاليف الاستحصال التي تنتج عن هبوط الاسعار بالقدر الضروري للوصول لمستوى دخل المستهلكين تارة ، وطرد العمال الزائدين تارة اخرى .

فاذا تركنا الامور تجري بطبيعتها ، كما هو الواجب امام قوانين طبيعية فيحصل التوازن . . . وبسرعة . فالعمال العاطلون يرضون بالعمل باجور واطئة بدافع الضرورة في معامل اخرى تستطيع بفضل نقص تكاليف الاستحصال ان تجعل اسعار المبيع في مقدور الدخول الواطئة .

هذه الحركة آلية ، لان النظام الاقتصادي وقد ازيل عن مكانه الاول بضغط المنتجين المخطئين يعود اليه بعامل قوة معوضة وهي هبوط اسعار البضائع واسعار العمل اي الاجرة .

هذا ما يتعلق بالتوازن العام الآلي حيث نرى التضامن بين مختلف عوامل الانتاج في نظرية جعلناها بسيطة ومنها يتبين ان ضابط حركة التوازن هو جو المزاحمة الحرة .

فالمذهب الحر ، استند على هذه الفكرة ، وتما واكتمل بناء على الفكرة الآتية : «بما ان المنفعة الشخصية هي محرك اعمالنا الاقتصادية ، وبما انها تجعل الافراد مخاصمين بعضهم لبعض ، فالرجل ولد لاجل المزاحمة التي تتطلب الحرية » . ثم ان الاحرار وقد استعاروا من الاقتصاد الرياضي حركة الاسعار التي تفترض مزاحمة مطلقة

يؤكدون أن الامور تجري كأن الافتراض حقيقة وكأن المزاحمة يجب ان تنمو بالضرورة من المنفعة الشخصية .

ولكن آدم سميث حاول فيما بعد ان يكشف النقاب فقال :

« كل فرد يضع بدون انقطاع كل جهوده في سبيل السعي عن اوفق مكان يستعمل فيه ماله ، ولا شك انه انما يرمي لحوز ربحه الخاص لا ربح المجتمع ، ولكن اهتمامه بمصلحته الشخصية يقوده طبعاً او بالضرورة لاختيار نوع الاستعمال الافضل للمجتمع : اولا ، يسعى كل فرد لاستعمال رأسماله في اقرب مكان منه وبالتالي يدعم بذلك الصناعة الوطنية . ثانياً ، كل فرد يجهد بالضرورة لتسيير هذه الصناعة بحيث يبلغ منتوجه اكبر قيمة ممكنة . ولكن الدخل القومي لكل مجتمع يعادل القيمة التبادلية لكل منتوج سنوي لصناعته او هو نفس هذه القيمة التبادلية . وعليه ، فيما ان كل فرد يجتهد غايته لاستعمال رأسماله لشد ازر الصناعة الوطنيةو تسيير هذه الصناعة بحيث تنتج اكبر قيمة ممكنة ، فكل فرد يعمل بالضرورة لجعل دخل المجتمع اكبر ما يمكن . والحق ان نيته ليست خدمة المجتمع بل انه لا يدري كيف يخدمه .

فهو ، بتفضيله تأييد الصناعة الوطنية لا الاجنبية ، انما يبحث عن سلامة نفسه ، وهوبتسييرة هذه الصناعة بحيث يكون دخلها اكثر ما يمكن ، انما يبحث عن ربحه هو . فهو في ذلك مقود بيد غير بريئة للقيام بغاية لم تكن في نيته . وبمتابعة مصلحته الخاصة يخدم غالباً مصلحة المجتمع وكانه انما كان يبتغي خدمته . والحق ان هذه الرغبة ليست مشتركة بين جميع التجار »

ان دعاة الحرية الاقتصادية يؤمنون بان دافع المصلحة الشخصية عامل تقدم اقتصادي : ويعنون بالتقدم الاقتصادي كل درجة يقطعها البشر في طريق اقتصاد الجهود ، اي اقلال الجهد المبذول في سبيل بلوغ نتيجة اكبر ، وهو يقتضي عملياً انقاص نفقات الانتاج . فكل فرد يتوخى اقلال نفقات الانتاج في سبيل مصلحته الشخصية ، ليزداد ربحه ، وليستطيع ان يبذ مزاحميه ومنافسيه ، وعندما يتنافس

المنتجون تقل ارباحهم حتى تكاد تصبح صفراً ، وحتى يكاد السعر يساوي نفقات الانتاج ، وعندئذ يعمل المستحدثون الفكر في اختراع طرائق تقلل النفقات وبالتالي تترك لهم بعض الربح ، فتنشط الاختراعات ، ويتقن التنظيم الصناعي والاداري ، وبديهي ان نفع ذلك يعود في النتيجة على المجتمع كله بالنفع العميم ، لان الذي يظفر بانقاص تكاليف انتاجه يكتفي بربح قليل ، ويرخص اسعار مبيعه ، فيقبل عليه الناس ، ويستفيد المستهلكون من رخص السعر ، ويستفيد هو من الكميات الكبيرة التي يبيعها ، وعندئذ يضطر منافسوه الى انقاص السعر والى التنظيم والى استعمال المخترعات .

ويتلخص من ذلك كله ان المبدأ الاقتصادي ، مبدأ اقتصاد الجهد يتأمن بصورة اجتماعية ، تحت تأثير المصلحة الشخصية والمزاحمة اي تحت تأثير المصالح الشخصية المتزاحمة في سبيل تأمين الحاجات الاجتماعية ، وفي سبيل حوز اكثر ما يمكن عن طرق المبادلة. وبينما تكون غاية الفرد ان يستفيد وحده من الاتفاق الذي يصنعه ، فان المجتمع كله يستفيد منه ، ولقد اوجز الاقتصادي « باسيتا » هذه الافكار كلها في قوله : « وهكذا فان المصلحة الشخصية هي هذه القوة الفردية التي لاتقاوم ، والتي تسوقنا نحو البحث عن التقدم ونحو اكتشافه ، والتي تدفعنا نحوه دفعاً ، وهي المهماز الذي يحفزنا نحو احتكار التقدم ؛ ان المزاحمة هي هذه القوة الانسانية التي لاتقاوم ايضاً ، والتي تختطف التقدم من يد الفرد لتجعل منه تراثا مشتركاً بين جميع الاسرة الانسانية : هاتان القوتان اللتان يستطيع الناس انتقادهما منفردتين ، تؤلان سوية الى الاتساق الاجتماعي ».

حق الملك والمبدأ الفردي : هذا ونعتقد ان الوقت حان للكلام على حق الملك بعد ان سكتنا عنه حتى الآن . ان الحركة التي وصفناها حتى الآن تقتضي حتماً حق الملك ، بل هي لاتوجد الا اذا كان حق الملك موجوداً ، وكان آدم سميث اعتبر ذلك كله من البديهيات فلم يفكر بتأكيده ، بينما رأى زعيم الفيزيوقراطيين ، الدكتور كينه ى ان ضمان الملكية هو الاساس الجوهري لنظام المجتمع الاقتصادي » فبفضل الملكية يستطيع الفرد الذي يحدوه نفعه الشخصي ، ان يغير وان يبدل وسائل انتاجه ، ولن

ينقل رأس ماله وعمله الى المكان الرابح ، وهذا كله يفترض الشخص مالكاً لوسائل الانتاج ، ورؤوس المال ، حراً باستعمالها كما يشاء ، وبمبادلتها مع من يشاء ، بل ان الحرية تتضمن ملك الانسان لنفسه ولخدماته ، وملك امواله المنقولة ، وملك امواله غير المنقولة فحق الملك بهذا الاعتبار مفهوم نفع اجتماعي ، واحترامه انما هو احترام لمصلحة المجتمع وليس ادل على مقدار تعلق الفرديين بحق الملك من هذه الجملة التي وردت على لسان احد الفيزيوقراطيين : « ان حق الملك شجرة ، اغصانها جميع المؤسسات الاجتماعية ، منها ولادتها ومنها غذاؤها ، وهي تموت حين تنفصل منها». وحيثما تكون الملكية محترمة خالصة من القيود التي تغل الحرية الاقتصادية ، فالنفع الشخصي يدفع دائماً كل انسان نحو اتقان ومضاعفة الاشياء التي يريد بيعها ، وبذلك تكثر كمية الفوائد التي يمكن ان تتاح للناس ، والتي تتيح لهم ان يكثروا مقابلها ، وعندئذ يسير العالم من نفسه ، بينما تفتأ الرغبة بالاستمتاع ، وحرية الاستمتاع تعملان على مضاعفة المنتجات وزيادة الصناعة وهذا كله يعود المجتمع على حركة تصبح نزعة دائمة منه الى احسن حال ممكنة » .

البحث الثاني

المذهب الفردي والدولة

١ — الفرديون المدرسيون

لا يتجاهل المذهب الفردي الدولة ، ولا ينكرها ولا يطلب الغاءها ، ولا ينظر اليها نظره الى قوة سلبية قاصرة ، وانما يعتبرها مشروعاً ضرورياً لحماية الحرية والملكية ، على ان نظرة الفرديين الى الدولة لم تكن واحدة في ادوار العهد الحديث ، وانما كانت تبعاً لتطور الحياة الاقتصادية واتساعها وكثرة مشاكلها وازماتها ، ولذلك نجد الاقتصاديين

يفسحون المجال شيئاً فشيئاً لتدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية ، وبعد ان كان الفيزيوقراطيون يجعلون لها وظيفة محدودة ، نجد سلطانها يقوى لدى ادم سميث ثم تزداد شدته لدى ستوارت ميل ومن بعده .

الفيزيوقراطيون

ان الفيزيوقراطيين يعتبرون الدولة حارسة للنظام الطبيعي ، ولا يرون في المليك آمراً يحكم بحسب شهوته ، او بحسب مايعتقده في مصلحة الدولة وانما يترك النظام الطبيعي يتوطد من نفسه ، لان القوانين التي يضعها البشر لاتخلق الحقوق ، وانما تعلن الحقوق الموجودة ، ولان السلطة لم تخلق لتضع القوانين ولكن الذي يخلق القوانين هو الذي خلق الحقوق والواجبات ، وعلى هذا فالسلطة التشريعية التي تعلن القوانين حق من حقوق الملك فالملك اذن ذو دور سلبي ، وهو الواسطة بين الله والناس ، ولذلك يبقى ملكا مطلقاً قويا بنظر رعيته ولكن يخضع للنظام الطبيعي الالهي ، هو « المستبد الملهم » .

ولكن من يراقب كون القوانين منطبقة على النظام الطبيعي ؟ ان الرأي العام المستنير هو الذي يراقب ذلك ، ولهذا السبب نجد الفيزيوقراطيين يعتمدون كثيراً على التعليم في تكوين النخبة المستنيرة التي تفرض رأيها على الجمهور وتجعله رأياً عاماً ، فيقول الاب بيدو : « الا ترون في التعليم العام قوة مقاومة طبيعية ، تقف بوجه الرغبات المعتدية ، قوة تزداد عنفاً كلما كان اثر الايمان اعمق ، والنور اوضح والعاطفة مستحكمة » .

واذا كان شكل الحكم الذي يرغبه الفيزيوقراطيون هو الملكية المطلقة ، فلا يفهمن من ذلك انهم يقرون للدولة بحق التدخل في شؤون الناس وانما يرون ان على الدولة ان تسهر على استقرار ثلاثة امور : الملكية ، والحرية والامن ، اما ضمانة استقرار النظام الطبيعي فهي الجيش والشرطة والقضاء ، ولكن خير الضمانات هي العمل الطوعي الذي يقوم به المواطن ، المستنير بالعلم ، فكلما نمت هذه الضمانة ، تضاءلت الضمانة الاولى حتى لايعود العالم بحاجة لشرطة ولا لجيش .

اما في النطاق الاقتصادي فانهم يعهدون للدولة بوظيفة لاتتفق مع مبادئهم :

انشاء مشاريع المنفعة العامة . وقد يخيل ان الفيزيوقراطيين ذهبوا هـذا المذهب تحت وحي البيئة التي يعيشون فيها ، اذ يشاهدون حولهم ملوكاً يعيشون على اراضيهم ويبنون عليهـا الجسور والطرقات والاقنية والابنية العامه ليستعملها رعاياهم واقنانهم المقيمون على املاكهم التي هي ارض الوطن كلها ، ولكن الحقيقة ان الدكتور كونه‌ي طبيب الملك لويس الخامس عشر وزعيم الفيزيوقراطيين يورد اسباباً اخرى اذ يقول ان هذه الاشغـال تبتغي تسهيل نقل البضائع ، وانقاص نفقات التجـارة وبالتالي زيادة الريع الصافي ، بل ذهب كونه‌ي ابعد من ذلك اذ طلب الى الدولة ان تنفق الاموال الغزيرة في سبيل استثمار الاراضي الزراعيه فقال : « يجب على الحـكومة ان تعني بالانفاق على الاعمـال الضرورية لاراضي المملكة ، اكثر من عنايتهـا بالادخار ، اذ من النفقات الـكبيرة ما لا يعد تبذيراً واسرافاً ان ذهب في سبيل زيادة الثروة ولـكن لايجوز المزج بين التبذير وبين الانفاق ، لأن التبذير يبتلع كل ثروة الوطن والملك » .

آدم سميث :

لم يقف سميث حيث وقف الفيزيوقراطيون ، وهو اذا كان حراً مثلهم ، فقد كان واقعياً ، عملياً ، ولذلك نجده ، يخالف منطق مبادئه ، ويفتح في جدار «الحرية الطبيعية» التي ينادي بها ثغرات كبيرة .

١ — فنراه يقر قانون الملاحة الذي اصدره كرومويل والذي يجعل الملاحة منحصرة بالسفن البريطانية وذلك في سبيل الدفاع الوطني .

٢ — ونراه يقر فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة التي تزاحم البضائع الوطنية ولـكنه يعلن ان هذه الرسوم يجب ان تكون معادله للضرائب التي تخضع لها المنتجات البريطانية ، والواقع ان « الرسوم التعويضيه » كلمة مرنة ، اذ قد تشمل كل مزية تتمتع بها البضاعة الاجنبية ، فتقود الى منع دخول البضائع .

٣ — ونراه يقر فرض الرسوم الجمركية التي يقصد منها المقابلة بالمثل ، وهو آسف لذلك كل الاسف « لأن مقـابلة الشر الذي يصيب بعض الطبقات بشر يصيبنا ويصيب جميع الطبقات دليل على الخرق وسوء التدبير .

٤ — وهو ينصح بالغاء الرسوم الجمركية فجأة لأن ذلك من شأنه الاضرار بالصناعة الوطنية ، ولذلك نراه يفضل ان تستوفي الدولة رسوماً تعوض الخسائر التي تصيب الخزينة من جراء الحرية التجارية .

٥ — ونراه يجيز منح بعض الشركات الاستعمارية حق انحصار موقت ، تشجيعاً للمشاريع التي تتطلب المخاطرة والمغامرة ، وان كان في الاصل يناهض كل احتكار وانحصار اذ يقول : « يندر ان يجتمع اشخاص ينمون الى حرفة واحدة من غير ان ينتج عن اجتماعهم مؤامرة على الجمهور او اتفاق على رفع الاسعار » .

٦ — ونراه يجيز تسعير الحاجات الضرورية الخاضعة للانحصار ، وذلك لأن المزاحمة مفقودة من حيث الاساس ، فيجوز للدولة حماية المستهلكين .

٧ — ونراه يجيز تعيين حد اعلى للفائدة ، رغماً عن ان الفائدة سعر كسائر الاسعار التي يجب ان تتعين بحرية وفقاً لقانون العرض والطلب ، ولكن سميث كان يقصد من ذلك مكافحة الربا والمرابين ، الذين يقرضون السفهاء والمبذرين والقاصرين باعتبار انهم وحدهم يقرضون لقاء فائدة كبيرة .

٨ — واخيراً نرى سميث يتكلم عن مصارف الاصدار وعن ضمانة الاصدار ويقول بهذا الصدد جملة تصح ان تكون دستوراً للعمل :

ان الانظمة الاستثنائية التي توضع في سبيل الأمن والطمأنينة « يمكن ان تعتبر خرقاً للحرية الطبيعية ، ولكن الحرية التي يتمتع بها عدد قليل من الافراد من شأنه ان ينال من طمأنينة المجتمع كله يجب ان تقيدها قوانين جميع الحكومات من حرة او مستعبدة » .

ستوارت ميل

يعد ستوارت ميل بحق زعيم الاقتصاديين المدرسيين ، فهو الذي طبع علم الاقتصاد بطابعه الذي نجده عليه اليوم في مختلف بلاد العالم ، ولذلك يعد رأيه حجة قوية فيما يتعلق بمكانة الدولة في الحياة الاقتصادية .

خصص ستوارت ميل في مؤلفه «مبادئ الاقتصاد السياسي» قسماً خاصاً «لعمل الحكومة» وذهب الى ان للحكومة نوعين من الوظائف : الوظائف الاجبارية والوظائف الاختيارية .

اما الوظائف الاجبارية فتمارسها الدولة باعتبارها متصلة بفكرة الحكم ولا يجادل احد فيها ، هذه الوظائف الضرورية كثيرة نجملها في عناوين ثلاثة :

١ — الوسائل التي تتبعها الحكومات في سبيل جباية الضرائب الضرورية لحياتها.

٢ — القوانين المتعلقة بالملكية والعقود ، والتي من شأنها حماية حريتها .

٣ — الوسائل التي تضمن بها الدولة تنفيذ قوانينها ، وهي الشرطة والقضاء .

وبعد ان بين المخاطر التي تنشأ عن اساءة الدولة القيام بوظائفها هذه ، كاكثارها من الضرائب ، اوسوء وضع القوانين وادارة القضاء، يبحث في وظائف الدولة الاختيارية. والوظائف الاختيارية كثيرة جداً ولكن يمكن حشدها في البنود الآتية :

١ — التربية والتعليم ، لجعل النشء فاهماً معنى الحرية ومقدراً لها ، ولكنه يحارب انحصار التعليم .

٢ — حماية الاطفال والمراهقين بتحديد ساعات العمل .

٣ — مراقبة الشركات ذوات الامتياز .

٤ — الاحسان ، وفي هذا الصدد يوصي ستوارت ميل ان لا يؤول الاحسان الى اعتماد المرء عليه في حياته ، لأن فرط الاحسان وعدم الاحسان يؤولان الى اضعاف نشاط المرء وثقته بنفسه .

٥ — الاستعمار ، لأن تدخل الدولة في هذا المضمار يهم المصالح الابدية للمدنية فلا يمكن ان يجري الاستعمار الا من قبل الدولة او من قبل جماعات متفقة معها .

٦ — واخيراً يضع « ميل » مبدءاً عاماً للتدخل ، هو انه نافع حين توانى الافراد عن القيام بالشؤون الضرورية مثل انشاء الطرق والمرافئ والمستشفيات والترع والمدارس وتنظيم الثقافة الفكرية ، وبما ان الافراد لا يستطيعون القيام بهذه الاعمال لقلة اموالهم

فيجوز للدولة ان تقوم عنهم بهذا الامر ، وان كان يفضل ان يقوم الافراد بهذه الاعمال وتنشطهم الدولة في ذلك وتشد ازرهم .

ثم ان ميل ، بعد ان يعدد واجبات الدولة الضرورية والاختيارية يدلي بحججه ليثبت اضرار تدخل الدولة فيقول :

١ — ان حول كل انسان دائرة لاينبغي لأي حكومة ان تتعداها ...كل انسان يضمر احتراماً مهما قل للحرية او الكرامة الانسانية يعترف انه يوجد وينبغي ان يوجد في حياتنا فضاء مسوّر بنجوة عن كل تدخل للسلطة » هذه الدائرة يجب ان تحتوي كل ما يتعلق بحياة الفرد ، وكل ما لا يؤثر على حياة الآخرين . اما التدخل والاكراه ، فهو سيء العاقبة ، ويضعف جزءاً من القوى العاطفية او الفاعلية للروح او الجسد و « ينطوي على شيء من الذلة كالعبودية » .

٢ — من الخطأ الظن انه يمكن تحقيق الخير اذا اكثرنا من تدخلات الدولة ، اذ الدولة لا تمثل الامة بل بعضها فلا ينبغي ان تضطهد الاقلية .

٣ — كل وظيفة جديدة تعطى للدولة هي عمل جديد على عاتق اشخاص تثقلهم الاعمال لذلك يسيئون القيام بها .

٤ — هاك مثل عامي يؤكد ان الافراد يحسنون فهم مصالحهم اكثر مما يحسنه الموظفون . ويرى ميل انه صحيح انه يوجد انحطاط حكومي بالنسبة الى الافراد في اكثر الاعمال التجارية والصناعية ، لأن الحكومة لا تحوي كل الاكفاء والعلماء بل يبقى كثير من هؤلاء خارجها ويستطيعون مزاحمتها « وواضح ان الحكومة، بقيامها محل الافراد ، تجعل في مكان الناس الصالحين ، اناساً اقل مقدرة وتجعل طريقتها الواحدة في العمل مكان كثير من الطرائق التي كان سيجربها كثير من الاشخاص القادرين والآيلة الى غاية واحدة: مزاحمة موافقة كل الموافقة للتقدم اكثر من اي طريقة متجانسة موحدة .

٥ — اهم الاعتراضات فردية : عندما يمكن للحكومة ان تضم اليها احسن

العبقريات ، وانشط الكفاآت فمن الخير ان يبقى جزء كبير من الاعمال للافراد ذوي العلاقة لان هذه الاعمال « جزء اساسي من تربية الشعب التطبيقية » وكذلك الاختراع والمحاكمة و self-control لان مصاعب الحياة هي التي تبعث كل ذلك ، ولا يعني هذا ان المصائب مرغوب بها لانها تبعث قوى تقاتلها « بل بصفتنا مخلوقات اختلطت في الحياة يجب علينا ان نخلص الحياة البشرية من المصاعب وان نترك منها بقية ، كالصياد الذي يترك بقية من الصيد ، ليصطاد فيما بعد » .

ان من الشر زيادة قوة الحكومة بدون ضرورة ومن الخطر جمع كل ذكاء البلاد في الدواوين ، اذ لا يعود ممكناً اجراء اي اصلاح يخالف مصالح الديوانيين . وان القيصر « باستطاعته نفي اعضاء دوائره الى سيبريا ولكنه لا يستطيع ان يحكم بدونهم ولا ضد ارادتهم . وليس الامر كذلك لدى شعب اعتاد القيام بنفسه بالاعمال . خذوا من الاميركيين حكومتهم ، تجدوا فيها كل فريق قادراً على تنظيم حكومة فوراً ، هكذا ينبغي ان يكون كل شعب حر ؛ وكل شعب قادر على ذلك ، فهو حر بلا شك » .

« ان قيمة الدولة هي قيمة الافراد الذين تتألف منهم ، والدولة التي تفضل ظواهر الحذق الاداري على توسيع ورقي فكر الافراد ، والدولة التي تذل الرجال ليكونوا بين يديها آلات مطيعة لمشاريعها — ولو كانت مباركة — لن يتسنى لها القيام باعمال كبيرة برجال صغار وان كمال حركة الدولة ، التي ضحى كل شيء من اجلها ، لن ينفعها شيئاً لفقدان القوة الحيوية التي اضطهدتها تسهيلاً لحركتها » .

وهو قد نقد كثيراً من التدخلات مثل الانحصار لانه طريقة اعتيادية لانتاج الغلاء الصنعي ، والمحتكر يستوفي ربحها ، من المستهلك ولانه لا يهتم للتقدم الذي تتطلبه المصلحة ، ويفضل بقاءه في جموده على الاستفادة من التقدم ، ومثل قوانين منع تجمع العمال لانها تخفض الاجور وتسبب بؤس العمال ومثل نظرية جمال الصناعة القومية لواضعها (carey) ومثل محاولات تسعير البضائع لان تدابير تهبيط الاسعار تؤدي لرفعها لان المقرضين يقللون عرض نقودهم والمستقرضون المضطرون يستقرضون خفية بسعر اعلى .

٢ — الفردية والدولة في العصر الحديث :

حاذرت الدولة طيلة القرن التاسع عشر التدخل في شؤون الافراد اكثر من المقدار الذي كان يسمح به مبدأ الحرية الاقتصادية ، ولكن القرن العشرين جاء في موكب كبير من تدخل الدولة في شتى نواحي الحياة ، وكان تدخل الدولة مضطرباً متقطعاً لا يربطه نظام ، تحت ضغط المصالح الخاصة القوية :

فحطمت فكرة العقد ، اذ سمحت لنفسها بتغيير نتائج العقود رغماً عن المتعاقدين « وبعد ان كان العقد قانون المتعاقدين ، اصبح عبارة عن خضوع الطرفين لقواعد قانونية اجبارية » وتدخلت بين صاحب العمل وعماله ، وعطلت حركة الاسعار تحديدها ومراقبتها ، ودفعت بالشعوب الى الاكتفائية والانحصار ، والخلاصة ان الدولة قامت باعمال لايقرها عليها الفرديون المدرسيون .

اما الفرديون المعاصرون ، فيقرون للدولة بالوظائف الآتية :

١ — ضمانة الحرية الاقتصادية وذلك يكون بحماية الاموال والاشخاص واحترام العقود ومحاربة مؤسسات الاحتكار .

٢ — حماية مصالح الوطن الدائمة ، لان الدولة تمثل الديمومة والاستقرار ، ولان النفع الشخصي الآني لاينبغي ان ينسينا الاجيال القادمة ، فعلى الدولة ان تعني بعدم زوال الحراج والمناجم والمواشي وبعدم قلة النسل .

٣ — القيام بالاعمال الضرورية التي يكسل عنها الافراد .

٤ — الحث على التقدم والرقي عن طريق التعليم والمكافأة .

٥ — العناية ببعض الصناعات الضرورية للحرب (كالمواد الكيميوية والاسلحة).

ان الفرديين المعاصرين يستنجدون بالدولة في سبيل بعث الحرية الاقتصادية الصحيحة ، اي في سبيل مايدعى بالحرية المنشئة (libéralisme constructeur) هذا النظام الفردي الجديد (néo - libéralisme) كما يقول أحد دعاته (Rougier) « يقر تدخل الدولة لحماية المزاحمة الحرة التي تتيح وحدها اصطفاء القيم ، ولاعادة التوازن الطبيعي الذي عطله تحالف المصالح الخاصة والامتيازات ، والتي تستطيع وحدها

ان توفق بين الشرائط الانسانية وبين الامكانيات الجديدة التي يخلقها الفن الحديث ، ولزيادة الثروات الطبيعية والمواهب الفردية التي ترفع مستوى الشعوب . وهـذا النظام يرفض ان يجعل من النظرية المانشسترية النضالية في أصلها ، نظرية جبرية توكلية تستسلم للقوى الغاشمة ، ان الحرية المنشئة لاترضى ان تستعمل الحرية في سبيل قتل الحرية » .

ليس المذهب الفردي في حال جمود أو ضعف ، وانما هو على العكس من ذلك ، في طريق التجديد ، ولا يزال يحتفظ بمواقع هامة في أكثر بلاد العالم المتمدن . وقد عقد مؤتمر في باريز عام ١٩٣٣ ضم « الاقتصاديين المتكلمين باللغة الافرنسية » وبحث في قضية الحرية الاقتصادية ، والاقتصاد المسير، فتكلم الاستاذ لينر استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة بروكسل عن المبدأ الفردي فقال : « لم يمت مبدأ الحرية الاقتصادية ولم يقعد عن القيام برسالته ، فهو اذا كان لم يثمر كل الثمرات المرجوة منه ، فلأن الدولة تدخلت في الحياة الاقتصادية في سبيل منع الحركة العفوية من بلوغ مداها لان هذه الحركة من شأنها الاضرار ببعض المصالح الخاصة . ان الحرية الاقتصادية ستنجح في المستقبل أكثر مما نجحت في الماضي بشرط ان يشتغل الناس مؤمنين بالحرية شاعرين بالمسؤولية الفردية » .

البحث الثالث

نقد المذهب الفردي الاقتصادي

لم يلق مذهب من المذاهب من الحملات العنيفة مالاقاه المذهب الفردي الاقتصادي في العصر الحديث ، ومع ذلك فقد بقي في العلماء الاقتصاديين كثير من المؤمنين به ، والداعين اليه ، والمنافحين عنه ، وكما أوجزنا مآل هذا المذهب نريد الآن ان نرسم

صورة مصغرة لرأي المدافعين عنه كما يعرب عنه المؤلف جسكار ويستنغ ، وللجدل النظري القائم بشأنه بين دعاته وخصومه كما يصوره الاستاذ ديشان ، ثم نجمل رأي الاستاذ « بيرو » في المفاضلة بين حجج الفريقين .

١ — الدفاع عن نظام الحرية الاقتصادية : يقول دعاة النظام الفردي ، ان الرأسمالية لاينبغي ان تعتبر مسؤولة عن الاضطراب الاقتصادي الحالي وعما يجر وراءه من موكب البؤس والآلام وان الازمة الاقتصادية الحالية — كما يقول كلرسون — ليست ناشئة عن قلة جدارة الرأسمالية بل عن قلة احترامنا الرأسمالية وانا اذا درسنا حق الدرس كيفية سير الاقتصاد الحديث ، يتبين انا — كما يقول بودان — ان أكثر الاسواء المعزوة الى الفردية انما هي ناشئة في الواقع عن نفاذ المباديء الاشتراكية الى السياسة الاقتصادية ، ويضيف كاكسوت الى كل ماذكر « ان الحكومات لم تبق على الرأسمالية الا لتلقي عليها كل التبعات : فقد فقأت عينها ، واوثقت ذراعيها ، وبترت قدميها وجدعت انفها وهشمت اسنانها ، ثم اتهمتها بالعجز والتقاعس عن العمل »

هذا ولم يكتف دعاة الفردية بذكر الصيغ الخلابة البراقة وانما عددوا نعم الحرية الاقتصادية منذ بدأت تعم العالم في اوائل القرن التاسع عشر .

يقول جسكار ديستنغ « Giscard d'Estaing » ان نتائج نظام الحرية الاقتصادية كانت بارعة ، لان النمو الحديث للانتاج لم يكن ممكناً لو لا تراكم رؤوس الاموال وتجمعها . ففي العالم كتلة ضخمة من الثروات الطبيعية المهملة التي ستبقى عاطلة من غير نفع مادام الناس لايملكون من المال مايتيح لهم استثمار هذه الثروات وجعلها ممكنة الاستعمال حسب رغباتهم وحاجاتهم . فالتقدم الاقتصادي اذن انما يتوقف على توفر عنصر اساسي هو وجود المدخرات الكبيرة ، والحياة الرأسمالية تسهل وجودها لان من شأنها ان تحفز كلاً من الناس على ان لايستهلك في الحال كل ثمار عمله ، ولانها ترغبه في ادخار جزء من دخله ، أي في ان يرجيء استهلاك هذا الجزء ليستعمله في تأسيس مشاريع جديدة فمصلحة الفرد المهتم بتحسين حاله وحال اولاده ، تتفق مع مصلحة المجتمع الذي يتوقف نهوضه على كثرة الاموال المدخرة . واذا احتج

على جسكار بأن روسيا السوفياتية بمشروع السنين الخمس قد استطاعت ان تحتفظ بالفن الرأسمالي مع الغائها حق التملك الفردي لادوات الانتاج ، فانه يجب ان روسيا قد تنجح في انتاج السلع بنفقات اقل مما يكلف انتاج مثلها في البلاد الرأسمالية ، ولكن هذه النتائج انما تحصل بسبب ارهاق العمال الروس ارهاقاً لايحتمله عمال الغرب المعتادون على مستوى معيشة رفعه النظام الرأسمالي بالتدريج منذ عنصر كامل .

ويضيف جسكار الى هذه الحجج المتعلقة بالرقي المادي حججاً اخرى تتعلق بالناحية المعنوية الاخلاقية ، فيحاول ان يغسل الرأسمالية من كل التهم اللاصقة بها ، وهو يرى ان قوة الاشتراكية الهجومية تستند الى اسباب معنوية اكثر من استنادها الى اسباب اقتصادية ، لذلك نراه يدعو الى وجوب مرونة الرأسمالية واكمالها لكي تسمو في الناحية المعنوية كما سمت في الناحية المادية ، ولذلك « يجب ان تقتبس الفردية كل ما في الاشتراكية من فكرة اجتماعية » وذلك يكون عن طريق جعل العمال يشتغلون في المصنع برغبة وشوق ، لا ينظرون الى الآلة وصاحب المعمل نظرهم الى عدو يغتصب جهودهم ويأكل اتعابهم ولكن نظرهم الى شريك ومعين ، فاقترح جسكار اعطاء العمال اسهماً في المشروع الذي يشتغلون فيه ، وعندئذ لا يعود العامل يعتبر نفسه اجيراً اجنبياً عن مصلحة المشروع ومستقبله ، وانما يتسع نطاق تفكيره وتتغير نفسيته اذ يتسع مدى شخصيته ، ويزداد مقدار اشغاله وهمومه .

٢ . — اقوال دعاة الفردية وخصومها : اكثر الانتقادات الموجهة للنظرية الفردية ، يستند الى ان الفرديه ، كما عرضناها ، انما تفترض حال حرية اقتصادية وحرية مزاحمة ، بعيدة عن الواقع ومناقضة له ، ولذلك عنى الاستاذ « ديشان » بمقارنة النظرية بالواقع ، وبسط الحجج التي يذكرها دعاة الحرية الاقتصادية للدفاع عن نظريتهم . الوقائع التي يحتج بها على النظرية الفردية نوعان : منها ما يتعلق بالانتاج ومنها ما يتعلق بالتوزيع .

اولاً : نقد المذهب الفردي من حيث الانتاج .

يمكن تصنيف الانتقادات الواردة بصدد الانتاج في ثلاث فقرات : الاولى بحث في الصعوبات الطبيعية التي تعرقل انسجام الانتاج الفردي مع حركات الحاجات الاجتماعية ، والثانية تبحث في كيف تؤول المزاحمة الى الانحصار ، والثالثة تبحث في صلة المذهب الفردي بالتجارة العالمية .

١ . — الصعوبات الطبيعية التي تعرقل انسجام الانتاج الفردي مع حركات الحاجات الاجتماعية .

٢ . — صعوبة معرفة مقدار الاحتياج العام : يقول خصوم الفردية ان الاسواق اذا اتسعت ، وكثرت المنتجات والصفقات يصبح من العسير جداً معرفة حاجة السوق الحقيقية ، وعندئذ يصعب اتساق الانتاج مع الاستهلاك وفضلاً عن ذلك فاذا استطاع بعض المنتجين معرفة مقدار حاجات المجتمع فينتج عن ذلك تمتعهم بفوائد كبيرة وبقاؤهم مدة طويلة في نجوة من المزاحمة ووقوع الآخرين الذين لم يعرفوا مقدار الاحتياج في الازمة والضيق .

ويجيب الفرديون على ذلك انه لا جدال في ان جهالة مقدار الاحتياج العام هي مصدر فوائد موقتة للاشخاص الخبيرين والمطلعين ، ولكن هذا ليس مما يؤسف له ، بل هو مكافأة للبراعة ، وحافز على النشاط . وفضلاً عن ذلك فاذا كان اتساع الاسواق يزيد في صعوبة معرفة احتياجها ، فان الاختراعات الحديثة تسهل للناس التغلب على هذه الصعوبة ، فالمصافق والبرق والهاتف والصحافة وشركات الاستعلامات والنقابات والغرف الحرفية ، كل ذلك يسهل على الناس معرفة حال الاسواق ويتيح انسجام الانتاج مع الاستهلاك .

ب . — صعوبة تغيير مكان العمل ونوعه ، فالنظرية الفردية تفترض سهولة تنقل العمال من مكان فيه اجورهم رخيصة الى مكان آخر الحاجة اليهم فيه كبيرة ،

ويقصد بتنقل العمل امران : الاول تنقل الانسان وهو العامل اليدوي من بلد الى آخر ، وهذا ليس سهلًا كل السهولة فللانسان عاداته وعواطفه التي تربطه بارض ما ، وتمنعه عن السفر الى مكان لعمله فيه قيمة اكبر ونفع اجزل ولذلك قال آدم سميث منذ القديم « ان الانسان ، هو اصعب الاشياء تنقلًا » . ويقول الفرديون ان هذه الصعوبة بدأت تتذلل امام رقي المواصلات ووسائطها من قطار وطيران وابحار وهاتف وراديو ، وهي وسائل تسهل التنقل ، وبالتالي تسهل انسجام الانتاج مع الاستهلاك ولذلك كانت الاحصاءات دليلًا على كثرة التنقلات في هذا العصر . والامر الثاني ، هو تنقل العامل بين حرفة كاسدة ، منخفضة الاجور الى حرفة رائجة ، وهو ايضاً استطاعة المرء ان يجد عملًا بعد ان استغنت عنه حرفته . وقد درس الفرديون هذه الناحية ، ورأوا انها لا تقتصر على النظام الفردي بل هي عامة لانها في طبيعة الاشياء . ثم اضافوا الى ذلك ان توزيع العمل الذي بلغ الغاية في هذا العصر يخفف من هذه الصعوبة في الصناعة ، حيث صارت حركات العامل بسيطة ، والآلات متشابهة بحيث يستطيع العامل ان يتنقل من معمل الى آخر من غير ان يمر بدور مران وتهيئة .

ج . — صعوبة تغيير مكان رؤوس المال : ليس من السهل تنقل رؤوس المال بين حرفة واخرى ، على ان رؤوس المال ليست سواء من هذه الناحية ، فمنها ما يسهل نقله كالنقد والمواد الاولية ، ومنها ما يستحيل الا بجهد كبير كالاراضي والآلات ، فينتج عن ذلك ان بعض المستحدثين يربحون الارباح الطائلة لانصرافهم الى حرفة بدأت تروج او لاستعمالهم طريقة جديدة او آلة جديدة للصناعة ، بينما يصعب على رؤوس الاموال الاخرى ان تسرع لمزاحمتهم اذ ليست تصفيتها المشروع الاول سهلة . وانه يصعب انسجام الانتاج مع الاستهلاك من هذه الناحية ايضاً . يعترف الفرديون بصحة هذه الاعتراضات ، ولكنهم يقولون ان صعوبة انسجام الانتاج مع الاستهلاك من هذه الناحية قائمة في طبيعة الاشياء ، ويمكن ان تكون في النظام الفردي وفي اي نظام اقتصادي آخر ، ومن جهة اخرى فان كثرة

ارباح البعض ، وخسائر البعض الآخر ، نتيجة منطقية لمبدأ المسؤولية الفردية الاقتصادية ، وهو روح النظام الفردي ، فاذا الغينا مبدأ المسؤولية ، الغينا الحافز الوحيد الذي يحفز الناس للسعي ، ولمراقبة حال احتياج المجتمع وحركاته ، والغينا مبدأ انسجام الانتاج الفردي مع الاحتياج العام ، ويعنى هذا دخولنا في المجتمع الاشتراكي . ففي المجتمع الاشتراكي ليس من ارباح مفرطة ، بل ليس من ارباح البتة ، ولكن يوجد خسائر تنشأ عن صعوبة تحويل رؤوس المال ويحملها المجتمع كله ، بينما يحملها الرأسمالي وحده في النظام الفردي .

٢ — انقلاب المزاحمة الى الانحصار .

ان مذهب الحرية الاقتصادية يعتمد على مبدأ حرية المزاحمة في تأمين رفاهية المجتمع ، ولكن المزاحمة بين المنتجين عبارة عن حرب بينهم يقضي فيها الاقوى والاحذق على الضعيف العاجز ، وهذا ينطبق على المصلحة العامة لانه عبارة عن مكافأة الجديرين . ولكن المزاحمة لا تنتهي حين يموت الضعفاء وانما تستمر بين الاقوياء انفسهم ، حتى يقضي بعضهم على بعض ، ويبقى في السوق فرد واحد ، او — كما قال برودون — « ان المزاحمة تقتل المزاحمة » وهذا نادر في العصر الحديث الذي اتسعت فيه الاسواق وكبرت المشاريع ، او يبقى في السوق افراد اقوياء يعقدون فيما بينهم اتفاقات ورابطات ، ترمي الى انهاء المزاحمة ودخول السوق بشرائط متفق عليها هذه الاتفاقات تتجلى بصيغ حقوقية كثيرة اهمها التروست وهو مسعى مالي وصناعي يرمي الى مزج المشاريع المستقله من قبل ليجعل منها جزءاً من كل يخضع لادارة فنية وتجارية واحدة ، والكارتل هو مسعى تجاري ، اقل شدة من التروست ، يترك للمشاريع المستقلة من قبل اداراتها المالية والفنية والخاصة ، وانما يربطها فيما يتعلق باسعار المبيع والكميات المنتجة ومناطق البيع . فعند ما تؤلف هذه الرابطات ، تبتغي قبل كل شيء فرض الاسعار التي تريدها على المستهلك والسيطرة على السوق ، وهكذا تنهار المزاحمة في جو الحرية الاقتصادية مع انها روح هذه الحرية ، وتخلق الانحصار والاحتكار ، ويصدق قول برودون « ان المزاحمة تقتل المزاحمة » .

لاينكر الفرديون شيئاً مما ذكرناه وانما يقولون ان الحرية كما تؤول الى موت المزاحمة فان فيها قوى كامنة تؤول فيما بعد الى موت الانحصار الاحتكاري وبعث المزاحمة من جديد وهذه القوى ثلاثة انواع :

١ — ان الاسعار المرتفعة تشجع رؤوس المال والمستحدثين على الاقبال على انتاج السلعة التى تعطيهم الربح الفاحش ، فيقبلون على الانتاج، فاما ان يتفقوا مع الرابطة القديمة وعندئذ يكثر الانتاج ، وتكثر نفقاته ، وتكثر رؤوس المال المستثمرة ، ويجب تصريف البضائع على كل حال ، فيعمد الانحصار من نفسه الى تخفيض الاسعار .

٢ — ان الاسعار المرتفعة تؤول الى الاقلال من الاستهلاك .

٣ — ان الاسعار المرتفعة تسوق الناس الى الاستعاضة عن المنتجات الغالية بمنتجات اخرى تقوم مقامها ، وان الرقي العلمي والكيمياوي من العوامل الفعالة في هذه الاستعاضة ، وعندئذ يضطر الحاصرون الى تهبيط اسعارهم ليتسنى لهم اجتذاب المستهلكين من جديد .

على ان هناك شرطاً هاماً ليمكن كسر الانحصار بواسطة احدى هذه الوسائل الثلاث ، هو جو الحرية الاقتصادية ، واذا كانت الاسعار المرتفعة تخلق مزاحمين جداً فيجب الا يعرقل الشارع هذه المزاحمة الجديدة ، كما يصنع ذلك فيما يتعلق بالمصنوعات الاجنبية اذ يصدر تشريعاً جمركياً حامياً ؛ واذا كان ارتفاع الاسعار يدفع نحو الاستعاضة فيجب ان لايمنع التشريع الجمركي الحامي هذه الاستعاضة بعرقلة دخول البضائع المستعاض بها . والواقع انا نشاهد كثيراً من الاتفاقات تخطى الحدود وتصبح عالمية ولكن الواقع ايضاً ان جو الحرية اقل ملاءمة لها من جو الحماية .

٣ — الفردية الاقتصادية والتجارة الدولية

ان جميع الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم متفقون على ان التجارة الدولية مفيدة لجميع البلاد ، لان من مصلحة كل بلد ان يكون لها سوق واسعة يصرف فيها جزءاً من

انتاجه ، ويستورد منها مواده الاولية وبعض السلع التي لايتسنى له انتاجها ، ولكنهم يختلفون في السياسة التي ينبغي اتباعها حيال المزاحمة الاجنبية . فالفرديون يدينون بمبدأ الحرية ، سواء أكان ذلك في التجارة الخارجية ام في التجارة الداخلية، ويعتبرون ان المصلحة الاجتماعية ، المبنية على المصلحة الفردية هي في الوقت نفسه مصلحة المجتمع الانساني بكامله . ثم انهم لاينكرون ان هناك اوطاناً لكل منها مصلحة وطنية مستقلة ولكنهم لايرون في ذلك ما يبرر التفريق بين المبادلة التي تجري ضمن حدود الوطن او بين الاوطان . فالمبادلات التي تجري بين رجال يقطنون اوطاناً مختلفة انما تخضع لدافع المصلحة الشخصية ، الموافقة للمصلحة الاجتماعية ، ومن مصلحة الوطن ان تنمو الثروة فيه وان يتحقق الرقي الاجتماعي ، وانما عماد الرقي الاجتماعي هما الحرية والمزاحمة فكلما اتسع السوق ، وامتد نطاق التجارة امام رعايا كل من البلاد ، فان ذلك من شأنه ان يزيد في الثروة الخاصة الوطنية ، بفضل ما ينتج عن تقسيم العمل الاقليمي من اقتصاد بالجهود ، ودليل ذلك ان جميع الامم تعنى بالمواصلات فتفتح الطرق الدولية من جوية وبحرية وبرية ، وتنقب الانفاق والترع في سبيل التجارة العالمية .

اما خصوم الفردية فاذا كانوا يوافقون الفرديين على نعم التجارة الدولية فانهم يختلفون معهم في تقدير اثر المزاحمة الاجنبية ، فالفرديون يرون فيها عامل رقي وبركة في التجارة الخارجية كما في التجارة الداخلية، بينما يرى فيها خصومهم من انصار الحماية خطراً مزدوجاً : فهي تؤول الى انقاص الانتاج الوطني من جهة ، وتجبر البلد الذي تغزوه السلع الاجنبية على تغيير انتاجه واستعمال رأسماله .

أ — هل تؤول حرية المبادلة المطلقة الى انقاص الانتاج الوطني ؟

يقول خصوم الحرية الاقتصادية ، ان حرية التجارة الخارجية من شأنها ان طبقت على استيراد البضائع الاجنبية ان تؤدي الى نقصان الانتاج الوطني واضعافه ، فاذا توفرت بعض الشرائط المناسبة في بعض الصناعات استطاعت ان تظفر في ميدان المزاحمة بالصناعات التي تزاحمها وان تقضي عليها ، فاذا جرى ذلك في نطاق الوطن الواحد ، فان السوق تنتقل من مشروع وطني الى مشروع وطني ، ويستفيد المستهلكون الوطنيون

من ذلك ، من غير نقصان في الانتاج القومي ، ولكن اذا حصل بفعل مزاحمة صناعة اجنبية فان الذي يستفيد منه هو المشاريع الاجنبية ، وينقص الانتاج القومي ، وان البلاد لاتستطيع ان تستفيد من ذلك بصورة دائمة لان قوتها الشرائية تقاس بانتاجها الذي صار ناقصاً بفعل المزاحمة الاجنبية .

ولكن دعاة الحرية لايؤمنون بنقصان الانتاج ، اي نقصان كمية العمل الوطني وانما يقولون ان الصناعة الاجنبية اذا ظفرت بالصناعة الوطنية ، فلن يؤول ذلك الى قلة الاستهلاك ، لان الناس يثابرون عليه مستعيضين بالسلع الاجنبية عن الوطنية . والبلاد الاجنبية لاترسل الينا مصنوعاتها هدية منها ، وانما تتقاضانا ثمنها ، فاذا دفعنا فمعنى ذلك انا قادرون على الدفع ولانقدر على الدفع الا اذا كنا ننتج القيم الضرورية لذلك ، فنثابر على الانتاج حينئذ ، ولكننا ننتج اشياء غير المنتجات القديمة ، فنصدرها وندفع بها ثمن ما نستورد . والواقع يثبت ان البلد الذي يستورد ما كان ينتجه من قبل لا يقع في الافلاس بدليل ان انكلترا كانت منتجة للحاصلات الزراعية ثم صارت مستوردة لها .

ان تحويل الصناعة الذي قد ينتج عن الحرية التجارية لايؤول حتما الى نقصان الانتاج في البلد الذي زالت فيه بعض الصناعات بفعل المزاحمة الاجنبية ، بل يؤول غالباً الى تغيير استعمال الشغل او رأس المال اللذين كانا يتفقان في انتاج كثير النفقات ، والى تنظيم الانتاج بشكل اكثر انطباقاً على مبادىء توزيع العمل واقتصاد الجهد وتستطيع البلاد ان تستفيد منه ماتبادل به منتجات تكلفها اقل مما كانت تكلفها حين كان انتاجها وطنياً . لذلك فان الحرية التجارية تقدم عملاً وطنياً ومدى واسعاً له ، وتنشط الادخار والاكتناز وهما مقياس امكان نمو الانتاج .

اما الحماية فانها تنتج عكس ذلك ، اذ ينشأ عنها انتاج غال ، اي يكلف نفقات باهظة وبالتالي يعطل من الثروة مقداراً كان يستغني عنه في الانتاج ، ويستفاد منه في صناعة اخرى ، وينشأ عنها تقلص في الاستهلاك بسبب ارتفاع السعر ، ولذلك كان نقصان الانتاج نتيجة للحماية التجارية لا للحرية الاقتصادية .

ب — هل يمس تغيير استعمال رأس المال المصلحة الوطنية

اذا كان لاينتج من المزاحمة الاجنبية سوى تغيير في التوجيه الصناعي ، وانتقال رؤوس المال من الحرفة المغلوبة في ميدان المزاحمة الى حرفة اخرى اكثر مورداً ، واكثر انطباقاً على كفاءة البلاد واستعدادها الطبيعي والفني واذا كان هذا لاينقص القوة الانتاجية في البلاد ، فهل يلائم المصالح الوطنية العليا ، واليس يهم المصلحة الوطنية ان يكون في البلاد بعض الصناعات والمنتجات الضرورية للدفاع عنها ؟

ان دعاة حرية المبادلة جميعاً يقرون بوجوب استغناء الدولة عن سواها فيما يتعلق بمثل هذه المنتجات لا لاسباب اقتصادية ولكن لاسباب وطنية ، ولذلك رأينا آدم سميث يقر قانون الملاحة ، مع اعترافه بضرره للثروة البريطانية . اما دعاة الحماية فيطالبون باستغناء الدولة عن سواها في مثل هذا الصدد لاسباب اقتصادية محضة . ويقولون ان على كل الشعب ان يسعى لانماء قواه الانتاجية ، والقوى الانتاجية تنمو كلها في آن واحد فالزراعة المزدهرة تتطلب مراكز استهلاك كبيرة هي المدن الصناعية ، وصناعة النسيج تتطلب مواد اولية تستمدها من الصناعات الاستخراجية . فاذا سقطت احدى الصناعات امام المزاحمة الاجنبية فان سقوطها يؤثر في سائر الصناعات ويؤكد دعاة الحرية ان ذلك ليس اكثر من تحول رأس المال من عمل الى آخر والصناعات التي لاتخشى المزاحمة الاجنبية تضاعف انتاجها ، فتكثر مبيعاتها واصداراتها ، وتتمون من البلاد الاجنبية مالم يعد ينتج في البلاد ، ولكن دعاة الحماية يقولون انا عندئذ نكون تحت رحمة البلاد الاخرى ، فباستطاعتها ان تغلق حدودها بوجه منتجاتنا ، وباستطاعتها حين تقضي على احدى صناعاتنا بفضل اسعارها الرخيصة ، ان ترفع اسعارها فيما بعد حين تم لها الانحصار ، ولذلك ليس من سوق مضمونة مثل السوق الداخلية ، ويجب اعتبارها السوق الطبيعية الاساسية للصناعة الوطنية .

عند ما يقول انصار حرية المبادلة ان العمل الذي تطرده المزاحمة من حرفة ما يمكن ان يتجه الى حرفة اخرى تستطيع ان تنمي انتاجها وبيعها في البلاد الاجنبية ، ينسون ان السوق الخارجية لاتستطيع ان تعادل قدرة السوق الوطنية على الاستهلاك

ويجيب الاحرار على ذلك ان دعاة الحماية يبالغون في قولهم لان مخاطر الحرية التجارية ليست كبيرة ، والمزاحمة لاتقضي الا على عدد ضئيل من الصناعات التي يكلف انتاجها نفقات باهظة .

واخيراً يستعمل خصوم الحرية التجارية حجة قوية سياسية : ان منع الحكومات الاجنبية اصدار بعض المنتجات يجعل الوطن المحروم منها تحت رحمة العدو ، والحكومات الاجنبية تلجأ لهذا المنع اما رغبة منها بمضايقة خصمها او رغبة منها بالاحتفاظ بانتاجها ولنفرض ان دولة كانت تستورد حديداً وفحماً من الخارج ، كان يمكن استخراجهما من ارضها لو حمت صناعتها الاستخراجية ثم اشتركت في حرب ، وحرمت من استيرادها ، فانها تكون تحت رحمة خصمها ، ويجيب الاحرار على ذلك ، او كانوا يجيبون قبل الحرب الماضية ، ان الدول لايسهل عليها منع التصدير لانها تعتمد عليه في احياء بعض الصناعات وفضلاً عن ذلك فان من النادر ان لا تصنع السلعة الواحدة الا دولة واحدة ، ولذلك لكي تصدق هذه الملاحظة التي اوردها دعاة الحماية يجب ان تكون هناك حرب عامة ، ولكن الحرب العامة في نظر الاحرار ، حادث استثنائي ، ولو اريد التفكير بكل الحوادث التي قد تطرأ لما امكن عمل شيء .

ج — اضرار الحماية

الى جانب الملاحظات التي لخصناها والتي هي عبارة عن اجوبة على حجج دعاة الحماية ، يورد دعاة الحرية حججاً هجومية ضد الحماية :

١ — يلاحظ دعاة الحرية ان ضعف بعض الصناعات الوطنية ينشأ غالباً عن نظام الحماية نفسه ، لان هذا النظام يجعل الصناعة المحمية في مأمن من المزاحمة وهذا يحملها على الكسل وعدم التطور ، ولو خشيت المزاحمة لسارت في طريق التقدم .

٢ — ان الرسوم الجمركية التي ترمي الى حماية بعض الصناعات تضر الصناعات الاخرى اذ تجبرها على شراء المواد الاولية والآلات بثمن مرتفع .

٣ — ان من الحسن اجبار المستهلكين على ان يدفعوا بصورة غير مباشرة ضريبة لرؤساء بعض الصناعات ، لان هذا هو معنى الرسوم الجمركية التي ترمي الى الحماية .

ان غاية الرسوم الحامية هي رفع اسعار المنتجات المحمية او منع هبوطها ، واذا كان دعاة الحماية يقولون ان الضريبة تقع على عاتق المنتجين الاجانب ، فقد يكون هذا صحيحاً في بعض الاحوال ولكن الغالب ان الرسوم لاتفرض على الاجانب بل غايتها ان تتيح للصناعة الوطنية ان تبيع منتجاتها بسعر أعلى مما لو كانت التجارة حرة ، وفي هذا من الضرر بالمستهلكين مافيه .

ان كل ماتقدم يفسر لنا سبب التناقض الذي نراه في السياسة الاقتصادية لكثير من البلاد ، واذا كان كل من الاحرار وخصومهم يحتفلون برقي وسائط المواصلات وينشطونها ، فان الاحرار يبقون منطقيين مع انفسهم لانهم يدعون للاستفادة من وسائل المواصلات .

ثانياً : نقد المبدأ الفردي من حيث العدالة الاجتماعية

ان اكثر الانتقادات التي وجهت الى النظام الفردي مبنية على فكرة العدالة الاجتماعية فيأخذ عليها خصومها انها ان كانت تقول ان الثواب على قدر المشقة ، وان نصيب الانسان من خيرات المجتمع ينبغي ان يساوى مقدار ماينتجه من المنافع للمجتمع فانها اي النظرية الفردية تؤول في الواقع الى عدم المساواة لان المساواة الحقيقة انما تكون في تسليح الناس جميعاً بسلاح واحد ، ثم تركهم يتنافسون في معركة الحياة ، ولكن الناس في المجتمع الفردي غير متساوين في الظروف ولا في الكفاآت الطبيعية ولا في القوة الاقتصادية ولا في انحصار الملك ، فمنهم من حبته الطبيعة بالذكاء او بالقوة الجسدية او بالثروة الموروثة ، ومنهم من حرمته من كل ذلك ، فليس من العدل اذن ان نجعل نصيب كل من الناس بقدر جهوده في الحياة ، بل يجب ان يتدخل المجتمع لتلافي عدم المساواة الطبيعية ، التي لاينبغي ان يكون المرء مسؤولاً عنها .

لم تجاهل النظرية الفردية هذه الانتقادات ، بل دافعت عن نفسها ، ونود الآن ان نطلع على رأيها في النقاط الآتية في عدم المساواة في الكفاءة الشخصية ، وفي عدم المساواة في القوة الاقتصادية .

١ — اما من حيث عدم المساواة في الكفاآت الشخصية ، اي في المزايا الطبيعية والفكرية والاخلاقية ، فان الفرديين يفرقون بين انواع هذه المزايا . فالمزايا الاخلاقية ، كالاجتهاد والامانة والنشاط والتبصر ، والعزيمة صفات يكتسبها المرء في الحياة ، وهي جديرة بتمييزه عن سواه في اي نظام اجتماعي ، ومن العدل ان يكافأ عليها لانه لم ينلها عفواً من الطبيعة ، وانما نالها بجهده وارادته وثباته .

على ان الامر يختلف عن ذلك في المزايا الطبيعية والفكرية فالطبيعة هي التي تحبو الناس قواهم الجسمية اوالفكرية ، وهي التي تجعل احد الناس قوياً او ضعيفاً ، ذكياً او غير قوي ، ولكن ليس من مصلحة المجتمع اصلاح نقائص الطبيعة ، لان ذلك معناه ان نأخذ ثمرات جهد الاكفاء لنعطيها لغير الاكفاء ، الامر الذي يؤول الى تثبيط الهمم عن الاتقان . ويشرح الفرديون فكرتهم هذه فيقولون ان الانسان يختلف عن الحيوان في انه يقوم في المجتمع بدور المنتج وبدور المبادل . فاذا شئنا ان نتيح للمنتج الكفء ان يعطي المجتمع كل نشاطه ، علينا ان نحفظ له ثمراته وهذا سيكون في مصلحة المجتمع ، لان الكفء عندئذ يغامر ويخاطر ، ويجدد صناعته ان كان صناعياً ، او يكثر من الانتاج ان كان عاملاً . اما ان نحرم المجتمع من نشاط الاكفاء في سبيل غير الاكفاء فأمر يؤخر المجتمع ، او كما يقول باستيار — يعني انحدار المجتمع — ويضر بغير الاكفاء في آن واحد ، لان الاكفاء هم الذين يتيحون لغير الاكفاء ان يجدوا المنتجات الغزيرة بالسعر الرخيص بفضل المزاحمة الحرة القائمة بين الاكفاء ، ولا ينكر الفرديون انه يستنتج عن ذلك آلام لغير الاكفاء من الصناع والتجار والعمال ولكن هذه الآلام في اعتقادهم شر لابد منه ، او ثمن ضروري للتقدم والرقي .

ومثل ذلك شأن الانسان المبادل ، فمن مصلحة المبادل ان يكون مبادله ذا كفاءة وقوة ، لان المنتجات انما تبادل في الحياة بالمنتجات ، ومن مصلحة صاحب الحنطة الكثيرة ان يكون في السوق سكر كثير أنتجه الصناعي الكفء ، لان هذا يتيح له ان ينال سكراً رخيصاً وكثيراً بحنطته الكثيرة والرخيصة ، اما اذا كان في السوق منتج كفء للحنطة ، ومنتج غير كفء للسكر ، فهذا يضر بالكفء ، لانه سينال

سكراً قليلاً لقاء الحنطة الكثيرة ، ويضر بالمجتمع ايضاً لانه يهيب بالكفء الى الاقلال من انتاجه ولكنه في الوقت نفسه ينفع غير الكفء لانه ينال ثمرات كثيرة بجهد قليل .

ويضيف الفرديون الى ذلك اخيراً ان الفروق قليلة بين الناس من الوجهتين الطبيعية والفكرية وان الجبابرة والاقزام شيء نادر في الحياة ، وان العبرة للهزايا الاخلاقية والتي هي شيء ارادي ، يكتسبها الانسان في الحياة بجهده الشخصي وبعزيمته في اصلاح نفسه ، ومن العدل ان يقتطف ثمرات هذه الجهود كلها ،

٢ — واما من حيث عدم المساواة في القوة الاقتصادية ، اي في الثروة المكتسبة او الموروثة ، وفي وضع المرء كصاحب عمل او كأجير ، وفي حصر الملكية العقارية ، فالفرديون يجتهدون كثيراً في الدفاع عن نظريتهم لانها هذه المواطن هي هدف الطاعنين بالفردية وهي التي تستثير خصومها . ان الانتاج في مجتمعنا الحاضر يقوم على رأس المال الذي يتصرف به المنتج وهو اما ان يكون مكتسباً او موروثاً ، فاذا كان مكتسباً بجهد المرء واجتهاده وكفاآته فمن مصلحة المجتمع ان يترك للاكفاء ثمرات اعمالهم تنشيطاً لهم على العمل وحفظاً لرؤوس الاموال المستعملة للانتاج ، اما اذا اراد المجتمع اصلاح اخطاء الطبيعة فأخذ من الاكفاء ليعطى للعاجزين فانه يثبط عزائم الاكفاء من جهة ويوجه الاموال المنتجة نحو الغايات الاستهلاكية ، اما اذا كان موروثاً فالامر يحتمل شيئاً من الجدل .

ان الارث عامل من عوامل عدم المساواة ، في رأي خصوم الفردية ، وهو يختلف عن عدم المساواة في الكفاآت لان هذا يتجه لصنع الطبيعة اما الارث فقانون انساني يجعل حق الملك ابدياً ويورث مال المرء لوارثيه ، ولكنه يضر بالمجتمع لانه يوزع الثروة التي هي عماد الانتاج ، وقد يلقيها في ايدي غير الاكفاء ولذلك يجب الغاء الارث . ولكن الفرديين لم يدهشهم هذا الاعتراض ، بل اعلنوا ان الارث ضروري للمجتمع وضروري للوارثين ولغير الوارثين واضافوا الى ذلك ان طالبي الغاء الارث انما هم كالاطفال لايفكرون الا بحاضرهم وينسون ماضيهم ولا يفكرون بمستقبلهم ،

فهم ينسون القوة التي تؤول الى خلق رؤوس المال ، وهي المصلحة الشخصية . ان مصلحة المرء الشخصية تجعله يرتبط بابنائه ويعمل لأجلهم ، ولو الغينا حق الارث ، لاضعفنا حافزاً اقتصادياً قوياً وعلى هذا فاذا فكرنا بتوزيع رؤوس المال الموروثة بين الناس جميعاً فانا لانجد رأس مال نوزعه ، ورأس المال انما تكوّن لان اجيالاً كثيرة اشتغلت وادخرت مؤملة بحق الارث . ولقد يكون من الممكن ان تقع الثروة في ايدي اناس غير اكفاء وهو امر يأسف له الفرديون ، ولكنهم يرون ان المصلحة العليا للمجتمع تقضي مع ذلك بالاحتفاظ بالارث لان دواء المرض اسوء من المرض .

البحث الرابع

نظور مذهب الحرية الاقتصادية

١ — رجال المذهب

لم يوضع مذهب الحرية الاقتصادية ولم تكتب نظرياته ومبادئه دفعةً واحدة ، وانما هو ثمرة تعاون بين اجيال من الاقتصاديين ، تكون كما يتكون النهر الكبير من جداول صغيرة . وكان كما اسلفنا رد فعل للانظمة التي كانت تقيد الصناعة والزراعة والتجارة حتى اوائل القرن التاسع عشر .

ان البادرة الاولى لمذهب الحرية الاقتصادية ظهرت في فرنسا بشكل مذهب فلسفي كامل هو مذهب الطبيعيين او المذهب الفيزيوقراطي (معنى الكلمة الحرفي حكومة الطبيعة) والفيزيوقراطيون هم طائفة من المفكرين نادوا في فرنسا بآرائهم بين عام ١٧٥٦ — ١٧٧٨ وكان رئيسهم الدكتور كه نه ى طبياً خاصاً للملك لويس الخامس عشر شاهد هؤلاء بؤس الزراعة المنهكة بالضرائب ، الممنوعة من نقل حاصلاتها بين مختلف المناطق الافرنسية ، فنادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية وقالوا ان الله خلق العالم نظاماً

طبيعياً — اي الهياً — يسير الناس بمقتضاه عفواً ، كما يسير الدم عفواً في شرايين الانسان ، وان الحكومات بتدخلها في شؤون الناس الاقتصادية انما تعطل النظام الطبيعي ، وليس ينشأ عن ذلك الا البؤس والآلام ، لان احسن حال للبشر هي ترك النظام الطبيعي وشأنه ولانه « ليس في الامكان ابدع مما كان » فعلى الحكومة ان تترك الزراع احراراً يزرعون مايشاؤون ومتى شاؤا ويبيعون حاصلاتهم في الوقت والمكان الذي يشاؤون ، ومتى صلحت الزراعة صلحت سائر نواحي الحياة الاقتصادية لان الزراعة هي أم الحياة ، وهي الحرفة المنتجة الوحيدة ، اما الحرف الاخرى كالصناعة والتجارة والمهن الحرة فكل ذلك حرف عقيمة غير منتجة .

والخلاصة ان الفيزيوقراطيين اوجدوا اساساً للمذهب الاقتصادي : مبدأ عفوية الحياة الاقتصادية حين نادوا بوجود نظام طبيعي ، ومبدأ صلاح الحرية حين نادوا بصلاح النظام الطبيعي لانه الهي .

وجاء على أثر الفيزيوقراطيين او الى جانبهم العالم الانكليزي « آدم سميث » الملقب باب الاقتصاد السياسي (١٧٢٣ — ١٧٩٠) . كان آدم سميث استاذ علم الاخلاق في جامعة غلاسقو وقد سافر كثيراً وزار باريس حيث تعرف الى الفيزيوقراطيين والى آرائهم وافكارهم ، ولا شك انه تأثر فيها كثيراً في كتابه المشهور « ابحاث في ثروة الامم » الذي ظهر عام ١٧٧٦ .

ان آدم سميث يصور لنا كيف ينظم العالم نفسه عفواً ، فيسير كل من ملايين الناس نحو هدفه الخاص ، دون ان يعني بسواه ، ويندفع في زحام اقتصادي عنيف ، ومع ذلك فيتألف من القوى الاقتصادية المتنافرة توازن ونظام ، ومع ان كلاً يحاول ان يعدو على جاره ، فالنتيجة هي ان الجهود المتعارضة تقود الى تجانس غير منتظر ، ومن هذه الناحية نجد لدى سميث المبدأين اللذين نادا بهما الفيزيوقراطيون ولكنه كان اكثر واقعية منهما ، فهو يعلن ان النظام الطبيعي موجود في الحياة الواقعية ، اما اولئك فيعتبرون مثلاً أعلى يجب السير نحوه . وليس يهمنا ان يكون اختلف مع الفيزيوقراطيين في شؤون اخرى وكذهابه الى ان الصناعة منتجة كالزراعة فهذا الاختلاف

طبيعي لان آدم سميث شاهد نشوب الثورة الصناعية بينما هيأ الفيزيوقراطيين الثورة الافرنسية التي كانت — حسب استاذنا المرحوم أليكس — نضالاً بين المالكين العقاريين وبين المالكين الآخرين وذهب الفيزيوقراطيون وآدم سميث وخلفوا للمذهب الحر اساسيه للذين دان بهما اكثر المؤلفين المدرسيين في الاقتصاد السياسي ، بل ان خصوم المذهب الفردي كالاشتراكيين مثلاً قد اقروا وجود تنظيم طبيعي مبني على جهود الناس المتنافرة ، ونادوا بوجوب تغيير هذا النظام والغائه .

كان آدم سميث والفيزيوقراطيون متفائلين ، يؤمنون بصلاح النظام الطبيعي ، ولكن تلاميذهم لم يؤمنوا جميعاً ايمانهما ، فاصطبغ المذهب الحر بعدهما امداً من الزمن بصبغة التشاؤم لدى ريكاردو ومالتوس البريطانيين ، ولدى جان باتيست ساي الافرنسي ولكن بصورة ضئيله .

كان ريكاردو (١٧٧٢ — ١٨٣٥) من ابرز صيارف لندن ، وقد لاحظ الازمة الاقتصادية التي وقعت بها انكلترا عقب حصار نابليون البحري ، وكيف خسرت بريطانيا اسواقها الخارجية ، ورأى انه لن يتيسر لها ربح هذه الاسواق الا اذا اتبعت مبدأ اقتصادياً جديداً هو حرية التجارة الخارجية ، فطلب الغاء الرسوم الجمركية عن المواد الاولية التي تدخل الى انكلترا ، لترخص اسعار الحنطة وسواها الامر الذي ينشط الصناعة ويقلل من نفقات انتاجها بسبب رخص الايدي العاملة ، ويتيح لها ان تسترد اسواقها التي خسرتها . ولقد ترك ريكاردو في كتابه عن « مباديء الاقتصاد السياسي والضرائب » كثيراً من النظريات ، كنظرية ريع الارض وكنظرية القيمة وكنظرية ربح المستحدث ، ولكن افكاره مصطبغة بالتشاؤم لانه لايؤمن بتجانس مصالح الافراد والطبقات بل بتناكرها ، وهو يذهب الى ان مصالح الزراع والمالكين العقاريين متعارضة مع مصالح الصناعيين ، والى ان مصالح العمال متعارضة مع مصالح ارباب الاعمال .

اما مالتوس (١٧٦٦ — ١٨٣٤) الراهب البروتستانتي فقد شاهد ما سببته الصناعة الجديدة من بؤس في صفوف العمال ، حتى اضطرت الدولة الى ارصاد مبالغ

كبيرة لاعانة البائسين عملاً بقانون الفقراء ، الذي كان مرعياً في انكلترا منذ القرن السابع عشر . ولم يذهب مذهب غودوين الفوضوي فيتهم النظام الاجتماعي بالظلم ويطالب باصلاحه ، وانما اتهم الفقراء والعمال بانهم هم مسببو شقائهم ، وان النظام الطبيعي هو الذي يقودهم بصورة لازبة نحو هذا المصير القاتم ويعلل نظرته هذه بمبدئه المشهور الذي شرحه في « رسالة عن السكان » المنشوره عام ١٧٩٨ . ان نظرية مالتوس تقوم على اساسين : اولهما ان الناس يتضاعف عددهم مرة في كل خمس وعشرين سنة ، اما الارزاق والاغذية فلا تزداد بهذه النسبة ، بحيث يأتي وقت لا تعود فيه الارزاق كافية لاعالة العمال ، وبما ان عدد العمال اذا كثر عن الحد المطلوب تنقص اجرتهم ، فان كثرة النسل ، وهي نتيجة للنظام الطبيعي ، ستكون ايضاً من عوامل بؤسهم . ولا ينصح مالتوس الدولة بالتدخل لتحسين حال العمال بل هو يحارب قانون الفقراء الذي يساعدهم ، وانما ينصح الى العمال بعدم التوالد والتناسل ليقل عددهم وتكثر اجورهم وتتحسن احوالهم .

ولكن الفضل في تعميم آراء سميث وشرحها وتعقيدها والزيادة عليها يعود الى جان باتيست ساي وباسيتا الافرنسيين ، وجون ستوارت ميل البريطاني .

فهؤلاء الثلاثة قد ملأوا نصف القرن التاسع عشر بنشاطهم وابحاثهم ، ووضعوا مذهب الحرية الاقتصادية في صيغته النهائية .

اشتهر جان باتيست ساي بكتابه في « الاقتصاد السياسي » المنشور عام ١٨٠٣ الذي يعتبر اول كتاب مستقل في الاقتصاد السياسي والذي بسط فيه آراء سميث ونظرياته ، ولكن من الظلم له ان نجعل نشاطه قاصراً على ذلك ، فله نظريات بارعة مشهورة مثل نظرية المنافذ « débouchés » التي تعني ان الازمات الاقتصادية الطويلة غير ممكنة الحصول في نظام الحرية الاقتصادية لان كل بائع هو مشتر في الوقت نفسه ، ولان البضائع انما تتبادل ببضائع ، ومثل نظريته الواسعة في معنى الانتاج ، ومثل نظريته في المستحدث .

على ان ساي اذا كان يؤمن بالنظام الطبيعي فانه لا يؤمن بحنانه وعطفه فيقول « ان من يعاكس قوانين الطبيعة يقع في الخراب والدمار » ويقول « ان من يكافح قوى الطبيعة يجعلها تنقلب عليه » ثم ان فكرة صلاح القوانين الطبيعية اذا كانت ضعفت كما رأينا برهة من الزمان فانها عادت الى الظهور بقوة وشدة على لسان باستيا . يعتبر باستيا (١٨٠١ — ١٨٥٠) من اظهر دعاة مذهب الحرية في فرنسا ، وقد اشتهر بدفاعه العنيف عن هذا المذهب ، وباعلانه ان القوانين الطبيعية قوانين فضلى ومثلى وان البؤس الذي نراه في الظاهر ونحسبه اضطراباً في المجتمع انما يخفي في حقيقته انسجام المصالح ، وان الشر يولد الخير من نفسه من غير شك .

لقد كانت حملة باستيا نتيجة للظروف الاجتماعية في زمانه فقد صادف ظهور فكرتين قويتين : الاشتراكية ، والحماية ، واضطر الى محاربتهما بشدة ، كانت الاشتراكية تقول ان النظام الطبيعي فاسد ويجب اصلاحه ، فقال باستيا : ان النظام الطبيعي صالح ومليء بالخيرات ، ونشر الكتب والمقالات في ذلك ، وكانت الحماية تقول بوجوب وضع الرسوم الجمركية على المنتجات الاجنبية لحماية الانتاج الوطني ، فاسس باستيا جمعية حرية المبادلة عام ١٨٤٦ واظهر تناقض الذين يحفرون الانفاق لوصل البلاد فيما بينها ثم يبنون الحواجز الجمركية فيما بينها .

اما في انكلترا فان ستوارت ميل هو الذي سكب النظرية الاقتصادية المدرسية في صيغتها النهائية التي تصلح للتعليم العالي ، وذلك في كتابه المشهور « بمبادىء الاقتصاد السياسي » المنشور عام ١٨٤٨ . على ان ميل ليس ممثلاً خالصاً للمذهب المدرسي الحر ، فلم يكن يقر بوجود قوانين طبيعية الا فيما يتعلق بالانتاج ، اما في نطاق استهلاك المنتجات وتوزيعها واما في معنى العدالة الاجتماعية ، فان ميل ينكر وجود قوانين طبيعية ويعلن ان هناك قوانين خلقها الناس ، وللناس ان يعدلوها ويبدلوها ، بل يذهب في ذلك بعيداً حتى ينكر مشروعية الارث ويطلب تحديده

وحتى يكاد يصل الى مفهوم عن التوزيع قريب من الاشتراكية ، في آخر ايام حياته .

سادت نظرية الحرية الاقتصادية في انكلترا اكثر من نصف قرن دون منازع ، منذ ان استطاع ريشارد كوبدن على رأس عصبة ما نشستر ان يلغي رسوم الجمرك عن الحنطة عام ١٨٤٦ ، اما في القارة الاوربية فلم تظفر ظفراً كاملاً في تحقيق افكارها ، وان كانت ظفرت ظفراً نظرياً لابأس به ، فقد تناولها كثير من العلماء بالبحث العلمي واستعملوا الطرائق الرياضية لاثبات قوانينها ، واستعملوا نتائج علم النفس في بحث القيمة ، وذلك عام ١٨٧١ حين نشر ستانلي جيفونس في انكلترا « نظرية الاقتصاد السياسي » وكارل منجر في النمسا « اسس الاقتصاد السياسي » ولقد قام المذهب النمسوي النفساني ، الذي وضع منجر اسسه الاولى ، بدراسات كثيرة في نظرية القيمة ، وخيل اليه انه قلب العلم الاقتصادي المدرسي وكذلك كان هدف الاستاذين باريتوو والراس مؤسسي مذهب لوزان الاقتصادي الرياضي .

ولكن نظرية الحرية الاقتصادية بدأت تتأخر منذ عام ١٨٧٥ تأخراً محسوساً رغماً عن وجود كثير من المدافعين عنها مثل بول لوروا بوليو في فرنسا ومثل مارشال في انكلترا ، لان الازمة الزراعية ، واخطاء الديموقراطية ، حدت بالحكومات الى التدخل في الحياة الاقتصادية ، ورغماً عن ان المذهب الحر ، تطور وافسح للحكومة بعض المجال ، الا ان تطوره كان هادئاً لا يتلاءم وعنف الازمات التي هزت العالم منذ اوائل القرن العشرين . على ان اخطاء الحكومات في سياساتها الاقتصادية فتحت اذهان بعض الذين لا يزالون مؤمنين بالحرية ، فجمعوا صفوفهم ونادوا بتجديد المذهب الحر néo - liléralirme ، والقوا تبعة الازمات الاقتصادية على عاتق الدولة .

ومن جهة ثانية عاد بعضهم الى بحث الاقتصاد السياسي المحض ، والى تجديد المذهب النمسوي على ايدي تلامذة فون ميزس ومايز ، مثل رودان وروزنشتاين وعلى ايدي الفريق اللامع الذي يعمل في لندن تحت قيادة الاستاذ روبنس ، ومن جهة ثانية يعنى الامريكيون بدراسة الايكونومتري ويتبعون خطوات الاستاذين والراس وباريتو لوضع قوانين الاسعار حسب الطرائق الرياضية

* * *

الفصل الثاني

نظريات التدخل الحكومي

حدثت في البلاد السابقة الى الصناعة مثل انكلترا وفرنسا ، حوادث اجتماعية في النصف الاول من القرن التاسع عشر اثارت تفكير المعاصرين فقد بدأت الصناعة الميكانيكية الكبرى الناشئة ، تحشد حول مناجم الفحم جماهير عظيمة من العمال ، مغمورة في بؤس اسود ، وقد طلب معهد فرنسا Insitut de France بين سني ١٨٣٥ — ١٨٣٦ اجراء تحقيق عن احوال العمال فتبين ان يوم العمل يبلغ ١٣ و ١٤ وحتى ١٥ ساعة في المناسج والمغازل وليس الرجال والنساء وحدهم الذين يشتغلون هذه المدة الزائدة بل الاولاد والبنات والاطفال ، ويقص المحقق انه وجد في صناعات النسيج اطفالاً عمرهم سبع او ست او خمس سنوات يشتغلون من ١٢ الى ١٥ ساعه وينامون بين ذلك قرب نولهم او عليهم ان يمشوا الى دورهم ويعودوا منها . اما الاجور فقد هبطت الى احط ما يمكن مؤدية الى بؤس عام في طبقات العمال .

في هذه البلاد التي اصبحت صناعية ، كانت الدولة الحرة تمنع التدخل في الحياة الاقتصادية وفي صلات الافراد الاقتصادية ، عاملة بالقول المشهور « دعه يعمل دعه يسير » فقد اطلق تشريع الثورة حرية العمل ، وحرية التجارة والصناعة . وحرية الاجور والاسعار الخاضعة للمزاحمة الطبيعية والتجارة الحرة (المادة ٤١٩ من قانون الجزاء) واحتفظت الدولة لنفسها بوظيفة «الدركي» تؤمن احترام العقود والسلامة الداخلية والخارجية.

هذا هو نطاق الوسط الجديد الذي الغيت فيه كل الحواجز والعقبات التجارية والحرفية التي كانت تعرقل حرية نشاط الافراد ، ولم تتدخل الدولة في عقود العمل الا في سنة ١٨٤١ حين نظمت شغل النساء والاطفال .

وفي اوائل القرن التاسع عشر بدأت تظهر حادثات اقتصادية ما كانت معروفة بشدتها وصورتها من قبل، وتجدد مرة كل عشر سنين : اعني ازمات فرط الانتاج التي ظهرت اعتباراً من عام ١٨١٥ والتي كان يعقبها هبوط سريع في الاسعار ، وكساد في الاسواق واغلاق المعامل والعطالة . وقد لاحظ بعض الاقتصاديين مرافقة النظام الفردي الحر الجديد المطابق للمذهب المدرسي ظهور هذه الحوادث ولا سيما الازمات وبؤس العمال . فاقترحوا اما تدخل الدولة لتنظيم العمل الصناعي وهم التدخليون ، واما تغييراً تاماً للبيئة الجديدة والحقوق الجديدة ، وهم الاشتراكيون .

سنبحث الاشتراكية في الفصل القادم ، اما في هذا الفصل فسنكتفي بدراسة نموذجين من نظريات التدخل : التدخل في تشريع العمل حسب دعوة سيسموندي ، والتدخل في سبيل قوة الصناعة الوطنية حسب دعوة ليست. فهذان المؤلفان كانا يلجآن الى الدولة لا لتهديم الحرية الاقتصادية في مبدئها واساسها ، بل لاصلاح بعض نتائجها العملية حسب سيسموندي او لتقوية النمو الاقتصادي للوطن حسب ليست .

البحث الأول

سيسموندي وتشريع العمل

سيسموندي

ولد سيسموندي في جنيف وكان ينادي بآراء آدم سميث في اول عهده ، ولكن عدل عن رأيه عقب سياحة قام بها الى انكلترا حوالي ١٨١٨ فقد نشر حين عودته

منهـا عام ١٨١٩ كتابه « مبادئ جديدة للاقتصاد السياسي » وهو كتاب ينتقد فيـه الاستنتاجات العملية للمذهب المدرسي الذي يدعوه بمذهب الثروة ، ولا سيما الاستنتاجات التي وصل اليها بصدد بركات المزاحمة الحرة ، فلا يؤمن باتتاج لا حد له ، ولا بتجانس المصالح ولا بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

كان يريد ان يجعل من الاقتصاد السياسي « نظرية احسان » وهذا ما اخذه عليه جان باتيست ساي اذ يقول « ان السيد سيسموندي يدعو الاقتصاد السياسي العلم الذي يتعهد بالسهر على سعادة النوع البشري » . وهو تعريف ينطبق على ما يدعى اليوم في فرنسا « بالاقتصاد الاجتماعي » وفي المانيا « بالسياسة الاجتماعية » .

ثم انتقد للمرة الاولى الآلة والصناعة التي ستغمر قواهـا الثائرة كل شيء . واذا كانت حجته ضد الآلة غير صحيحة كلها فانه على الاقل قد لاحظ نزعة الآلة نحو اقصاء الرجل عن العمل وقيادته نحو انسانية مكتوفة اليدين ، وهاك مقطعاً يجدر بالذكر وكأنه نبوءة :

« اذا توفقت انـكلترا في ان تقوم باعمال حقولها ومدنها الآلات البخارية ، وان لا يكون فيها من السكان اكثر من جمهورية جنيف مع احتفاظها بنفس الدخل ونفس المحصول الذي لها اليوم فهل يجب اعتبارهـا اكثر ثروة وازدهاراً ؟ ان ريكاردو يقول نعم . فالثروة اذن كل شيء والانسان لا شيء . ؟ واذن لن يكون هناك حاجة لغير الملك وحده في الجزيرة وسيستطيع ان يدير بيده لولباً فينفذ كل اشغال انـكلترا باشخاص آليين » .

ويرى عندئذ نتائج الآلة تضاعفهـا المزاحمة التي تحدو المنتج الى الاقتصاد ، والى تشغيل النساء والاطفال والى انقاص الاجرة وزيادة ساعات العمل ، وكل ما من شأنه الاضرار بصحة العمال ونشاطهم وبقوة العنصر . اليس معنى ذلك « ان ندفع غالياً ثمن توسيع التجارة القومية اذا كان من شأنها خلق طبقة بائسة ومتألمة ؟ » .

والحق ان صناعة كهذه « ضرر اجتماعي » لان ربح المستحدث ليس الا « استثماراً » للعامل ولانه لا يمنح العامل تعويضاً كافيـاً لقاء عمله . لذلك تحصل الازمات من قلة الدخل ومن سوء توزيعـه الامر الذي يؤدي الى هبوط الاستهلاك الدائم . على انه

لايعزو هذا الهبوط الى اقصاء الآلة الرجل ، بل « لتمركز الثروات بين يدي عددصغير من المالكين » بحيث ان « السوق الداخلية تتقلص دائماً » وان « الصناعة تبقى قاصرة على البحث عن اسواق في البلاد الاجنبية حيث تهددها ثورات كبرى » .

الا يخيل لنا انا نسمع سيسموندي يتكلم في عصرنا حيث تعجز الصناعة الكبرى عن توزيع منتجاتها المتكاثرة الى جماهير محرومة من المقدرة الشرائية ؟

من كل هذه المشاهدات يذهب سيسموندي الى ضرورة اتباع سياسة اجتماعية ويتجه في ذلك الى المستحدثين والى الدولة .

ولكنه يظهر كثيراً من الاستحياء حين يقترح التدابير التي يجب على الشارع اتخاذها . فقد طلب ان يعاد للعمال حق الاجتماع الذي سلبوه في المادة ٤١٦ من قانون الجزاء التي لم تلغ الا بعد ذلك في سنة ١٨٦٣ تحت ضغط الحركة السنديكالية ، وكأنه شعر ان الطبقة العاملة لاتستطيع تحسين حالها الا بالعمل المشترك ، وطلب منع شغل الاولاد ، وتحديد ساعات عمل المراهقين والعطلة الاسبوعية ، وقد ربح العمال كل هذه المطالب ولكن بعد وقت طويل. ثم انه اول من طلب ضمان العمال من المخاطر الاجتماعية كالمرض والتشويه والشيخوخة والعطالة ولكنه كان يتجه في ذلك الى ارباب العمل لا الى الدولة وهذا اصل « التأمين الاجتماعي » التي انتظر في فرنسا قرناً حتى تحقق باشتراك بين الدولة والمستحدث والعامل .

وهو اذ يعارض نظرية عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية يقول : « انا نرى الحكومة كانها يجب ان تكون حامي الضعيف من القوي ، والمدافعة عمن لايستطيع الدفاع عن نفسه » ولكن يصعب ان يجبر المستحدث على القيام باعاشة الاجير وعائلته في كل حين ولو لم يستطيع ان يقدم له عملاً ، ولو لم يعد العامل قادراً على العمل بسبب المرض او السن .

فيقول : « انه يكفي ان يكون للعامل الحق بعناية مستأجره لكيلا يكون بحاجة الى الاحتجاج بهذا الحق الا نادراً لان البطالة تصبح قليلة ، والاجور كافية والآلة

لاتعود تأخذ من العامل عمله ، والامراض المهنية لاتشتد وعندئذ يجد المستحدثون ان مصلحتهم انما تكون بالاخذ بذلك».

«فمتى عرف المستحدثون ان ما يقتطعونه من الاجرة ، عليهم ان يعيدوه الى العامل بشكل آخر ، ومتى عرفوا ان فرط العمل وشرائط العمل الخطرة والمخالفة للصحة انما تعني عدداً من أيام المستشفى يدفعونها ، متى عرفوا ان الآلة لاتعفيهم من الاستمرار بتقديم العمل الى العمال الا اذا فضلوا القيام باودهم دون ان يعملوا شيئاً ، متى عرفوا ان انتاجهم الضعيف والمتقطع في الظروف التي يجتازونها وتركهم عمالهم عاطلين كل ذلك يؤدي الى ان يدفعوا اجور عمالهم دون عمل ، متى عرفوا انهم اذا لم يقدموا العمل الا الى القليل من العمال عوضاً عن ان يستخدموهم جميعاً حسب قواهم لايستفيدون لانهم سيجبرون على اعاشة كل العائلة، عند ما يعرفون كل ذلك يمكن الاطمئنان الى انه سيسير الانتاج سيرة اخرى . وسيتخلص العمال من النتائج الوخيمة للمزاحمة فيتعلم المستحدثون انهم لايستطيعون ان يربحوا الا من البيع لان العامل لايعود آلة بل مساعداً وشريكاً » .

فيمكننا القول اذن ان سسيموندي هو اب التشريع الصناعي الذي نما في كل البلاد منذ اكثر من قرن . وهو وان لم يكن اشتراكياً ، فان الاشتراكيين قد اخذوا من مؤلفاته كثيراً من حججهم ضد النظام الرأسمالي واستعملوا مصطلحاته ، فنجد منها بقلم كارل ماركس كلمات : الاستئثار spoliation ، وقوة عمل العامل ، وفضل القيمة Plus-value .

اما في نطاق الافكار فان ماركس استعار منه مفهوم تمركز الثروات الذي كان محوراً للبيان الشيوعي (١٨٤٨) ومفهوم ضعف الاستهلاك في نظرية الازمات .

البحث الثاني

ليست ومذهب الاقتصاد القومي

حوالي منتصف القرن الثامن عشر ، اتمت نظريات سميث الاقتصادية احتلال اوربا وتوارت الافكار المركانتيلية التجارية كنظرية جديرة بالقرون الوسطى التي ولدت فيها ومع ذلك فاثناء هذا الاحتلال للافكار والامم ، كانت نظرية سميث عرضة لكثير من التعديل والتبديل : كالنظرة التشاؤمية لدى ريكاردو ومالتوس الموصلة لستورات ميل : وانتقادات سسيموندي ، والسن سيمونيين والاشتراكيين وندر من مبادىء سميث ما لم تعمل به يد التشذيب والنقد والتغيير .

ولكن مبدأ واحداً منها بقي سالماً ، لاجدال فيه : هومبدأ حرية المبادلة والتجارة الخارجية . هنا كان الظفر تاماً : وكانت حرية التجارة العالمية عقيدة ثابتة يدين بها جميع اقتصادي العالم . فسواء في انكلترا ام في فرنسا ام المانيا ، وسواء في كتب الاصدقاء او الخصوم كانت عقيدة حرية المبادلة لاجدل فيها . فكان سن سيمون يرى في منع التجارة نتيجة من نتائج العداء القومي وكان وتلاميذه يحلمون بجمعية عالمية ليس فيها قيود ؛ وكان فوريه يطلب حرية المبادلة بين الخلايا المنتشرة فوق الارض . أما الاشتراكون فهذه هي النقطة الوحيدة التي يتفقون فيها مع خصومهم . نعم هناك بعض شذوذ في هذا اللحن المتجانس : مثل كورنوواليون سهي وادم سوللز . ولكن اي اثر يجريه على الفكرة العلمية هؤلاء المؤلفون المغمورون بين النجوم المتألقة التي كانت تسحر الجماهير .

ومع ذلك فالحكومات ما كان تعمل بنصائح اولئك الاقتصاديين الكبار بل كانت

تقاوم موجة الافكار الجديدة بعزم فالتعرفة الحرة البروسيه لعام ١٨١٨ واصلاح هوسكسون في انكلترا سنة ١٨٢٤ و ١٨٢٧ كانا شاهدين خجلين لتقدم الافكار الحرة ولكن كان هناك مايبشر ان فكرة سميث بعد ان احتلت القلوب بدأت تحتل الحكومات وتوحي سياستهم .

في هذا الحين ، وفي وسط التقدم، في هذا اللحن المنسجم الذي لاتشوبه نغمة غريبة انفجرت نظريات ليست كالرعد ، تدفع اللاقومية بالقومية ، وبالحماية حرية المبادلة وتهز صرح نظريات سميث من اساسه .

في ذلك الحين كان ليست عائداً من رحلته الى الولايات المتحدة التي كانت في فورة التطور ولفت نظره ان الحماية قد نشطت النمو الامريكي ولم تقتله . فلم يتردد في ان يجري مقارنة بين هذا البلد الذي يدافع عن صناعته الجديدة ضد الصناعة الانكليزية وبين المانيا الزراعية التي كانت ولدت فيها المصانع الاولى بفضل الحصار القارى. في ذلك الحين عام ١٨٤١ ، استقرت الوحدة الاقتصادية الالمانية بالزلفرين وتساءل الناس عن السياسة التي ستتبع، اهي حرية التبادل ام الحماية .

في تلك السنة ظهر في المانيا كتاب اسمه « نظام وطني للاقتصاد السياسي » مؤلفه ليست، استاذ سابق في جامعة توبينغين فاثار ضجة كبرى في المانيا وترجم الى الافرنسية والانكليزية لانه دفاع ذكي بارع لا ضد الحرية الاقتصادية في مجموعها بل ضد الحرية في تطبيقها على التجارة الخارجية .

على انه يجب ان نحدد الفرق بين ليست وبين مدرسة سميث ، ان ليست لايرفض حرية المبادلة رفضاً باتاً ، بل يرفضها كقاعدة واجبة التطبيق دائماً ، ويرى ان هناك امماً مصلحتها الكبرى في حرية المبادلة تقوية لثروتها وقوتها وامماً تهمل مصلحتها اذا لم تلجأ ولو موقتاً الى حماية صناعتها فكل شيء يتوقف على المرحلة الاقتصادية والاجتماعية التي بلغتها الامة . ولا يمكن ان تكون السياسة التجارية واحدة لجميع الامم في وقت واحد لان الامم في الوقت الواحد ليست جميعاً في المرحلة الواحدة من نموها الاقتصادي والاجتماعي .

فيرى ليست مثلاً ان انكلترا كانت في عهده على رأس الدول الصناعية ومن مصلحتها ان تعتنق النظام التجاري الاكثر حرية وان تترك المحاصيل الزراعية والمواد الاولية تدخل اليها بدون رسوم (لم تعمل بذلك الا بعد ذلك العهد) اما المانيا التي كانت تجادل في قضية تجديد وحدتها الجمركية zollverein فيجب عليها ان لاتتردد في رفع تعرفاتها بوجه الخارج اذا شاءت ان تكون الامة الموحدة الغنية القوية ، التي تسمح لها مواردها الطبيعية ومزاياها سكانها الاخلاقية ان تكونها . ولا شك ان ليست كان يبتغي مصلحة وطنه المانيا واقامة نظام قومي الماني ولكن آثاره يجب ان تعتبر كنظرية علمية عامة للتجارة الدولية ، وهو يريد ان تأخذ بلاده بالحماية الصناعية عملاً بهذه النظرية العلمية .

ليست الحماية بنفسها في عصر « ليست » شيئاً جديداً فالتعرفات الجمركية الحامية بل المانعة لم تكن شيئاً جديداً في النظر والعمل ، وقديماً أخذت بها السياسة التجارية لغاية نقدية ، وفي ايام ليست كانت الحماية القاعدة العامة في جميع بلاد اوربا ، اما لأن هذه السياسة بقيت مستمدة من فكرة الميزان التجاري القديمة واما لانها كانت ترجع في الوقت نفسه لفكرة الدفاع عن العمل الوطني ، التي كانت اعلنت في فرنسا منذ عهد الملكية المعادة .

ان نظرية ليست تتلخص في فكرتين . الاولى : فكرة الوطن الكامل ، الوطن السوي nation normale والثانية فكرة القوى المنتجة والانماء الشديد لقوى الوطن المنتجة . فاذا جمعنا الى ذلك نظرة تاريخية عن نمو الكيان الاقتصادي لدى الامم ، كان لدينا احجار الزاوية لنظرية ليست .

يقول ليست : « كل امة تنزع بطبعها ، وعليها ان تنزع بكل قواها اذا شاءت ان تعيش وتدوم الى ان تكون امة سوية ، امة تقترب ما امكنها من المثل الاعلى للامة اي يجب ان تعقد العزم على تحقيق هذا المثل ، وهذا المثل يدعوه ليست « بالوطن السوي » . اما الوطن السوي فهو كما يعرفه ليست : « الوطن السوي له لغة وادب ، وارض غزيرة الموارد ، ممتدة الجوانب ، وسكان كثيرون ، وصناعة وزراعة وتجارة

وملاحة متناسقة النمو وله علم، ووسائل تعليم وثقافة عامة تبلغ مستوى الانتاج المادي ، ودستور سياسي وقوانين ومؤسسات تكفل للمواطنين الحرية والامن وتتعهد العاطفة الدينية والاخلاق والرخاء ، وتبتغي خير الجميع ، وهو يملك قوى برية وبحرية كافية للدفاع عن استقلاله ولحماية تجارته الخارجية ، ويؤثر على نمو الامم الاقل رقياً منه ، ويؤسس مستعمرات ويولد اوطاناً جديدة بما يفيض من سكانه وثرواته الفكرية والمادية » List. système National d'eoc. pol.

فالعناصر التي تؤلف « الوطن السوي » مختلفة ، ولكن ليست يرى ان العناصر الاقتصادية هي الراجحة ، ويتبسط في ذلك في كتابه ، وبين هذه العناصر الاقتصادية عنصر عظيم الاهمية لانه يؤثر على العناصر الباقية بما فيها العناصر غير الاقتصادية كالدستور السياسي والمؤسسات الحرة والفنون والعلوم والقوة العسكرية ، هذا العنصر الهام هو وجود صناعة نشيطة . متنوعة زاهرة .

ولكن يظهر حينئذ انه يرجع الى السياسة التجارية المركانتيلية اذ كان يميل الى الصناعة ، وكانت هي ايضاً تستند الى انماء المصانع ، ولكن غاية «ليست» لم تكن معدنية . بل الصناعة لديه هامة لانها تتيح استعمال كل القوى المنتجة في الوطن ، تتيح استثمار الموارد الطبيعية ، واستخدام سكان كثيرين ، وسمو الاستعداد الفكري للسكان وبالتالي رقي العلوم والفنون والمؤسسات السياسية .

ان الصناعة وحدها تتيح للامة ان تكون مالياً واقتصادياً من القوة بحيث تستطيع القيام بأود جيش كثيف واسطول عظيم ليغذي تجارة التصدير وفي الوقت نفسه ، تعد الصناعة بالنسبة للزراعة الوطنية السوق المضمونة التي لاتقع تحت رحمة التعرفات الجمركية ، ولا تحت رحمة الحرف الاجنبية والازمات الخارجية . وهي وحدها تحقق ، لاتقسيم العمل الذي نادت به مدرسة سميث ، ولكن تقسيم عمل ضمن الوطن على الاقل لذلك كله يجب ان يكون للوطن صناعة .

ولكن الامة لاتستطيع طفرة ان تكون صناعية متى شاءت ، والامم كالافراد لاتنمو طفرة واذا شاءت انماء تقدمها بصورة عجلى فيخشى ان يفسد التقدم .

في نمو الشعوب الاقتصادية مراحل اهمها . الحالة الوحشية ، ثم الرعوية ، ثم الزراعية ، ثم الزراعية والصناعية ، ثم الزراعية والصناعية والتجارية ، فمتى بلغت الزراعة في بلد مرحلة من التطور بحيث لم تعد تكفي اهل البلاد، فعندئذ يجب على هذه الدولة ان تنمي لديها صناعة ، واذا لم تبلغ تلك المرحلة كان وجود الصناعة سابقاً لاوانه ، لان الامة تستفيد اقتصادياً وفكرياً من تصدير مايفيض عن حاصلاتها الزراعية لقاء استيراد الاشياء المصنوعة في البلاد الراقية . فبصلاتها مع هذه البلاد تتعلم وتتهيأ فكرياً واخلاقياً لهذا الشكل الجديد من النشاط الذي سيفرض عليها اذا شاءت ان تقف بين الامم المتمدنة ، وعندئذ يحين الوقت لتؤسس مصانعها .

فلتأسيس المصانع وانمائها تجب الحماية ، ولكن هذه الحماية صناعية لا زراعية . ولا يرى ليست حماية الانتاج الزراعي لان هذا يجعل من الصعب تأسيس المصانع لغلاء اسباب المعيشة وارتفاع الاجور ، ثم ان في نمو الصناعة التي تستخدم عمالاً كثيرين ، تجد الزراعة حماية طبيعية ، وسوقاً واسعة وقريبة منها لحاصلاتها وموادها الاولية .

ولكن اذا كانت الحماية الصناعية ضرورية فذلك بسبب ضعف الصناعات الناشئة امام الامم المتقدمة . وهنا الخلاف الصحيح بين مدرسة سميث وبين ليست . ان ليست يرى ان هذه الحماية تضحية بالحاضر في سبيل المستقبل ، تضحية ضرورية بالقيم التبادلية في سبيل القوى المنتجة . ويرى ان تكاليف المعيشة ترتفع قليلاً ، ولكن يجب التضحية ولكنها تضحية معتدلة ، ومحددة بمبدأ التربية الصناعية للوطن . فعلى الوطن ان يتهيأ للقيام بهذا الدور ، فلا يجب حماية كاملة بل حماية تقاس بقدرة البلاد ، ثم انها حماية موقتة ، لان المزاحمة الداخلية تخفض الاسعار متى صارت الصناعة كافية ، ومتى صارت البلاد قوية في الصناعة بحيث لاتخشى الاجنبي وعندما تصل — كما يقول ليست — « الى أعلى درجة من الثروة والقوة ، عندئذ ترجع الى سياسة الحرية التجارية الى سياسة حرية المبادلة ولا تخشى الاجنبي وتستطيع ان تعيش » . تلك هي نظرية ليست .

واذا كانت افكار ليست قد ظفرت في الواقع اذ ان اقطار العالم مملوءة بالحواجز الجمركية ، فانها لم تقنع الا قليلًا من العلماء ففي فرنسا ادخل العميد Cauwès افكاره في النظرية الاقتصادية الافرنسية واوحى الاصلاح الجمركي لعام ١٨٩٢ وجاءه بعد Brocart خلف الاستاذ كويس في جامعة نانسي ومثل الاقتصاد الوطني حتى عام ١٩٣٦ . ويجب ان نربط بنفس النزعة carey في امريكا والقائلين « بالاكتفائية الاقتصادية » في اوربا .

❀❀❀

الفصل الثالث

الاشتراكية

Le socialisme

شبه بعض المؤلفين الاشتراكية بمخلوق ذي عشرين رأساً ، وهم يقصدون انه ليس للاشتراكية حتى الآن تعريف نهائي فقد تعددت آراء الاشتراكيين في امرها وتناقضت ، واختلفوا في تعريفها ، وفي طرائق الوصول الى المجتمع الاشتراكي ، وفي وصف هذا المجتمع العتيد اختلافاً في الزمان وفي المكان، وفوق ذلك فان المصطلحات الدالة على الافكار ، قد تطورت ايضاً ولم نعد في ايامنا نفهم من كلمة الاشتراكية socialisme مثلاً ما كان يفهمه رجال القرن التاسع عشر .

على ان هذا كله لا يعني ان الفكرة الاشتراكية لاتزال خفية غامضة ، فان هناك مباديء عامة اتفقت عليها اكثرية الاشتراكيين ، يمكن اعتبارها اساساً للفكرة ، وعناصر في تعريفها، يضاف الى ذلك ان الاشتراكية منذ وجودها نادت بمعارضة الفردية، فهي بديلها وخصمها ونقيضها ، وفي امكاننا ان نفهم اسس الاشتراكية متى حاولنا معارضتها باسس الفردية .

ولهذا فسنعني في اول الامر باستخراج تعريف للنظرية الاشتراكية من مبادئها العامة التي سنشرحها ونعارضها بمباديء الفردية، ثم نوجز الجدل القائم بشأن الاشتراكية بين دعاتها وخصومها، فنذكر ما تأخذه على الرأسمالية ونذكر ما يأخذه الفرديون الرأسماليون عليها، واخيراً ندرس تطورها التاريخي من شكلها المثالي الطوبوي الى صيغتها العلمية كما وصفها كارل ماركس، وسنحرص هنا، كما حرصنا حين درسنا الفردية، على ان نكون حياديين امينين في نقل النصوص،

وننبه منذ الآن الى اننا سندرس هنا الافكار الاشتراكية وحدها قبل ان تصطدم بالواقع وبضرورات التطبيق ، اي قبل ان يصبغها لينين وستالين بصبغتها العملية الجديدة ، على ان ندرسها فيما بعد بشكلها الجديد ، بصدد بحثنا عن « الاقتصاد المنهاجي الاشتراكي » .

البحث الاول

تعريف الاشتراكية بمعارضتها بالفردية

١ — ان الفردية تهتم بالفرد وتجعله مبدأ لها ، اما الاشتراكية فتهتم بالجماعة والجماهير وتحرك الفرد من الخارج ، ولذلك يعرف بورغان Bourgain الاشتراكية بقوله : « الاشتراكية هي كل نظام يقتضي الغاء الدخل الرأسمالي او انقاصه او توزيعه ، عن طريق فرض حقوق جماعية colleclifs على الاموال لمنفعة الجماعات الى جانب الحقوق الفردية او عوضاً عنها » وجميع الكتاب الذين حاولوا ان يصوروا في هذا العصر صورة عن المجتمع الاشتراكي قد الحوا في جعل الاشياء والافكار جماعية ، وفي استحالة الانفراد والانعزال بحيث تحل روح الجماعات محل روح الفرد ، والقاعدة الاجتماعية محل الارادة الشخصية .

ان فكرة رجحان الحادث الاجتماعي على الحادث الفردي قد ولدت في الولايات المتحدة نظرية تدعى institutionnalisme وهي نظرية تعلن ان البيئة هي التي تكيف الفرد ، وهي التي يجب تغييرها ان اريد تغيير الانسان ، على ان الاشتراكية لا تذهب دفعة واحدة نحو احلال مصلحة جماعية محل مصلحة فردية بل تفكر بفترة انتقال تتيح تغيير الطبيعة الانسانية ، مثل دكتاتورية العمال لدى كارل ماركس ولدى لينين .

٢ — ان الاشتراكية لا تؤمن بالحرية الاقتصادية ، وانما تقتضي تنظيماً قانونياً دقيقاً ، وتجعل الانتاج والتوزيع خاضعين لارادة دنيوية مفروضة ومدبرة ، لا الى نظام طبيعي الهي عفوي وعلى هذه الفكرة يستند دوركايم Durkheim في تعريفه للاشتراكية حين يقول : « ان الاشتراكية نظرية تطالب بربط الوظائف الاقتصادية كلها او بعضها ، بمراكز الادارة والتفكير في المجتمع » . وتبريراً لهذا التنظيم العملي التطبيقي ، ينكر الاشتراكيون صلاح النظام الطبيعي ، وان كان الكثير منهم لاينكر النظام الطبيعي نفسه ، او القوانين الطبيعية ، فيرى كارل ماركس مثلاً ان القوانين الطبيعية تسوق المجتمع بصورة عفوية الى مأزق يصعب خروجه منه ، وتجلى بحشد القوى المنتجة ورؤوس المال من جهة ، وبجعل الجماهير في طبقة العمال من جهة اخرى ولايمكن الخروج منه الا بانقلاب يجعل القوى المنتجة ملكاً للجماهير ، ويقضي على تطاحن طبقتي الرأسماليين والعمال . فالاشتراكية من هذه الناحية عبارة عن نتيجة ضرورية ومحتومة لتطور طبيعي .

ثم ان الاشتراكية في زماننا تحاول تهديم مفهوم النظام الطبيعي باقامتها الدليل على ان المصالح متناقضة لا متجانسة ، وتقول ان غاية الفرد في المجتمع الحاضر هي حوز اكبر ربح ممكن لا اكثر انتاج ممكن ، وان الوصول الى الربح الاكبر انما يكون غالباً بتقليص الانتاج وتحديده ، وبالتالي برفع الاسعار ، وهذا مخالف للمصلحة العامة فالفرد الذي يبيع مائة قطعة من السلع بسعر عشرة فرنكات لكل سلعة يربح اكثر مما لو باع مايتين بسعر اربعة ، ولذلك نجد الافراد والجماعات يتبعون سياسة اقلال الانتاج بصورة عملية في سبيل رفع اسعار المنتجات ، فيتلفون البن والحنطة والماشية في سبيل جعلها نادرة وغالية . ويرد الفرديون على هذه الناحية بقولهم ان سياسة اقلال الانتاج انما تكون حين يتصرف بالمنتجات فرد يتمتع بانحصار بيعها ، والانحصار يقتضي فقدان المزاحمة ، وهو امر تمجه الفردية وتحاربه ، ولكن اذا كانت المزاحمة حرة ، كما تطلب ذلك النظرية الفردية ، فان خطر قلة الانتاج يزول .

٣ — ان الفردية ترجع الى الطبيعة ، اما الاشتراكية فترجع الى العقل الانساني .

والفرديون يؤمنون بان انتظام المجتمع وتوازنه انما يجري بصورة عفوية لا يد للتدبير والعقل فيها ، اما الاشتراكيين فيرون ان المجتمع انما هو مخلوق صنعه الذكاء الانساني. والاشتراكي عقلاني rationaliste يرى انه يجب اطراح جميع المعتقدات dogmes ولا يعترف بالسلطة الا للعقل ، « العقل مبدع العلم ، ومثير الثورات ، — كما يقول برودون — » . ان اكبار العقل لدى الاشتراكيين حمل احد الفلاسفة الاسبانيين على قول هذه الجملة المشهورة : « ان في تاريخ البشرية عهوداً يتصور فيها الانسان نفسه خاضعاً لقوانين حكومية ، يقرر فيها ذكاؤه الهزيل كل شيء ، ويتوهم فيها العقل انه شيء » .

٤ — ان الفردية تستند اليوم الى الماضي ، اما الاشتراكية فتتجه نحو المستقبل ، وتخلق مثلها العليا بيديها ، وقد اوضح دوركايم ولاسكين هذا الاتجاه وقالا ان الاشتراكية بهذا الاعتبار لا يمكن ان تكون علمية لان « مجتمع الغد لا يمكن ان يكون موضوع بحث علمي للرجل العالم اليوم » ، ثم ان الاشتراكية حين تضع تصميم المستقبل ، تعتبر التاريخ علماً ميتاً وترى ان « كتاب الغد لا تاريخي » لان الاشتراكية انما هي نظرية نظام سيأتي .

٥ — ان الاشتراكية تعلن انها تعمل في سبيل العدالة ، فهي من هذه الناحية اسلوب « مطالبة » ، وهي ترفض الاحسان والشفقة ، وانما تعرض حقوقها وتطالب باحترامها ، ومن هنا جاءت صفتها الهجومية .

ان العدالة تتأمن في المجتمع الفردي بنتيجة التبادل الحر للمنتجات والخدمات والمنافع ، فالفرد يأتي الى السوق ببعض المنتجات او المنافع ويأخذ عوضاً عنها منتجات ومنافع تعادلها ، ولو جاز للفرد ان ينال المنافع من غير ان يعطي عوضاً عنها ، باعطائه جزءاً مما كان يجب ان يعطيه لقاءها ، لكان هناك ظلم كبير ، ولكن مثل هذا الظلم لا يمكن حدوثه في مجتمع تسوده الحرية الاقتصادية لان الفرد المذكور لا يجد احداً يقبل ان يعطيه منتجاته لقاء منتجات يعتبرها اقل منها .

ولكن الاشتراكيين يذهبون غير هذه المذاهب ، ويتهمون المجتمع بارتكابه مظالم

ثلاثاً: أ: اذ لما كان كل شيء في المجتمع مملوكاً فلا يستطيع الفرد ان يعيش اذا لم يجد عملاً، ولذلك يطالبون « بحق العمل » ب: ثم ان المنظمة الاقتصادية الحاضرة كلها بيد فريق قليل من الناس يستفيدون من سلطانهم في سبيل انقاص اجر العامل ولذلك يطالبون « بحق الحياة » ، ج: ثم ان العامل يحرم جزءاً من قيمة السلعة التي ينتجها لان الرأسماليين يشاركونه في استيفاء بعض الارباح من اصل قيمة السلعة مثل فائدة رأس المال وربح المستحدث رب العمل وريع مالك الارض ، ولذلك يطالبون « بحق اخذ ثمرة العمل الكاملة » ، وهذه التهمة الثالثة هي اساس النظرية الماركسية التي توضحها وتبرزها باسم « فضل القيمة plus value» ويرى الفرديون انها خاطئة من أساسها لانها تستند الى نظرية فاسدة علمياً هي النظرية التي تجعل العمل اساساً للقيمة ، ومع ذلك فقد كانت هذه التهمة عاملاً ثورياً قوياً ، وجعلت الاشتراكية نظرية عمالية .

ان نظرية الاستغلال Exploitation هذه ، استغلال اصحاب رؤوس المال لجهود العمال ، والتي جاءت على لسان سيموندي وسن سيمون قبل ماركس قد درسها الاستاذ افتاليون بمعرض نقده للاشتراكية في كتابه عن « اسس الاشتراكية » . هذه النظرية ترى ان استغلال الضعفاء من قبل الاقوياء انما يرجع الى التملك الفردي للاموال ، فغير المالكين مجبرون ، في سبيل العيش ، على أن يرضوا بالشغل حسب الشروط التي يفرضها المالكون ، وعلى ذلك فليس هنالك مساواة في الشرائط والاوضاع بين المتعاقدين ، اذ أن احدهما يعضه الجوع والآخر يستطيع الانتظار ، ولذلك كانت هذه العقود مشوبة بعيب الاكراه الحقوقي (حسب سيسموندي والسن سيمونيين) . ويضيف سن سيمون الى ذلك ان العامل هو حفيد الرقيق والقن ، وحياته تبع لارادة الذين يملكون انحصار الثروة ، وهذا يعني في لغتنا الحديثة ان الاسعار الموجودة في السوق هي أسعار انحصارية وان بائع الاموال وشاري قوى العمل يفرضان ارادتهما على السوق ، واختلال المساواة في علاقات المتعاقدين يؤول طبعاً الى رفع سعر الاشياء التي يتصرف بها المالكون وهبوط قيمة العمل الذى يقدمه غير المالكين . وقد عنى افتاليون باثبات ان هذه الملاحظات لا تدل على عدم مشروعية الدخل الرأسمالي .

ويضيف الى ذلك ان القول بان الاسعار والاجور محدودة في جو الانحصار قول يناقض الواقع لان الوقائع اثبتت ان أجور العمال في كل بلاد العالم ، تنزع دائماً ومنذ زمن طويل الى الارتفاع ، بينما تنزع اسعار المنتجات جميعاً نحو الهبوط . ان من الواجب السعي في سبيل الاصلاحات الاجتماعية باعتبار ان طلب الاصلاحات الاجتماعية ليس وقفاً على الاشتراكيين. وان فكرة العدالة لاتكفي وحدها لوصف الاشتراكية بل ان هذه الفكرة كانت موحية لكثير من النزعات والنظريات الاصلاحية الفردية فسيسموندي مثلاً لم يصل الى الاشتراكية ، وانما اقتصر على نقد الفردية في اسسها واثبت ان المصلحة الفردية لا تتفق مع المصلحة العامة فيما يتعلق بالتوزيع .

٦ — ان فكرة العدالة تقودنا الى فكرة المساواة ، و كثير من المؤلفين يجعل المساواة اهم عنصر في الاشتراكية ، فيقول اولارد : « الاشتراكي هو كل من يجعل هدفه انقاص عدم المساواة الاجتماعية » ويقول فاكه في كتابه عن الاشتراكية : « اني أقصد بالاشتراكية كل نزعة تبتغي المساواة الحقيقية بين الناس » . وهذا المؤلف يعتبر النزعات التي تتوخى ازالة عدم المساواة في القوى الطبيعية والاخلاقية والفكرية نزعات وهمية ولا يدخلها في تعريف الاشتراكية . اما المساواة المقصودة فهي المساواة الفعلية لا المساواة الحقوقية وحدها . ان الرغبة بالمساواة الفعلية عامة جداً ، هي رغبة الانسان بان تزيد لذته ، وان تقل آلامه بقدر الامكان ، واذا كانت المساواة الحقوقية هي التي تسبق المساواة الفعلية فليس ذلك لانها تسبقها نفسانياً ، بل لانها اسهل تحقيقاً فلا تأخذ من احد شيئاً ، ولا تتطلب اي تنظيم جديد ، ولذلك كان المحرومون يذهبون الى ان سبب عدم المساواة الفعلية هو عدم المساواة الحقوقية .

ان افكار المساواة قد انتشرت في العصور الاخيرة انتشاراً عظيماً كان يمتد شيئاً فشيئاً الى كل البلاد التي دخلتها المدنية الصناعية الحديثة . ولقد درس الأستاذ « بوغله » في كتابه عن افكار المساواة هذه الظاهرة وعنى ببيان اسبابها فرأى ان انتشار هذه الافكار يعود — اولاً — الى زيادة عدد السكان في المجتمع الغربي ، والى اتساع رقعة الدول فالكثرة تجعل الناس متشابهين لانهم يصبحون ارقاماً ووحدات ولانها تقلل

المسافات فيما بينهم وتزيل الفروق الاجتماعية والمحلية ، ويعود — ثانياً — الى زيادة تغاير الافراد الذين يؤلفون كلاً من الجماعات لان اشخاصاً منفردين ، لايخضع احدهم للآخر ، لايمكن قياسهم بعضهم ببعض ويصيرون متساوين .

وقال « ان المدنية الغربية تفرض على الاجناس التي تشملها تعدد الفروق الفردية وازالة الفروق الجماعية ، وبنتيجة هـذه الحركة الحيوية تهيء العقول لتلقي فكرة المساواة بين الناس ، ويعود — ايضاً واخيراً — الى زيادة التشابك الاجتماعي اي الى استطاعة المرء ان ينمي في آن واحد الى عدد من الجماعات لانه يحطم الطبقـات والمراتب ، او لانه يحدو بالعقل الى تناسيها ، ويعدل بالرأي العام عن احترام الفروق الجماعية ، والى زيادة الوحدة الاجتماعية لان وجود حكومة مركزية يجعل الافراد متشابهين من بعض النواحي اذ يخضعهم لقانون واحد .

ويخيل ان فكرة المساواة تتعارض مع الفردية التي هي في جوهرها مبنية على عدم المساواة لا لانها تقر جميع الفروق ، بل لانها تعتبرها محتومة مقدورة وترى امكان تخفيفها عن طريق الاحسان او عن طريق التدخل الحكومي الخفي ، فالمساواة الحقوقية التي تنادى بها الفردية انما تفسح المجال لعدم المساواة الفعلية الناشئة عن الجدارة اوعن الصدفة ، وكذلك فان فكرة المساواة لاتتلاءم مع فكرة الطبقة المختـارة L'élite والمفكرون امثال افلاطون ارادوا ان يحكم الناس طبقة مختارة وتصوروا طرائق مختلفة لاصطفاء هذه النخبة ، وجعلوا بينها وبين الجمهور فروقاً كثيرة .

على ان فكرة المساواة وحدها لاتكفي لتكون الصفة الوحيدة للاشتراكية لان عدم المساواة امر واقعي ، اما المساواة فامر مجرد يتوقف تحقيقه على النظام الذي سيتبع في المجتمع الاشتراكي لان المساواة يمكن تحقيقها بطرق مختلفة : فالمساواة في الاستهلاك والشغل هي اشتراكية سواء اكان التوزيع حصصاً متساوية في المنتجات ومقادير متساوية من الشغل الامر الذي يخلق عدم مساواة شخصية اذ ليس للافراد نفس القدرة على الاستهلاك وعلى الشغل ، ام كان مبنياً على جعل الاستهلاك متناسباً مع الحاجات ، والشغل مع القوي .

والخلاصة ان فكرة المساواة الفعلية فكرة بسيطة في ظاهرها ، ولكنها في الحقيقة شيء مبهم وغير محدود .

٧ — ان الفردية تفترض ان حق الملك ضروري اما الاشتراكية فلا تقول الا بملكية اجتماعية ، تشمل كل الاشياء (شيوعية) او تقتصر على وسائل الانتاج (جماعية collectivestime) فهي اذن ، تغير القالب الحقوقي للملكية ، وبذلك تختلف عن الفوضوية ولذلك لا ينبغي معارضة الاشتراكية بالرأسمالية ، لان رأس المال يبقى في النظام الاشتراكي ولكن تملكه ينتقل من الفرد الى الجماهير .

هذا العنصر هام جداً بحيث نجده وحده في كثير من تعاريف الاشتراكية . يقول «شيفل» ان هناك فكرة تسود كل مشاريع التنظيم الاشتراكي هي « وجوب حلول الملكية الجماعية محل الملكية الفردية لجميع وسائل الانتاج » . ويقول نوايل « تطبيق الاشتراكية يعني نقل ملكية وسائل الانتاج للجماعة » ، على أن بعض الفرديين يحاربون بعض أنواع الملك ، فالاستاذ والراس حارب الملكية العقارية .

٨ — ان الاشتراكية تقضي على المزاحمة التي هي شيء أساسي في النظام الفردي لانها تضر بالطبقة العاملة اذ تدفع المستحدثين الى انقاص اجور العمال وزيادة ساعات العمل ، واستخدام النساء والاطفال ، ولانها تهدم الطبقة البورجوازية اذ تسبب زوال صغار التجار وصغار الصناعيين ولانها تضر بالمستهلك نفسه لانها تؤول لوقوع الضغط وظفر الاقلية القوية ، وبالتالي الى الانحصار ، ويظهر ان الاشتراكيين — كما يقول بودان — لم يروا في المزاحمة الاوجهها غير المشروعة والا وجهها الاسود ، ولذلك حاربوها بهذا الشكل ،

أما وقد أخذنا فكرة عامة عن الاسس المختلفة التي تبنى عليها النظرية الاشتراكية العامة فعلينا ان نتصور بحسبها الكيان الاشتراكي المراد بناؤه .

ولقد حاول ليون بلوم ، على ضوء هذه الصفات ، تعريف الاشتراكية فقال انها تبتغي انقاص الالم والتفاوت بين الناس الى ادنى حد ، ووضع العدل والعقل حيث تحل

الامتيازات والصدف ، ودعا ليختبر جر بالاشتراكيين : « الكتاب الذين يعملون على تغيير منظمة الملكية باسم سلطان الدولة وفي منحي المساواة والشيوعية » .

على أنا وقد أوجزنا العناصر الاساسية للاشتراكية نود أن نبين ان هذه الكلمة تدل على معانٍ مختلفة باختلاف الازمنة والامكنة . وقد استعملت كلمة (السوسياليزم Socialisme) للمرة الاولى عام ١٨٠٣ بمعنى الاجتماعية و كان يقصد بها الحالة الاجتماعية الموجودة آنئذ معارضة للفردية الثورية ، ثم استعملها Leroux بمعنى الاشتراكية ليدل بها على المعاني التي اوردناها ، و كانت تستعمل قبل ذلك كلمة « الشيوعية Communisme » وتطلق على هذه الافكار التي وردت على لسان المصلحين والخياليين في أواخر القرون الوسطى واوائل العصر الحديث مثل توماس موروس و كامبانيللا ، ثم اختلطت الكلمتان حقبة من الزمن فتكلم كارل ماركس عن الاشتراكيين الذين سبقوه او عاصروه واسماهم « بالاشتراكيين الخياليين » واطلق على نظريته هو اسم « الاشتراكية العلمية » في البيان الذي اذاعه باسم « الحزب الشيوعي » ، وقد استعمل العلماء الى جانب كلمة « الاشتراكية » و « الشيوعية » اصطلاحاً ثالثاً هو « الجماعية Colleclivisme » وجعلها بعضهم الكلمة العامة التي تدخل تحتها الاشتراكية والشيوعية ، بينما فضل البعض الآخر ان تكون كلمة الاشتراكية هي الاصل ، وادخل تحتها كلمة الشيوعية والجماعية على اننا سنستعمل كلمة الاشتراكية للدلالة على معنى الاجتماعية من قبل التغليب وسنعارضها بالشيوعية لنظهر الفرق بينهما وذلك بصدد البحث عن الكيان الاشتراكي .

* * *

البحث الثاني

الكيان الاشتراكي

لم يضع الاشتراكيون لمجتمعهم العتيد صورة واضحة واحدة ، بل ان هذا المجتمع كان يختلف باختلاف نزعاتهم وقومياتهم ، على ان هناك ضوابط يمكن جمعها والتأليف بينها ، واستنتاج شكل المجتمع الاشتراكي وكيانه بحسبها . ولقد استطاع « بورغان » ان يصور لنا هذا المجتمع في صيغ موجزة ونالت صيغته موافقة الاقتصاديين على اختلاف نزعاتهم ، فقال « ان المجتمع الاشتراكي هو مجتمع تسيره سلطة عامة تحدد الحاجات ، وتوجه الانتاج والتداول ، وتسعر الشغل والمنتجات بوحدات عمل » اما من الناحية العملية « فالنظام يستند على موظفين مكلفين تسيير مصالح الاحصاء ، والتوزيع والانتاج والحسابات اما الاخطاء التي ترتكب فمن شأنها ان تهدد وجود البلاد وكيانها » « ولا شك ان المهمة الملقاة على عاتق الموظفين هي فوق الطاقة الانسانية ، اما اصطفاء الناس لانواع الوظائف او لمختلف الاماكن فيجرى بطريق المصادرة والاكراه لا بحسب حركة الاسعار كما هو النظام الرأسمالي . فالاشتراكية اذن نظام عقلاني يسير بسلطة حكام يتمتعون « بسلطة عظيمة » . اما الانتقال من المجتمع الحالي الى المجتمع الآتي فيجري عن طريق « ديكتاتورية العمال » التي يراها لينين ضرورية .

ويتبين من ذلك ان وجود الدولة هو روح الاشتراكية ولذلك رأينا الكثيرين يعتبرون من الاشتراكية كل توسيع لوظائف الدولة حتى ولو كان من شأنه تثبيت النظام القائم على ان الاشتراكية بمعناها الضيق هي النظام الاقتصادي الذي يملك فيه المجموع

ويدير ادوات الانتاج المادية (لا البشرية) ويوزع فيه الدخل بحسب الجهد، أما الشيوعية فتتضمن وسائل الانتاج وسواها من الاشياء ، وتعتبر السلع الاستهلاكية ملكاً للمجموع وتوزعها فيما بين الافراد لا بحسب جهدهم بل بحسب حاجاتهم. ولتصوير المجتمع الاشتراكي يجب ان نذكر كيفية تملك الارض ورأس المال وادارتهما وتوزيع الدخل وان نصف نظام النقد والاسعار.

١ — الملكية الجماعية للارض ولرأس المال

ان وسائل الانتاج — اي الارض ورأس المال — في النظامين الاشتراكي والشيوعي يجب ان تكون ملكاً للمجتمع لا للافراد . على انه يجوز ان يتملك الافراد الارض وراس المال الصغيرين الضروريين للقيام ببعض الاعمال الصغيرة .

على ان هناك خلافاً كبيراً في الطريقة التي يجب ان تنتقل بها ملكية الارض ورأس المال الى المجتمع . فمن الاشتراكيين من يرى ان ذلك يجب ان يتم بطريق العنف والثورة وهذا رأي الشيوعية ، ومنهم من يرى ان هذه الطريقة ، وان كانت ناجعة ، ملأى بالمخاطر لان القضاء على مالكي الارض ورأس المال يحرم المجتمع من احسن المديرين القادرين على تصريف الامور ، واذا فشلت الثورة يعقبها رد فعل يؤخر انتشار الاشتراكية ، وفوق ذلك فان الثورة ، من حيث هي ، تشل النشاط الاقتصادي ردحاً من الزمن وينتج عنها كثير من الآلام والخسائر . فلكل ذلك يرى البعض ان الاشتراكية ، اذا كانت آتية ، يجب ان تتريث حيناً من الزمن يؤمن فيه العدد الكافي من الشعب بفوائدها ، وعندئذ يبحث في كيفية نزع ملكية الارض ورأس المال ، ويرجح الكثير الشراء على المصادرة وان كان ذلك من شأنه تمديد اجل عدم المساواة .

٢ — الادارة الجماعية للارض ولرأس المال

وهناك اختلاف ايضاً في خير الطرق لادارة الصناعات ، فمن الاشتراكيين من يرى ان على السلطة المركزية في الدولة ان تأخذ على عاتقها امر ادارة كل الصناعات التي صارت جماعية ، ومنهم من يرى ان تلقى الادارة على عاتق النقابات والجمعيات .

ولكن السلطة المركزية تشرف دائماً على سير النظام الاقتصادي باجمعه ، لان هناك اعمالاً لايتسنى القيام بها الا للحكومة المركزية ، بواسطة لجان فنية ، مثل الاحصاآت والدراسات المتعلقة بالثروات الطبيعة وبعناصر الانتاج في البلاد ، وبرغبات المستهلكين لمختلف البضائع . فالسلطة المركزية تستند الى هذه الدراسات في المقررات التي تتخذها كأن تعين مقدار الانتاج لمختلف الصناعات ، بحيث يكون الدخل القومي مكافئاً لحاجات المجتمع .

٣ — توزيع الدخل

ان توزيع الدخل القومي قضية هامة في النظامين الاشتراكي والشيوعي ، او في النظام الرأسمالي ، والقضية هي عبارة عما اذا كان يجب توزيع السلع مباشرة بين المواطنين او يجب ان يعطى اعضاء المجتمع نقوداً يشترون بها البضائع بحسب سعرها المعين . فالشيوعيون يعتقدون بالملكية الجماعية للسلع الاستهلاكية والارض وراس المال ويحبون ان توزع هذه السلع مباشرة على الناس . والاشتراكيون اميل الى استعمال النقود والى افساح مجال الانتقاء امام المستهلكين .

ومتى تقررت طريقة التوزيع يصبح من الضروري وضع مبدأ للتوزيع ، ومعرفة ما اذا كان يجب ان يكون متساوياً بين جميع المواطنين ، أم يجب ان يكون هناك تفاوت بينهم ، ومعرفة أسس هذا التفاوت . وآراء الاشتراكيين متضاربة في هذا الباب فمنهم من يرى وجوب التوزيع بالتساوي ، ولم يوضح اذا كان هذا التساوي يشمل كل امرأة او رجل او طفل ، او يشمل كل اسرة من الاسر . ومنهم من يرى من الصعب مطالبة بعض الناس بالشغل المجهد او بحمل المسؤوليات الكبيرة ثم اعطاءهم دخلاً يساوي دخل سواهم ، ويطالب بوجود بعض التفاوت في التوزيع بالنسبة للجهد او لحصيلة الانتاج او لكليهما معاً ، وهناك فريق كبير من الشيوعيين وبعض الاشتراكيين يرى انه يجب ان يساهم الناس بالانتاج بحسب جهدهم وان ينالوا مكافأتهم بحسب احتياجهم وهذا يؤول في الواقع الى ان يصيب كثير الجهد نصيباً اقل من

قليل الجهد اذا كان اقل احتياجاً منه . والحقيقة ان قضية المساواة تبقى نظرية محضة ولا مناص من ان يرضى النظام الشيوعي او الاشتراكي بتفاوت في توزيع الدخل بين المنتجين .

على ان الدخل لايوزع بشكل ربح شخصي بل بصفة اجرة عمل، فرؤساء المعامل يعتبرون موظفين لدى الدولة ويتقاضون اجراً معيناً ، بحيث ان رأس المال يقدم من المجتمع ، ويرد الدخل الى المجتمع ، وهو يوزعه بين افراده ، وبذلك يحال دون تناول البعض ارباحاً فاحشة تقدر بمئات الالوف او بالملايين لان فضل الربح يرد الى المجموع وتكون الفروق بين الدخل قليلة .

٣ — الادخار وتشكل رأس المال

ان الانتاج الحديث يتطلب مقادير كثيرة من رؤوس المال المدخرة ، وهذه الاموال يجمعها الافراد ، في نظامنا الرأسمالي ، من تخليهم عن شراء بضائع يستهلكونها ثم يقرضونها للشركات لقاء فائدة معينة ، لتشتري بها بضائع منتجة ، اما في المجتمع الاشتراكي فلا يترك المرء حراً بتقدير مايجب انفاقه في الاستهلاك او ادخاره لاستعماله في الانتاج فيما بعد ، بل ان السلطة المركزية هي التي تقرر مايجب ادخاره وتنفذ قرارها هذا بان تخصص ربع جزء من الارض ورأس المال لانتاج سلع انتاجية عوضاً عن السلع الاستهلاكية وبذلك يتحمل الناس جميعاً عبء هذا القرار لان دخلهم الآني ينقص ، في سبيل زيادته في المستقبل عن طريق زيادة الانتاج .

٤ — النقد ونظام الاسعار

لامكان للنقد والاسعار في النظام الشيوعي ، بل ان السلع الاستهلاكية تكون كالارض ورأس المال ملكاً للمجتمع ، وتوزع بين الناس كما هي وبأي صورة من الصور وكذلك فان العمال يوجهون الى الاشغال التي تعين لهم ، والسلطة المركزية تقرر نوع وكمية البضائع الواجب انتاجها . اما الاشتراكيون فمنهم من يميل الى استعمال بطاقات

العمل وسواها من القراطيس التي تقوم مقام النقد ، ولكن اكثريتهم اصبحت تميل الى استعمال النقد والسعر . فبفضل الاسعار والنقود تستطيع السلطة الاشتراكية توجيه قوة العمل نحو الجهات التي تريدها ، فاذا شاءت تحويل العمال من منطقة الى اخرى ، او من صناعة الى اخرى ، زادت او انقصت من اجورهم وبذلك توجه قوى الانتاج بحسب حاجة البلاد . وبفضل الاسعار تستطيع الاشتراكية ايصال السلع المقننة الى المستهلكين ، لان السعر افضل طريقة تتيح للمستهلكين ان يختاروا مايستهلكونه ، ولان سد رغبات المجتمع الناشيء عن الدخل القومي يكون اكبر واجدى باستعمال السعر وممارسة حرية الاختيار ، مما يكون لو ان البضائع المقننة توزع رأساً على المستلكين بمقادير محدودة .

على ان الاسعار في النظام الاشتراكي لاتشبه الاسعار في النظام الرأسمالي ، لان الاشتراكية لاتعتمد على السعر في توزيع الارض ورأس المال على الصناعات ، او في تعيين مقدار الادخار والاستثمار ، وبالتالي لاتعتمد على السعر في معرفة مايجب انتاجه - كما هي الحال في النظام الفردي - بل ان السعر والاجر تعينهما السلطة المركزية بحسب المصلحة ، وبحسب ماتراه ضرورياً للاستهلاك ، وتستعملهما بصورة نظرية لحساب مقدار الانتاج ومعرفة نتائجه .

البحث الثالث

بين الاشتراكية وخصومها

الاشتراكية فكرة انقلابية في جوهرها ، وهي تعني بالوصول الى غاياتها عن طريق العنف والثورة ، او عن طريق الاقناع والقانون ولكنها على كل حال ، تسلح دعاتها بكثير من الحجج والبراهين التي تظهر بها فساد الانظمة الفردية الرأسمالية وسمو المبادىء الاشتراكية .

وسنحاول الآن ان نوجز حجج الاشتراكيين ، وما يأخذونه على الفردية ، وما يفاخرونها به من صواب الاشتراكية ثم نذكر الادلة التي يفند بها الفرديون حجج الاشتراكيين ويبتغون منها نقض الاشتراكية مستفيدين في ذلك كله مما اورده غومل الاستاذ في جامعة بنسلفانيا في موجزه في الاقتصاد السياسي .

نقد الفردية

يذهب الاشتراكيون الى ان النظام الفردي ينطوي على ثلاث نقائص :

أ : ان النظام الفردي سبيل الى عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة ، والى وجود التفاوت العظيم بين الطبقات الاجتماعية ، والتفاوت في الثروة سبيل الى التأثير في توجيه التشريع ، ولذلك يشجبون حق التملك الخاص للارض ولرأس المال ويطالبون بان يدفع الدخل القومي على اساس العمل المبذول في سبيل الانتاج .

ب : ان النظام الفردي المبني على المزاحمة الحرة يؤدي الى تبذير القوى الانتاجية وتعطيلها لان المستحدثين يهتمون بربحهم الشخصي اكثر من اهتمامهم بمصلحة المجتمع ، وبذلك يعطلون كثيراً من رؤوس المال ، ويضرب الاشتراكيون على ذلك كثيراً من الامثال ، نذكر منها مثال مراكز بيع الغازولين ، التي يقوم عدد منها في زاوية واحدة ، ويبيع سلعة واحدة ، ولكن كلاً منها تابع لشركة مستقلة ، وكان في الامكان ان يقوم بالعمل كله مركز واحد ، الامر الذي كان سيحفظ ضياع رؤوس مال المراكز الباقية ونفقاتها ويوجهها في اعمال مثمرة اخرى .

ج : يعتقد الاشتراكيون ان النظام الفردي الرأسمالي سبب في حصول الازمات الاقتصادية ، وان الازمة اذا انفرجت مرة ، فلا بد ان تعود ، لانها نتيجة لازمة للنظام الرأسمالي ، ويقولون ان الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد فوضى لامنهاج له ولا برنامج لانه يترك الفرد حراً في انتاج مايشاء ومتى شاء وباي مقدار شاء دون ان يهتم بما ينتجه الآخرون او بما يحتاج اليه المجموع . وان ترك الآلاف من محترفي الصناعة الواحدة ينتجون على هذه الصورة ، بلا حساب او ضابط ، يؤدي ولا شك الى فيض الانتاج في بعض الاعمال ، والى ندرته في البعض الآخر ، وبالتالي الى الازمات التي تنتاب

المجتمع بين حين وآخر. ويضيف الاشتراكيون الى ذلك ان هناك تعارضاً بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة في النظام الفردي . فمن المصلحة العامة فيض الانتاج ليتسنى بذلك اشباع كل الرغبات ، بينما تتطلب مصلحة المنتجين الخاصة الاقلال من الانتاج لان ذلك يرفع الاسعار ويكثر الارباح ، فربح المجتمع يكون عن طريق الوفرة بينما يكون الربح الفردي عن طريق الندرة .

مزايا الاشتراكية :

أ — يرى الاشتراكيون ان اهم مزية للاشتراكية هي الخلاص من اضرار المزاحمة الحرة وتبذيرها ، لان اخضاع الحياة الاقتصادية لنظام مدبر يعين مقدار الانتاج من كل صناعة ، يؤول الى ان لا ينتج الا ما يحتاج اليه المجتمع ، وبذلك يقضى على التبذير ، وتتأمن الرغبات البشرية .

ب — ويضيفون الى ذلك ان الاشتراكية تؤلف بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة ، لان المنتج لما كان عبارة عن موظف في المعمل الاشتراكي لا يعود يفكر بالربح الذي يستمده من رفع الاسعار بسبب قلة الانتاج ، بل يعلم ان الرخاء يكون في وفرة المنتجات ، ولذلك يكون اشد رغبة في العمل ، وفي استعمال الاختراعات في سبيل زيادة الانتاج ، ويشعر انه متضامن مع المجتمع في ثمرات الانتاج.

ج — يقول الاشتراكيون ان الازمة لا مكان لها في النظامين الاشتراكي والشيوعي ، لان الحكومة المركزية تراقب الحياة الاقتصادية ، وتجعل مقدار الانتاج متناسباً مع القوة الشرائية ، ولذلك لا يخشى الكساد ولا تخشى الندرة ، وفضلاً عن ذلك فبفضل الاسعار المقننة الخاضعة لسيطرة الحكومة ، يمكن دفع المستهلكين الى استهلاك الانواع الوافرة من البضائع ، وذلك بتخفيض ثمنها . وهذا النظام ، بنظر الاشتراكيين خير من ترك آلاف المنتجين احراراً بالانتاج ، الامر الذي يؤدي بهم الى التزاحم والى الخسار الناشيء عن هبوط الاسعار وفرط الانتاج .

د — يقول الاشتراكيون ان الاشتراكية تقضي على العطالة ، لان تملك الارض

ووسائل الانتاج من قبل الافراد يقضي عليهم بان لا يستخدموا العمال الا حين تكون الصناعة رابحة ، اما اذا كانت الارض ورؤوس المال ملكاً للدولة ، فكل انسان يجد عملاً والمجتمع يستفيد من عمله لان الانتاج يبتغي سد حاجات المجتمع ، واذا كان عدد العمال كثيراً فيمكن تخفيض ساعات العمل ، واستعمال الفراغ في سبيل الثقافة .

نقد الاشتراكية :

على ان الفرديين لايتركون حجج الاشتراكيين من غير جواب ، بل يفندونها وينتقدونها ويمكننا أن نجمل انتقاداتهم فيما يلي :

١ — من حيث مراقبة الانتاج :

يرى الفرديون انه ليس من الممكن عملياً ان يراقب المجتمع كل النشاط الاقتصادي ، وانه ليس هناك اناس يتمتعون بالكفاءة والمواهب التي تتيح لهم مراقبة اشغال مائة مليون من البشر ، بصورة تفضل مراقبة كل من هؤلاء الافراد لاشغاله الخاصة . واذا صرفنا النظر عما يقتضيه هذا العمل من جمع الاحصاآت الكثيرة ، ومن تأسيس مئات من الدوائر الخاصة بالرقابة ، فان المركز الذي يوجه الحياة الاقتصادية سيجد نفسه امام مشاكل معقدة يصعب مراقبتها وتوجيهها . ويجب ان يكون فوق البشر من حيث البصيرة والحكمة ، ليكون في مقدوره ان يقرر اي السلع يجب انتاجها ، ولينسق انواع الصناعات ، وليراقب قوة البلاد الشرائية ، وليقترح مبدأ واضحاً لتوزيع الدخل وليحقق التوازن بين انتاج البضائع الاستهلاكية وبين البضائع الانتاجية . ويؤكد الفرديون ان الحكومات اثبتت في كل الازمان عجزها وقلة كفاءتها في المشاريع الصناعية ، وانه اذا اخضع النشاط الاقتصادي للرقابة السياسية ، فان النتيجة ستكون احفل بالفوضى من قلة الجدارة والنظام التي يأخذها الجماعيون على النظام الرأسمالي .

ويرد الاشتراكيون على هذا الاعتراض بان النظام الاشتراكي لا يقتضي حكماء معصومين . بل ان الخطأ امر لا بد منه ، وانه ليس من الصواب مقارنة الاشتراكية بالنظام الرأسمالي المثالي ، بل يجب مقارنتها بالنظام الرأسمالي القائم ، وهذا النظام لا يسد رغبات طبقات الشعب الا قليلاً ، ولو اتبعت الاشتراكية مكانه لزاد الانتاج ٥٠ في المائة . اما الخطأ فلا بد منه ، ولكن التجربة المستمرة والاحصاآت الدقيقة كفيلة بالتقليل من الخطأ ، لا سيما والشعب يتحمل الاخطاء الآنية ما دام يعلم انها في سبيل مصلحته المستقبلة .

ويرى الاستاذ « غومل » ان امكان رقابة المجتمع عملياً على النشاط الاقتصادي يبقى من القضايا التي لايمكن حلها نظرياً ، والتي لا تظهرها الا التجربة .

٢ — اصطفاء الرؤساء

ان حسن تطبيق النظام الاشتراكي يتوقف على حسن اختيار الرؤساء الذين يتولون إدارة الحياة الاقتصادية وتنسيق الانتاج ، فالاطفال لا يولدون « رؤساء » والرجال الذين استطاعوا أن يكونوا من قادة الصناعة لم يكونوا في طفولتهم من الممتازين ولكن الرؤساء في النظام الرأسمالي يظهرون وينشؤون ولا يبلغون مقامهم الممتاز الا بعد شبابهم وبعد أن يزاحموا بمناكبهم عدداً لا يحصى من المنافسين ،

ولكن لما كان عنصر المزاحمة مفقوداً في النظام الاشتراكي ، فكيف يتسنى اصطفاء الرؤساء والقادة ، يجيب الاشتراكيون على ذلك بان الانتقال الى الاشتراكية اذا كان سلمياً فليس هناك ما يدعو للاستغناء عن الرؤساء الموجودين اذا كانوا جديرين بمناصبهم ، ويرى الاشتراكيون ان النظام الرأسمالي كثيراً ما يسبب ضياع الكفاآت لأن كثيراً من الاكفاء لا يجدون العون ولا رؤوس الاموال ولا الصلات والزلفى التي تؤهلهم للمراكز العليا اما في الاشتراكية فان الفرصة تمنح لعدد كثير من الناس وعندئذ يمكن اصطفاء اخيارهم ليتولوا قيادة الحياة الاقتصادية .

٣ — الدافع للعمل

ان النظام الفردي يستند الى النفع الشخصي كحافز للعمل ينشط اهل الكفاءة فيجتهدون لبلوغ غاياتهم ، وتكافيء الثروة جهود الناجحين منهم بمقدار كبير على أن كل من يسعى للثروة الطائلة لا يصل اليها حتماً ، ولكن امكان الوصول اليها يعتبر حافزاً قوياً للسعي والجد .

ويقول الفرديون لما كان الدخل القومي في النظام الاشتراكي يوزع بين الناس بتفاوت قليل بين انصبتهم ، وكان الدخل الكبير لايعني ارتفاع مستوى المعيشة ، وكان لا يجوز للفرد أن يكنز الاموال ليشتري بها أرضاً او ليقتني مصنعاً ، فحافز النفع الشخصي الذي يسوق المرء نحو الرقي والثروة مفقود في النظام الاشتراكي ، وفقدانه يؤول الى تضاؤل الكفاءة الاقتصادية وتدني الدخل القومي ، وانتشار الفقر والبؤس ويضيفون الى ذلك ان النظام الجماعي نظام جمود وتأخر ، لا يستطيع اهله اختراع آلة جديدة او اكتشاف طريقة بارعة للانتاج اذا كانوا لا يستفيدون شخصياً من نتائج اختراعهم .

ويجيب الاشتراكيون على ذلك ان النظام الرأسمالي لا يقدم حافزاً لجميع الناس لان عظم التفاوت في الثروة والدخل يثبط عزائم الفقراء ويحد من جهودهم بينما يحدو بالاغنياء الى ان لا يصنعوا شيئاً ، واذا كان بعض الناس يشتغلون في النظام الرأسمالي غير مدفوعين بحافز اقتصادي بل ليكسبوا اعجاب زملائهم واحترامهم ففي النظام الاشتراكي تتجلى هذه العاطفة بصورة اوضح واجلى وفضلاً عن ذلك فانه يجب ان يكون هناك بعض التفاوت في دخل العمال لكيلا يتساوى النشيط بالكسول وهذا التفاوت يصح أن يعتبر حافزاً للجد . واذا كان يصعب جعل هذا التفاوت الصغير حافزاً للاشخاص الذين اعتادوا النظام الرأسمالي ، فلن ينقضي جيل حتى ينسى الناس النظام القديم . وحتى يعتادوا العمل بحافز معنوي جديد غير اقتصادي في النظام الاشتراكي .

اما فيما يتعلق بالمخترعين فيؤكد الاشتراكيون ان قليلاً من المخترعين من استفاد من

اختراعه في النظام الرأسمالي لان الذي يستفيد منها هم رجال المال والاعمال ومع ذلك فالمخترعون مثابرون على العمل ، مدفوعين بلذة الفرح التي يشعرون بها حين يخترعون جديداً او بلذة خدمة الانسانية او باي سبب معنوي آخر وفضلاً عن ذلك فان كثيراً من المخترعات كان نتيجة جهود الجامعات او الموظفين الذين لا يستطيعون ان يربحوا من اختراعهم ربحاً مادياً خاصاً .

تطور الاشتراكية

قالوا ان الاشتراكية قديمة كالعالم ، واستشهدوا بافلاطون وتوماس موروس في مدينته الفاضلة عام ١٥٧٠ وكثير من كتاب القرن الثامن عشر والواقع ان الحركة وجدت منذ آلاف السنين ولكن الاشتراكية الاقتصادية حديثة العهد لاتجاوز المائة سنة . فقد رافق دخول القرن التاسع عشر ظهور المذاهب الاشتراكية الحقيقية ، وان كان ماركس اسمى ماسوى مذهبه بالاشتراكية الطوبوية فالاصح ان يطلق هذا الاسم على المحاولات السابقة للقرن ١٩ ، على اننا سنتبع في بحثنا تطور الاشتراكية منهاجه فنبدأ بذكر الاشتراكية الخيالية او الطوبوية ، كما سماها هو ، ثم نبحث بالاشتراكية العلمية اي الاشتراكية الماركسية ونذكر النظريات التي وضعت بسببها لتعديلها او لتأييدها . والفرق بين هذين النوعين من الاشتراكية ان الاشتراكية الخيالية تحاول تغيير المجتمع عن طريق تغيير النفس البشرية « ولذلك تحاول تأسيس مجتمع تتصوره يعيش فيه الناس ويبتعدون فيه عن جوهم الفكري القديم ، اما الاشتراكية العلمية ، اشتراكية كارل ماركس فانها تكتفي بوضع قوانين لتطور المجتمع ، وبجعل الفكرة الاشتراكية عقيدة ولكنها لا تضع تصميما لعالم المستقبل . لانها تعتبر التطور امراً لا مفر منه . على ان الاشتراكية الخيالية — كما اسماها كارل ماركس ليست خيالية في الواقع ، لان افكار واضعيها دخلت في الواقع وتركت آثاراً جليلة في الحياة الاقتصادية الحديثة .

فسن سيمون هو أب جمعية الامم ، والاقتصاد والصناعة العقلانية والاشتراكية الجديدة لمارسل ديا والرأسمالية الجديدة لفرنسوا بونسه وفوزيه الغريب المخبول والشبيه بالمجنون هو اصل الحركة التعاونية وبرودون هو اصل النقابية الافرنسية والحركة الفوضوية . فالاشتراكية الافرنسية اذن ليست خيالية . بل يصح ان ندعوها بالاشتراكية المثالية idéaliste لان فكرة الاشتراكيين الافرنسيين مبنية على فلسفة التقدم والانسانية فهم يعتقدون جميعاً انباستطاعة العقل والعمل الرشيد والمنظم انيستنبط من الطبيعة موارد تتيح لجميع البشر ان يبلغوا مستوى ارفع واسعد مادياً وفكرياً . وهكذا يستوحون وحي العدل والانصاف ويستعينون لا بالعمال فحسب ، بل بصفوة الناس وذوي العقول والقلوب .

سن سيمون والسن سيمونية

والاصول الجماعية

ان سن سيمون من المخضرمين اذ عاش في عصر ما قبل الثورة الافرنسية في عهد كان فيه الانقلاب السياسي والاقتصادي والفني عظيماً جداً (١٧٦٠ — ١٧١٥) قضى النطاق الاقتصادي انتقل الانتاج من المعامل اليدوية (القرن ١٨) الى الصناعة الآلية الحديثة (اوائل القرن ١٩) وقد حضر سان سيمون ولادة الآلة والعهد الصناعي مثل سيموندي .

وفي النطاق الفني يجب ان نذكر انه حوالي نهاية القرن ١٨ قد قفز العلم قفزة عجيبة فاستعمل مجيمس ووت البخار واسس لافوزيه الكيمياء واكتشف فرانكلين ووات وامبير واراغو قوانين الكهرباء ورأت الانسانية انها اصبحت قادرة على ان تزيد وسائل نشاطها وثروتها فعوضاً من ان تجد القوة في الطبيعة العضوية عرفت ان تستخرجها من الطبيعة غير العضوية .

لذلك استطاع رجال مثل سن سيمون وجان ساي ان يشعروا بوحي عبقري

اثر هذه الثورة العلمية والفنية على مستقبل الانسانية . وبينما كانت السلطة قائمة في النظام القديم — حسب قول سن سيمون — على القوة ، اي على الطبقة العسكرية والاقطاعية والدينية ، وعلى المعتقدات الدينية ، وبينما كانت هذه السلطة معياراً في نقل الثروة والقوة من فرد الى آخر ومن طبقة الى اخرى ومن دولة الى اخرى ، فهمت الانسانية ان باستطاعة الفن ان يخلق قوى جديدة لا حد لها وان يزيد ثروات المجموع فوق التصور .

وقد بين سن سيمون معنى هذا الانقلاب في جملته المشهورة :

« لنفرض ان فرنسا خسرت فجأة خمسين رجلاً من علماء الفيزياء المشهورين ، ومثلهم من كيميائييها ، ومثلهم من غريزييها ، ومثلهم من صرافيها ، ومائتين من تجارها ، وستمائة من كبار مزارعيها — وهكذا يعدد الحرف المنتجة والصناعة — فما ان هؤلاء هم الافرنسيون المنتجون في الواقع ، وهم الذين يعطون المنتجات الهامة ... فالان تصبح جسماً لا روح فيه حين تفقدهم . ولنفرض ، على العكس ، ان فرنسا احتفظت برجالها العباقرة في العلوم والفنون الجميلة والفنون والحرف ولكنها خسرت في يوم واحد ، سمو الامير شقيق الملك ، والعائلة المالكة ، وكبار موظفي التاج ، والوزراء او مستشاري الدولة ، والمشيرين والكاردينالين ، والاساقفة ، والرهبان والمحافظين ووكلاءهم ، فان خسارة هؤلاء الثلاثين الفاً ، المشهور انهم اهم ما في الدولة ، لاتسبب اي ضرر سياسي للدولة » .

ويقسم سن سيمون المجتمع الى طبقتين : المنتجون وغير المنتجين ، او العاملون والعاطلون ، او « النحل والزنابير » هاتان الطبقتان تشكلان في الدولة حزبين : « الحزب الوطني » و « الحزب غير الوطني » . ففي الحزب الوطني او الصناعي نجد :

١ — كل من يزرعون الارض او يسيرون الاعمال الزراعية .

٢ — كل ذوي المهن والاعمال والتجار ومستحدثي النقل البري والبحري وكل الذين ينتج عن عملهم نفع للانتاج ، كالعلماء « المنصرفين الى العلوم الوضعية والفنانين والمحامين والقليل من رجال الدين الذين يبشرون بالاخلاق الفاضلة . وكل المواطنين

الذين يستعملون عبقريتهم في سبيل تخليص المنتج من تفوق المستهلكين البطالين » اما في الحزب غير الوطني فنجد النبلاء وقسماً من رجال الدين الذين يحسبون الاخلاق في التصديق الاعمى لمقررات البابا والكنيسة ، ومالكي العقارات الذين يعيشون بصورة « نبيلة » أي عاطلين عن العمل والقضاة الذين يؤيدون الاستبداد ، والعسكريين ينصرونهم ، وكل من يعارضون في اقامة النظام الاحسن للاقتصاد والحرية» .

وعدا عن ذلك فسن سيمون ايضاً يشبه الاحرار في فهمه التطور في اوائل القرن التاسع عشر، اذ يرى سه‌ى ودونوايه ان التطور ينزع الى امرار السلطة الى يد الاكثر جهداً والى الصفوة الصناعية ويريان ان النظام البرلماني هو احسن نظام يلائم ازدهار الصناعة .

وقد ذهب سن سيمون أبعد منهم فانه يرى ان النظام البرلماني الذي خرج من الثورة ومن دماغ المتشرعيين الخياليين « الذين ينزعون دائماً الى حسبان العرض جوهراً والكلمة شيئاً » ليس الا نظاماً انتقالياً ، فهو مرحلة موقتة بين الاقطاعية القديمة ونظام الغد الذي هو الصناعية (Industrialisme) اي تنظيم اجتماعي يمزج فيه كل شيء في سبيل تنشيط الصناعة ، «التي هي المنبع الوحيد لكل الثروات والازدهار».

اما موضع الانفصال بين الاحرار وبين سن سيمون وتلاميذه فهو في كيفية التنظيم فجان ساي وجميع رجال المذاهب الحرة يرون ان المجتمع الجديد ينتظم عفواً من نفسه، اما سن سيمون وتلاميذه ، فيرون ان المجتمع يجب ان ينظم تنظيماً عقلانياً واذا اخذنا بقول ريشار في كتابه « المسألة الاجتماعية والحركة الفلسفية في القرن التاسع عشر» اذ يقول: «ان الاشتراكية هي نفي كون تجانس المصالح ينتج عن المزاحمة الحرة»، جاز لنا القول ان نقطة الانشقاق بين الصناعية الحرة لساي ومذهبه وبين الصناعية المنظمة لسن سيمون وتلاميذه ، هو استنجاد سن سيمون وخلفائه بتنسيق (coordination) عقلاني وتنظيمي للعناصر والقوى الاقتصادية لتقييد حرية المزاحمة التي تدخل الفوضى في الانتاج. والذي اثر على سن سيمون هو الصفة السلبية للثورة في الناحية الاقتصادية فقد قضت على الاقطاعية وعلى الجمعيات المهنية ولكنها تركت الاقتصاد فوضى مع ان الوطن

ليس «غير شركة صناعية كبرى فقد اصبحت فرنسا مصنعاً كبيراً والامة الفرنسية معملاً» ، والحكومة هي وكيل اعمال المجتمع. وكيف يظن ان الاهواء الفردية تستطيع عفواً تحقيق النظام الجديد ؟ يجب ان تقوم « ادارة » على رأس هذا المعمل ، لتسيير القوى الجديدة عوضاً عن « القيادة » القديمة ويجب «ادارة اشياء لا حكم افراد» في النظام القديم كانوا يحكمون الافراد لان القوة المنتجة كانت فيهم وكانوا « موضوعين قبل الاشياء » اما بعد ذلك فقد صارت القوة تنتج من الطبيعة غير الحية ووجب « ان يكون غاية النظام الاجتماعي تأثير الرجال على الاشياء » هذا التأثير على الاشياء هو علم الانتاج « العلم الوضعي الذي غايته النظام الاوفق لجميع انواع الانتاج » .

نحن حتى الآن في تفكير سن سيمون ونريد ان ننتقل الى نطاق افكاره تلاميذه التي استخرجوها من اقواله .

ان فكرة تنظيم الاشياء هي فكرة تنظيم اعلى واستبدادي (autoritaire) لتنسيق الفاعليات الاقتصادية الفوضية ، فيجب الثقة بالدولة في هذا السبيل وهكذا تحصل « الدولة الصناعية » التي دعا اليها سن سيمون ، واستعارتها منه الاشتراكية الماركسية. ولكن كيف يكون الانتاج ممكناً اذا كانت صدف الموت والولادة تجعل ادوات العمل بين يدي اي شخص كان ؟ انه لايمكن وضع منهاج عام للانتاج العلمي العقلي ، ما لم تكن آلات العمل بين يدي « مؤسسة اجتماعية » ذات وظائف لايحسنها الافراد فيطلبون اذن الغاء الارث واحلال الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، مكان الملكية الفردية ، وهم يستعملون كلمة جماعية لانهم كانوا لايزالون يجهلون كلمة الاشتراكية التي استعملت عام ١٨٤١ ولقد استطاع سن سيمون « المسيح الجديد » الذي كان « آخر النبلاء الاشتراكيين » ان يجمع حوله طائفة من بارزي العلماء مثل بازار (Bazard) وانفانتان Enfantin واوغست كونت ومثل الاخوان Laffite والاخوان Péreire مؤسسي خط سكة حديد باريزليون والمتوسط ، و de lesseps حافر ترعة السويس فعرضوا في سلسلة من المحاضرات افكار الاستاذ منذ عام ١٨٢٨ — ١٨٣٠ وأسسوا في مينلمونتان ديراً حقيقياً ونشروا الدين الجديد بحماس الحواريين .

وبعد انشقاق في الكنيسة بين « الباباوين » انفانتان وبازار بشأن دور المرأة ، وعقب التتبعات التي اجرتها النيابة ، فان هذا الجيش من الحواريين الذي لم يكن الا جيش مهندسين انفرط عقده واصبح السن سيمونيون مدادي سكك حديدوحفارى ترع ومؤسسي مصارف وبعد زوالهم ورغماً عن ثورتين ١٨٣٠ — ١٨٤٨ بقيت الدولة كما كانت دولة حرة برلمانية محرومة من الوسائل الفنية للتدخل في الحياة الاقتصادية ولكن افكارهم بقيت خالدة ونشرت من جديد منذ خمسة عشر عاماً ففي كثير من النظريات نجدهم يظهرون في فكرة « الاقتصاد الموجه » والعقلانية هي من افكارهم لاسيما وقد جاءت على لسان اوغست كونت سكرتير سن سيمون ، وكذلك فهوم الدولة السنديكالية ، ومنهاج اتحاد العمل ، ووضع يد الحكومة على بعض الصناعات يستعير كثيراً من الافكار السن سيمونية. اما البرامج ذات السنوات الخمس الروسية فهي تحقيق للتنسيق العقلي بين الفاعليات الصناعية التي كان يحلم بها اولئك الحواريون المهندسون .

فورية

واصل الحركة التعاونية

لقد سار شارل فوريه Charles fourier (١٧٧٣ — ١٨٣٧) ابعد من سن سيمون في طريق الانقلاب الاجتماعي . ولد فوريه من عائلة تاجرة وتعاطى التجارة وعرض نظرياته في كتب عديدة ومؤلفاته صعبة القراءة لانه يكتب بلا نظام ، فهي مزيج من افكار عبقرية ، وجنون مضحك . لم يأت مصلح ذو افكار جوالة مثل فورية الذي اراد ان يحول ماء البحر الى ماء صالح للشرب واراد ان يزرع الليمون في القطب الشمالي . على ان من اختراعاته ما فيه شيء من البنوة ، فقد تنبأ بخرق قناة السويس واختراع التلفون لان خلاياه Phalansterès تتخابر فيما بينها بآلات تشبهه ، وتنبأ فورية ان صحراء افريقيا ستسقى بمياه المتوسط ، والآن يقوم مهندسون يفكرون

بهذا المشروع ، وجيوش العمل التي كانت يتكلم عنها والمؤلفة من شبان يقومون بغرس الغابات واعمال الري ... والتي تقوم مقام الجيوش الحديثة، وقد قام في امريكا منذ سنين العالم الامريكي Lesterward واقترح تأليف فرق من الشباب لحفر الانفاق ... واستعمال قوة الشباب الفائقة في عمل نافع .

كان يقول فورية انه هو ايضاً اخترع قانون الجاذبية ولكنها جاذبية العواطف وكما ان التفاحة قادت نيوتن لاختراع قانون ، كذلك قادت التفاحة (او بالاحرى فرق سعر التفاح بين باريس والملحقات) فورية لاكتشاف قانونه : حسب فورية اربع تفاحات لعبت دوراً هاماً في تاريخ الانسانية : تفاحة آدم ، وتفاحة باريس وتفاحة نيوتن وتفاحته هو . فتفاوت سعر التفاح في باريس وخارجها حدا بفورية لنقد التجارة ودعاه لانشاء نظام اجتماعي لا يستثمر فيه الناس وتكون فيه السعادة مضمونة للجميع .

اما فكرته الاساسية فهي عداء قوي لكل القيود التي تفرضها الاخلاق والديانات وكل وسائل الاكراه الاجتماعي ، ورغبته في اعطاء المجال لكل العواطف ، وكل نظامه الاقتصادي الاجتماعي يبتغي اعطاء الوسيلة لارضاء كل الرغبات باوسع ما يمكن ان اهم شيء في نظره هو سد حاجات المستهلك ، فهو يتحرى عن وسائل ارضائه وتغذيته وكسائه وتسليته في الفلانستر .

فحسب قانون « الجاذبية العاطفية » ان عواطف الناس تتآلف ، واذا كانت تختلف فبسبب المجتمع ، فيجب تغييره لذا يقترح فورية تأليف الجماعة المشاعية الصغيرة التي دعاها phalanstére وهي عبارة عن بناء واسع ضخم فيه غرفة طعام واسعة مشتركة ، وغرف لتربية الاولاد ، ويعمل السكان بالزراعة المشاعة بالارض الخاصة بالفلانستير وينتجون ما يحتاجون اليه ويبيعون الفائض عن الحاجة والمسألة التي وضعها نصب عينيه هي كيفية حفظ فوائد استعمال الآلات في الصناعات الكبيرة بغير انزال العامل الى المرتبة التي يكون فيها مجرد ماكنة وقد بنى على الورق بهذه الفكرة جماعته المذكورة ، فكان يجب ان تحتوي نحو ثلاثمائة عائلة تتعاون على الانتاج بادوات

تشترك بملكيتها ، ويجوز ان يكون الاستهلاك فردياً ان ارادوا ذلك ، على ان المفروض ان يغريهم التدبير والاقتصاد للاشتراك في تناول الطعام معاً ولكنهم غير مجبرين على ذلك ، وستخفف الماكنات من اعباء العمل لا لتحل محل العامل ، وسيكونون احراراً في ادخالها الى الجماعة وستنظم الزراعة بحيث تكون متناسقة مع الصناعة ويكون البيع والشراء تعاونياً الى مدى واسع فتخلق الثروة وتوزع باقتصاد لم يعرفه الناس . ثم فكر فورية بالجو الحر المرح فالملاهي والمعابد والحدائق ومعارض الصور وحفلات الرقص والغناء لازمة لانعاش الناس وادخال السرور الى قلوبهم وان مجموع النظام سيبقى متناسقاً لان الرجل الحر في نظر فورية سيعمل كل ما هو معقول ومتناسب ، فتصير الجماعة (الفلانستير) داراً للطبيعة البشرية لا سجناً لها ، ودلل بتناسقها على انها لابد وان تعمل . وظل في اواخر سنيه ينتظر على مضض كل يوم عند الظهر — بقي ينتظر عشرة اعوام — وكله ثقة بان احد اشراف الاغنياء سيطرق عليه بابه ويمده بالمال اللازم لانجاح مشروعه . وعن طريق امثال هذه النفوس البريئة تركزت المبادىء الاجتماعية للثورة الفرنسية وخرجت النظرية الاشتراكية .

وفي اواخر ايامه شعر ان تحقيق آماله عمل صعب فوضع حداً ادنى من الاصلاحات الاجتماعية ممكنة التحقيق بسرعة . فالمراكز البلدية الزراعية التي نادى بها كان يجب ان تقوم بوظائف تعاونيات الاقراض والاستهلاك والسنديكا الزراعية ، وهذا ما يقربها من التعاونيات الحديثة . على ان فورية وان كان بعيداً عن الاشكال الحديثة للحركة التعاونية فانه يعد اباها او السابق اليها . فجمعيات الانتاج وتعاونيات الاستهلاك في فرنسا الحديثة لا تشبه فلانستير فورية ولكنها استعارت منها بعض المظاهر . فاستفادت من نقده التجارة ، فهو اذن لم يكن خيالياً الا فيما يتعلق ببرنامجه الواسع وحسبه ان هدى الانسانية الى طريق جديد للنمو المستقل عن تدخل الدولة والمستغني عن مساعدتها ، لذلك يعتبره بعض الفوضويين من مبشريهم .

برودون

واصول السنديكاليه

يعد برودون من ابرز الاشتراكيين الفرنسيين، وكان من صميم الشعب، ابن صانع براميل، وحارس ماشية ،واشتغل عامل مطبعة، ثم مديراً معاوناً لمطبعة، واخيراً اشتغل في محل تجارة نقل ، هو رجل علم نفسه بنفسه ، وجمع ثقافة مختلطة ، ولكنها واسعة حقاً ، وترك كتباً كثيرة اهمها « التناقضات الاقتصادية » المنشور عام ١٨٤٦ الذي يناقض اسمه اسم كتاب باستيا المسمى « التناسقات الاقتصادية »

يرى ان القوى الاجتماعية متضاربة ولا يمكن أن تتوازن الا تحت قانون عادل يسيطر على الانتاج ، هو تبادل منتجات بمنتجات ، وخدمات بخدمات ، لذلك يجب اصلاح التداول بمصرف المبادلة الذي يفرضه ، حيث يبادل العمال منتجاتهم لقاء منتجات اخرى ، وخدماتهم لقاء خدمات اخرى، او لقاء وعود بعمل ، او بطاقات عمل ، الامر الذي ينشيء القرض المجاني والتبادل المتعادل .

هذا التعادل الذي هو ثورة حقوقية ، يجعل العدل سائداً المبادلات عن طريق السعر العادي والجنس الطيب. وبما ان العدالة تسود بفضل الاسلوب التعاوني mutuelliste فلا حاجة للدولة . لان المعامل المتحدة تقوم مقام الحكومة ، ويبتلع الاقتصاد السياسة . وعوضاً عن صلات التبعية التي تتطلبها الدولة القاسية « الدركي » تقوم صلات مبادلة وتعاون وصلات عقدية بين جماعة العمال بشأن نتائج اعمالهم . اما الجماعات الزراعية والصناعية المتحدة التي تحصل بين جمهوريي الحقول ، واشتراكيي المدن فتؤلف « الديمقراطية الصناعية » الا ان الزراع يصيرون مالكي ارضهم ، وهو استنتاج عجيب ممن يدعي ان برنامجه هو « ان الملكية هي سرقة » وينادي بوجوب اعطاء « المعمل للعمال والارض للزراع » .

وهكذا ينشيء برودون « اشتراكية المبادلة » الحرة ، اللادولية اللاشيوعية ، حيث تزول الصيغ الديموقراطية السياسية كالتصويت والدولة البرلمانية ، امام تنظيم لامركزي تعاوني (سنديكالي) اتحادي يستطيع بفضل مجانيـة القرض وعدل المبادلة ان يؤمن الممارسة الحرة للحريات في المساواة .

وقد نادى الفوضويون بآراء برودون التحريرية ، ولكن برودون اراد انحلال الحكومة في الكيان الاقتصادي ، فهو اصل النقابية ، وهو المبشر باستقلال حركـة العمال عن تدخل الاحزاب السياسية والدولة البرلمانية وان كان البعض أراد ان يجعله مؤسس الفوضوية لمحاربته الدولة ودعوته الى الاستغناء عنها . ولا تزال افكاره العامة ضوء الحركة السنديكالية . وجملته المشهورة « كل السلطة للسنديكات » مثال واضح على ذلك .

كارل ماركس وفريدريك انجلس

او الاشتراكية العلمية

يطلق اسم الاشتراكيين العلميين على اشتراكي المانيا مناضل هو « لاسال » وعلى مؤلفين يجب ذكرهما سوية لان بعض المؤلفات والنشرات تحمل توقيعهما هما كارل ماركس وفريدريك انجلس .

ولد كارل ماركس في تريف من اعمال بروسيا ١٨١٨ — ١٨٨٣ وبدأ حياته العملية استاذاً للفلسفة في جامعة « بون » ولكن امره لم يطل في منصبه لاشتراكه في الحركات الاجتماعية التي كانت تضطرب في المانيا ، فاخرج من بلاده وعاش زمناً طويلاً في فرنسا وانكلترا . واهم آثاره « البيان الشيوعي » الذي كتبه بالاشتراك مع انجلس ونشر عام ١٨٤٧ والذي يلخص جميع النظرية الماركسية ، و « كتاب رأس المال » الذي ظهر الجزء الاول منه عام ١٨٦٧ وظهر الثاني والثالث بعد وفاة كارل ماركس عام ١٨٨٠ و ١٨٩٤ .

ان بين الاشتراكيين او (الجماعيين) اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بموعد مجيء الاشتراكية وكيفيته، فمنهم من يرى ان الاشتراكية هي نظام اجتماعي يتطلب السعي والجهد الطويل لبلوغه وتحقيقه، ومنهم من كان يعتقد ان الاشتراكية ستولد حتماً من صلب الرأسمالية بقوة التطور وحده لا بعمل مقصود .

كان لافكار ماركس، ولا يزال تأثير عظيم على الفكر الاشتراكي، بل لا تزال افكاره عقيدة لدى جمهرة الاشتراكيين في هذا العصر ، لذلك سنبحثها في شيء من الايضاح ونوجز معها آراء ناقديها .

أ — الافكار الماركسية

١ — التفسير المادي للتاريخ

يرى كارل ماركس ان الشؤون الاقتصادية هي التي تعين مجرى التاريخ وان شكل الحكم ونظام العائلة والقيم الاخلاقية واداب المجتمع كل ذلك، ليس الا انعكاساً او نتيجة للفاعليات والمؤسسات الاقتصادية وقد لخص فكرته هذه في معرض الرد على برودون اذ قال « ان الصلات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً محكماً بالقوى المنتجة . فاذا حاز الناس قوى انتاجية جديدة ؛ تغيرت طريقة انتاجهم وبتغييرها تتغير طريقة ربحهم ومعيشتهم ، وتتغير صلاتهم الاجتماعية ، ان الطاحون اليدوية انتجت مجتمعاً يرأسه الملك، اما الطاحون البخارية فقد انتجت الرأسمالية الصناعية » .

ويرى ماركس ان الاساليب الفنية للانتاج هي الاساس الذي تقوم عليه الحياة الاجتماعية . فاذا تبدلت الاساليب ، تغيرت الصلات الاجتماعية ، فعندما كان الصناع يملكون ادواتهم الانتاجية — وكانت وقتئذ بسيطة ورخيصة — وعندما كانوا يبيعون منتجاتهم الى المستهلكين ، كان هناك تناسق بين الانتاج وبين طريقة توزيع القيمة المنتجة ، فكان الانتاج فردياً كما كانت ملكية وسائل الانتاج ، وكان المنتجون يحتفظون لانفسهم بالريع الصناعي لعملهم ، ولكن عندما ظفرت الطبقة الرأسمالية

تغيرت طرائق العمل واصبحت جماعية ، ومع ذلك فقد بقيت ملكية وسائل العمل فردية . ولم يعد العمال مالكين لرؤوس المال التي يستثمرونها وانما هم مجبرون على بيع قوتهم للمستحدثين . هذا هو مآل النظرية المادية التاريخية . على ان كثيراً من شراح كارل ماركس يحتجون على التفسير الذى يجعل الوقائع الاجتماعية خاضعة او متعلقة بطرائق الانتاج ، ويرون ان النظرية المادية ليست الا رد فعل ضد التفسير الفكرى للتاريخ والذي يجعل المشكلة الاجتماعية عبارة عن مسألة اخلاقية .

٢ — نضال الطبقات

يقول كارل ماركس في مطلع البيان الشيوعى : ان تاريخ كل المجتمعات حتى يومنا هذا ليس الا تاريخاً لنضال الطبقات ، ويرى ان المجتمعات تألفت في كل ادوار التاريخ من طبقات متحاربة متخاصمة . وان المجتمع الحاضر يتألف من طبقتين متخاصمتين : الطبقة الرأسمالية ، طبقة مالكي وسائل الانتاج كالارض والمعامل والآلات وسائر رؤوس المال ، وطبقة العمال او البروليتاريا ، طبقة الذين لا يملكون شيئاً وانما يعيشون من بيعهم قوى عملهم للرأسماليين . وقد تكونت طبقة العمال من نمو الطبقة البورجوازية أي من نمو رأس المال ، وخلق اجتماعها اليومى في المعامل ما بين افرادها عاطفة من التضامن ووحدة المصلحة ، وشعوراً بقوتها ، واعتقاداً بانها طبقة مستقلة ، كل ذلك حملها على توحيد الجهود بوجه الطبقة الرأسمالية فنشأ عن ذلك نضال مستمر بين الطبقتين يتسع فيصبح قومياً وعالمياً ، وينتهي هذا النضال بالثورة النهائية التي تقضي على فكرة الطبقات وفي رأي ماركس ان هذه الثورة امر محتوم مقدور ، وانها نتيجة لقانون التطور العام ولكن كيف تتعارض مصالح الطبقتين المذكورتين .

٢ — قانون القيمة وفضل القيمة

يرى كارل ماركس ان جميع السلع ، مهما اختلف نوعها وصنفها وتركيبها تتضمن عنصراً مشتركا هو مقدار العمل المبذول في سبيل انتاجها ويعتبر رأس المال المستعمل في

الانتاج كعمل (متجمد) او كعمل (متخثر) فقيم البضائع اذن تتعين بحسب مقدار العمل الضروري اجتماعياً لانتاجها، والسلعة التي يتطلب انتاجها من الوقت الضروري اجتماعياً ضعف ما يتطلبه انتاج سلعة اخرى ، يجب أن تساوي ضعف قيمة السلعة الاخرى .

ومن نظرية العمل هذه يستنتج ماركس كيفية استثمار الرأسماليين للعمال ، وسبب خصومة الفريقين ، فيرى ان العمال لا يستطيعون في النظام الرأسمالي ان يشتغلوا لحساب انفسهم لانهم عاجزون من حوز الارض ورأس المال الضروريين للانتاج ، ولذلك هم مجبرون على أن يشتغلوا لحساب الرأسماليين الذين يملكون وسائل الانتاج ، ومن شرائط العمل ان يسلم العمال منتجاتهم للرأسمالي، وهذا يبقى حراً ببيعها بقيمة تتناسب اولا تتناسب مع العمل المبذول لانتاجها. اما الاجور التي يدفعها المستحدث للعمال فانها تتعين في حد يتيح للعامل ان يعيش وان يعول اسرته وان يربي اولاده ليحلوا محله . فالفرق بين القيمة التي يخلقها العمال في الانتاج وبين الاجور التي تدفع لهم يدعى (فضل القيمة) « plus value »ويربحه الرأسمالي بلا جهد . على ان العمال لا يستطيعون ان يرفضوا العمل بهذا الاجر ، لان هناك احتياطياً من العمال الذين ينتظرون ان يحلوا محلهم بمثل اجورهم ويترتب على ذلك ان حب الرأسماليين للربح يدفعهم الى بذل طاقتهم في سبيل زيادة مقدار فضل القيمة ، والى زيادة بؤس العمال والى تكوين احتياطي واسع من العمال .

هذه اسباب تعارض مصالح طبقتي العمال والرأسماليين ، ولكن كيف ينتهي هذا النضال .

٤ — قانون التطور العام ومركزية رأس المال والعمل .

يرى كارل ماركس ان المزاحمة الحرة — وهي اساس النظام الرأسمالي — تؤول الى تجمع رؤوس المال بايد قليلة ، والى تجمع عدد كبير من العمال في عدد قليل من المؤسسات ، لان المزاحمة تفضي الى قضاء المؤسسات الكبيرة على الصغيرة والمتوسطة

فتزول الملكية الريفية الصغيرة امام المزارع الكبيرة الفنية وتزول الدكاكين امام مخازن البيع الكبرى ، فاذا استمرت المزاحمة ، قل عدد المؤسسات وزادت قوة المؤسسات الباقية ، وعاد كثير من صغار المستحدثين الى صفوف البروليتاريا ، فنرى من جهة عدداً من الناس يقل يوماً عن يوم وتزداد ثروته يوماً عن يوم ، ومن جهة ثانية عدداً من الناس يتكاثر ، ولكن فقره يتزايد . هذا ويرى ماركس في الشركة المساهمة دليلاً على اقواله ، لان المساهم يتناول ربحاً من غير جهد ، بينما يصبح المدير موظفاً مأجوراً وعاملاً على تهيئة الاشتراكية المقبلة لانها تركز رأس المال والعمل .

على ان هذا التركيز لن يستمر بصورة غير محدودة ، وسيأتي يوم تبقى فيه نواة صغيرة من الناس تملك كل الثروة الى جانب كتلة كبيرة من الناس لاتملك شيئاً وعندئذ تقع الواقعة وتهب الثورة وتقضي الاكثرية على الاقلية وتستولي على وسائل الانتاج المادية وتستثمرها لمصلحة المجموع ، وعندئذ يسود العالم نظام يملك فيه المجتمع وسائل الانتاج ويقضي فيه الطبقات وعلى نضال الطبقات ، وتزول منه الدولة التي يرى فيها ماركس اداة لحماية المالكين .

هذا وان الازمات الاقتصادية الدورية هي التي تبشر « بالواقعة » وتؤدي لزعزعة البنيان الرأسمالي ، لان قلة اجور العمال وعطالة العمال تؤول الى انقاص مقدرتهم على الاستهلاك والى كساد الانتاج ، والى هبوط الاسعار والى الازمة .

ب — نقد الماركسية

اشغلت نظريات ماركس المؤلفين السياسيين منذ عصره حتى يومنا ، وتعددت المؤلفات التي وضعت في سبيل شرحها وترويجها والدفاع عنها ، كما تعددت المؤلفات وضعت في سبيل نقدها وتجريحها . ونستطيع ان نوجز النقاط الاساسية لناقديها فيما يلي :

١ ٠ — التفسير المادي للتاريخ : لايجادل احد في أثر العوامل الاقتصادية في التاريخ ولكن من المبالغة ان نجعل العامل الاقتصادي المؤثر الوحيد فيها وان نتجاهل

العوامل الاخرى فليس من ينكر ان الشعوب والافراد قد تعمل بوحي العواطف ولغايات غير اقتصادية ، والتاريخ يعلمنا ان الحروب الدينية هي اطول الحروب واكثرها قسوة .

٢ . — نضال الطبقات : اطلق كارل ماركس اسم الطبقة « البور جوازية » على مالكي رؤوس المال ، ومع ذلك فبين الطبقة البور جوازية كثيرون لايملكون رأس مال ومن الصعب كثيراً وضع الحدود بين الطبقات ، وجعل الناس طبقتين اثنتين اذ هناك طبقة ثالثة في كثير من البلاد الاوربية ورغماً ان ماركس تنبأ بزوالها منذ مائة سنة فانها لاتزال حتى الآن قوية متماسكة ، ولا تزال تؤلف اساس المجتمع في بعض البلاد . ثم ان نضال الطبقات لايقوم حتماً بين البوجوازيين وبين العمال فبين العمال اختلاف في المصالح وهو اختلاف غير اقتصادي غالباً ، وكذلك فهناك فروق اقتصادية بين مختلف الطبقات العاملة وهي فروق في الدرجة وتكاد تعادل الفروق بين العمال وبين الرأسماليين ، ولقد كان بين عمال بريطانيا استقراطية اختصاصية تقاوم جمهور العمال العاديين كما ان كثيراً مانرى العمال وارباب العمل يتعاونون على المستهلك والمكلف بالضرائب ، وكذلك فالحروب الاهلية تجمع في كل من الجبهتين كل طبقات البلاد .

٣ . — نظرية القيمة وفضل القيمة : ان الماركسيين يشيدون صرح نظريتهم السياسية على استثمار صاحب العمل للعامل ، ويفسرونها بنظرية القيمة وفضل القيمة ، وليس هنال مجال شرح نظرية القيمة من وجهتها النظرية المحضة وانما نكتفي بذكر ما اوردناه قدوها من مقارنتها بالوقائع فقالوا لايمكن ان تكون قيمة الشيء ، قيمة العمل المبذول في سبيل انتاجه ، وانما تخضع القيمة لعوامل كثيرة كالندرة والنفع ، ولو شئنا اعتبار العمل وحده معياراً للقيمة لادى ذلك الى استنتاجات غريبة ، فهناك لوحات زيتية لاقيمة لها رغماً عن بذل العمل في سبيل تصويرها ، وهناك لوحتان اقتضتا نفس وقت العمل ومع ذلك فلا يمكن ان يقال ان لهما نفس القيمة ، اذا رسم

احداهما عبقري ، وهناك اشياء لم يمازجها عمل كالمناجم ، والينابيع في الصحاري والنباتات البرية ، ومع ذلك فلا يمكن ان يقال ان ليس لها قيمة ، وكذلك فالقيمة يجب ان تبقى ثابتة حسب ماركس ، على انا نرى في الواقع ان الخمر ترتفع قيمتها كلما قدم عليها العهد ، وان بعض المنسوجات ترتفع قيمتها او تنخفض بحسب اهواء التقاليد ، هذا كله حمل الاقتصادي النمسوي كارل منجر على ان يقول «ان جعل قيمة الاشياء تابعة لنفقات انتاجها ، يعد صفعة بوجه التجارب » .

ولما كانت نظرية فضل القيمة تستند الى نظرية القيمة ، فهي فاسدة ان ثبت فساد هذه . ثم ان نظرية فضل القيمة فاسدة من وجهة ثانية ، اذ تقول ان الاجر الذي يستوفيه العمال لا يزيد عن القدر الضروري الذي يدفع عنهم الموت ويتيح لهم ان يعولوا اسرتهم ، والواقع يثبت ان اجور العمال ما انفكت ترتفع منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى وقتنا هذا بل ان الحد الذي كان يظن ان الاجور لن تزيد عليه اصبح حداً ادنى لا يمكن ان تنقص عنه الاجرة .

ثم ان كارل ماركس يقسم رأس المال الى قسمين : رأس المال الثابت كالابنية والآلات ويرى ان هذا النوع ليس مصدر ربح للرأسمالي وانما ينتج نفسه في قيمة الاشياء المنتجة ، ورأس المال المتحول ، الذي يستعمل في دفع اجور العمال ، والذي هو مصدر الربح وفضل القيمة للرأسماليين ولكن اذا كانت جميع ارباح الرأسمالي ، كما يرى ماركس ، تأتي من رأس المال المتحول لا من الثابت ، فمن الصعب جداً ان نفهم لماذا يستعمل الرأسماليون الآلات في صناعاتهم ولماذا يستعملون الاموال الثابتة الكثيرة ، مادام نصيبهم من الربح يتناقص بنسبة زيادة رأس المال الثابت ، ويزداد كلما امعنوا في استعمال اليد العاملة واستغنوا عن الآلة . وهذا كله يناقض نبوءة ماركس بالثورة اذ يجعل الثورة قائمة على جيش العمال العاطلين الذين تطردهم الآلة من معاملهم .

٤ — تركيز رأس المال والعمال وقانون التطور : لم تصدق نبوءات ماركس من حيث سير التطور ، فلم ينقسم الناس الى طبقتين مستقلتين : طبقة العمال وطبقة الرأسماليين بل لا يزال هناك طبقة متوسطة قوية . ثم ان حركة تركيز الملكية ليست

واحدة في كل نواحي الحياة الاقتصادية ، ففي الزراعة لاتزال الملكية الصغيرة قوية بل وطاغية على الملكية المتوسطة ، اما في الصناعة فحركة التركيز عامة في اكثر البلاد ، ولكنها شديدة في بعض الصناعات التي تقتضي توحيداً في انواع الانتاج كصناعة الزجاج والأحذية والاقمشة . على ان هذه الشدة لم تستطع ان تؤثر كثيراً في الحياة الاقتصادية بوجه عام ، والاحصاءات اثبتت انه لا يزال ٨٠ في المائة من الصناعة الافرنسية في يد المؤسسات الصغيرة ، وكذلك الامر في التجارة وان كانت حركة التركيز فيها اقل مما هي في الصناعة .

ثم ان الشركات المساهمة التي كان ماركس يجعل منها دليلًا على السير نحو الاشتراكية في رأس المال ، كانت عائقاً كبيراً دون تحقق نبوءاته ودليلًا على ان الرأسمالية تتطور حسب الظروف في سبيل حفظ كيانها ، فاذا كانت رؤوس المال قد تجمعت في يد شركات السهام والتروست والكارتل بالمليارات ، واذا كان ثلثا ثروة الولايات المتحدة قد تركزا في شركات السهام ، فان هذا التركيز لايشمل الا ادارة رؤوس المال ورقابتها ، اما ملكيتها فقد بقيت موزعة بين ملايين المساهمين ، ومنهم كثير من العمال ورجال الطبقة الوسطى — خلافاً لنبوءة ماركس — .

وفضلًا عن ذلك فان نصيب العمال لم يكن الانحطاط الفكري والجسمي ولا البؤس منذ عهد ماركس ، واذا كان صحيحاً ان عشرات السنين التي اعقبت الثورة الصناعية كانت سنى آلام للطبقة العاملة ، فان منظمات العمال وتدخلات الحكومة قد عملت على تحسين حالهم بفضل تشريع العمل وبفضل مؤسسات التأمين الاجتماعي .

ان عدد العاطلين ، بالنسبة للذين يشتغلون ، وعدد المالكين بالنسبة للمحرومين ، لم يبلغ بعد مرحلة تجعلنا نتوقع قيام الاكثرية للقضاء على الاقلية في وقت قريب او بعيد ، وانما لا يزال خصوم الماركسية يتمسكون بقابلية الرأسمالية للتطور ، وبكفاية تشريع العمل لتحسين حال العمال ، وللتقريب بين مختلف الطبقات وبين مختلف الارباح ولاجلال الاتفاق محل النضال .

الخلاصة :

اذا كانت قيمة نظريات ماركس موضع جدل ونقاش من الوجهة العلمية ، فلا ينكر انها احدثت في الواقع ثورة حقيقية في عالم الافكار في اواخر القرن التاسع واواخر القرن العشرين .

ان الماركسية اعطت العلم اتجاهاً فكرياً جديداً ، وطريقة طريفة في تفسير التاريخ ، وثروة ضخمة من التاريخ الاقتصادي البريطاني ، وجعلت بعض الامور كالحقوق والاخلاق ذات صفة نسبية وبذلك ربطت علم الاقتصاد بعلم الاجتماع . واذا كانت نظرة الماركسية الى التاريخ باعتباره علماً ذا نواميس للتطور مقررة ، موضعاً لشيء من النقد فانها جهد هام في وضع فلسفة للتاريخ . ولذلك رأينا كثيراً من الفرديين ينحون منحى المادية التاريخية ، فيأخذ « باريتو » بمبدأ نضال الطبقات ولكنه يستعمله ليجعل منه « قانون الاصطفاء الطبيعي » ، الذي يصطفي النخبة من الناس . ولكن لا يزال لها خصوم عنيدون ينكرون عليها كل قيمة علمية فيختم الاستاذ « ديشان » وهو خصم الماركسية بحثه عنها بذكر رأيه فيها ويقول « انها مدينة بعظمتها لغموضها ، وان نجاحها في الواقع لا يدل على صحتها لان كثيراً من العقائد قد ظفر في التاريخ مع فساد هذه العقائد من الوجهة العقلية . والماركسية مدينة بنجاحها لطريقة عرض افكارها ، فقد اتخذت في وصفها التطور والبؤس طريقة المأساة ، واثرت على الضمائر النبيلة ، فاظهرت الظلم عن طريق نظرية فضل القيمة ، واثارت حمى الثورة عن طريق نظرية الازمات ، واحيت الآمال بنظرية الثورة المقدورة والتطور المحتوم .

« ان الماركسية قدمت خيالات واثارت نزعات ، فاصبحت رمزاً ورايةً ، ان قيمتها الاساسية هي قيمة دعايتها ، فهي خميرة ثورية » .

ورغماً عن كل الحملات التي وجهت الى الماركسية ، فانها بقيت حية في ميدان

الواقع وفي ميدان الفكر . يدين بها كثير من الاشتراكيين من جهة ، ويبني عليها نظام اجتماعي وسياسي جديد، هو النظام البلشفي، لان البلشفية ترى ان المرور من النظام الرأسمالي الى النظام الشيوعي يتطلب فترة انتقال تتغير فيها روح الناس وتزول انانيتهم الفردية ويعتادون فيها العمل من غير اكراه ، هذه الفترة هي المرحلة الاشتراكية الماركسية ، وهذه المرحلة هي التي يطبق فيها البرنامج الجماعي في روسيا السوفياتية في ايامنا هذه وجميع الكتابات والمؤلفات والنشرات التي تشرح النظرية الاشتراكية الروسية تستند الى طريقة ماركس الجدلية والى فلسفته في التطور والى المادية التاريخية وذلك لاثبات ان النظام الاشتراكي هو النظام الطبيعي المقدور في حال التطور الصناعي الحديث . وسنعود الى هذا البحث في معرض دراستنا التجربة السوفياتية والاقتصاد المنهاجي الاشتراكي .

❀❀❀

القسم الثالث

اصلاح النظام الاقتصادي

ان الازمة الاقتصادية الحديثة كانت مثاراً لجدل عنيف حول مستقبل الرأسمالية، ومبعثاً لنظرية جديدة تقع في منتصف الطريق بين نظريات الحرية الاقتصادية الخالصة ونظريات التدخل الاشتراكي، ولكن هذه النظرية الجديدة لم تكتمل بعد ولم تبلغ صيغتها النهائية، بل لا تزال في طور التكوين، ثم انها مختلفة باختلاف ميول واضعيها ودعاتها، فنجدها لدى بعضهم اقرب الى الحرية والفردية، مبتغية الاحتفاظ باسس الحرية الاقتصادية، مع ادخال شيء من التنظيم، لتنسيق الفاعليات الفردية والمنافع الشخصية، ونجدها لدى البعض الآخر، ادنى الى الاشتراكية، تؤمن بتطور المفاهيم الاقتصادية بتطور وسائل الانتاج، وتبتغي ابدال اسس النظام الرأسمالي باسس نظام جديد، وما بين هذين الطرفين نجد افكاراً كثيرة متوسطة تحاول القرب او البعد من احدهما حسب نزعة اصحابها.

ثم ان النظرية الجديدة لم تبق قاصرة على القول والجدل، ولم تنم في بطون الكتب والمجلات، وانما كانت مداراً للتطبيق والتجربة، فرأينا شتى دول العالم في هذا العصر، تعدل عن حيادها الاقتصادي الذي يقتضيه المذهب الحر، وتدخل في غمرة التدخل في الحياة الاقتصادية، ونجد التجارب الاقتصادية التي تبتغي تفريج الازمة يتبع بعضها بعضها، وينافس بعضها الآخر، او يقلد بعضها الآخر. فتبدأ روسيا

السوفياتية عملها الانشائي عن طريق اقتصادها المنهاجي الجديد ، وتتبعها الدول الفاشستية النازية في اوربا في اقتصاد منهاجي من نوع آخر ، ثم نرى الدول الديموقراطية تسير في هذا الاتجاه ويفتتح روزفلت بعد هو فر عهداً جديداً وسياسة جديدة ، لاصلاح النظام الرأسمالي ، ونرى انكلترا الحرة تحاول تنسيق بعض فروع الانتاج وتخرج بذلك على نظرياتها الحرة الخالصة .

وجدير بنا وقد تتبعنا النظام الرأسمالي فاشرفنا على فجر نهضته ، ورأيناه في عصره الذهبي في منتصف القرن التاسع عشر ، ثم شاهدناه يتعثر في ازماته ومصائبه في القرن العشرين ، جدير بنا ان نتعرف الى مصيره ، والى الوسائل التي استعملت لاصلاحه او تعديله او تغييره ، فندرس في اول الامر ، المباديء العامة التي تبني عليها النظرية الجديدة المسماة « بالاقتصاد المسير » او « الاقتصاد الموجه » او التي نسميها « بالاقتصاد المنهاجي » ثم ندرس تطبيقاتها العملية ، فنطلع على الطرائق والاساليب التي تدير بها روسيا حياتها الإقتصادية ، وتؤمن انتاج الارزاق وتوزيعها ، ونطلع على امتزاج مفهومها بالمفهوم الفاشستي النازي وما حقق من تغيير في الرسمالية الالمانية الايتالية ، ونتساءل عما اذا كان يمكن التوفيق بين مبادئها وبين المباديء الديموقراطية على ضوء تجربة روزفلت ، وعلى ضوء بعض التجارب الجزئية في بريطانيا .

هذا هو منهاجنا لهذا القسم الانشائي من هذا الكتاب .

الفصل الأول

الاقتصاد المنهاجي (١)

Planned Economy

نعني « بالاقتصاد المنهاجي » الاقتصاد المنظم وفقاً لمنهاج Plan ، وهو المعنى المقصود من كلمتي « Planned Economy » الانكليزية و « Planmassige wirtschaft » الالمانية . واصطلاح « الاقتصاد المنهاجي » وان يكن مستعاراً من اللغة الاشتراكية ، ولا سيما الاشتراكية الالمانية ، — وواضح ان منهاج السنوات الخمس الروسي يطبعه بطابع الجدة — فانه اصبح اصطلاحاً عاماً لدى اكثر المؤلفين على اختلاف جنسياتهم ونزعاتهم .

---

(١) H. de man: Socialisme constructif.
H. de man: Reflexions sur l'économie dirigée.
Pirou : La crise du capitalisme.
Noyelle : Economie dirigée.
Cole : Practicals Economics.
Stuart Shase : Economig of abundance.
Soule : Aplanned Society.
Shlichter : Towards stability.

ولكن بعض المؤلفين الفرنسيين استعملوا اصطلاحاً بعيداً عن امثاله في اللغات الاجنبية ، وهو اصطلاح «الاقتصاد المسيراو الموجه » Economie dirigée —وهو الذي دخل اللغة الاقتصادية في سوريا ومصر — هذا الاصطلاح الجديد وضعه الكاتب برتراند دو جوفنيل ولخص فيه اسس النظرية الجديدة التي كان بدأ يدين بها الحزب الراديكالي الاشتراكي في فرنسا .

ولم يقبل بعض المؤلفين الافرنسيين بهذا الاصطلاح فاستعملوا كلمات « الاقتصاد المنظم » او « الاقتصاد المدار » وعاد بعضهم الى الاصل الشائع فاستعمل « الاقتصاد المنهاجي » Economie planée, planifiée ، وجميعهم يبتغون من النظرية الجديدة قلب النظام الرأسمالي قلباً تدريجياً عن طريق سلسلة من التدخلات التنظيمية التي « تسير او توجه » المشاريع الخاصة نحو تنفيذ « منهاج » عام تضعه سلطة معترف بها .

ان قضية «الاقتصاد المنهاجي» نتيجة من نتائج الحركة العقلانية ، Rationalisme التي ترمي الى احلال التدبير العقلي المنظم في الحياة الاقتصادية مكان الفوضى المبذرة للوقت والجهد ، وهي اذا كانت دخلت في روسيا السوفياتية عن طريق الثورة الاشتراكية فلان من روح الاشتراكية — كما رأينا في الفصل السابق — احلال التدبير العقلي مكان التوازن العفوي الحر في الحياة الاقتصادية ، اما في البلاد غير الاشتراكية فقد كان دخولها عن طريق الحركة العقلانية .

والمؤتمر العالمي الذي عقدته « الجمعية الدولية لدراسة الصلات الصناعية » في امستردام في آخر اغسطس ١٩٣١ قد كان من عوامل تقوية الحركة العقلانية ، اذ ان هذه الجمعية التي يقوم عليها امريكيون وتتألف من مهندسين وصناعيين واقتصاديين واجتماعيين كانت ترمي في الاصل الى البحث في التنظيم العلمي للعمل في المعامل ولادارة المؤسسات حسب التوجيهات التايلرية ولكنها في مؤتمرها المذكور تعدت غاياتها الادارية وبحثت قضية التنظيم الاقتصادي العلمي وربطتها بقضية الازمة الحالية بهذه العبارة التي صدرت بها تقريرها :

« ان البطالة عمت العالم ، والاسواق ضاقت لضعف قوة الشراء بينما تزداد قوة الانتاج زيادة مستمرة بفضل استعمال الآلة وتقدم الاختراع الفني ، وفي هذا العالم الذي ما برحت فيه الموارد الاقتصادية تنمو وتتضاعف نرى نقصاً في الامل بالاستخدام ، ونرى ان مستوى المعيشة لم يرتفع او لم يبق مستقراً بالنسبة لزيادة الانتاج ، فليس من توافق بين القدرة على الشراء والقدرة على الانتاج » .

ولقد زاد في اهمية الجدل وجود وفد روسي يضم عدداً من اعضاء « لجنة منهاج السنوات الخمس » ووجود المندوب الامريكي الدكتور لويس لوزوين الذي قدم التقرير الاساسي في المؤتمر ، ففي هذا التقرير الذي حرص فيه على ان لايتعدى حدود الحقيقة العلمية ، اعلن عجز نظام الانتاج الرأسمالي عن الملاءمة بين مستوى معيشة الجماهير وبين الانتاج المتزايد ، واستعمل في بيان ذلك كلمات وصيغاً لا تختلف عن الصيغ الاشتراكية .

فقد اعلن عقم « نظام ينتج من الحبوب والقطن والصوف والخشب والفولاذ ما يكفي لغذاء كل المخلوقات البشرية وكسوتها وايوائها بصورة كافية ، ولكنه مع ذلك يرغم ملايين من الناس على العطالة ، ويقضي عليهم بالجوع رغماً عن تمنيهم العمل في سبيل قوتهم ، وبالذل رغماً عن ايمانهم بكرامة العمل » . ثم لا يتردد فيما بعد عن ان يعلن ان « الفردية التي تسير خلف الربح بدأت تصبح عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي » وهي فكرة كان ماركس يعلنها سنة ١٨٤٧ ، ولكننا فيما بعد نجد مواطن تايلر يؤمن بان التطور الاقتصادي يحمل في نفسه الاتجاه نحو « الاقتصاد المسير » او المنهاجي الذي يحمل وحده الامن والطمأنينة ، لان « الاقتصاد المنهاجي » يستطيع ان يقود الى الغايات المرجوة منه ، مهما كانت الاسس التي يبنى عليها والافكار السياسية التي يتجلى بها ، من الاشتراكية» التي تتجاوز النظام السوفياتي في القرب من المثالية الاشتراكية الى الرأسمالية التي تستهدف تنظيم المؤسسات تنظيما اختيارياً عفوياً .

ثم اقترح « مجموعة لجان وهيئات ، منها ما هو حكومي ومنها ما هو اختياري تعنى بادارة الشؤون الاقتصادية وفق « منهاج » ، وتضع « قواعد » فنية واجتماعية

لجميع الصناعات ، مراقبة حركة الاسعار وتعيين شرائط منح القروض للمؤسسات الصناعية » وهذا في الواقع ، رأسمالية تضع لنفسها حدودها وتضع لجميع الانتاج قواعد التنظيم العقلي التي اقترحتها التايلرية للمؤسسات الفردية .

ثم ان لوروين يذكر المثال السوفياتي ، الذي كان له اثره في الولايات المتحدة بين النماذج الاربعة للاقتصاد المسير التي يتصورها ممكنة التطبيق وهي : الاشتراكية الخالصة ، والرأسمالية الحكومية السوفياتية ، والاقتصاد المختلط الذي يجمع بين المؤسسات الخاصة والحكومية ، والاقتصاد الرأسمالي الذي يسير عفواً بتنظيم المبادلة والاعتماد . وينادي بضرورة منهاج يمكن الاخذ به حالاً ويقترح اجتماع لجنة عالمية ، تجتمع تحت اشراف جمعية الامم وبالتعاون مع مصرف الدفوع العالمية وتضع « منهاج خمس سنوات ، للتنظيم الاقتصادي العالمي عن طريق توزيع الاعتمادات توزيعاً عقلانياً على الفاعليات العالمية . وهذه الغاية يشترط في بلوغها : اعلان المساواة الحقوقية والمعنوية بين الامم الظافرة والمغلوبة ، ورجحان المصلحة العالمية على المصلحة الوطنية ، والاعتراف باستحالة اعتنات بلد واحد بحمل تعويضات الحرب ، وحشد الذهب المتراكم في بعض البلاد زيادة مقدرة الجماهير الشرائية بسياسة رفع الاجور وانقاص الرسوم الجمركية . وهذا المنهاج يسبقه تأجيل دفع ديون الحرب وتعويضاتها مدة خمس سنوات مع جواز الغائها اذا كانت تجربة السنين الخمس ناجحة .

ولكن احد الممثلين الالمان القى سؤالاً على الدكتور لوروين واجاب عليه هو ان هذا المنهاج اذا اخذ به قد يكون حسن العاقبة ولكن الهام هو معرفة السلطة التي تطبقه بصورة اجبارية . وهو اعتراض يشمل كل الاقتصاد المسير الذي يبقى طوبوياً ، اذ تنقصه سلطة سيدة توجب على الدول الاخذ به ، ولا يوجد اعتراض آخر يوجه الاقتصاد المسير ، فهنالك عدد كبير من طرائق التنظيم الاقتصادي للعالم يوصل الى نظام احسن من نظامنا ، لو امكن الاخذ بها .

والواقع ان هذه النظرة وثيقة الصلة بنزعة ملازمة للفكرة التايلرية تعني بالتنظيم العلمي او بتعقيل المؤسسات لان التايلرية ترمي في النهاية منطقياً الى اخضاع الحياة

الاقتصادية بجملتها الى منهاج يديرها ، وقد حدثنا « دومان » انه شاهد منذ سنة ١٩١٨ في الولايات المتحدة بين المهندسين والمنظمين الذين يعنون بالتايلرية عدداً كبيراً يميل الى هذه الغاية ، البعيدة في الاصل عن اهداف تايلر . ثم ازداد عدد هؤلاء مع الايام ، حتى صار بعضهم الى استنتاجات اشتراكية .

اما العقلية الوسطى لدى « مثقفي الصناعة » الامريكيين فهي بعيدة عن هذا اللون فهمهم الاساسي هو نحو انتاج (Efficiency) المؤسسات كطريقة لانقاص تكاليف الانتاج . ومع ذلك فقد كان بين رجال « جمعية تايلر » وجمعيات المهندسين روح « منتج » أو « فني » تختلف عن عقلية « المالك » أو « المساهم » . لان الرجل الذي يحترف تنظيم الانتاج ينزع بطبعه الى السمو بحرفته بالنسبة لدور صاحب الاموال او المضارب الذي يراه طفيلياً او قليل الانتاج . وهذا التباين في الروح بين طبقتي المسيرين الاقتصاديين تشاهد في امريكا بصورة خاصة ، بسبب النمو الفني السريع الذي عجل في التفريق بين تملك المؤسسات الكبرى وبين ادارتها . ونجد صدى ذلك لدى تورشتاين فبلن الذي يعارض المالي بالمهندس ، ولدي فورد الذي يرى في البورصة روح كسب ومضاربة لايليق بالمنتج الحقيقي . ومنذ ١٩٣٠ ، بدأت جمعيات المهندسين تحدث عن نقد الاقتصاد المبني على الربح ولا سيما لدى الاختصاصيين بالتنظيم العلمي الملتفين حول «جمعية تايلر » . ففي مؤتمرهم المنعقد ١٩٣٠ قدم رئيسهم الدكتور پرصن برنامج مطالبهم الذي جاء فيه : الاخذ بمبادئ التنظيم العلمي التي جربتها وسهرت عليها المؤسسات الفردية في الحياة الاقتصادية باعتبارها مؤسسة كبيرة تعم جميع اعضاء العالم الاقتصادي من عمال ومساهمين وكتب احد نظري الحركة « تيد » ان من الممكن ان يكون التطور قد بلغ مرحلة يصبح فيها تدخل ادارة ذكية و « منهاج » مدبر يشمل صناعات بكاملها واوطاناً بمجموعها ، الخطوة اللازمة المقبلة في التطور الاقتصادي ، اذا اريد حماية نظامنا الانتاجي « من الانهيار » .

وفي مؤتمر امستردام ذكر پرصن نفسه بتقريره اسباب هذه النزعة التي تجاوز فكرة تايلر فقال « كان لازمة عام ١٩٢٩ » أثر عميق على الفكر في الولايات المتحدة ، لان

عدد العاطلين على العمل كان اكبر منه في أي وقت مضي ، والقسم الكبير منه في « تكنولوجي ناشيء عن استعمال آلات جديدة ومزج مؤسسات عديدة » ولان دخل الناس ومستوى معيشتهم بات منخفضاً ، ولان هناك التجربة الروسية وما لها من أثر براق ، لذلك اثارت الازمة الحالية شكوكاً في تنظيم الصناعة وادارتها .

حدود الاقتصاد المنهاجي :

ان الاقتصاد المنهاجي يقع في منتصف الطريق بين الاقتصاد الحر وبين الاقتصاد الاشتراكي . فهو يستعير من كل منهما بعض عناصره ولكنه يبقى مستقلاً عنهما .

ان الاقتصاد الحر يترك الى الافراد والجماعات الخاصة تنظيم الانتاج والمبادلة ، ويعتقد دعاته ان تداخل الفاعليات الاقتصادية يؤول عفواً ومن عند نفسه الى تحقيق التوازن بين الانتاج وبين الحاجة الاجتماعية ، والتلاؤم بين العرض وبين الطلب ، وذلك بفضل المزاحمة الحرة . فلو فرضنا ان توازن العرض والطلب قد اختل في وقت من الاوقات اما بخطأ المنتجين في التقدير واما لتغير اذواق المستهلكين ، فاذا ازداد العرض على الحاجات، هبط السعر ، وهذا الهبوط يحدو بفريق من المنتجين الى ترك المهنة التي هبط السعر فيها والى استثمار اموالهم وجهودهم في نواحي اخرى لم يكتف منها الناس وبهذه الصورة يؤول اختلال التوازن الى حركة تصحح التوازن ونرى المنتجين يسايرون تحول الاذواق والحاجات ولو استغنى الناس في وقت من الاوقات ، عن غطاء الرأس فان باعة هذا الغطاء يتركون تجارتهم هذه ويحولون اموالهم والايدي العاملة الى صناعة يحتاج الناس الى منتجاتها كالآت الراديو .

اما الاقتصاد الاشتراكي فعلى العكس من ذلك ، لم يعد يثق بالمساعي الفردية وانما يحرم الناس والجماعات الحرة من حق تملك وسائل الانتاج ، وينقل هذا الحق الى الدولة او الجماعات العامة كالبلديات والنقابات والاصناف . وبديهي ان ليس في هذا النظام حركة اسعار تؤول الى توافق الانتاج مع الحاجات لان هذه الحركة تفترض وجود مزاحمة حرة وحق كل انسان بنقل عمله وماله حيث يجد الربح الاكبر

فالجماعة كلها في الاقتصاد الاشتراكي ، هي التي تحسب المظاهر المختلفة للحاجات الاجتماعية ، وتوفق بحسبها حركة الناس ورؤوس الاموال ، وذلك كله بسعي منظم مستند الى التفكير والتدبير ، لذلك كان هذا الاسلوب يحل فكرة « المنهاج » مكانها اللائق ، ويعلن دعاته ان سمو النظام الذي يقترحونه على الفردية الحرة ناشئ عن انه يجعل النظام مكان الفوضى والعقل مكان التجربة ، والشعور مكان اللاشعور .

ان الاقتصاد المنهاجي يستعير من الاقتصاد الفردي مبدأ الملكية الخاصة لرؤوس المال ووسائل الانتاج ويستعير من الاشتراكية فكرة المنهاج ويمزج هذين المفهومين في صيغة واحدة ، فالدولة لا تدير بنفسها المعامل والمخازن وانما تترك ذلك للافراد يقومون به تحت مسؤوليتهم ، ولكنها تخضع هذه المؤسسات الفردية الى رقابة وقواعد تعبر عن رغبتها بتوجيه النشاط الاقتصادي في وجهة خاصة .

على انه يمكننا القول ان جميع المذاهب الاشتراكية يمكن اعتبارها نظريات اقتصاد مسير ، ولذلك لا ندهش حين نرى جميع الاشتراكيين يولون الاقتصاد المنهاجي عطفهم واهتمامهم ، ولكن ليس كل اقتصاد منهاجي اشتراكياً لان الاشتراكية لا ترمي الى توسيع وظائف الدولة فحسب ، بل تتطلب تغيراً اساسياً في نظام الملكية ، ولا ترى الخلاص الا في الاقتصاد الاشتراكي ، ولكن يمكن ان يكون هناك اقتصاد منهاجي غير اشتراكي او فيه شيء من الاشتراكية ، بحيث يحافظ على الملكية الفردية من جهة ويجبر المؤسسات على الخضوع لتوجيهات موحدة من قبل السلطات العامة .

غاية الاقتصاد المنهاجي

ان الغاية التي يبتغيها الاقتصاد المنهاجي هي « استقرار الحياة الاقتصادية » والقضاء على الازمة الاقتصادية التي تجلى بكساد وهبوط عظيم يعقبان رواجاً وارتفاعاً فاحشاً هذا الارتفاع والهبوط الشديدان يصيبان كثيراً من الضحايا ويسببان كثيراً من الخسائر ولذلك يذهب دعاة الاقتصاد المنهاجي الى أنه يجب تنظيم الانتاج ومعرفة مقدار الحاجات

بحيث يكون الانتاج مناسباً للحاجة وبذلك يقضى على فرط الانتاج والكساد وهبوط الاسعار .

وهنا يصطدم الاقتصاد المنهاجي بالاقتصاد الحر الفردي .

لان الاقتصاد الفردي يؤكد ان حركة الاسعار في جو المزاحمة الحرة تؤول من نفسها ، وبصورة عفوية الى تحقيق التوازن بين الانتاج وبين الحاجات . وان لا حاجة لتنظيم حكومي ، بل ان هناك نظاماً طبيعياً يؤمن التوازن ويعيد الرخاء بعد الازمة . اما دعاة الاقتصاد المنهاجي فلا يؤمنون بعفوية التوازن ، ولا يتقبلون الازمات على انها عامل تقدم ورقي ، وانما يؤمنون بان التدبير العقلي وحده يستطيع أن يقضي على الازمة وان يؤمن الاستقرار في الحياة الاقتصادية ،

ان نظرية الاقتصاد المنهاجي لا تزال في أول عهدها ، ويجب ان ندرسها في مصادرها ما دامت غير مستقره لذلك سنترك الكلام لثلاثة من ابرز دعاتها في الولايات المتحدة فيحدثنا الاستاذ شليختر عن نقد الاقتصاد الحر العفوي ويحدثنا « ستوارت شيز » عن اختلاف المجتمع الحاضر عن مجتمع القرن التاسع عشر ووجوب تغيير التفكير الاقتصادي بحسبه . ونسمع من الاستاذ « توغويل » اقتراحاته في طرائق الاقتصاد المنهاجي .

اولاً : شليختر ونقص النظام الاقتصادي الحر

يمتاز « شليختر » استاذ الاقتصاد في جامعة هار فارد على كثير من اقتصادي الولايات المتحدة بانه جامعي ، يبحث العلم للعلم وحده ، لا يبغي مجداً سياسياً ، ولا شهرة صحافية ، ولذلك كان دقيق النظر في فهمه للنظام الاقتصادي الفردي ، شديد الاعتدال حين يقترح اصلاحه ويطالب باتباع الاقتصاد المنهاجي ، ولم نجد من حلل دقائق النظام الفردي واوضح نقائصه مثل « شليختر » على انا ننبه الى أن شليختر انما يتكلم عن النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الامريكية ، وكلامه لا يصدق في النظام الرأسمالي الاوروبي الا مع شيء من التعديل .

يرى شليختر ان النظام الاقتصادي الامثل ، هو الذي يتيح حوز النسبة الكبرى بين مجموع المنافع والمنتجات وبين التضحيات المبذولة ، اما خير الطرق الموصلة الى

هذا الانتاج الاقصى بالجهد الاقل ، فهو طريق الحرية بحسب آدم سميث والمذهب الفردي ، ولـكن شليختر يرى ان عصرنا يختلف عن عصر سميث ، وان نظام الحرية المطلقة لم يعد يتلاءم مع التطور الحديث ، فهو لم يعد ناظماً حسناً للحياة الاقتصادية ، ولم يعد مطابقاً للمصلحة العامة .

أ — النقطة الاولى : رقابة الفاعلية الاقتصاديه تحت نظام المؤسسة الحرة :

تتلخص نظرية سميث في ان المزاحمة تحقق بصورة آلية حسن تنظيم الفاعلية الاقتصادية لانها تضمن للشارين منتجات شتى باسعار معقولة وللبائعين تعويضاً كافياً عن عملهم ورأس مالهم . على ان صحة هذه الفكرة العامة تتوقف على عدد من الافتراضات التي تصدق دائماً في الواقع الحديث ، اذ لـكيما تسير الحركـة كما وصفها سميث وتعود الى النتائج المتوخاة يجب : ان يكون لدى البائعين والشارين مصلحة في التفريق بين الطرق التي توصل الى الرفاهية العامة وان يكون لديهم معلومات كافية لاجراء هذا التفريق ، وان يكون لديهم الرغبة لاجراء ذلك .

وأن يكون لدى كل من البائع والشاري قابليـة متساوية للاستفادة من الفرص السانحة ، وقدرة متساوية على النكول عن الشراء اذا لم يجدوا الشروط موافقة .

لا تحتاج الفقرتان الاخيرتان لشرح ، اما الاولى والثانية فتستحقان شيئاً من الدرس .

١ — يرى شليختر انه ليس لدى البائعين والشارين مصلحة في التفريق بين الاعمال التي توصل الى الخير العام ويأتي بطائفة من الامثلة التي تدل على ان هذه المصلحة غير موجودة غالباً :

أ — مصارف الاصدار : عند ما يبلغ الناس درجة ما من عهد الازدهار تتطلب المصلحة العامة ان تتأنى مصارف الاصدار في الاقراض بحيث تحاذر ان يصبح الازدهار متجاوز الحد وان يؤدي الى بلاء ، ولـكن الزبائن لا يهيبون بالمصارف للتأني في اقراضهم ، بل يطالبون اكثر فاكثر ، وتزاحم المصارف بعضها مع بعض يقودها لتلبية هذه

الطلبات لئلا يستاء زبائنها ، الامر الذي يؤدي الى تناقض بين السلوك الفردي لكل من زبائن المصارف وبين ما يستدعيه الصالح العام ، ولذلك لم يمكن الوثوق بالحرية في سير مصارف الاصدار واضطرت الامم الى ايجاد تنظيم حكومي مكان الحرية المفلسة ، الحرية التي تقود الى نتائج تخالف الصالح العام .

ب : الغلو في استعمال الموارد الطبيعية (من بترول وخشب وفحم وو ..) قد يكون مخالفاً للمصلحة العامة استنفاذ احتياطي المواد الاولية باستثمار شديد لا يراعي المستقبل ولكن الافراد المدفوع كل منهم بصالحه الشخصي (او بما يحسبه مصلحته الشخصية) سيعملون على زيادة هذا الاستثمار ، بل ان المزاحمة ستحفزهم لذلك ، ثم ان الاستثمار الشديد يتيح بيع كل وحدة تامة بسعر اقل من السابق ، ورفع اجور العمال ، فهو يكون موافقاً لقوانين المزاحمة . ولكنه يكون مناقضاً للصالح العام ولكن لا احد يهتم بالصالح العام في هذا الصدد .

ج — استعمال الاجراء المهاجرين باجور زهيدة

هذه القضية هامة في امريكا لاهمية قضايا هجرة اليد العاملة الاجنبية . ان قبول هجرة العمال الزهيدي الاجرة يناقض المصلحة العامة ولكنه قد يكون موافقاً لمصلحة المؤسسات التي تستخدمهم من جهة (لانها تدفع لهم اجراً اقل من اجر العمال الوطنيين) ومن جهة ثانية لمصلحة المستهلكين (لانهم يحوزون منتجات بسعر رخيص) ولمصلحة المهاجرين (لانهم يستوفون اجراً اعلى من اجورهم في بلادهم الاصلية) . لذلك فالمزاحمة والمصلحة الشخصية تدفع الى قبول مهاجرين كثيرين ، ولكنها قد تخالف الصالح العام الوطني .

د : خلق حاجات جديدة بدافع المزاحمة والدعاية والصحافة : اذا كانت هذه الحاجات تتصل باستهلاكات ضارة (كاستهلاك المشروبات الكحولية) فنموها يخالف المصلحة العامة مباشرة . ولكن البائعين لا يهتمون بالتفريق بين ما ينطبق على الصحة والمنفعة الاجتماعية وبين سواه ، اذ لا يهتم احد بذلك في نظام اقتصادي مبني

على الحرية والمزاحمة ، فيزداد هذا الاستهلاك بدون حد — وعلى الاقل ما دام يسود مبدأ الحرية الاقتصادية .

ثم ان المزاحمة والاعلان والنشر تؤدي الى تقديم ترضيات مادية للناس (من مجوهرات وسيارات وفروو والخ) اكثر مما تؤدي الى انماء اذواقهم الفكرية والفنية. وهكذا فعلى افتراض ان الناس على علم بما يوافق الصالح العام ، فليس من المؤكد انهم سيفرقون بين الطرق التي توافقه ، ويمكن ان يساقوا بدافع المزاحمة وفي نظام الحرية الى تنشيط المؤسسات التي تناقض اعمالها الصالح العام .

٢ . — ليس لدى الشارين غالباً الرغبة والمعلومات التي تتيح لهم التمييز بصورة صحيحة . فالمستهلكون الذين لديهم رغبة بشراء اشياء كبيرة ، ووقت قليل لاجراء الشراء لا يمكنهم ان يجمعوا كل عناصر المعلومات الضرورية لمعرفة اي انتاج اكثر ملاءمة من حيث الجنس والسعر . وفي هذه الحال ماذا يعملون ؟

انهم يحكمون على الجنس من حيث درجة السعر . وهم يبنون حكمهم هذا على فكرة شائعة مآلها انه كلما كثر سعر الشيء ، حسن جنسه ، الامر الذي يدفع البائعين لرفع اسعارهم . ولكن قد لايكون في الغالب فرق كبير بين أجناس بضائع تباع باسعار مختلفة او ان الفرق بين الجنسين لا يعادل الفرق بين السعرين وهناك امثلة كثيرة على هذه الناحية ، وقد حدثنا « بوسكه » عن صانع الشوكولاته الذي يعين سعرين مختلفين لشوكولاته واحدة ولكن شكل عرضها كان مختلفاً ، اذ منها ما كان ملفوفاً بورق مفضض ، ومنها ما كان بورق عادي ، كذلك في احد احياء الجزائر محل تجاري يقدم لزبائنه ثلاثة انواع من الزيت بثلاثة اسعار متفاوتة ، ولكن الحقيقة ان هذه الزيوت الثلاثة ترد من برميل واحد بمجاري مختلفة . وهذا دليل على ان الشاري يفترض اختلاف الاجناس بسبب اختلاف اسعار البضائع .

وثمة نتيجة اخرى لهذه اللهجة النفسية لدى الشارين ، هي ان المنتجين يحرصون ، بداعي المحافظة على جنس او وصف بضائعهم ، على ان تباع هذه البضائع بسعر معين ، ومن هنا نشأ ما يدعى في الاصطلاح التجاري بالسعر الاجباري الذي

يفرض المنتج ، وعلى الخصوص منتج الماركة لتجار المفرق مع منعه اياهم من البيع بانقص من السعر الاجباري .

وقد يقارن المستهلك بين جنس البضائع المقدمة له بالتجربة ، ولكن هذا عمل طويل الامد وكثير النفقة، فهو طويل الامد لان الانسان لا يستطيع معرفة جنس بضاعة ما الا بعد وقت طويل ، وهو كثير التكاليف اذ يجب على المرء ان يشتري اصنافاً كبيرة، مختلفة الاسعار والاجناس ليحكم ايها الاحسن والاوفق .

وبما انه ليس لدى المستهلكين من الوقت والنقد ما يتيح لهم هذه التجارب فيقتصرون على شراء ما كانوا يشترونه سابقاً . ولا يرغبون بتغيير صنف بصنف آخر اغلى سعراً منه ، حتى ولو اكد لهم ان جنسه احسن، الامر الذي يؤدي الى ان لايسعى المنتجون لتحسين انتاجهم اذا كان يكلفهم رفع الاسعار .

فهذا يدلنا على ان الحياة الاقتصادية الواقعية بعيدة جداً عن ان يكون لدى الشارين المعلومات التي تتيح لهم اجراء تمييز عقلي .

وكذلك ليس لدي الشارين رغبة باستعمال معلوماتهم ، اذ ليس لدي اكثرهم الروحية الارتيابية الواقعية والعقلية الضرورية لاجراء اختبار صحيح على اساس معلومات يفترض انها واضحة ومحسوسة. فكثير من الشارين هواة او سريعو التصديق او سريعو التأثر ، نزاعون الى التفاؤل والمخاطرة .

هذا العنصر هو من اهمية الأثر بحيث ان البائعين من منتجين وتجارهم اليوم منظمون تنظيماً حسناً ، وقد حسنوا اساليب البيع بالدعاية وبكل الاساليب التي تدعى marketing ، الامر الذي يجعلها في وضع تستفيد فيه كثيراً من عدم تعقل المستهلكين وسرعة تأثرهم .

ب — النقطة الثانية : المؤسسة الحرة وتنظيم الانتاج

يتسائل شليختر عما اذا كان الانتاج الحر منظماً في شروط توافق المصلحة الاجتماعية

ويقول ان نظام المؤسسة الحرة يؤدي الى ثلاث نتائج سيئة : ١ — تقليل الانتاج ٢ . — عدم القضاء على التبذير ٣ . — عدم تعاون العمال .

١ . — تقليل الانتاج: ان من التهم التي تنسب للرأسمالية انها تدفع الى فرط الانتاج ، وايجاد انتاج يتجاوز حاجات المستهلكين ومقدرتهم على الشراء ، على ان ستليختر يثبت هنا العكس ، ويقول ان الاقتصاد الحر يؤدي غالباً الى قلة الانتاج ان الاقتصاد الحديث بسبب النظام الحقوقي والفردي الذي يسوده يتصف بعدم اطراد الطلب . فلا يمكن التنبؤ سلفاً كم سيطلب من كل صنف منتج بسبب اختلاف المنتجات المعروضة على المستهلكين وبسبب تعدد المنتجين وجهل كل منهم بالكمية التي سيأتي بها مزاحموه . فينتج عن ذلك ان هناك مغامرة كبرى في الانتاج المسبق ، اذ قد لايستطاع تصريف هذا الانتاج ، وقد تتغير اذواق الجمهور او تتطور الصناعة باكتشاف جديد ، فالمنتجون ميالون الى سياسة محافظة ومتبصرة وحذرة ، هي اقل الانتاج ، اي انتاج اقل من مقدرة المؤسسة ، كما هي الحال في صناعة الاحذية ، حيث تتجاوز القدرة على الانتاج، الانتاج الحقيقي مائة في المائة وفي صناعة الملابس ٤٥ في المائة .

٢ . — عدم القضاء على التبذير : ان التحقيقات التي اجراها المهندسون خصوصاً في الولايات المتحدة اثبتت ان هناك تبذيراً عظيماً في الاقتصاد الحديث لأن نشاط المستخدمين متجه نحو الناحية المالية اكثر منه نحو الناحية الفنية الصناعية .لان عدم استقرار الاسعار يجعل جهد المستحدث متجهاً نحو دراسة البضائع والمزاحمين ووسائل انفاق المال اكثر منه نحو تنظيم المؤسسة الفني .

والمثال النموذجي على ذلك هو صناعة الملابس النسائية ، فهي منظمة على العموم في الولايات المتحدة بشكل المؤسسة الصغيرة او المتوسطة ، اي بشكل محلات ليس فيها اكثر من مائة عامل ، حيث يمكن فيها للادارة ان تحسن الصناعة تنظيم الانتاج تنظيماً عقلانياً .ولكن ما عمل في هذا السبيل كان قليلاً جداً ، لان انقاص النفقات في مثل هذه الصناعة امر اقل اهمية في نجاحها من معرفة الموضة واختلاف اذواق المستهلكين وهكذا فالمنتج يتجه نحو دراسة السوق ويعدل عن قضايا الانتاج الفنية .

يضاف الى ذلك انه احسن العناصر التي كان يمكن الاعتماد اليها في القضاء على التبذير في الانتاج هم العمال والفنيون الاولون ولـكن لايمكن استعمالهم في ذلك لاسباب نحن ذاكروها الآن .

٣ . -- عدم تعاون العمال :

في هذا المجال تناقض بين النظريات المجردة وبين الوقائع الحسية .

فالاقتصاد المبنى على المزاحمة يعلن ان العمال يبذلون جهودهم في العمل وفي تقديم الجهد الاقصى بحيث يستوفون اجوراً حسنة ، ويستخدمون بصورة مطردة وسريعة . ولـكن الواقع لايؤيد هذه النظرية ، وكل العالم يشكو نزوع العمال نحو ابطاء جهودهم وعدم اهتمامهم بنجاح المؤسسة . ولم ذلك ؟ ان المسألة تنقسم الى سؤالين مترابطين ولـكن مختلفان :

١ — لماذا لايسير العامل في عمله الفردي مفكراً بانتاج اقصى ما يمكنه؟ ثم لماذا لايجتهد العامل الفردي في انقاص تكاليف المؤسسة المعتبرة شيئاً كاملا ؟

أ — لماذا ينقص اقتصادنا الحديث الحافز للانتاج الفردي للعامل ؟ يرى شليختر لذلك ثلاثة اسباب :

١ . — عدم استقرار الاستخدام : يخشى العامل من ان يصبح عاملا ، ويدافع هذه الخشية ينزع الى ان يعمل باكثر ما يمكنه من البطء مؤملا من وراء ذلك تأخير الحين الذي يرمي فيه الى الطريق لعدم وجود عمل له . وقد ينجو من العطالة اذا ربح الوقت وجاءت اثناء ذلك طلبات جديدة . فهو مدفوع بدافع عدم الطمأنينة الى تمديد الوقت الضروري لانجاز العمل الذي يقوم به .

٢ — ان من شأن زيادة محصلة الانتاج ان تؤدي الى انتقاص الاجرة . وهنا ايضاً نجد تعارضاً بين الواقع والنظرية التي كانت تعتقد ان العامل حسن المحصلة الانتاجية يحوز اجراً ارفع من سواه . والواقع ان الامور لا تجري على هذا الشكل . فاذا رفع العامل حصيلته الانتاجية الى ما فوق الحد الوسطي فالنتيجة ان اصحاب العمل ينتظرون منه في المستقبل حصيلة اعلى من التي يؤديها رفاقه ، ولـكن اجرته لا تتبدل ،

وعليه فلا يستفيد من قوته الانتاجية العالية ، اما اذا كان لا يستوفي اجرة بحسب القطع فان زيادة الحصيلة تنتج عاجلًا او آجلًا انقاص تعرفة الاجرة ، بحيث ان رفع الحصيلة الانتاجية يؤدي الى عقوبة العامل لا الى مكافأته .

على ان هناك مشكلة يجب ان نحلها: كيف لا يكون صاحب العمل مجبراً على ان يدفع للعامل ذي الحصيلة الانتاجية الكبرى اجراً اعلى من اجر سواه ، فاذا كان هناك مزاحمة حرة فالظاهر ان من يستأجر عاملًا استثنائياً عليه ان يدفع له اجراً أعلى اذا لم يكن يريد ان يراه يهجر معمله ويفتش عن عمل آخر باجرة تتكافأ مع مقدرته . ولكن هذا نتيجة نظرية لم يؤيدها الواقع الحسي لان كثيراً من العمال والمستخدمين يترددون قبل ترك محلاتهم ، كما ان كثيراً من المستحدثين يترددون قبل ان يدفعوا اجراً عالياً لمقدرة تدعى انها استثنائية ولكن لاتظهر حين الاستخدام بل اثناء العمل . لذلك لانجد العامل ، ولو كان يخشى ان يستثمره معلمه وان لايستوفي اجرة بنسبة حصيلته ، يخاطر بترك عمله الحالي ليحاول نوال اجر أعلى في عمل آخر .

٣ . — يجب الاعتراف اخيراً بان الاجر لايتناسب غالباً مع الكفاءة . ونعني بذلك ان القليل من المؤسسات الصناعية يمنح العمال اجراً يناسب جنس العمل الذي يقومون به . فاذا نجح عامل في صنعة ، فالراجح ان صاحب العمل يبقيه حيث هو ولا يجعله يتنقل بالترفيع الى عمل مختلف لايعرف سلفاً ما اذا كان سيظهر فيه كفاءة تسمو على الوسط .

ب : لماذا لايساعد العامل في حسن سير المؤسسة بكاملها ؟

يرى شليختر سبب ذلك في الصبغة الرأسمالية للنظام الاقتصادي الحديث ، اذ ان المؤسسة ملك اصحاب رؤوس المال وتسير في مصلحتهم ، وليس لاصحاب الايدي العاملة مصلحة مباشرة في حسن سير المؤسسة لان ذلك لن يفيدهم شيئاً .

فينتج عن ذلك ان معدل الاجرة (اي النصيب الذي يصيب اليد العاملة من نتائج تعاون العمل مع رأس المال) يتوقف على القدرة النضالية للعامل (bargaining power) اكثر منه على اتقان عمله واليد العاملة تعلق كثيراً من الاهمية على انماء

مساعيها الجماعية الدفاعية والهجومية ، الذي تزيد به قوتها الجدلية وبفضل هذه القوة الجدلية يحسن العامل حالته اكثر من اعتماده على اتقانه انتاجه وهنا يظهر شليختر تناقضاً في النظام الرأسمالي فبينما نجد اصحاب رأس المال ، الذين لايشتركون بادارة المؤسسة والذين هم عامل سلبي من عوامل الانتاج ، يستفيدون من نتائج المؤسسة ويشتركون بمصائرها لان ربحهم ذو صفة اجمالية ، نجد العامل الذي يقوم بدور ايجابي فعلي في سير المؤسسة ينال اجراً مقطوعاً ومحدوداً .

ان هذا هو الذي يهيب باليد العاملة الى ان لاتهتم بحسن سير المؤسسة .

النقطة الثالثة : المؤسسة الحرة وتكاليف الانتاج :

ان النظرية الحرة تعتقد ان المزاحمة تؤدي الى انقاص تكاليف الانتاج ، وتتوقع ظفر المؤسسات التي تنقص هذه التكاليف الى حد ادنى . ولكن هناك مجال للشك في ان هذا هو الواقع ، لاسباب عديدة .

١ — ان المؤسسات التي تنجح ليست غالباً احسن المؤسسات فنياً ، ذات تكاليف الانتاج الصغرى ، بل المؤسسات التي لها حظ التمون في الوقت المناسب ، وهو حظ لايصاحب حتماً قابلية تجارية عليا ، وقد يكون نتيجة صدفة سعيدة .

٢ — ان هناك احوالاً يؤدي فيها اسلوب التزاحم على البيع وعلى الاسواق الى زيادة تكاليف الاستحصال ، وهو مايجري في احوال نفقات الدعاية المرتبطة بالمزاحمة فعندما لاتؤدي زيادة الطلب التي تصاحب هذا الاعلان الى هبوط في تكاليف الاستحصال تعوض من نفقات الاعلان هذه .

واذا اضفنا الى ذلك ان نفقات اعلان مؤسسة تؤدي بصورة آلية الى نفقات اعلان على عاتق المؤسسات الاخرى المنافسة يظهر ان المزاحمة تدفع من هذه الناحية الى رفع تكاليف الاستحصال اكثر من دفعها الى انقاصها .

هناك احوال يرى فيها صاحب المؤسسة الخير في التخلص من احد عناصر تكاليف الانتاج وفي القائها على اشخاص آخرين اكثر منه في القضاء على هذا

العنصر مثال ذلك : معمل يلقي الى السماء بدخانه ، وباستطاعته ازالة هذا الدخان ، وهذا يكلفه انقاص بعض تكاليف الانتاج المهمة اجتماعياً ، ولكن الاربح له ان يترك الدخان يذهب في الفضاء ، الامر الذي يجعل تكاليفه على عاتق الاشخاص الآخرين الذين سيتضررون من الدخان في المنطقة .

وكذلك شأن الذين يملكون معملاً صناعياً على شاطىء نهر يلقون فيه بقايا الانتاج ونفاياه وهذا معناه نقل تكاليف المؤسسة على عاتق اشخاص آخرين .

وقد يتأتى ان تكون المؤسسة التي تظفر لانها انقصت تكاليفها الاستحصالية مدينة بظفرها لكونها عرفت ان تلقي قسماً من اعبائها على اشخاص او جماعات آخرين فتستطيع مثلاً ان تقلل نفقات الانتاج لانها لم تربط بآلاتها ادوات وقاية . فمن الوجهة الاجتماعية ، تكون قد نقلت عبء المستحدثين على العمال الذين يتعرضون لمخاطر كبرى ، واستمدت من حذقها هذا فائدة اقتصادية ، رغماً عن ضرره الاجتماعي .

٣ — في هذا النظام ، لم يعمل شيء لتأمين كون مساحة المؤسسات وعددها يناسب حداً يحقق اقل التكاليف فكثرة المؤسسات التي تتنازع الزبائن تؤول الى زيادة في تكاليف الوحدات المصنوعة ولا سيما في تجارة المفرق .

وهذه حال حرفة الخبز في باريس ، فالمزاحمة قد ادت الى كثرة الافران ، وقلة زبائن كل منها ، والزام الخباز بوضع ربح على كيلو الخبز اعلى منه فيما لو كان زبائن الفرن اكثر عدداً لقلة عدد الافران .

د — النقطة الرابعة : الخلافات الاقتصادية تحت نظام المؤسسة الحرة :

يستعمل شليختر هنا صيغة هازئة: « لو حاولنا التفكير في اختيار نظام اقتصادي يثير من الخلافات الاقتصادية اكثرها فلن نجد خيراً من النظام الحالي ، ثم يتساءل عن اسباب الخلافات الاقتصادية في المنظمة الاقتصادية الحرة :

١ — ان نظامنا الحالي يمنح الرأسماليين ربحاً يتوقف على الفرق بين سعر البيع

وتكاليف الاستحصال ، الامر الذي يحدو بهم الى انقاص بعض عناصر تكاليف الاستحصال ولاسيما الاجرة .

ولكن مجموع الربح قليل بجانب مجموع الاجرة . فيترتب على ذلك ان ارتفاع معدل الاجرة مهما كان زهيداً يعني نقصاناً كبيراً في معدل الربح، لذلك كانت هناك مقاومة حتمية من قبل رأس المال تلقاء كل محاولة لرفع الاجرة . ولقد اتى شليختر بمثال على ذلك فقال ان رفع الاجرة ١٠ في المائة في مؤسسة ما ، يؤدي الى هبوط الربح ٤٠ في المائة .

وهذا لا يجري (وبالتالي لاتحصل المقاومة بوجه زيادة الاجور) اذا استعيض عن النظام الحالي بنظام شركات التعاون الانتاجي (لان العمال يصبحون مشتركين في مصائر المؤسسة بينما يكون لرأس المال ربح مقطوع) او نظام شركات الاستهلاك التعاونية (لان مصالح العمال عوضاً عن ان تكون مغايرة لمصالح الرأسماليين ، تصبح مغايرة لمصالح المستهلكين) ، وعندئذ تنقلب الآية ، وحيث ان جمهور الزبائن اكثر عدداً من جمهور عمال المؤسسة ، فارتفاع الاجور الكبير يعني زيادة ضعيفة في سعر المبيع ، وارتفاع الاجور ١٠ في المائة الذي ادى كما رأينا الى انقاص ٤٠ في المائة من الارباح لايؤدي الا الى زيادة ٤ في المائة في سعر المبيع بحيث ان مقاومة المستهلكين لرفع الاجور تصبح اقل من مقاومة اصحاب رأس المال) .

٢ — ان الازمات الاقتصادية تزيد في خلافات رأس المال والعمل . ففي عهد الرخاء ، يسير الناس نحو زيادة الانتاج الى اقصى حدوده ، بحيث يستعملون كل رأس المال الثابت اما في عهد الكساد والضيق فلا يمكن الخروج من الحال الاقتصادية السيئة الا بزيادة ساعات العمل اليومية وبانقاص الاجور ليتاح انقاص تكاليف الاستحصال اسوة بهبوط اسعار المبيع . فسواء أكان رخاء أم ضيق فمجموع الحركة يسير نحو جعل الخلاف محتدماً بين رأس المال والعمل .

٣ — ان تنافس المؤسسات بعضها مع بعض يهيب بكل منها الى ان تدفع الى عمالها اجراً اقل من اجرة عمال مزاحميها والى ان تقاوم طلبات رفع الاجور حتى ولو كانت

تود قبولها خوفاً من ان لا يكون المزاحمون كرماء مثلها .

٤ — ان النظام الحاضر يدفع الى نمو الحاجات والرغبات اذ في الاقتصاد الحديث ، ولتأمين تصريف البضائع ، يتفنون في انماء عاطفة عدم الرضاء لدى الافراد . فينتج عن ذلك ان العمال الموجودين في هذا الجو يرون رغباتهم تزداد بسرعة تفوق مواردهم بحيث انهم يعتبرون اجورهم غير كافية ولو ازدادت عن ذي قبل .

. . .

اما النتيجة التي يخلص اليها فهي انه ينبغي اكتشاف اساليب للتنظيم الاقتصادي جديدة وموجهة نحو صالح المجتمع . وهذا واجب علينا كما كان من واجب سميث ان يحارب التجارية . على انه لاينبغي ان يطمع المرء لاكتشاف صيغ عامة تطبق على كل الميدان الاقتصادي ، لان : « الحياة الاقتصادية من شدة التعقيد وشرائط الصناعات من كثرة الاختلاف بحيث انه لا يمكن ان توافق صيغة تنظيم واحدة في كل مكان » .

ويصرح شليختر ان آدم سميث نجح في آخر القرن الثامن عشر لان آراءه كانت مطابقة لمصالح الطبقات الصناعية والتجارية ، وينبغي ان ينجح الاقتصاد المنظم في اوائل القرن العشرين بمساعدة المستهلكين والاجراء .

٢ — ستوارت شيز والتطور الاقتصادي :

يرى «شيز» Chesa ان النظام الرأسمالي مر بثلاث مراحل : المرحلة الاولى : هي المرحلة المجيدة ، مرحلة البطولة العفوية ، والمرحلة الثانية هي المرحلة المتوسطة وهي تبشر بتغير فجائي ، والثالثة : هي مرحلة الازمة وهي الحالية .

«ان عهد البطولة هو العهد المدرسي . والاقتصاد المدرسي هو احد الصروح المنطقية الجميلة التي بنيت منذ ارسطو .

فقد استنتج هذا الاقتصاد من طائفة من الاحتمالات اسسه وبنى استقراءاته على

السنين العشر الاولى من القرن ١٩ ، ورأى انه يجب ترك الانسان يتبع طريق مصلحته الشخصية ، والرجل الطامع بالربح هو الانسان المبارك . للفرد قوة تسمو على قوة المجموع لان حرية المزاحمة تتضمن حدودها بنفسها وتمنع الانسان الغني من ان يصبح كثير الغنى .

هذه هي عقيدة اوائل القرن التاسع عشر ، عقيدة يتعلمها الاطفال كالصلوات ، وهي دين حقيقي كان وطنه الاصلي انكلترا وقد اتاح انقلاب العالم . فمنذ سنة ٢٠٠٠ قبل المسيح حتى سنة ١٧٥٠ من تاريخنا حصل تغيير ضئيل في مستوى حياة البشر ، ولم تكن لندن في عهد شكسبير اغنى ولا اعظم من اثينا ايام سقراط ، ولامن اسكندرية كليوبطرة ، وخلال اربعين عصراً عاشت الانسانية ببطء ولكن منذ ١٧٥٠ تغيرت حياة البشر .

ففي عهد البطولة ، في امريكا ، كان الامريكيون رواداً ومكتشفي اراضي وهذا سر قوتهم . كان لهم الحظ ان يبدؤا من الصفر ، دون ان يضطروا للمحافظة على بقايا ماض يعتز به المرء ويفاخر ولكنه عقبة من الوجهة الاقتصادية . فالبلد الذي يبدأ من لاشيء والذي عليه ان يستثمر ارضاً واسعة ، خصبة ، جديدة وبكراً له حاجات اقتصادية لاتحصى ، ولكن من السهل سدها : حاجات التجهيز السريع ، وهذه الثروات غير المستثمرة في السهول الغربية ، المستعدة دائماً لقبول لاجئين جديدين ، كل هذه الظروف كانت تلائم ظفر العمل الحر . بل ان نظام « دعه يعمل » وحده هو الذي كان يتيح الاستفادة من هذا الوضع في الوقت الاقصر مع الربح الاكبر ان ضرورة فتح الاراضي ، وضرورة التجهيز السريع كانت سبباً في نجاح الحرية الذي لا ينكر .

ان الوصول للاراضي غير المستثمرة قد خلق نفسية المكتشف الرائد pionnier التي كانت تتيح الثقة وتخلق الطمأنينة الاقتصادية ، واليقين بوجود نقطة تطبق فيها الجهود الفتية . هذه الغزوة هي التي اتاحت نمو التقدم الاقتصادي ولكن من سوء حظ امريكا ، والعالم ، انها كلما اقتربت من الشيخوخة خسرت مزايا البدء

الثمينة . فكلما بعدوا عن الصفر يصبح التقدم صعباً ، وكلما عاشت ارض جديدة ، نقص الحماس لغزو جديد . لم تعد الحدود الاقتصادية الامريكية موجودة حوالي ١٨٩٠ ولكن الحاجة لاحياء اراضي جديدة قد بقيت ، وكما يقول المرحوم روزفلت في خطاب القاه في بلتيمور في ١٤ نيسان ١٩٣٦ « ان عهد الرائد الجغرافي قد انتهى . ويجب افتتاح عهد آخر للرواد ، عهد الرائد الاجتماعي » .

بقيت نفسية الرائد اذن حية في الولايات المتحدة ، فحافظ الامريكيون على الثقة بطالعهم ، ولم يفتأوا يؤمنون بغزوات جديدة . ومن سوء الحظ ان شيخوختهم لم تعد تلائم صيغة الحرية الاقتصادية .

بدأ الدور الثاني في اواخر القرن ١٩ حوالي السنين ١٨٩٠ — ١٩٠٠ ، وهو دور مقلق لهذا النظام الاقتصادي العفوي . هو دور متوسط وهام حيث تصطبغ الحرية الاقتصادية بالوان غريبة ونرى بجانب الاقتصاد الحر الفردي اقتصاداً اجتماعياً . في هذا العهد تعتدي مناطق الاجتماعية على مناطق المزاحمة الحرة . وهنا يعرف شيز الاجتماعية collectivisme بانها الفاعلية الاقتصادية التي لا يقودها رجل بل فريق اجتماعي لخدمة غايات هذا الفريق الاجتماعية . هذا الفريق يمكن ان يكون حراً او مرتبطاً بحكومة وخصوصياً او حكومياً . ومهما يظن المدرسيون فان العودة الى اقتصاد اجتماعي ليس امراً غير طبيعي . لان المجتمع ضرورة منطقية ، والانسان حيوان اجتماعي كالنحلة لا حيوان منافس كالاسد ومهما رجعنا بعيداً في التاريخ نجد الرجل عائشاً في مجتمع ولو صغير . ان الرجل الذي يخرج من المجتمع يصبح مخلوقاً لا وجود له لا في البحر ولا في البر ، فعلى هذه الشروط يصبح استثنائياً ومستغرباً اما العودة الى الاجتماعية فهي العادية والطبيعية .

في هذا الدور المتوسط نجد ثلاثة قطاعات متجاورة : منطقة المزاحمة الحرة التي لا يزال منها بقية نافعة . ومنطقة الاجتماعية الحكومية ومنطقة الاجتماعية اللاحكومية .

في المنطقة الفردية التي تمثل الاحتفاظ بالمباديء المدرسية والتي تدعى احياناً بالمنطقة المانشسترية نسبة لمدرسة مانشستر نجد في الولايات المتحدة مجموعة من الخلايا الاقتصادية

الهامة . فهناك ٨٠٠٠٠٠ محزن بائع المفرق اي مخزن لكل عشرين عائلة . وهذه هي منطقة الاصناف الجديدة ، واصناف المؤدة والمطاعم وامكنة اللهو، منطقة تخدم فيها نفسية المستهلك بالتنظيم الفردي لان هذا التنظيم منتشر في المكان ولانه اسرع في الزمان

اما المنطقة الاجتماعية الحكومية فتشغل في الولايات المتحدة في الدور المتوسط بين ١٨٩٠ — ١٩٢٨ عاملاً من اثني عشر عاملاً . ومجموع الاجور العامة التي تدفعها الحكومة الاتحادية سنوياً يبلغ ٦٠٦ بليون دولار فهي المنطقة التي تبدو فيها الحكومة كمستحدث، كالاشغال العامة والمواصلات والخ .، وهي فيها تنظم الفاعلية الاقتصادية او تدفع الى اقامة اشغال او تحمي هذه الاشغال او تساعدها ،

ولكن المنطقة الاهم هي الثالثة . منطقة الاجتماعية اللاحكومية ، منطقة الشركة المغفلة الكبرى. منطقة شركة general motor وworld radio corporation فهي منطقة تجاوزت حدود تأملات مدرسة مانشستر فالمستحدث قد زال ، ولا يعرف احد اين ذهب ، وهناك المالكون الغائبون ، والمساهمون والادارة ، هذه الشركات هي التي تربح في سنة ١٩٢٨ خمسة مليارات وربع مليار دولار اي ٩٥ في المائة من ارقام اشغال البلاد .

هذا التطور قد طرح قضايا عديدة على بساط البحث . وهي هامة وليست مؤلمة ولكنها ستصبح كذلك فنمو الحرية الاقتصادية الطبيعي قد ولد تخصص الاشغال spécialisation des taches والتخصص بمركزية الحسابات الصناعية . هذا التمركز الذي هو اجتماعية خفية يقوم فوق كيان حقوقي لا يزال فردياً رسمياً . ومصادمة العنصرين المتناقضين لا يمكن ان ينشأ عنها الا اختلال في التوازن وقلة اطمئنان متزايدة

ان نصف الفاعلية الاقتصادية قد اصبح اجتماعياً في عالم يدعي انه لا يزال حراً ، واصبحت قواعد العمل متعارضة مع ضرورات الوقائع . فيجب اذن لقبول هذه الحالة الغريبة ، اما اغماض العين عن الحقائق والتلهي بصيغ خداعة واما البدء بالتفكير بجرأة وحزم .

ان واجب التفكير يحتم حين نصل الى العهد المخيف، عهد الكارثة catastrophe حسب تعبير ماركس ، ففيه يصبح الخطر حقيقة واقعة مؤلمة وقد عجلت الحرب ثم الازمة، الخطر الذي كان موجوداً من قبل . ومنذ ١٩٠٠ ظهرت الحدود التي كان بدأ العالم يشعر بها وبدأ عهد العالم الذاهب على حد قول بول فاليرى . ولا ينبغي اليوم ان نطرد الحقائق بل ان نتلاءم مع نظام بدأ ينتهي ، وكنا نظنه لا ينتهي .

لم يعد هناك مروج ولا جبال ولا غابات نعتزل بها ونفر اليها ، فقد مضى حظنا وعلينا ان نجابه قوى حقيقية في عالم حقيقي .

لقد كان عهد الغزو مطمئناً ، ولكن عهد الاستثمار يكون صعباً . ففي هذا العالم الاقل رومانتيكية ، والاقل تشويقاً اصبحت انغام مانشستر موسيقى عتيقة تؤلم وتضني . ثم انا نعيش في عدم اطمئنان متزايد وكلمة security الاطمئنان التي كانت خلقت في القرن ١٩ لتعرب في انكلترا عن الاسهم الصناعية قدتغير معناها ، ومع انه لا يزال الناس ينزلون في wall street ليشتروا اسناداً ، فلم تعدهذه الاسناد «طمأنينة» secutrities بل عدم طمأنينة insecurities . والحرية التي كانت في عهد البطولة عامل اطمئنان اصبحت عامل قلق ، وقد كان الاستحقاق في السنين العشرين . فقد كان يجب ربح الحرب ولكن الحرية لا تساعد على ذلك . فرسخت الاجتماعية اثناء الحرب ، وجاء عامل آخر يرسخها بعد الحرب هو التضخم النقدي ، وكما يقول لينين «ان اضمن وسيلة لتهديم الرأسمالية هو افساد débaucher النقد» بحيث ان المذهب الحر اصبح بعد الحرب والتضخم متهالكاً ، واجهزت عليه ازمة ١٩٢٩ .

ثم يصف ازمة ١٩٢٩ ويدعوها بسقوط الطائرة . على ذيلها ثم يقول :

«ان النظام الاقتصادي سيزول وسترول معه آلامه ومصائبه ، وسيقوم عهد جديد . ان نقص النظام القديم انه كان نظاماً فوضياً ، لا مسؤولية فيه وما كان فيه حس بالمسؤولية ولا حس بقوته ، وقد خلق نظاماً هو منه مستغرب ، اما اليوم فيجب ان تتضافر الجهود لبناء هذا الاقتصاد الواعي . ان ما كان يعمل على سبيل الصدفة لم يعد يجوز ان يعمل الا بوعي .» .

٣ . — ستورات شيز والاقتصاد المنهاجي او المراقب

يرى شيز ان الازمة العالمية كانت مظهراً لنقص الآلة الاقتصادية ، وستزداد شدة وخطورة ، فهي نتيجة منطقية لتخلي الارادة البشرية ، واستسلام العقل، ثم يتساءل : ما هي غاية النظام الاقتضادي ؟

كانت غاية النظام الاقتضادي في اقتصاد الندرة ، خلق الوفرة والقضاء على البؤس ، ولكن وجه المسألة قد تغير في الاقتصاد الحديث الذي تحققت فيه الوفرة فلم يعد المهم ترك العالم يسير مدفوعاً بطمعه بالربح ، لأن المستحدث الذي يحث عن ثروته لم يعد يجدها ولم يعد يخلق رفاهية المجموع وانما اصبح الناس يبذرون الثروات ويتلفونها ، ولذلك اصبحت غاية النظام الاقتصادي تهيئة الوفرة وذلك بتقديم الغذاء والسكنى واللباس واسباب الرفاهية بقدر ما تسمح به الموارد الطبيعية وحال الفن الحاضرة كما ان وظيفة الغريزة واعضاء الجسم البشري هي حوز ما يكفي من الاوكسيجين والغذاء لجميع خلايا الجسم . ان النظام والسلوكية وحدهما قادران على تحقيق هذا المطلب . ان شعباً يملك بليوناً ونصفاً من الاحصنة البخارية لا ينبغي له ان يستصعب استطاعته على سد كل حاجات الجسم البشري .

ان بلداً كالولايات المتحدة منظماً بصورة عقلانية يستطيع ان ينتج كل ما يحتاج اليه بأقل وقت وبنصف الجهد الذي يبذله اليوم وان في الوفرة الحالية ما يقضي على الفقر ويرفع مستوى المعيشة للشعب جميعاً ، ويحرر في الرجل كل القوى غير الاقتصادية ، ويجب ان يكون الاقتصاد خادماً لهذه القوى اكثر مما يجب ان يكون الرجل خادماً للاقتصاد .

بعد ان يحل « شيز » هذا السؤال المتعلق بغاية الكيان الاقتصادي الحالي يقترح حلوله ولكنه يصادف قبل ذلك حلول الآخرين ، وكلما سرنا في كتابه نقلق ونتساءل متى نجده هو ؟ انه يصادف اولاً من يدعوهم بالجراحين والسحرة ، ونحن ندعوهم بالمصلحين السحريين ، وهم مصلحون الآن يقومون بعملهم ، من صيارف ورجال

اعمال وسياسيين ، ولكنهم عاجزون عن حل القضية لانهم لا يزالون اسرى تناقض الاقتصاد الحر . ان غاية ما يعنون به هو تخفيف المرض الحالي . وتمضية دور صعب بانتظار عودة عفوية نحو الرخاء ، ويتوسلون لغايتهم بوسائل متناقضة : فمنهم من يقترح التضخم النقدي ، ومنهم من يقترح الضمور النقدي déflation ، وآخرون يقترحون القيام باشغال عامة تنفق عليها الدولة ، والكل يخفي الداء الحقيقي ، ولكنهم باخفائهم اياه انما يرسخونه .

ثم يصادف شيز الديكتاتورية ، ويستلطف الديكتاتورين لانهم صريحون وحازمون. وقدلا يحكمون ببصيرة، ولكنهم متى ارادوا شيئاً فعلوه بشجاعة . وهو يتكلم كثيراً عن الشيوعية، واذا كان يعجب بما حققته من النتائج الاقتصادية في نطاق الانتاج، فانه لا يميل الى اساليبها الثورية: ففي نواحي عديدة من كتابه A new Deal يتكلم عنها ويقول : « ان طريقة القوة كان لا بد منها في روسيا لانها لم تكن قد بلغت مرحلة الوفرة وعليها ان تعوض عن تأخرها كي تصبح في مستوى الشعوب الاخرى ، نعم ان هناك طريقاً مليئة بالعقبات ، ولا ينبغي لامريكا ان تحذو حذوها، لاسيما وليس فيها موجات ثورية . ولكن ما ينبغي اخذه من التجربة الروسية هو السلوكية الانشائية والشبه دينية ، سلوكية لا تقتضي حتماً استعمال القوة » .

ولكن شيز لا يبدي نفس الميل « للديكتاتورية السوداء » ، ديكتاتورية « الكتائب السود » وهي ديكتاتورية الماليين ، وهو يحبذ ما عندهم من السلطة والسلوكية ولكنه يشجب اساس اعمالهم لانه اقتصادي محض وليس انسانياً حقيقياً . ان ديكتاتورية رجال الاعمال هذه ، الخفية ستصبح خطرة اذا تجلت وعندئذ تكون ابشع اشكال الاجتماعية لانها تقوى كل محاذير المذهب الحر وكل المنافسات .

ما هي فكرة شيز ، مادام يشجب الثورة والديكتاتورية المالية ؟ وما هو نصيبه في الانشاء ؟

هو حل ثالث third road، او طريق ثالث : فهو يحاذر القطع الحاسم الشديد

ويريد اصلاحاً تدريجياً للكيان الاقتصادي . لم تعد الفاعلية الاقتصادية لعباً ولهواً ، بل هي شيء جدي ، والمقصد هو « ان نعطي الجميع الحرية الحقة ، لا القيود » ولكن الآلة يجب ان تتيح هذه الحرية ، اما ثمن هذه الحرية فهو ادارة الحياة الاقتصادية، ادارة الفولاذ والذهب . ان الرأسمالية اذا تركت وشأنها لا تستطيع ان تعيش الا في التوسع وبما ان التوسع شيء منظم فعلى الدولة ان تتدخل ، وان تؤسس « مكتب منهاج وطني » National Planning board يضع المناهج ويجتمع تحت اشراف الحكومة الاتحادية ويكون له فروع في المناطق ، كل منها في منطقة مصرف الحكومة ، ويديره هيئة اركان حرب مؤلفة من فنيين ومهندسين وطبيعيين واخصائيين واقتصاديين وحياسيب ومشترعين اي من اقلية الذكاء والفكر التي لا صلة تربطها بحزب سياسي والتي تقود العربة الاقتصادية بتجرد على هذه الطريق .

« اني لا اعطي تفاصيل ، فلست صالحاً لذلك ، وانما اشير الى الاهداف التي يجب اصابتها ، وهي ثلاثة : نقد مسير يضع حداً للتضخم والضمور المغامرين والحاصلين في اللحظة الاخيرة من غير معرفة السبب ؛ واعادة توزيع الدخل القومي بواسطة الضريبة على الشركات وعلى الدخل ؛ وبرنامج واسع للاشغال العامة » ثم يضيف شيز ان هذا ليس من الاشتراكية في شيء لأن الاشتراكية تقضي على الملكية ، اما هنا فيعطي الدولة الرقابة لا الملكية « Without propership » فيكفي ادخال روح الاعتدال في الصناعة ، ولا حاجة لاستملاكها وليس من الضروري قلب الكيان الحقوقي بل يكفي تنظيمه بهيئة اركان حرب الذكاء وهكذا نصل الى حل واضح صريح ، ويتحول السلطان السياسي الخفي الى سلطان اقتصادي رسمي يعلو السلطان السياسي .

ثم انا نجد في كتابه الاخير « الحكومة في ميدان الاعمال Government in - business » نقداً للحياة الاقتصادية ايضاً فيدعو تجربة هوفر بمستشفى الامور المستعجلة وتجربة روزفلت N. R. A بالمغامرة الضائعة في الحرش . ويقول « ان الحكومة دخلت الاعمال كمنقذ، ولاسيما لانقاذ الاشغال الخاصة ، ويجب ان تبقى الآن كمراقب .»

والخلاصة ، ان نظريات شيز كسواه من الامريكيين : امريكية ولم يستطع ان يخرج عنها . ولا تهمنا الا بقدر ما في البلاد الاخرى من علل تشبه العلة الامريكية .

٤ — سول والمجتمع المنهاجي :

أ — غايات الاقتصاد المنهاجي : ان مقصد التنظيم الاقتصادي ينبغي ان يكون تحسين شرائط معيشة الاهلين المادية ولا سيما الطبقات الشعبية وهذا يعني رفع مستوى معيشة الافراد او تأمين الرفاهية العامة (human welfare) ، وليست غايته زيادة القوة الوطنية او النفوذ القومي . ولكن الغاية هي الرفاهية ، فنحن هنا لانعدو المادية الامريكية .

ومع ذلك فلا يهمل سول الشؤون العليا فمتى نال كل فرد الرفاهية والطمأنينة فعليه ان يوجه حياته كما يشاء ، وينال الحرية او يجب ان ينال الحرية فيزرع الزهر وينشد الشعر ، ويغني ويتفلسف على ان الرفاهية ليست الا شرطاً اولياً يتيح لنا ان نصنع من كل مواطن ارستقراطياً يتمتع بكثير من الفراغ وبقدرته ان يصير « رجلا صالحاً » بمعنى القرن الثامن عشر .

ان الاقتصاد المنهاجي سيكون خادماً للشخص البشري ، فاذا كان ضرورياً وجود شيء من السلوكية في الحياة الاقتصادية فكوسيلة تحررية خارج الحياة الاقتصادية ولكن المقاصد العامة لاتختلف عن المقاصد التي كان المدرسيون ينسبونها للحركة العفوية : زيادة رفاهية الجميع وحرية الفرد وتحقيق شيء من العدالة الاجتماعية ان لم يمكن تسوية المكاسب .

ثم يذكر سول تحت هذه الاهداف العامة بعض الغايات الحسية التي يجب بلوغها في الحياة الاقتصادية سواء في دائرة الانتاج او دائرة التوزيع . ففي الحالين ليس المهم زيادة الارباح بل تحسين حال الجماهير .

ففي نطاق الانتاج يجب تنظيم توزيع الاموال المعدة للتثمير ، فيجب ان تسير حسب « منهاج » مهيأ بحيث يمكن تأمين انتاج الاشياء الضرورية قبل الاشياء الكمالية

كان يكون للعمال مساكن صحية . اما في نطاق التوزيع فالشيء الاساسي هو رفع الاجور من غير زيادة الاسعار لذلك يجب زيادة اتقان الفن الصناعي(efficiency).

ان اتقان الفن هو اصطلاح دخل اللغة الدارجة الامريكية . ولكن سول ينقل هذه الكلمة من نطاق المؤسسة الى نطاق الصناعة بمجموعها في سبيل خلق قوة انتاجية كبرى يتيح البيع باسعار ادنى والعمل باجور اعلى .

وهذا عكس ماتعمله كل الاتفاقات الصناعية وما تريده المشاريع النقابية التي تنزع نحو الاحتفاظ بالمؤسسات الاقل اتقاناً في سبيل الابقاء على الارباح المتفاوتة للمؤسسات الاحسن وضعاً .

ان الشبه بين هذه الفكرة وبين الفكرة المدرسية القديمة المنسية فكرة ابقاء الاصلح واضح جداً وهنا نجد سول يقترب ايضاً من المدرسيين . ولكنه لايؤمن مثلهم بعفوية هذا الاصطفاء ويرى ان يكون امراً مقصوداً ومنظماً واذا كان يقترب من المدرسيين في تعيين الغايات فانه يبتعد عنهم في اختيار وسائل تحقيقها .

ب — وسائل التحقيق

ان سول يفضل التنظيم على العفوية. ولكن كيف يمكن ان يكون هذا التنظيم ؟ وما هي اجهزة الادارة والتوجيه لبلوغ الاهداف المتوخاة ؟

« يجب قبل كل شيء ان يكون هناك مقر رئيسي للقيادة يتضمن الآلات التي تجمع المعلومات وتنقل المقررات . هذا الجهاز المركزي يكون « المكتب الاقتصادي الوطني » ويتألف من خبراء اكفاء ، واخصائيين، ومهندسين ، وحياسيب ، واقتصاديين ويمثل المصلحة العامة ، ولا ينبغي ان يكون عضواً في هذا المكتب ممثلو المصالح المختلفة (bargaining representatives)وهو اصطلاح يمكن ترجمته : « بالسياح وكلاء المصالح الخاصة». بل يجب ان تكون المصلحة العامة معتنقة كلها ، كل موحد ، لا كجمع او حاصل للمصالح الخاصة » .

هذا المكتب المركزي يعينه رئيس الولايات المتحدة بالاتفاق مع مجلس

الشيوخ ، ويكون جهازاً رسمياً ، تنفق عليه الخزينة العامة شأنه شأن اركان حرب الجيش ، الذي لا يتألف من ممثلي المناطق او الفرق المختلفة بل يتولى عمله من القمة .

تحت هذا المكتب يؤسس عدد من المكاتب الصناعية ، كل منها يمثل صناعة كبرى ويشبه لجان الادارة في النقابات الايتالية . غير ان هذه المكاتب الصناعية تكون ملحقة بالمكتب المركزي ولا تتدخل الا في الشؤون الفرعية او لاعلام المكتب بالعقبات .

يضع المكتب المركزي ، الذي يشبه الحكومة الصناعية « منهاجاً » عاماً غايته تحقيق الاهداف المتوخاة ، فما هي الادوات التي يستعملها ؟

١ — حق تصريف النقود والاعتماد وتوزيعها بصورة توجه بها القوى المنتجة في الاتجاه المرغوب .

٢ — حق تحديد الاسعار والاجور ، وهنا عليه ان يخفض الاسعار ويرفع الاجور ليزيد الاتقان والرفاهية العامة .

٣ — حق اللجوء الى الاموال العامة كاداة للتوزيع ، فالضرائب والنفقات تستعمل بصورة جزئية لزيادة المقدرة الشرائية للطبقات الشعبية على حساب غيرها .

ولكن — وهنا الفرق بينه وبين الاقتصاد المنهاجي من النموذج الشيوعي ، ان الحكومة الصناعية لا تكون — مبدئياً مالكة لوسائل الانتاج التي تبقى الملكية الفردية عليها . ففي كل حال خاصة يستطيع المكتب المركزي القيام بتحقيق عما اذا كان من الموافق ان تستملكها الحكومة لقاء تعويضها على المالكين .

اما الارباح فستبقى على ما هي عليه حقوقياً . اما في الواقع فان سول يأمل ان يزول جزء كبير من ارباح المضاربة المبنية على الاحتمال بقدر ما يقضي المنهاج على عدم التوقع

انا نرى سلطات المكتب واسعة ، وان كانت اضيق منها في النظام السوفياتي . على ان سول يضع بعض التحفظات فيعلن ان المكتب يستعين بالسلطة التشريعية للتصويت

على القوانين الضرورية وبالسلطة التنفيذية لمراقبة التنفيذ وهـذا ما يجعل هذا المكتب عبارة عن هيئة استشارية . والذي يـدعو سول لبتر مشروعه هو نزعته الحرة . ولـكن على اية قوة دافعة يستطيع الاعتمادفي هذا المجتمع الجديد ؟ ان الدافع النفساني سيأتي من روح التنظيم لدي الرجل. كان الاقتصاد المدرسي مبنيـاً على فرضية الرجل الاقتصادي الذي تعتبر رغبتـه بالربح المحرك الاكبر للحياة الاقتصادية. وكما ان فبلن يعارض بين « غريزة العمل المتقن Instinct of workmanship وبين مبدأ حب المـال كذلك يخترع سول وهما جـديداً هو « الرجل التنظيمي » يعـارضه «بالرجل الاقتصادي ،

والواقع ان هناك ظاهرة نراها في مختلف نواحي النشاط البشري هي عادة صنع المناهج وتنظيم العمل والجماعة فالفلاح القديم قبل عصر الآلة كان يعني بتنظيم عمله وحقله ، وكان يجب ان يخصص لـكل حقل نوعاً من الزراعة وان يوزع العمل والمحصول بين جميع اعضاء العائلة وكذلك الامر في الصناعة فالتنظيم ضروري وهو بالتالي العمل الاساسي .

ان القضية التي تعرض على بساط البحث هي نقل هذا التنظيم من نطاق العمل الفردي او المؤسسة الى نطاق اوسع ، نطاق الاقتصاد بمجموعه . وهو يظن انه يمكن الاعتماد على غريزة التنظيم لدى الرجل الذي يتابع توسيع التفكير ، والادارة العلمية حتى تشتمل الاقتصاد بمجموعه . وحسم القول ان فـكرة التنظيم هي الفـكرة الدافعة التي يجب ان تقود المجتمع نحو التقدم . وهنا نرى ان سول يفترق عن الماركسيين الذين يعتمدون على نضال الطبقـات لايجاد اقتصاد جديد فهو يعارض عقيدة البرنامج او روح التنظيم بعقيدة نضال الطبقات ، ويمكن القول انه يتمسك هنا بالنزعة الالمانية الامريكية التنظيمية .

الخلاصة : ان سول يحاول أن يضع تصميماً لنموذج من الاقتصاد المنهاجي على الطريقة الامريكية حيث نجد افـكاراً امريكية صميمة عن الرفاهة والفردية تنضم في نظام منهاج اقتصادي عام ليس الا ترجماناً اعلى للفكرة العقلانية ، ولا نجد ، اذن ، لدى سول

نظرية حقيقية عن الاقتصاد المنهاجي يمكننا ان نحشره في الفرديين الاصلاحيين الجديدين .

وبما انه يهمل وضع نظرية منطقية تحل أو تحاول حل القضايا النظرية الكبرى التي يطرحها الاقتصاد المنهاجي ، كاسلوب ملائمة العرض للطلب ، ودور النقد وطبيعته ، وقضية الفائدة ، وقضية حرية اختيار المستهلك ، فانه يستشهد بالسوابق ويقول ان الامم عرفت ان تضع المناهج لحياتها الاقتصادية في زمن الحرب ، وعرف الاتحاد السوفياتي ان يضعها ايام السلم وليس ما يمنعنا ان نصنع الآن ماسبقنا غيرنا لصنعه .

❀❀❀

الفصل الثاني

الاقتصاد المنهاجي الروسي

ان الذي يميز الدولة الاشتراكية من الدولة الفردية الحرة هو ان الدولة الاشتراكية انما تدار بحسب منهاج موضوع ، يقرر شكل الانتاج والاستهلاك ، ويعين بدقة الكميات والاسعار والاجور والنفقات في سائر نواحي الحياة الاقتصادية في الدولة فالمنهاج ، أو البرنامج ، هو اذن ، روح الدولة الاشتراكية ، لذلك لم يكن بدعاً ان تسير الحياة الاقتصادية في بلاد الاتحاد السوفياتي وفق مناهج وبرامج حكومية ، وان تعد هذه البلاد بحق موطن الاقتصاد المنهاجي .

ونحن في هذا الكتاب — كما يقول ويلز — « انما نعلّم ولا نبشر » ، ولذلك لن نعني باظهار « الحسن والقبيح » ، ولكننا سنعني بايضاح الطرائق الفنية التي تتيح للدولة ان تسير حياة بلاد مثل روسيا ، واسعة الرقعة ، متنوعة الاقوام ، متفاوتة الاقليم والمزاج ومستوى المعيشة المدنية . فنصف البيئة الطبيعية والفكرية للنظام الاقتصادي الروسي ثم نتبع خطوات هذا النظام من « الشيوعية الحربية » فمن « السياسة الاقتصادية الجديدة » الى بلوغه المرحلة الحديثة ، مرحلة وضع البرامج ، ودخول السياسة الاقتصادية المنهاجية ، فندرس الآلة السوفياتية ونصور حركتها ونصور الطريقة التي توضع بها المناهج وتنفذ .

البيئة الطبيعية : عندما ندرس النظام الروسي يجب ان نذكر انه يطبق على رقعة من الارض تعادل سدس ارض العالم ويسكنها مائة وسبعون مليوناً من البشر وتزخر

بالثروات الطبيعية من شماليها الى جنوبيها ومن شرقها الى غربها . وقد احصى الجيولوجيون السوفياتيون ما تحويه الارض الروسية من الكنوز المخبوءة في باطنها ، فتبين ان فيها ٥٢ في المائة مما في العالم من الحديد و ٦٤ في المائة مما فيه من المانغانيز وملح البوتاس والفوسفوريت والايباتيت . اما المواد المشتعلة الضرورية لتغذية القدور والطائرات والسفن التجارية والمراكز الكهربائية فوفيرة في روسيا التي تملك ١٥ في المائة من فحم العالم و ١٧ في المائة من خشبه و ٣٥ في المائة من نفطه وفضلا عن ذلك فباستطاعة انهارها ان تلد مليون حصان بخاري . ثم ان ارضها تجمع البلاتين الى الذهب والنحاس والقصدير والرصاص والبوكسيت والنيكل والراديوم والانتيموان والبزموت وسواها . هذا وان الارض غنية بالتربة السوداء والصالحة لزراعة الكتان والقطن (ولا سيما القطن المصري) في تاجيكستان ولانتاج الشاي والعنب والارز والحوامض والثمار والنباتات التي تنبت في الاراضي القطبية الباردة حتى المناطق الاستوائية.

هذه هي الكنوز الفنية التي اخذ النظام السوفياتي على نفسه استخراجها وتوزيع ثمارها على الشعوب الروسية ، وعهد باحصائها واظهارها الى اثنى عشر الف عالم ومائة الف عامل قاموا بالتحريات الجيولوجية والتجارب الزراعية ، واخضع استثمارها الى برنامج مدروس ، ومنهاج مقرر ، هو الاساس العملي للسياسة الاقتصادية الروسية .

البيئة الفكرية : ان الاشتراكية الروسية ، ماركسية في اساسها ، وقد اصبحت فلسفة ماركس ونظريته عن تطور المجتمعات وفلسفة التاريخ عقيدة خالصة يدين بها المثقفون الروس ، ويصدر عنها القادة الروس في تدابيرهم وسياستهم ، وقد كان تفسيرها قبل هبوب الثورة موضع الجدل ونقطة الانقسام بين النزعات والفرق الاشتراكية في روسيا .

فمنذ عام ١٨٨٣ نشر بيليكانوف آراء ماركس ودرس على ضوئها حالة روسيا وقضاياها التي تشغل الاذهان ولا شك ان لينين قرأ مؤلفاته في سمارا واستقر رأيه على ان روسيا بلغت المرحلة البورجوازية وبامكانها السير نحو الاشتراكية ، وان عليها ان تعتمد على عمال الصناعة لا على عمال الزراعة . ثم قام الماركسيون « الشرعيون » وهم

الاساتذة ينشرون هـذه النظريات بين صفوف المتعلمين حتى شبت الثورة واصبحت تعاليم ماركس وانجلس اساس النظرية السوفياتية الرسمية ولكن القادة السوفياتيين اضافوا اليها مع الايام كثيراً من الشروح والحواشي واصبحت آراؤهم وآراء ماركس كلاً واحداً لايتجزأ ، لذلك اسميت العقيدة السوفياتية « بالماركسية اللينينية » منذ عام ١٩١٧ حتى الآن (راجع رسالة ستالين في شرح النظرية المادية الماركسية) .

ويرى البعض ان « الماركسية اللينية » مختلفة عن الماركسية ، لان ماركس يرى ان حلول الاشتراكية محل الرأسمالية يجب ان يحصل في البلاد التي تملك الصناعة الراقية والرأسمالية النامية ، وان الصفة اللازمة للرأسمالية هي كونها عالمية فلا يمكن بناء الاشتراكية في بلد واحد ، أما لينين الذي كان يعتقد بقرب الثورة العالمية الاشتراكية فقد بدأ تجربته في بلد متأخر اقتصادياً واعلن فيه دكتاتورية العمال رغماً عن ان عدد الفلاحين كان ٨٠ في المائة ، وأما ستالين فانه كان يعتقد ان الثورة العالمية بعيدة الوقوع لذلك اعلن امكان « انشاء الاشتراكية في بلد واحد » ولو كان متأخراً مثل روسيا ، ولذلك ، خلافاً لماركس ، استعمل السلطة ليغير المجتمع وليطبق فيه الاشتراكية فسعى في جعل البلاد صناعية ، وأدخل فيها الطرائق الاشتراكية للانتاج الزراعي .

ومهما يكن من الامر ، فان روسيا دخلت مرحلة النظام الاشتراكي الماركسي ، وهو يقتضي الغاء الملكية الفردية فيما يتعلق بوسائل الانتاج وهي رؤوس المال والارض والمعامل والآلات وكل ما يستعمل في سبيل الانتاج ، وهو يقتضي ايضاً الغاء فكرة العمل في سبيل الربح الشخصي ، فلم يعد السعر نتيجة للعرض والطلب ولم يعد الربح مكافأة لجهد المنتج أو لمغامرته برأسماله ، وانما السعر يستقر في مستوى تعينه الحكومة ، تراعي فيه مقدار انتاج البلاد ، ومقدار حاجاتها ، ومقدار نفقاتها العامة ، ومنه تستمد كثيراً من الضرائب ومن تكاليف الانتاج القومي العام . والدولة هي التي تعين السلعة التي يحسن بالمستهلكين اختيارها حسب مصلحتها ، فتهبط سعرها ، ثم ان جميع الصناعة صارت حكومية اشتراكية ، وهي تعمل في سبيل المجموع

لا في سبيل ربح الفرد ، ومثل ذلك الزراعة بعد عام ١٩٣٠ .

على ان الاشتراكية لم تطبق في روسيا في شكل واحد ، بل اتبعت تطوراً كانت تفرضه الظروف السياسية الداخلية والخارجية ، فسارت في مراحل متتالية نحب ان نصفها بايجاز ، لنتوقف طويلاً عند السياسة المنهاجية الحالية .

شيوعية الحرب : عندما شبت الحرب الماضية رأى لينين ان الفرصة حانت للثورة العالمية الاشتراكية ؛ فصرح حين وصوله الى روسيا ان على السوفيات ان يستولوا على الحكم « ليسيروا الخطوات — الاولى واللازمة — في طريق تحقيق الاشتراكية » ولذلك يجب على البلشفيين تغيير خطتهم ، وترك اسمهم القديم « الديموقراطيين الاجتماعيين » وتأسيس منظمة اشتراكية جديدة تسمى «بالشيوعية» . استولى لينين على الحكم عقب ثورة اكتوبر ١٩١٧ وحقق كل التدابير التي من شأنها تطبيق الاشتراكية في روسيا فجعل الصناعة والمصارف والابنية ملكاً اهلياً حكومياً وحقق انحصار الحنطة وسائر المواد الغذائية والغى التجارة الخاصة ومايلازمها من نقود واسعار ، وعمد الى توزيع السلع بطريق البطاقات الشخصية والى « الاحصاء » و « الرقابة » في كل نواحي الحياة واقر عمل الفلاحين بوضعهم ايديهم على الاراضي لاقتسامها .

ولما تم للينين اجلاء البيض عن روسيا ، وجد ان الصناعة الروسية قد تهدمت وان الثورة الزراعية خلقت طبقة جديدة من الملاكين ، وان المجاعة بدأت تجوس خلال روسيا التي هدمتها سبع سنين من الحروب الاهلية والدولية ، فاعلن انتهاء « شيوعية الحرب » باعتبار انها تدبير موقت اقتضته الحرب ووضع لروسيا اسس « سياسة اقتصادية جديدة » تصلح ما هدمته الثورة ، وتتلاءم مع الواقع ، وتعمل لمستقبل الاشتراكية .

السياسة الاقتصادية الجديدة : اعلن لينين « سياسة اقتصادية جديدة » يرمز

اليها بحروف N. E. P في سنة ١٩٢١ وايدها بخطبه ونشراته ، ولكن لم يكتب له ان يشرف على تنفيذها لان المرض اقعده عن ممارسة الاعمال حتى توفى يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤ . رأى لينين من المستحيل ان تقفز روسيا الى عالم الاشتراكية، وتحقق ان بلداً كروسيا « تتسع رقعته لعشرات من الدول المتمدنة ويعيش عيشة تقارب الوحشية » ليس فيه الاسس الضرورية للاشتراكية ، ولذلك يجب ان تبذل الهمة في سبيل تنشيط الانتاج والمبادلة للخروج من المجاعة واتقان الآلة الاقتصادية .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة ابقت الصناعة الثقيلة والتجارة الخارجية والمصارف والتجارة الداخلية الكبيرة تحت الانحصار الحكومي ولكنها تركت الصناعة الصغيرة والتجارة الوسطى والصغيرة للسعي الشخصي وبهذه الصورة استطاع الفلاحون ايجار اراضيهم واستخدام الاجراء فبدأ الانتاج نحو السير المطرد وتألفت طبقة بورجوازية جديدة في المدن والارياف . ورأى ستالين ان « السياسة الاقتصادية الجديدة » آتت الثمرة المرجوة ، ووجدت روسيا فيها بعض الراحة بعد حربها الطويلة، فعاد الى التقاليد الاشتراكية الصرفة ، وشرع بتطبيق السياسة المنهاجية ، عن طريق وضع البرامج لمدد معينة وتنفيذها .

المنهاج الروسي

اصل المنهاج الروسي : كانت كلمة لينين الاخيرة : « ان الشيوعية عبارة عن السلطة السوفياتية مضافاً اليها الكهرباء » ، وجاء في تقرير قدمه للمؤتمر التاسع للحزب الشيوعي « ان الكهربة يجب ان تكون هم الروس في العشر سنين المقبلة وان روسيا لا ينبغي أن تنشيء أية صناعة ما لم تضمن سلامة الصناعة الكبرى لاسيما التي تصنع الآلات والمعامل ، والا هلكت كبلد مستقل ، ان الموسم الزراعي ليس كل شيء بالنسبة لروسيا ، بل هو شيء تافه كالصناعة الصغيرة . اما

ما هو ضروري لنا ، فهو الصناعة الثقيلة ، ويجب ان نخلقها ونتدارك المال اللازم لها والا هلكنا كدولة متمدنة ، ولا اقول كدولة اشتراكية » .

وكان اول ماعمله لينين في هذه الناحية ان جمع مائة وثمانين اخصائياً من العلماء منذ عام ١٩٢٠ والف منهم لجنة اسميت « لجنة كهربة روسيا » وعهد اليها بدراسة منهاج لاعادة بناء الصناعة فقدمت في نهاية تلك السنة تقريراً يتضمن منهاجاً لعمل تقدر تكاليفه بسبعة عشر مليار روبل ذهبي ، يقضي بانماء الصناعات الاستخراجية والتحويلية والنقلية ، ثم سار ستالين على غرار لينين في هذا المضمار وكانت كلمته الامرية « ان بناء الاشتراكية يجب ان يكون وفق منهاج « plan » ، واصبح مشروع « لجنة كهربة روسيا » ، منهاج السنوات الخمس لانماء الاقتصاد الوطني في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وتحولت مهمة هذه اللجنة الى « لجنة منهاج الدولة » التي عهد اليها امر وضع البرامج والمناهج الاقتصادية والاشراف على تنفيذها .

لجنة منهاج الدولة gosplan : اذا رجعنا الى المقررات التي صدرت حتى اليوم من الاجهزة العليا في الدولة الروسية من اللجنة المركزية ومجلس مفوضي الشعب ومجلس اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد — وجدنا اكثرها يبحث في القضايا الاقتصادية ، ووجدنا في مجلس الوزراء تفوقاً للوزارات (او المفوضيات) الاقتصادية : فهناك ست مفوضيات تعنى بالصناعة واثنتان بالتجارة واثنتان بالنقل واثنتان بالزراعة وواحدة بالمالية وواحدة بالارتباط واخيراً يجب ان لا ننسى المؤسسة المشهورة « لجنة المنهاج الاقتصادي للدولة » التي هي بمنزلة مفوضية من حيث حقوقها وصلاحياتها . والى جانب المفوضيات الاقتصادية الخمس عشرة التي ذكرناها ، لا يبقى في المجلس الا خمس وزارات غير اقتصادية .

منذ ان الف ستالين لجنة المنهاج ، صار لها منزلة عظمى في حياة الوطن السوفياتي لانها وضعت له برامج حياته الصناعية ، وهذه المناهج التي تضعها اللجنة ، انما توضع لمدد مختلفة .

كيف توضع المناهج الاقتصادية في روسيا ؟!

انها تعني بالمنهاج « plan » برنامجاً للانتاج والتوزيع والاستهلاك ترسمه الدولة للشعب السوفياتي لمدة معينة فتعين مقدار المنتجات الواجب انتاجها ونوعها ، ومقدار نصيب المنتجين والدولة منها، وبحسبه تسير الصناعة والزراعة، ويتعين مقدار ما يجب ان تنتجه في المدة المضروبة .

ولما كان المنهاج هو أساس الحياة في الاتحاد السوفياتي، فيجدر بنا ان نفصل المراحل الطويلة التي تقطعها المناهج ليتسنى وضعها وتطبيقها . المناهج الوطنية ثلاثة انواع : منهاج خمس سنوات او منهاج المستقبل piatiletka ومنهاج سنة واحدة ومنهاج ثلاثة شهور ويدعي كل منهما بالمنهاج الجاري واهم هذه المناهج منهاج السنة الواحدة او المنهاج السنوي .

فالمناهج السنوية اكثر من تكون جزءاً من المنهاج الخماسي (منهاج السنوات الخمس)، فهي تهيأ بعناية حسب الخطوط الرئيسية لمنهاج المستقبل ولكنها لا تخضع لها بصورة قاسية لان كل سنة جديدة تتطلب دراسة جديدة للامكانيات الاقتصادية وللتقدم الاقتصادي، ومن اهم وظائف « لجنة المنهاج اعداد هذه الدراسة . ان المنهاج الخماسي لا يمكنه توقع كل ما سيحصل من من التغيرات التي تعترض تنفيذه ، مثل تقلب الاسعار العالمية التي تؤثر على المنهاج عن طريق التجارة الخارجية . ومثل رداءة موسم الامطار ومثل الحالة الدولية التي تتطلب زيادة في التسلح ، ولذلك كان من اللازم ان يراعي المنهاج السنوي الوضع الاقتصادي والسياسي ، و كذلك الامر في منهاج الثلاثة شهور الذي ليس ربع المنهاج السنوي وانما هو منهاج كامل بنفسه في نطاق المنهاج السنوي ويتيح اجراء مناورة اقتصادية تحصل شهراً بعد شهر لبلوغ الغاية المحددة لاجل السنة بكاملها . فالمعامل والصناعات والمزارع تضع مناهجها لشهر ولعشرة ايام واليوم الواحد واما المناهج الوطنية فلا توضع لمدة اقل من ثلاثة شهور .

المنهاج السنوي : يوضع المنهاج السنوي (والمنهاج الخماسي) على اربعة مراحل :

(١) مرحلة التوجيه الحكومي (٢) مرحلة توزيع التوجيهات (٣) الاحصاء المعكوس (٤) مصادقة الحكومة .

١ — توجيهات الحكومة: تصدر الحكومة السوفياتية والحزب الشيوعي بالاشتراك في آخر تموز واول آب مرسوماً موقعاً من مولوتوف بصفته رئيس الوزراء ومن ستالين بصفته السكرتير العام للحزب ، يضع التوجيهات العامة للمنهاج الاقتصادي للسنة الآتية . هذا المرسوم يصف الغايات التي ينبغي الوصول اليها ، والانتاج الذي يجب ان تتجه اليه الصناعات والمقدار الذي يجب حصاده من الموسم الزراعي وحمولة وسائل المواصلات وكذلك يعين مقدار رؤوس المال الواجب انفاقها وارقام زيادة حصيلة الانتاج وانقاص تكاليفه . هذه الارقام تبلغ لكل من المفوضيات الاقتصادية على حدة لتكون بمثابة نطاق لمنهاج كل منها وهي مفصلة جداً لانها تتعلق بجميع الانتاج الاساسي كالفحم والحديد والفولاذ والبترول وصنع الآلات والسكك الحديدية وتوزيع المياه ويتضمن المرسوم ايضاً توجيهات لتعاونيات البيع والانتاج ولكل من جمهوريات الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بمنهاجها الاقتصادي للسنة المقبلة .

على انه يجب ان لا يظن ان هذه الوثيقة الاساسية ، توجيهات المنهاج ، يضعها ستالين ومولوتوف من عند نفسيهما ، وانما يستعان عند وضعها بالاسس والمعلومات والمقترحات التي تقدمها « لجنة المنهاج » والحكومة بعد ان تكون جمعتها في الشهر الذي يسبق تموز ، ففي حزيران يستطاع معرفة كيفية تطبيق المنهاج الحالي اي بعد ستة شهور من بدء تطبيقه ، والاستفادة من المعلومات الحاصلة من ذلك ، ولجنة المنهاج تطلب هذه الاحصاآت من مختلف المفوضيات ، وتضيف اليها المعلومات التي تستقيها من مندوبيها في مختلف دوائر الدولة وفي كل جمهورية ومقاطعة في الاتحاد السوفياتي ، كل ذلك يتيح معرفة درجة تحقيق المنهاج وهل يمكن بلوغ غاياته .

متى اجتمعت هذه المعلومات لدى « لجنة المنهاج » امكنها في ذاك الوقت ان تقدر ما يمكن تجهيزه من وسائل الانتاج وادواته للسنة المقبلة ، وان توفق بين ذلك وبين السياسة العامة الاقتصادية التي يرسمها الحزب الشيوعي ، فتقدم للحكومة في اواخر

تموز دراسة كاملة للوضع الاقتصادي ، وبياناً بما يمكن عمله في السنة المقبلة ، وملاحظاته الخاصة في الامر وهي في دراستها هذه تراعي عوامل كثيرة : مثل عدد المعامل الموجودة والمناجم وقوتها . وكمية البضائع الموجودة التي يمكن دخولها في المنهاج المقبل و المنتجات الزراعية، وكيفية حصيلة عمل العمال . وعددهم بالنسبة للازمتهم المدارس او هجرهم المدن

ومتى تسلمت الحكومة هذه المعلومات والمقترحات من « لجنة المنهاج » تعين الخطوط العامة للانتاج والاستهلاك لجميع روسيا للسنة المقبلة ، ولكن الحكومة لا تأخذ بمقترحات اللجنة مغمضة العينين ، لانها ليست « عنواناً بين ايدي الموظفين » ولان « مجلس مفوضي الشعب » اشبه باجتماع طائفة من كبار الموظفين الدائمين العارفين بقضايا البلاد منهم بمجموعة السياسيين العابرين ، بل تدرس هذه الملاحظات دراسة عميقة ، على ان الحكومة كثيراً ما تطلب الى لجنة المنهاج دراسة طائفة من التعديلات قبل ان تتخذ الحكومة مرسومها كما حصل اثناء تهيئة منهاجي عام ٣٥ و ٣٦ فقد جرى بناء ٢٩٬٠٠٠ عربة قطار في عام ١٩٣٤ ، ولم تنص مقترحات اللجنة على زيادة هذا الرقم لعام ١٩٣٥ ولكن الحكومة في توجيهاتها قررت انشاء ٩٠٬٠٠٠ عربة بينما كانت تقترح اللجنة ٣٠ الفاً ، وقد انشئ فعلاً ٧٥ الفاً بكل الطرق ، حتى صنع بعضها في ورش تصليح السفن ، وكذلك كانت اللجنة اقترحت صنع ٢٠٬٠٠٠ آلة زراعية لعام ١٩٣٦ وتوجيهات الحكومة جعلت الرقم ٦١٬٠٠٠ .

ومهما يكن من الامر فان لجنة المنهاج تبقى على اتصال الحكومة لان رئيسها عضو في مجلس مفوضي الشعب ، وواضعو المنهاج يتصلون باستمرار مع اللجنة المركزية للحزب .

٢ — مرحلة توزيع التوجيهات

ان الحكومة لاتفاجىء بتوجيهاتها المفوضيات المختلفة ، لان لجنة المنهاج حين تعد مقترحاتها المتعلقة باسس التوجيهات تستند الى معرفة بالامور والصعوبات ، فضلاً عن ان رئيس كل من المفوضيات كان قد ساهم بوصفه عضواً في مجلس مفوضي الشعب بالمقررات التي

انبثقت عنها التوجيهات وفي نصف اغسطس تبدأ الدوائر التنفيذية للمنهاج بالعناية بالاوامر المعطاة من مفوضيها ، بعد ان اصبحت عالمة بما يطلب منها عمله من حيث زيادة الانتاج وتحسينه ، فتعلم المجالس ونقابات المعامل برقم الانتاج المطلوب والاعانات المخصصة وهذه الاجهزة تخابر بالامر المؤسسات الفردية والمناجم والسكك والمؤسسات الزراعية ومحطات التراكتور والمراكب وكل مؤسسات الدولة . ولجنة المنهاج اذ توزع التوجيهات توزع ايضاً مايقارب ثلاثمائة نموذج من الاسئلة التي يقصد منها معرفة الكميات المنتجة اثناء السنة الماضية ، ومنهاج السنة الحالية ، ومقدار الانتاج المخصص لها ، ومنهاج السنة المقبلة . فاذا اجتمع لدى اللجنة كل الاجوبة والمعلومات المطلوبة في اول تشرين الاول ، عملت على تنسيقها في مدة شهرين ضمن نطاق الاقتصاد العام وعلى المفاوضة مع المفوضيات وممثلي الجمهوريات لتعديل بعضها .

٣ — مرحلة الاحصاء المعكوس :

في أول تشرين الاول يكون لدى كل من فروع لجنة المنهاج اعمدة من نماذج اجوبة المؤسسات ، ويكون باستطاعتها ان تشتغل بالاستناد الى هذه الاجوبة ، التي تعتبر بمجموعها كتقرير احصائي لكل البلاد السوفياتية ولكن بشكل معكوس ، اي كتقرير احصائي سابق للمدة الموضوع لاجلها لا لاحق لها . ان النماذج الثلاثمائة المذكورة تبحث في كل مظاهر الحياة الاقتصادية للبلاد ، وتهيئها المفوضيات والمجالس ونقابات الصناعه ، والمؤسسات ودوائر المنهاج المختصة فيها ، والجمهوريات والمدن والارياف ومصالح المنهاج فيها ، واتحاد التعاونيات والجمعيات المحلية . ان الفترة التي تمضي بين اكتوبر وآخر كانون الاول هي اكثر شهور السنة نشاطاً وعملاً لمن يشتغلون بالمنهاج ، وتدعى « عهد الاتفاق » أي عهد اتفاق اللجنة مع الدوائر الاقتصادية والاقليمية على التغييرات الواجب ادخالها على مناهجها لامكان اجراء التنسيق فيما بينها .

أ — ان لجنة المنهاج تهيء لائحة بشأن كل من المناهج المقترحة من قبل المفوضيات والجمهوريات والاتحادات التعاونية ، وفي أواخر شهر تشرين الثاني وأوائل كانون الاول تعقد الحكومة جلسات خاصة يدرس فيها كل من المناهج مع تقرير لجنة المنهاج بشأنه ، ويقصد بهذا التقرير تنسيق المناهج فيما بينها وتوفيقها مع سياسة الحكومة والحزب وتجنب التبذير . فقد تضع مفوضية الصناعة الثقيلة في منهاجها مثلاً شراء بضعة اطنان من القصدير من الخارج فتستطيع لجنة المنهاج ان تعارض في ذلك وان تقترح استيراد كمية أقل من القصدير ، مع بذل جهد اكبر في سبيل التحري عن مناجم قصدير في البلاد ، وقد يتضمن المنهاج زيادة اجور عمال النسيج فتعارض في ذلك لجنة المنهاج لعدم ازدياد حصيلة الانتاج ولان المنتجات لاتنفق جميعاً في رفع مستوى الحياة بل يخصص جزء منها لانماء الصناعة . وبما ان لدى المنظمات نزعة طبيعية لطلب كثير من المواد والتجهيزات ، فان لجنة المنهاج تدرس لائحة الطلبات بكثير من الدقة وتقرر مايجب انتاجه بحسب المال المنفق ، وهي تستند في ذلك الى قوائم احصائية متقنة .

ب — تعنى لجنة المنهاج ايضاً باجراء التوازن بين العناصر الاساسية للنشاط الاقتصادي في السنة المقبلة ، والمهم هو ايجاد التوازن بين المواد الاولية الموجودة للسنة الحالية وما يضاف اليها من منتجات مستوردة حتى ٣١ كانون الاول وبين النفقات الضرورية لتأمين طلبات المنظمات وما يجب تصديره او ادخاره .

ان التوازن لا يقتصر على المواد الاولية كالآلات والادوات والمحروقات واليد العاملة بل يتعداها الى سائر مظاهر النشاط الاقتصادي ، فيجب تنسيق الزراعة مع الصناعة ، والنقل مع الانتاج والتوزيع ، والاجرة مع العمل ، والدخل القومي مع البضائع ، والضرائب مع النشاط الاقتصادي ، ويجب مثلاً في سبيل انتاج الاسمنت توفيقه مع انتاج الآجر والفولاذ وبرنامج الاشغال العامة .

٤ . — مرحلة مصادقة الحكومة : في آخر نوفمبر ينتهي العمل ، وتكون المفوضيات بالاتفاق مع لجنة المنهاج ، قد عدلت بعض مطالبها ومناهجها ، وتكون الجمهوريات قد

عدلت ايضاً مناهجها العامة وفقاً لملاحظات الفرع الاقليمي للجنة المنهاج . على انه لابد ان يكون هناك نقاط لم يجر عليها الاتفاق ، وهذه النقاط تدرسها الحكومة .

اما فيما يتعلق بالمفوضيات ، فان المفوض يقدم تقريراً عن منهاجه ، ويقدم رئيس لجنه المنهاج تقريراً آخر يبين وجهة نظر اللجنة بشأن المنهاج نفسه ، وتفصل الحكومة بالامر واما فيما يتعلق بمناهج الجمهوريات فان الحكومة المركزية تصادق عليها من حيث الميزانية والنفقات وتترك لها حرية الحركة في تنظيم انتاجها المحلي ، ما عدا الامور المتعلقة بالمواد الاساسية كالفولاذ . وعندما تتسلم كل مفوضية برنامجها مصدقاً ، تعني بتوسيعه وتوزع العمل على كل معمل وكل آلة وبعد ان تصادق الحكومة على المناهج المختلفة ، تضع لجنة المنهاج ، منهاجاً وطنياً ملخصاً يجمع اسس كل من المناهج ليتيح للحكومة ان تعلن مرسوماً تذكر فيه النجاح والفشل الذي لاقاه المنهاج السابق ، وطرائق تحسين العمل في سبيل نجاح المنهاج المقبل ، ويعد هذا المرسوم بمثابة رسالة من الحكومة الى البلاد ، وهو من الوجهة الرسمية المنهاج الاقتصادي للاتحاد السوفياتي ولكنه في الواقع خلاصة وشروح للمناهج الفردية وبلاغ للبلاد وهو ايضاً وثيقة هامة تثقيفية .

٢ . — منهاج الثلاثة شهور : ان تطبيق المنهاج السنوي ليس امراً خالياً من العقبات ، ولكن مناهج الثلاثة شهور والتي توضع اربع مرات في السنة تتيح للمفوضيات وصناعاتها بعض المناورة في تحقيق المنهاج السنوي ، ولذلك تدعى مناهج العمليات . وكما ان المنهاج السنوي هو صفحة مفصلة وجديدة من المنهاج الخماسي ، فان هذا المنهاج يمثل الصفحة الآنية للمنهاج السنوي ، اذ يهيأ قبل كل ثلاثة شهور للاستفادة من عوامل لم يفكر فيها حين وضع المنهاج السنوي . يهيأ المنهاج الاول في اول السنة ، مع المنهاج السنوي ، والمفوضيات تقدم في الشهر الذي يسبق افتتاح كل ثلاثة شهور مناهجها عن هذه المدة للحكومة ، هذه المناهج تتضمن الصعوبات التي تظهر ، او امكانيات الانتاج الجديدة والتدابير المقترحة ، وهي اقل تطويلاً من المناهج السنوية ، ولكن لدى المعامل مناهج اقصر لتطبق عن شهر او اسبوع او يوم ومناهج الثلاثة شهور ذات اهمية كبيرة

فيما يتعلق بالصناعات الموسمية كالخشب والشحن والزراعة . والحكومة تستمع الى رأي لجنة المنهاج قبل مصادقتها على مناهج الثلاثة شهور ، اسوة بما تصنعه بالمناهج السنوية .

منهاج السنوات الخمس

٣ . — منهاج السنوات الخمس Le plan quinquennal : بهيأ هذا المنهاج كما يهيأ منهاج السنة الواحدة ، اوما ندعوه بالمنهاج السنوي ، ولكن لما كان هذا المنهاج يبحث في شؤون تهم التطور الاقتصادي العام ، فان الهيئات السياسية والعلمية تشارك في وضعه كل المشاركة .

ان « توجيهات » المنهاج الاول صدرت عن مؤتمر الحزب الشيوعي المنعقد عام ١٩٢٧ ، وتوجيهات المنهاج الثاني صدرت عن اجتماع الحزب المنعقد عام ١٩٣٢ وصودق عليها في المؤتمر السابع عشر للحزب المنعقد في كانون الثاني عام ١٩٣٤ اي بعد سنة من التاريخ الرسمي لتطبيق المنهاج ، ولقد تتبع المكتب السياسي للحزب باعتناء كل مرحلة من مراحل تهيئة المنهاج الثالث الذي اعلن في آذار عام ١٩٣٩ وقد بدئ بتهيئة هذا المنهاج منذ خريف عام ١٩٣٦ حسب ورود الاحصاآت الفنية والمعلومات التي جمعت عن امكانيات الانتاج بين عام ١٩٣٨ و ١٩٤٢ ، وفي نهاية نيسان ١٩٣٧ امرت الحكومة جميع المفوضيات والجمهوريات ان تهيء مناهجها الخماسية لتقدمها في اول تموز ، ونشرت الصحف تقارير عن تهيئة المناهج في مختلف المناطق والصناعات ، وهذه المناهج التي وضعت في مايس وحزيران كانت بالطبع موقتة ، وهي لا تدل الا على الاتجاه العام ، السنوي ثم بدئ بوضع المنهاج العام ولم ينجز الا في اوائل عام ١٩٣٨ ثم صدق في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي عام ١٩٣٩ .

ان اكاديمية العلوم قامت بدور المشير والمراقب فيما يتعلق بوضع كل من المناهج ، وتهيئة المنهاج ادت الى حشد عام لجميع الهيئات العلمية في البلاد ، ففي سبيل تهيئة المنهاج الثاني مثلاً ، نظمت « لجنة المنهاج » اربعة وعشرين مؤتمراً علمياً لبحث المسائل الهامة ، كما جمعت المفوضيات والجمهوريات والولايات عشرات من المؤتمرات المماثلة لبحث القضايا

الصناعية والمحلية . وبهذه الصورة « اتيح لمئات من معاهد البحث العلمي ، ولالوف من العلماء ان يناقشوا مشاكل المنهاج الثاني » .

ثم ان الجمهور السوفياتي شارك في وضع المنهاج الخماسي ، فقد فتحت الصحف صدرها للاقتراحات والمناقشات بشأن المنهاج الثالث في شهور مايس وحزيران وتموز من عام ١٩٢٧ ، وكذلك في الاسابيع التي سبقت عقد المؤتمر الثامن حصلت مناقشات عامة بشأن مقترحات مولوتوف بصدد هذا المنهاج ، وقد جمعت لجنة المنهاج هذه المقترحات التي نشرت في اكثر من ٦٠٠ صحيفة ، واكثرها كانت صادرة عن اخصائيين وخبراء ، على ان مقترحات الرجل العادي كانت تهم من حيث معرفة شعور الرأي العام اكثر منها من حيث التهيئة الفنية للمنهاج .

المناهج الطويلة الامد : على ان لجنة المنهاج تفكر في بعض الاحيان بوضع برامج لمدة خمس عشرة سنة ، بل ان اول منهاج وطني ، منهاج كهربة روسيا ، الذي عني به لينين عام ١٩٢٠ كان يتضمن برنامجاً يطبق بخمسة عشر عام ويؤول الى انقلاب في الصناعة والزراعة والمواصلات ، ولكن هذا المنهاج انجز بأقل من عشر سنين ، وقام مقامه المنهاج الخماسي الاول لعام ١٩٢٨ ، ولقد اثبتت التجربة ان الانسان لا يستطيع ان يسيطر على المستقبل ، لأن في الحياة مفاجآت وتطورات نفسانية واجتماعية ليست في الحسبان ، ولذلك كان تطبيق المناهج لا يجري وفق الخطة والاوقات المرسومة . ولذلك كانوا في روسيا يميلون الى المناهج القصيرة الاجل . ان واضعي المناهج رجال واقعيون يعلمون ان مدة خمس سنوات فيها كثير من التوقع والافتراض وقليل من العمل ، ومع ذلك فيكفي ان يوضع فيها قليل من مشاريع الاعمال الكبيرة كالمناجم والسكك والصناعات ، فهذه المدة كافية ليظهر فيها الحزب المرحلة التي يعتزم بلوغها في النمو الاقتصادي . ومع ذلك فلدى لجنة المنهاج مشاريع تتعلق بتوليد الكهرباء ويراد تطبيقها بمدة خمسين سنة ، وهي عبارة عن شبكة من محطات الكهرباء والري والترع التي تصل انهار سيبريا بروسيا الاوربية ، وكذلك فان الاحتفاظ بالغابات ، وحماية الارض ، وتوزيع النبات والماشية ، وانشاء الطرق ، والسكك الحديدية والمعامل والتحريات الجيولوجية

ومعدل زياده السكان وتشكلهم وتوزيعهم، كل ذلك يخضع لخطة يراد ترتيبها لأمد طويل جداً، ولو طُلب الى رئيس لجنة المنهاج ان يقدم خارطة اقتصادية لروسيا عام ١٩٤٠ لكان سهلاً عليه ولقام بعمل واقعي، ولكن باستطاعته ايضاً ان يقدم خارطة عما ستكون عليه روسيا عام ٢٠٠٠ ولكن هذه الخارطة لن تخلو من الافتراض.

نتائج سياسة المناهج في روسيا

المنهاج الاول: بدئ بتطبيق منهاج السنوات الخمس الاول في عام ١٩٢٨، وكانت الغاية منه «اعطاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية صناعة ثقيلة تستطيع ان تمون بالآلات والادوات جميع فروع الانتاج، وان تعيد تنظيم خطوط المواصلات، وهما امران لا يستغني عنهما أي بلد يريد الاحتفاظ باستقلاله وحريته. وكان يجب ان يترتب على ذلك نتيجتان:

١. — ان القيام بهذه الاعمال الواسعة من شأنه القضاء على العطالة ورفع مستوى معيشة جماهير العمال.

٢. — والاكثار من صنع التركتورات والآلات الزراعية التي تسلم للكولخوزات، أي للمشاريع الزراعية الاشتراكية، سبيل الى نموزراعة تعاونية كبيرة والى القضاء على الفقر في الارياف.

ولقد عينت الحكومة خمس سنوات لتنفيذ المنهاج، ولكن الهمة المبذولة في سبيله جعلت من الممكن الانتهاء منه بأربع سنين وثلاثة شهور، وقد انشأت الحكومة في هذه المدة سد الدنيبر، والسكة الحديدية التي تصل التركستان بسيبريا:

المنهاج الثاني: وبما ان الشعوب السوفياتية تحملت كثيراً من التضحيات والآلام في سبيل تنفيذ المنهاج الاول فقد وضعت الحكومة المنهاج الثاني «في سبيل انماء انتاج سلع الاستهلاك» وفي الوقت نفسه كان المنهاج الجديد يكمل الجهد الصناعي الذي بدأه المنهاج الاول، فقام مصنع ضخم للمعادن في كوزنتسك (سيبريا) التي صار اسمها

« ستالينسك » ومعمل آخر هو الثاني من نوعه في العالم في مانيتوغورسك (جنوبي الاورال) وقامت مصانع عظيمة لبناء الآلات الثقيلة في الاورال وكراماتورسك وخركوف ومصانع تراكتورات في ستالينغراد وخركوف وتشاليابينسك ، ومصنع آلات زراعيـة في روستوف ومصانع سيارات في غوركي وموسكو ومصانع آلات زراعية في ساراتوف وعدد كبير من مصانع توليد الكهرباء وعلى رأسها محطة توليد الكهرباء على نهر الدينبر وغير ذلك من المصانع التي تتجاوز الالفين ، وحفرت الترع التي تصل البحر الابيض بالبلطيك ، والبحر الاسود بحر قزوين عن طريق الفولغا والدون ، وضوعفت الاموال المبذولة في صناعة وسائل الانتاج ، بنسبة مثليها ، وفي صناعة سلع الاستهلاك بنسبة اربعة امثالها . وقد نفذ المنهاج الثاني باربع سنوات وثلاثة شهور ايضاً ، وقد رافقه اهتمام من الحكومة بمعيشة الشعب وبصحته فكان البرنامج يتضمن بناء دور الحضانة والامومة ونقطة الحليب وحدائق الاطفال والمدارس .

كان شعار المنهاج الاول : « ان التجهيز الفني يقرر كل شيء » اما شعار المنهاج الثاني فقد اوضحه ستالين في خطاب له ، جاء فيه : « ان بين رؤوس المال الثمينة الموجودة في العالم ، رأس مال هو اثمنها واقواها ، هو الرجال او الملاك ، فالرجال الاخصائيون هم الذين يقررون كل شيء . واذا استطعنا ان نكون رجالاً صالحين في الصناعة والزراعة والنقل والجيش ، فبلدنا لن يغلب » . وكان هذا الشعار بدء حركة تنظيم العمل ، أو الاقتصاد في الجهد مع الاكثار من الانتاج ، يطلق عليها اسم « الحركة الستاخانوفية » نسبة الى العامل ستاخانوف الذي استطاع ان ينتج من الفحم اربعة عشر مثلاً من انتاج العامل العادي ، وهي حركة ترمي الى الغرض الذي كان يرمي اليه المهندس الامريكي « تايلر » حين وضع خطته في تنظيم العمل والتي اطلق عليها اسمه .

والحق ان ستالين عندما قصد الى تقديم الصناعة الثقيلة على كل شيء ، انما كان يفكر بقوة روسيا واستعدادها لحرب طارئة عاجلة ، كما يدل على ذلك خطاب له القاه سنة ١٩٣٥ في حفلة المدرسة الحربية : « كان لنا رفاق يسألوننا لمَ انشاء الصناعة

وشيوعية الزراعية والآلات والتعدين ، والتراكتورات والسيارات لم لاتعطون الشعب عوضاً عن ذلك سلعاً ومواد اولية تصنع منها مواد الاستهلاك ، ولم لا تعطونه هذه الاشياء التي تجمل العيش ؟

نعم : ان المليارات الثلاثة من الروبل الذهبي التي جنيناها من الاقتصاد والتوفير التي خلقنا بها الصناعة ، كان بامكاننا ان نستعملها في استيراد مواد اولية وفي صنع مواد استهلاكية ، ولكن منهاجهم هذا لا يعطينا صناعة تعدين ، ولا تراكتورات ولا سيارات ولا طيارات ولا دبابات ، اننا سنكون عزلاً من السلاح امام اعدائنا الخارجين ، فيتحطم بناء الاشتراكية في بلادنا ونصبح اسرى البورجوازية الداخلية والخارجية».

المنهاج الثالث : كان هذا المنهاج يرمي الى زيادة الانتاج في الصناعة والزراعة ولذلك زادت مخصصاته بنسبة ٧٤ في المائة تقريباً عن مخصصات المنهاج الثاني فيما يتعلق بانتاج آلات الانتاج وبنسبة ٨٨ في المائة فيما يتعلق بانتاج السلع الاستهلاكية وبنسبة ٧٣ في المائة فيما يتعلق بوسائل النقل ، وهو يقضي ايضاً بعدم حصر الصناعات في المناطق الاولى بل بتوزيعها وتعميمها في المناطق الاخرى ، وبانشاء مصانع نسيج جديدة لاستعمال قطن آسيا الوسطى وبزيادة مصانع توليد الكهرباء ، والفولاذ والفحم والصناعة الكيميائية والاسمنت . ومن جهة ثانية فالمنهاج يثابر على اهتمامه بالاستهلاك كالمنهاج الثاني ويقرر زيادة مقادير حصص الاستهلاك بنسبة ٥٠ في المائة ، وزيادة الاجور بنسبة ٣٥ في المائة وزيادة نفقات الدولة على التأمين والتعليم والصحة وسواها من الخدمات العامة ، ولكن الحرب جاءت فحولت المنهاج عن طريقه الاصلية .

الانفاق على المنهاج الخماسي :

ان روسيا ، كما رأينا ، بلد يملك جزءاً كبيراً من خيرات العالم ومواده الاولية المختلفة الانواع ، لذلك لم يكن مستحيلاً عليه ان يستقدم اليه احسن الآلات فيزرعها في بلاده ويجني منها احسن الثمرات ويلقى اليه العالم المتمدن بخلاصة الآثار الفنية التي استحدثها

ابناؤه الالمان والافرنسيون والايتاليون والانكليز والامريكيون ، وهكذا قامت المعامل الضخمة التي كانت فخراً للروس . ولكن المشكلة التي كانت تعترض ستالين والتي اشغلت من قبله لينين، هي كيف يمكن تدارك النفقات التي يتطلبها الانشاء الصناعي.

والواقع ان تلك النفقات كانت باهظة فمعمل صناعة التراكتورات في ستالينغراد الذى استورد من البلاد الاجنبية كان ثمنه ٣٥ مليون روبل ذهبي ، وكذلك دفع ١٥ مليوناً ثمناً لمعمل تراكتورات خركوف و ٤٠ مليوناً ثمناً لمعمل سيارات مولوتوف في نيجني نوفغورود ، و ٢٥ مليوناً ثمناً لمعمل سيارات ستالين في موسكو ، و ٣٢ مليوناً ثمناً لمعمل زحافات آلات الجر في تشيليابينسك و ٣١ مليوناً لمحطة توليد الكهرباء على الدنيبر ، و ٨٣ مليوناً ثمناً لتجهيز محطات توليد الكهرباء و ١٥٤ مليوناً لقاء تجهيز ستة عشر معملاً للتعدين. ففي المدة الواقعة بين ١٩٢٩ و ١٩٣٢ بلغ مادفع ثمناً للمعامل الجديدة ثلاثة مليارات روبل ذهبي . والى جانب هذه الواردات العينية ، استعانت روسيا بالفنيين الالمان والامريكان الذين قدموا لها مساعدة فعالة في وضع مشاريع المعامل بحيث لم يقم معمل اثناء المنهاج الاول الا وكان يشرف عليه مهندس اجنبي .

فكيف استطاع الروسيون تدارك هذه المليارات الثلاثة ؟ لقد اتبع الروس في سبيل ذلك سياسة اكتفائية صارمة فهم قد ضغطوا على المستوردات فقللوا منها جهدهم، ونشطوا الصادرات ، ولو كانوا بحاجة ماسة اليها كالاغذية وسواها من المواد الاولية فاخذوا يكثرون من انتاج ذهب سيبريا يدفعونه ثمناً لمشترياتهم حتى اصبحت روسيا ثاني دولة في انتاج الذهب ، واخذوا يعقدون قروضاً ويمنحون امتيازات — كما كان يرتأي لينين — واخيراً، رأوا ان الوسيلة الرئيسية لوفاء الدين هي التصدير ، فانصرفوا الى التصدير بهمة وعزيمة ، ولا سيما تصدير المواد الغذائية الذي كان يحذر منه لينين .

فاصدر الروسيون الزبدة والسكر والحنطة لشراء الآلات والادوات والمعامل ، رغماً عن حاجتهم للغذاء ، ورغماً عن المجاعة التي نزلت بالبلاد سنة ١٩٣١ ، ولكنهم لقاء ذلك سعوا لانقاص مستورداتهم لكل ما ليس ضرورياً للاستهلاك المحلي الذي لا يستغنى عنه ، ولقد كان الشاي من حاجات البلاد

الضرورية وشرابها القومي وكانت البلاد تستورد منه ٧٥,٠٠٠ طن سنة ١٩١٣ فهبط المقدار الى ٢٤,٠٠٠ سنة ١٩٣٠ واعلنت الحكومة انها ستعوض عليهم شايا من مزارع باطوم ، وبانتظار ذلك ، استبدلوه بمغلي الجزر وغيره من النباتات ليساهموا عوضاً عنه ببناء معمل ، وكذلك منعت الحكومة استيراد الصابون وجلود الاحذية والارز والورق والقهوة . وقد كان الصوف يستورد من البلاد الاجنبية ولكن لم يستورد منه غرام واحد سنة ١٩٣٢ ، واستعانت الحكومة بمواد غريبة لصنع الاحذية والملابس وكذلك اوقف استيراد القطن بحجة ان آسيا الوسطى والقوقاز قادران على انتاجه ، فبمنع الحكومة استيراد القطن والصوف اقتصدت حالاً ٢٥٤ مليون روبل ذهبي ، خصصت لبناء المعامل .

ان تصدير القوت ومنع استيراد مواد الاستهلاك كان الطريقة الرئيسية للانفاق على المنهاج الخماسي ، وكذلك فالحكومة عنيت بتصدير النفط والخشب وزادت استخراج الذهب ، وقد كانت بارعة في تغطيتها عجز ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة بوفره مع انكلترا وفرنسا وبلجيكا وباخذها اعتمادات من المانيا وايتاليا ، والانصاف يوجب الاعتراف بان روسيا كانت وفية بعهودها وقروضها في ذاك الحين ولم تترك وسيلة الا تبعتها في سبيل ذلك حتى باعت اللوحات الفنية المعروضة في المتاحف الوطنية ولم تترك وسيلة الا اتبعتها في سبيل حوز السفاتج الاجنبية devises على ان العبء الثقيل في ذلك كله انما القى على الصادرات الزراعية وهو الذي املى على الحكومة سياستها الشيوعية في الزراعة ،

السياسة الزراعية :

كانت الملكية القروية قبل ثورة ١٩١٧ في دور انتقال بين الشيوع والفردية ، وكان كثير من الفلاحين في الشمال الغربي والجنوب بدؤا يتملكون الاراضي بينما بقي الآخرون محتفظين بالملكية الشائعة ، فكانت الاراضي توزع بين الأسر القروية ، وكل منها تزرع سهمها ، وعندما شبت نار الثورة وضع الفلاحون ايديهم على الاراضي وتوازعوها فيما بينهم ، وبقي الحال على ذلك حتى سنة ١٩٢٩

فمنذ عام ١٩٢٩ عملت الحكومة على ادخال الاشتراكية في الزراعة ، وسارت هذه الحركة بسرعة فائقة فاستطاعت ان تقضي على طبقة الملاكين القرويين وقد قال ستالين في خطاب له القاه في سنة ١٩٣٣ : « لقد عرفت ادارة الحزب الشيوعي ان تنظم مائتي الف مؤسسة زراعية جماعية في مدة لا تجاوز الثلاث سنين ، وقد ظفر الحزب بأن جعل ٧٠ ٪ من الاراضي تابعاً للكولخوز فاستطاع ان يحصد ١٢٠٠ مليون بود (البود مكيال روسي يعادل ١٦ كيلو تقريباً) بعد ان كان لا يأخذ الا ٥٠٠ مليون من المستثمرات القروية الفردية ، وظفر الحزب بالقضاء على الكولاك كطبقة اجتماعية ، وظفر الحزب بأن جعل روسيا الدولة التي تملك اكبر اقتصاد قروي في العالم ، اما عملنا بعد اليوم فهو ان تجعل الكولخوز بلشفية حقاً » .

يميزون في روسيا بين ثلاث طرائق للاقتصاد الزراعي : الاقتصاد الحكومي الخالص والاقتصاد الجماعي والاقتصاد الفردي وثاني هذه الانواع هو الراجح في روسيا بدليل ان مجموع محاصيل عام ١٩٣٦ وزع بين هذه الانواع الثلاث فاصاب الاول ١١ في المائة والثالث ٢ في المائة والثاني ٨٧ في المائة .

أ : الاقتصاد الجماعي (الكولخوز) : ان الكولخوز هو في الاصل فريق من العمال يعملون متفقين عملاً على اساس تعاون موقت وابتدائي ، وهو مؤسسة كانت منتشرة في روسيا بين العمال الموسميين الذين كانوا يقصدون المدن ليعملوا ايام الشتاء ولكنه صار في العهد الشيوعي المؤسسة الزراعية النموذجية وهو يتألف من مزج عدد من الاقتصادات القروية الفردية فالفلاحون حين يرتبطون بالكولخوز يقدمون ارضهم — ما عدا الحصة المعدة للاستمتاع الشخصي — والقسم الاكبر من ماشيتهم وآلاتهم . وهذه الاموال تصبح مشاعة . اما الحياة الاقتصادية فتسيرها وفق منهاج موحد ، ادارة ينتخبها المجلس العام لاعضاء الكولخوز .

ويقتطع من المحصول نصيب الدولة اولاً الذي هو بمنزلة الضرائب التي تستوفى عيناً ، ثم المقادير التي عينت للبذار وغذاء الماشية الشائعة ، والتأمين وغير ذلك مما

هو ضروري لاستمرار الانتاج ،والباقي يوزع بين المنتسبين بالنسبة الى « ايام العمل » ويجري دفع نصيب المنتسب نقداً اذا كانت ادارة الكولخوز باعت المال للدولة او للمستهلكين ، والا فيدفع عيناً .

ويطلق اسم يوم العمل على كميات العمل الاتفاقية ، التي يختلف مقدارها بحسب نوع العمل وصنفه والتي تقيد لحساب كل كولخوزي عن ايام شغله .

احدث التعديلات لنظام الكولخوز : ان الاحكام التي ذكرناها تتضمن خلاصة نظامي الكولخوز الصادرين سنة ١٩٣٠ وشباط ١٩٣٥ ومع ذلك فالثاني اورد تعديلات هامة على النص الاول كان وسيلة لزيادة الاتجاه نحو الحياة الجماعية .

فالنص الجديد يؤكد ان الارتباط بالكولخوز لا يستنفد الاقتصاد الفردي للمنتسبين بجملته، بل يحتفظ كل نار(عائلة) بالاستمتاع الخاص بدار سكناه وبقطعة من الارض خاصة بالزراعة الشخصية (وتختلف مساحتها حسب المناطق بين ربع الهكتار والهكتار) وبماشيته ما عدا الخيل . والماشية تتضمن بقرة وعجلين وعدداً من الماعز والخنازير والدجاج والطيور . فالكولخوز هو عبارة عن وجود عدد من الاقتصادات الفردية الصغيرة الى جانب اقتصاد كبير واحد شائع .

ولكي نفهم تماماً طبيعة اقتصاد الكولخوز يجب ان نفهم ان ادارتها — الديموقراطية الكولخوزية — تجري كما في جهاز الدولة. فاعضاء الادارة ولا سيما رئيسها يرشحهم لدى الهيئة الناخبة الكولخوزية اللجنة الشيوعية بحيث ان حياة الكولخوز تجري حسب توجيهات الحزب . وبما ان الحزب يوجه الدولة ، فاقتصاد الكولخوز شأن من شؤون الدولة، ولكن الدولة لا تحمل اي تبعة، وان كانت تحتفظ لنفسها بحق اقتطاع نصيبها من المحصول...

ب — الاقتصاد السوفياتي : السوفكوز : ان الزراعة الحكومية الصرفة تتجلى في السوفكوز او ما يدعى « بمصانع حنطة الدولة » فالسوفكوز مؤسسة زراعية حكومية يعمل بها عمال مأجورون تحت اشراف مدير وموظفين تعينهم الدولة — او الحزب في الواقع — وتستوفي الخزينة ريعها. واذا اجتمع عدد من السوفكوز، يؤلف منها تروست، والتروست ترتبط بمفوضية الشعب لدى الزراعة. وقد صدر سنة ١٩٣٦ عدد

من المراسيم يقضي باخذ اراض من السوفكوز لاعطائها للكولخوز ، بحيث بلغت الاراضي التي هي من هذا القبيل ٢٠ مليون هكتار في سنة ١٩٣٦ واوائل ١٩٣٧، بل ان مرسوماً صدر ليطبق في جيورجيا وحدها بتاريخ تموز سنة ١٩٣٦ قضى بتصفية جميع السوفكوزات ، وبيع اموالها للكولخوزات بالدين ، وكان هذا يشير الى اتجاه جديد نحو الغاء السوفكوز والاكتفاء بالكولخوز والخلاصة ان مؤسسة الكولخوز قدمت للدولة الوسائل الاساسية اللازمة للانشاء الصناعي ، فالفلاح في الكولخوز لم يعد يستطيع ادارة عمله كما يشاء ، ولم يعد مستقلاً وحراً ، بل ان الدولة بمساعدة مليونين وربع من الموظفين تدير المؤسسات الكولخوزية وتعين قيمة نصيب الفلاح ، والفلاح يعمل مع فريق من رفاقه تحت رقابة مراقبين ينفذون تعليمات الحكومة .

اجرة الفلاحين : ان اجر الفلاح لا يشبه اجر العامل الصناعي ، فهو لا يتناول اجرة معينة ولا ينعم بعمل ثماني ساعات في اليوم وبعد ذلك من الامور الناتجة عن قوانين العمل ، وانما وضعت الحكومة طريقة لدفع الاجور مستندة الى « ايام العمل » المعينة حسب سلم يتراوح بين نصف اليوم واليومين. ان « يوم عمل » الفلاح ليس كاجر العامل ، فهو يرمز الى كمية من الاشياء التي يستطيع الفلاح تناولها بعد ان يؤدي ما عليه . فالكولخوز هو « مؤسسة اجتماعية ، ضرورية لسد الحاجات الاجتماعية ، لا لسد حاجات عمالها . ولذلك تؤخذ قبل كل شيء من اصل المنتجات الزراعية والحيوانية حصة الدولة المعينة سلفاً لكل محلة على اساس تكاليف الانتاج ، وبعد ذلك يؤخذ البذار ، وعلف الماشية المشتركة ، وثمن التراكتورات التي تقدمها الدولة ، واحتياطي يدخر كرأسمال للكولخوز ، واحتياطي لدفع رسم الطحن في طواحين الدولة واحتياطي لدفع اقساط التأمين وغير ذلك . ويجب القيام بهذه الواجبات بدقة كيفما كان الحال والموسم . اما الحبوب والارزاق المقتطعة فتوضع في مستودعات تأخذ منها الحكومة ما تشاء . وما يبقى من المحصول يوزع بين الكولخوزيين بنسبة ايام العمل المقيدة في حساب كل منهم . وبهذه الصورة تخلصت الحكومة من التفكير بطريقة دفع اجرة العمل الزراعي وتقديم البضائع اللازمة للارياف . اما المنتجات المقتطعة فقد اصدرتها الحكومة ثمناً للاقوات وغذت بها سكان المدن .

الفصل الثالث

الاقتصاد المنهاجي في الولايات المتحدة

أثارت «تجربة روزفلت» كثيراً من الفضول في عالم الاقتصاد الحر، فرأى فيها البعض شكاً في فضيلة الحرية الاقتصادية، والفلسفة الفردية، في بلد عرف بتقديسه للحرية، وبتأليهه الفرد، وسلوكاً لطريق الاقتصاد المنهاجي الصريح، ورأى فيها البعض الآخر، تدبيراً موقتاً يراد منه اخراج الولايات المتحدة من ازمتها الاقتصادية التي نزلت بها منذ عام ١٩٢٩ ولكنه عبارة عن تدخل حكومي لغاية رأسمالية، وعلى كل حال فاذا كانت «قوانين روزفلت» وتدابيره خروجاً على مبادئ الحرية الاقتصادية — كما اعلنت ذلك المحكمة العليا الامريكية — فانها عبارة عن اقتصاد منهاجي، بلا منهاج أو هي تسيير للاقتصاد، على الطريقة الامريكية، ولكن من غير اتباع لنظرية معينة في «الاقتصاد المسير».

وان مما يعطي تجربة روزفلت اهميتها، انها تقع في اعظم بلاد العالم انتاجاً وثروة، ففي الولايات المتحدة يعيش مائة وثلاثون مليوناً من البشر، وينتج ربع مواد العالم الغذائية وثلث مواده الاولية أي ما يعادل كل انتاج اوربا ماعدا روسيا مع ان سكانها ثلاثة امثال سكان امريكا وفيها ١٩ في المائة من حنطة العالم و١٥ في المائة من شعيره و ٢٥ في المائة من حنطته السمراء و ٣٠ في المائة من تبغه و ٥٦ في المائة من قطنه و ٥٩ في المائة من الذرة، ثم ان فيها ٣٩ في المائة من فحم العالم و٦٨ في المائة من بتروله و٤٥ في المائة من حديده و ٤٧ في المائة من نحاسه و ٣٥ في المائة من رصاصه و ٤٥ في المائة من ورقه و ٣٢ في المائة من قواه الكهربائية. وهي تنتج نصف انتاج العالم

الصناعي ، واعمالها التجارية في مخازن المفرق تعادل تجارة العالم جميعاً وتنتج ربع صناعات العالم القطنية ونصف صلبه وفولاذه وستة اعشار آلاته واربعة اخماس سياراته وتستهلك صناعتها ثلاثة ارباع كاوتشوك العالم وبتروله وثلثي حريره وربع سكره .

في هذا البلد الغني بالسكان والكنوز ، ظهرت اعظم ازمة اقتصادية هزت العالم من اقصاه الى اقصاه ، وخيف منها ان تقضي على كل النظام الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة ، فقد كان عدد العمال العاطلين عن العمل حين تسلم المرحوم روزفلت مقاليد الامور خمسة عشر مليوناً وهو ثلث مجموع العمال فيها وهبط سعر الحنطة الى الثلث وسعر القطن الى الخمسين ، وهبطت ارباح الشركات الى النصف وهبطت اثمان الاسهم الى النصف ايضاً ، ونزلت بالبورصة هزة كادت تودي بالحياة المصرفية الامريكية،على ان الازمة لم تفاجيء روزفلت، لانها كانت صادفت سلفة هوفر من قبل ، وصارعته وصرعته ، ولذلك كان روزفلت يفهم معنى البسمة التي ودعه بها هوفر حين سلمه مكانه في القصر الابيض .

تجربة روزفلت :

كان هوفر يعتقد بوجود ازمة دورية ، تنتاب العالم مرة كل عشر سنين ، فتغير وجه الحياة كما تغير الزواحف جلدها مرة كل بضع سنوات ، وان من مصلحة الدولة وواجبها ان تخفف من شدة الازمة وان « تزيل قعر انحدابها » وانه اذا تركت الاسعار تهبط وشأنها دون ان تتدخل الدولة فهذا يؤدي الى اتلاف قسم من ثروة البلاد من غير جدوى ، لان الاسعار لابد ان تعود سيرتها الاولى ، من نفسها وبفعل القوى الاقتصادية ، ولذلك يكفي ان تخفف حدة الهبوط . وكل تدابير هوفر كانت في هذا السمت ، فلم يفكر بمعاكسة حركة القوى الاقتصادية العفوية ، ولم يكفر بمبدأ سمو الحرية الاقتصادية وانما كان يفكر بتخفيف حدة القوى الاقتصادية وكان يريد وضع الجدران بوجه الامواج ليمنعها من هدم الساحل ، ولكن روزفلت رأى الازمة اكثر عمقاً وابعد غوراً . رأى ان الولايات المتحدة تشكو من ازمة تنسيق

اقتصادي : تنسيق الحياة الاقتصادية الامريكية مع الاقتصاد العالمي ،وتنسيق عناصر الاقتصاد الامريكي فيما بينها .

اما من الوجهة العالمية ، فان الرخاء الامريكي ناشيء عن اسباب استثنائية : فقد نشطت الزراعة والصناعة في امريكا اثناء الحرب لتسد حاجاتها الخاصة وحاجات قسم كبير في اوربا . وفي السنوات التي تلت الحرب ، وجدت نفسها ايضاً في ظروف سعيدة ، فقدمت الادوات اللازمة لانشاء اوربا الصناعي الجديد مع استفادتها من الاسواق العالمية الاخرى في وقت كانت فيه الدول الاوربية ضعيفة لاهتمامها بتنظيم اقتصادها الداخلي .

ثم اضيف الى هذه التجارة الخارجية بعد الحرب سوق داخلية واسعة ، فوجب سد كل الحاجات ولا سيما الانشاءات الجديدة التي تأجلت اثناء الحرب ، ثم ان الاجور العالية التي كانت يستوفيها العمال من الصناعة المزدهرة زادت في مقدرة الجماهير الشرائية ، الامر الذي ادى لزيادة الانتاج . ولكن الظروف الاستثنائية التي اتاحت وجود هذا النظام الانتاجي زالت فيما بعد . والبلاد الاوربية لم تعد تقف عند سد حاجاتها الخاصة بل اخذت مكانها في منافسة الاسواق العالمية واضاعت الولايات المتحدة وضعها الممتاز الذي كانت عرفته اثناء سنيما بعد الحرب.

ولكن لم يكن التنسيق الخارجي ضرورياً وحده بل كان من الضروري ايجاده في الحياة الامريكية الداخلية لان الرخاء ليس وقفاً على مستوى الاسعار المرتفع في البلد الذي يكفي نفسه بنفسه كالولايات المتحدة ، وانما يقوم قبل كل شيء على توازن منسجم مرتب بين مختلف اجزاء الانتاج القومي . فكل مستهلك منتج في الاصل ، وقوته الشرائية هي في محصول عمله وخدماته . فالخدمات والعمل تتبادل بعضها ببعض فاذا جاءت الى السوق بنسبة متعادلة وباسعار تتيح مبادلتها جميعاً بعضها ببعض فهناك الرخاء ، ولا كساد ولا بطالة . ولكن اذا حصل خلل في التوازن بين عناصر الانتاج اصبح نظام التبادل ابتر وانحط الرخاء العام ، اذ في هذا النظام

لا يخسر جزء من المنتجين جزءاً من قوته الشرائية دون ان يهبط مستوى معيشة الوطن كله .

ولكن هل اختل التوازن منذ الحرب بين مختلف نواحي الانتاج في الولايات المتحدة ؟

نعم، يجيب روزفلت ومستشاروه .

ان اسعار المنتجات الزراعية لم تصل منذ ١٩٢٠ الى مستواها الذي كانت عليه قبل الحرب ، ففي عام ١٩٢٩ ، في اشد عهود الرخاء ، فبينما كان المزارعون يستطيعون ان يشتروا ٩١ ٪ من المنتجات الصناعية التي كانوا يشترونها قبل الحرب ، كانوا في شباط ١٩٣٣ ، لا يستطيعون ان يشتروا اكثر من ٥٠ ٪ من المنتجات الصناعية التي كانوا يشترونها سنة ١٩١٤ . لذلك كان الفلاح حين يرسل منتجاته ، يستلم عوضاً عن الثمن ، قائمة يزيد فيها مصروف النقل على سعر البضاعة ، وهذا لايصدق لو لم نعثر عليه في نشرة رسمية تصدرها وزارة الزراعة وفي هذه النشرة نجد الفقرة الآتية :

« ان زراعتنا وصلت الى هذه الحالة البائسة بسبب الاخطاء التي ارتكبتها الامم الكبرى في السياسة الاقتصادية ، ومنها امريكا . فقد جعلتنا الحرب دائنين لا مدينين وارسلنا الى ماوراء البحار كميات عظمى من البضائع ليستعملها المتحاربون ، فاذا كان يمكن ان توفى اثمانها ، فلا يمكن ان يكون ذلك الا بالبضائع والخدمات . ولكنا رفضنا ان نوفق ما بين اقتصادياتنا وبين هذه الحالة . فاوقفنا استيراد البضائع الاجنبية بينما كنا نحاول استيفاء ديوننا ، وكأننا نقول للعالم : « اشتروا منا ، وادفعوا لنا ديونكم ، ولكن بيعونا اقل ما يمكن » ،

الجو الفكري لتجربة روزفلت :

ثم ان الشعب الامريكي كان مؤمناً بابدية الرخاء ، طيلة عهد الحزب الجمهوري، ولكن الازمه الخانقة جعلته يفكر بالخروج من عقيدته القديمة ، وان يطمح الى العمل والجهد للخروج من الازمة ، ولقد كان الحزب الجمهوري متردداً ، فعاجله روزفلت وانتزع منه النصر في المعركة الانتخابية ، ووعد الشعب الامريكي بالعمل السريع لاخراجه من ورطته ، وهكذا ولي الديموقراطيون الحكم ، وفتح «عهد جديد New Deal» في التاريخ الامريكي .

ليس « العهد الجديد » نظرية متماسكة ، ولم يكن لدى الحزب الديموقراطي فلسفة اجتماعية جديدة ، لان الامريكي ينفر من الافكار المجردة ، ويؤمن بالعمل المجدي ، ولذلك اتبعت حكومة روزفلت طريقة « التجارب » ، وليس هذا هو السبب الوحيد الذي يجرد تجربة روزفلت عن الاهداف الاجتماعية فلقد كان الحزب الديموقراطي يضم في صفوفه افراداً تجمعهم رابطة المعارضة لحكومة هوفر ، ولكن آراءهم مختلفة ، فهناك « التقدميون » امثال الاستاذ توغويل الذي يدعو للمساواة في الدخل بين الناس مع شيء من الاشتراكية ، وهناك عصبة من المصلحين الاجتماعيين منهم خمسة من اعضاء المحكمة العليا الذين ينادون برقابة الدولة على الحياة الاقتصادية ، وهناك فريق « رجال الاعمال » الذي يرون في « العهد الجديد » وسيلة موقتة للخروج من الازمة . وفضلاً عن ذلك فان هيئات العمال كانت تطالب بزيادة اجر العامل وتقليل ساعات عمله ، واعلان الحرية النقابية ، كما كانت هيئات ارباب العمل تطالب بحرية عقد الرابطات و«التروست» والاتفاق على رفع الاسعار ، ووضع حد لحرب المزاحمة الحرة .

في هذا الجو الفكري ، اجتمع الكونغرس الامريكي في دورة خاصة من ٩ آذار الى ١٦ حزيران ١٩٣٣ ، وكانت الحياة الاقتصادية الامريكية في اشد ازمتها ، وبحاجة الى العمل السريع الحاسم ، فأصدر اربعة عشر قانوناً ، وبها منح المرحوم روزفلت

سلطة واسعة ، بانقاص سعر الدولار حتى النصف ، وبرفع الفائدة ، وبتغيير شرائط الصناعة من حيث الاجور والساعات والاسعار والمزاحمة. هذه التدابير مضافة الى بعض المراسم التنفيذية يطلق عليها اسم « برنامج الاصلاح » او « العهد الجديد » ولسنا هنا بسبيل دراسة كل هذه القوانين ، ولكننا سنكتفي بالقاء نظرة عامة على أهمها ، ونبحث تباعاً التدابير التي اتخذها روزفلت لاصلاح الحياة الاقتصادية ، وهي : الاسعاف ، والاصلاح الصناعي ، والاصلاح الزراعي والاصلاح النقدي :

١ — الاسعاف :

وجدت حكومة روزفلت نفسها امام بؤس يعم الجماهير الامريكية ، لفقدان انظمة التأمين الاجتماعي ، فألفت هيآت ثلاثاً تعنى بمحاربة الفقر :

١ . — مصلحة الاشغال العامة ، وكانت مهمتها انفاق ٣٣٠٠ مليون دولار للقيام باشغال عامة تشغل جزءاً من العاطلين عن العمل ، وقد استطاعت ان تمتص من سوق العطالة مليونين من العاطلين .

ب — هيئة تعنى بالمحافظة على الثروة العامة ؛ مثل اعادة التحريج وفتح الطرقات واحياء الاراضي ، وهي تستخدم عمالها من الشبان ، وتخضع معسكراتها للنظام العسكري .

ج — مصلحة الاشغال المدنية الاتحادية ، ومهمتها توزيع الاعانات على العاطلين لقاء قيامهم باشغال غير منتجة ، مثل جرف الثلوج ، وتنظيف الحدائق العامة وواجهات الابنية العامة ، وغرس الاشجار ، وقد نزحت ايضاً اربعة ملايين من العاطلين عن العمل .

٢ — الاصلاح الصناعي

ان الفكرة الاساسية التي بنيت عليها تجربة روزفلت هي « ان زيادة الاجور مع انقاص ساعات العمل تزيد القوة الشرائية ، الامر الذي ينشط الصناعة ، ويتيح

الاصلاح » ولقد اطلق على القانون الذي عني بالصناعة اسم « قانون اصلاح الصناعة الوطنية او N , I . R . A »

ولقد حسب الناس ان هذا الدستور تطبيق للاشتراكية الحكومية ، فيه تعلن الحكومة الامريكية حقها بتحديد ساعات العمل والاجور والاسعار ، ولكن هذا ليس هو الغرض الاهم من هذا الدستور . والبلاد الاجنبية معذورة ان حسبت ذلك لان الحكومة لم تأل جهداً في ذكر الميزات التي منحت للطبقة العاملة ، وسكتت عن ذكر الميزات التي منحت للصناعيين .

ان روح هذا الدستور هو « الغاء القانون الذي كان وضع في امريكا لمكافحة التروست وهو قانون شرمن Sherman-act ولقاء هذا التدبير الموضوع لمصلحة رأس المال وضع قانون للعمل لمصلحة العمال . فلقد كان محرماً على اصحاب المصانع اجراء اي اتفاق او اتحاد فيما بينهم في سبيل تحديد الاسعار او تثبيتها او مراقبتها او في سبيل انقاص الانتاج . وقد يكون مثل هذا المنع مقبولا ايام الرخاء الاقتصادي حينما يجد كل انسان مكانه تحت الشمس ، اما أيام الازمات حيث يجب تحديد الانتاج والاسعار فانه يجر اوخم العواقب ، لانه يؤدي الى تنافس شديد ، فالمصانع المهددة بالافلاس تطيل عهد النزاع ببيعها المصنوعات بثمن بخس ، وتضطر الاخرى لمجاراتها في هذا المضمار ، وهو سباق الى الموت ، وليس اصحاب المصانع وحدهم ضحايا هذا المنع بل العمال ايضاً لان هذا هذا يؤدي الى اكثار ساعات العمل وتقليل الاجور . فاذا اوصى صاحب المعمل بصنع صنف بثمن قليل فانه يستدعي جزءاً من عماله البطالين ويقول لهم : جاءني عمل يتيح لكم الشغل شهراً ولكنني لا استطيع ان ابيه الا اذا قبلتم اجرة قليلة هي خير من العدم . وفي اكثر الاحيان يقبل العمال . فما ابعدنا عن نظرية الاجور العالية الامريكية التي يجب ان ينتج منها الرخاء .

ولقد حاولت بعض الصناعات عقد اتحادات ententes فيما بينها لتحول دون تنافس يضر بها ولكنها كانت غير قانونية وتفضي الى « عقوبات صارمة » هي ان تطالب الحكومة الى المصارف ان تقطع اعتماداتها عن الصناعيين الذين يبيعون بثمن بخس

ومن المدهش ان المحكمة العليا المحافظة هي التي فهمت ان مثل هـذا الامر لا يمكن ان يدوم وهيأت الطريق للدستور الجديد . اذ اصدرت قراراً مشهوراً في ١٣ مارت ١٩٣٤ — قبل صدور دستور الصناعة والتجارة بشهرين — وقد اعتبرت تأسيس اتحادات Cartels تحدد الاسعار امراً مشروعاً . وفي هذا الموضوع كما في سواه تسبق المحاكم الشارع .

ما هو الغرض من هذا القانون ؟ جاء في الاسباب الموجبة انه « يراد منه جعل التنافس الهدام تنافساً انشائياً واللجوء الى التعاون كلما تطلبت المصلحة ذلك » وما هي وسائله ؟ هي ان يوضع لكل صناعة قانون يدعى قانون التنافس الشريف . وهـذا القانون لا تضعه الحكومة بل يوضع من قبل التجار والصناع التابعين لنوع انتاجي ثم يعرض على الرئيس ليصدق عليه ويمنحه قوة القانون ، ولكن الرئيس يستطيع ان يفرض قانوناً اذا رفضت صناعة ما تقديم قانون من عندها والواقع ان جميع القوانين التي وقع عليها روزفلت هي من صنع الافراد ولم يفرض اي قانون . وبعد فما هي الشرائط النموذجية التي يحويها قانون التنافس الشريف ؟ اهم شرط فيه هو ان يمنح حرية التفاهم والاتفاق في سبيل تنظيم الانتاج وتحدد الاسعار متى شاؤوا ذلك . وفي الواقع لم تحدد الاسعار الا في حرفة واحدة هي الاصبغة . اما في الصناعات الاخرى فان قوانينها تنص على ان لا تبيع باقل مما تكلف الصناعة .

وهناك شرط آخر يجيز للصناعيين والتجار ان يطلبوا الى الرئيس التدخل عندما تهددهم صناعات اجنبية ذات ثمن بخس وله حينئذ ان يرفع الرسم الجمركي وان يحدد الاستيراد .

ثم ان هذا القانون يجب ان يحوي شروطاً لمصلحة طبقة العمال ، كما انه يجب ان يعترف لها بحقها في التفاوض مع اصحاب العمل اما بصورة فردية واما بواسطة اتحادات العمال كما انه يجب ان يحوي الحد الاقصى لساعات العمل في اليوم والاسبوع والحد الادنى من الاجرة لكل من طبقات العمال والحد الادنى من الاجرة للعمال الذين يعملون بالقطع وتنظيم شغل النساء وعدم تشغيل الاولاد الذين لم يبلغوا سناً معينة .

الحقيقة ان هذا القانون لا يحوي شيئاً هاماً بالنسبة لباقي بلاد العالم غير تحديد الحد الادنى للاجور ولكن المهم هو النظرية الاقتصادية التي بناها انبياء القانون حول هذا الدستور ، اما هذه النظرية فهي « ان الصناعة في امريكا انما ازدهرت بفضل الانتاج الغزير ، فيجب اذن زيادة طلب الاشياء المصنوعة ولذلك يجب زيادة مقدرة الجمهور الشرائية فيترتب على ذلك انه يجب للخروج من الازمة زيادة الاجرة قبل كل شيء.»

وفي عام ١٩٣٥ اصدرت المحكمة العليا قرارها الذي يعتبر قانون الاصلاح الصناعي مخالفاً للدستور وواجب الالغاء .

لا ينكر ان الاشغال تحركت وكثر العمل ولكن هل هذا بفضل الاقتصاد المسير ام هبوط الدولار . وهل لو رأت الحكومة ان الاقتصاد المسير كاف، اقدمت على تهبيط الدولار ، ثم ان نتائج العمل لا تظهر الا اذا بقي الاساس الذهبي . ولذلك يرى البعض في هذا دليلاً على ان اللجوء الى « النقد المسير» ليس الا اعترافاً بان الاقتصاد المسير لا يمكن ان يكون له الا نتائج محدودة في البلاد الراقية صناعياً .

٣ — قانون الاصلاح الزراعي

جاء في مقدمة هذا القانون ، انه يجب ان تعود النسبة بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية الى ما كانت عليه قبل الحرب اي بين ١٩٠٩ — ١٩١٤ . وانه يجب ان لا يدفع المستهلك ثمناً للحاصلات الزراعية من ربحه اكثر مما كان يدفعه قبل الحرب . على ان القانون لا يضع احكاماً لحماية المستهلك وانما كان يقصد رفع الاسعار الزراعية . ماهي الطريقة التي اتبعها روزفلت في سبيل رفع الاسعار ؟

اذا كان هوفر حارب فرط الانتاج بالاقناع والدعاية وساعد الزراعة بالتسليف فان روزفلت تصدى لأصل الداء الزراعي واعلن انه يجب انقاص المساحات المبذورة او المغروسة ، والفلاحون الذين يتعهدون بانقاص انتاجهم ينالون تعويضاً ، ومن لا ينقص انتاجه لا يستحق المكافأة. اما الطريقة المتبعة فهي ان سكرتير (وزير) الزراعة يقدر

قبل الموسم انه يجب انقاص مقدار معين من المساحات المزروعة والمغروسة ، ويوزع هذا المقدار بين الولايات والمقاطعات ، وكل مزارع يريد الاستفادة من التعويض عليه ان يتعهد بذلك بعقد يعقده مع الدولة . هـذا العقد ينص على ان يبقى عدد من الهكتارات بوراً وعلى ان لا يزداد استعمال الاسمدة في الاراضي المراد استثمارهـا ، ويمنح المزارع لقاء هذه التضحية تعويضاً . واما الاموال اللازمة لذلك فترد من حاصل رسوم تؤخذ على التجارة والصناعة وبما ان الغاية ايجاد التوازن : فيؤخذ من الارباح الصناعية والتجارية قسم يعطى الى الزراع ويستوفى مرة واحـدة عن كل تحويل صناعي للمنتجات الزراعية فيؤخذ عن الحنطة حين الطحن وعن القطن حين النسج او الغزل.

على ان حكومة روزفلت لم تقف عند وجوب خلق « الندرة » في سبيل رفع الاسعار، بل كانت تؤمن بوجوب التصدير الى البلاد الاجنبية ، ولذلك قال هنري ولاس ، وزير الزراعة وقتئذ :

« على امريكا ان تختار ! ان الحرب جعلتها امة دائنة للعـالم . والاصل ان البلد الدائن يجب ان يكون مستورداً، كما كان شأن انـكلترا في القرن ١٩ . هـذه النتيجة تقضي على امريكا ان تختار : اما ان تتيح للبلاد الاجنبية زيادة صادراتهـا للولايات المتحدة وذلك بتخفيضها التعرفات الجمركية وبالضرورة تزداد الصادرات الامريكية نحو الخارج من المواد الاولية والزراعية واما ان ترى امريكا ان هذا التخفيض ليس امراً مرغوباً به اقتصادياً ولا ممكناً سياسياً فعليها اذن ان تتيقظ لفرط انتاجها الزراعي .ولقد كان تنظيمها الزراعي مستعداً للعمل في سوق عالمية حرة ، وهو الآن لا يتلاءم مع الحدود المغلقة الآن لدى الامم . فعلى امريكا اذن ان تقلل من هذا الاستعداد ومن انتاج الحنطة والذرة والتبغ والقطن .. » تلك هي فلسفته ولكن والاس يقول ان هذه الرقابة لازمة ولـكن موقتة ، لانها تقتضي ترك مزايا الانتاج الواسع والتخصص في العالم ، وهذا يعني ان المستهلك الاولي سيشتري حنطته بثمن اغلى لأن اوربا ستزرع اراضي اقل خصباً من الولايات المتحدة كما ان المستهلك في الولايات المتحدة سيدفع بعض المنتجات المصنوعة المحمية بسعر مرتفع ايضاً .

٤ — التدابير النقدية

بدأ الرئيس روزفلت تدابيره بأن اعلن منع خروج الذهب من امريكا بتاريخ ٥ مارت ١٩٣٣ ، فهبط الدولار ثم عاد الى سعره . وفي ١٩ نيسان اعلن الرئيس ان الولايات المتحدة تركت الاساس الذهبي فهبط الدولار حتى وصل الى ١٦ فرنك .

وطلب الرئيس روزفلت في التاريخ المذكور من البرلمان منحه حق انقاص ٥٠ في المائة من وزن الدولار الذهبي وقد صادق مجلسا الكونغرس والممثلين على طلبه باكثرية عظمى .

ولم يهبط الدولار لاسباب فنية ، لان المخزون الذهبي كان يتكاثر في صناديق المصارف الاحتياطية ولم يكن هناك تضخم نقدي ، وانما هبط لاسباب اقتصادية ، ولكي تحل المشاكل الناشئة عن الازمة الاقتصادية ولا سيما قضية الديون ، وهو ما ابانه روزفلت في خطاب اذاعه بالراديو في مايس ١٩٣٣ اذ قال : « ان للادارة غاية واضحة هي رفع اسعار المواد الاولية الى مستوى يتيح للمدينين ان يفوا ديونهم بعدد من النقود يساوي النقود التي كانت موجودة حين عقدت تلك الديون ، على انا لا نقصد ابداً ان يكون الدولار الجديد من الرخص بحيث يتيح لهم ان يدفعوا اقل مما اخذوا ، وبتعبير آخر ، انا نسعى لتصحيح خطأ ، لا لخلق اخطاء جديدة » ويمكن ترجمة نظرية روزفلت بوضوح بالصورة الآتية : فلاح استقرض قبل الازمة مقداراً من المال اشترى به كمية معينة من الحنطة ، ثم هبطت الاسعار بما فيها اسعار المنتجات الزراعية بحيث لو شاء فلاحنا ان يدفع دينه لوجب عليه ان يبيع من الحنطة ما يعادل مثلي الكمية الاولى ليحوز المال اللازم لوفاء دينه ، فتخفيفاً لعبئه قررت الحكومة ان ترفع الاسعار الى درجة تتيح له ان يفي دينه اذا باع من الحنطة ما يعادل الكمية الاصلية .

على ان روزفلت ، وان حاز حق انقاص ٥٠ في المائة من قيمة الدولار ، فانه لم ينقص منها اكثر من ٤٠٫٩٤ في المائة واصبح الدولار الجديد « دولار شباط ١٩٣٤ » عبارة عن ٥٩٫٠٦ في المائة من الدولار القديم .

ولقد نتج عن هبوط النقد نشاط في تصدير المنتجات الزراعية لأن اسعارها هبطت بالنسبة للنقود الاجنبية وتحسن في حال الزراع لأن قوتهم الشرائية ازدادت في داخل البلاد، اذ ان الفلاح صار بثمن كيلو القطن الذي يبيعه للخارج يشترى سلعاً في الداخل تزيد عما قبل ، وكذلك نشطت الصناعة بزيادة القوة الشرائية للطبقة الزراعية .

وكما استفاد المدنيون المنتجون من هبوط قيمة الدولار ، فكذلك استفادت الخزينة الامريكية لانها قومت مخزونها من الذهب بحسب السعر الجديد ، كما فعلت فرنسا عام ١٩٢٨ ، وقد كان المخزون الذهبي في الولايات المتحدة يعادل ٤ مليارات دولار ذهبي ، فلما هبط الدولار وقومت الحكومة الذهب من جديد ، ربحت من العملية ما يقارب المليارين .

. . .

هذه لمحة موجزة عن تجربة روزفلت الاقتصادية ، وهي اذا كانت لم تعالج القضايا الاساسية في الكيان الاقتصادي الامريكي فانها كانت بمثابة علاج موقت ، يساعد المريض على النهوض ومحاولة السير ، والحق ، انها كانت بمثابة العلاج الذي يعيد المريض من غيبوبته ، بانتظار الدواء الاساسي ، ولكن الايام عاجلت الولايات المتحدة لان العالم كان منذ عام ١٩٣٦ يعيش في جو حرب ، الامر الذى ادى لانعاش الصناعة الضخمة الامريكية ، ثم لانعاش سائر فروع الانتاج وقضى على ازمة العطالة ، وارجأ الى ما بعد هذه الحرب ، حل القضية الاقتصادية الامريكية .

❀ ❀ ❀

الفصل الرابع

الاقتصاد المنهاجي الفاشستي

حاولت الفاشستية الايتالية ان تتبع حيال الشؤون الاقتصادية سياسة تتلاءم مع الوسط الطبيعي لايتاليا . فهذا البلد زراعي عريق حتى ان ٩٢ في المائة من اراضيه عبارة عن اراض مزروعة وحراج ومراعي والصبغة الريفية هي التي تفسر جهود الفاشستية في سبيل الزراعة ، وهو ايضاً ساحلي ولذلك كان مهيأ لتوسيع التجارة البحرية وللانصراف الى الهجرة ، ولم تغير الوثبة الصناعية التي بدأت مع القرن العشرين من الطابع البحري والزراعي لايتاليا ، ثم ان كون كثرة السكان تنمي الى الطبقات المتوسطة أو الفقيرة ولا سيما الزراعية كان ذا اثر عميق في اتجاهها السياسي والفكري .

اعلن موسوليني نظام الحزب الفاشستي ، في وقت خرجت فيه ايتاليا من حرب عالمية ، وجزأتها الخلافات الحزبية ، والمعارك السياسية ، والاعتصابات والاضرابات وكان نظام الحزب في اول امره ينص على اعلان الجمهورية ، ولامركزية السلطة والاستقلال الاقليمي ، وسيادة الشعب ، والاستناد الى الاستفتاء والريفيرندوم وحرية الرأي والاعتقاد والاجتماع والطباعة ، ومن الوجهة الاقتصادية ، كان نظام الحزب ينص على جعل المعامل تعاونية ، والغاء الشركات المغفلة والقضاء على مضاربة المصارف والمصانع ، ومصادرة الدخل غير المنتج ، ورقابة الملكية الخاصة ولكنه بعد ان دخل الحكم ، نسي هذا البرنامج الحر ووضع اساس النظرية الفاشستية في الحكم .

الفاشستية نظام يعني بتنظيم الحياة القومية تحت رقابة الدولة، ويرى ان الفرد عاجز اذا ترك لوحده ولكنه اذا دخل في نطاق الدولة « يتضاعف كما يتضاعف عزم الجندي اذا دخل الفرقة » فالدولة تحرره من الضغط الاجتماعي وتجعل كل الوطن تحت تصرفه ، «وبما ان غريزة الفرد الانانية تدفعه الى الفرار من واجباته ، والى ان يفضل الاخذ على العطاء ، عندئذ تستعمل الدولة القوة لان وظيفتها هي النظام ، ولان وظيفتها التربية »

ان كل اجهزة الدولة تخضع لسلطة رئيس الحكومة ، فهو زعيم الوطن ، وفكرة الزعامة هي ام النظام الفاشستي . ويستند الزعيم الى الحزب الفاشستي المنظم بقانون ٩ كانون الاول ١٩٢٨ وقد جاء في لائحة اسباب هذا القانون ان من وظائف الحزب « تقريب الدولة من الجماهير ، وتوجيه هذه الجماهير والعناية بحياتها الاقتصادية والفكرية » على ان الفرد يبقى ضعيفاً اذا ترك وحده امام الدولة ، لذلك ذهبت النظرية الفاشستية الى وجوب جعل الفرد جزءاً من جماعة هي النقابة فيها يحصل التوحيد والاتصال بين الفرد وبين الدولة .

وفكرة النقابة هي الفكرة الرئيسية في التنظيم الفاشستي ، ولقد ذهب اليها موسوليني لانه كان يحارب الاشتراكية ويحارب البرلمانية في آن واحد ، ولانه في نزعته الحزبية كان من تلاميذ سورل الافرنسي ، أب النقابية الثورية ، فالنقابية — بحسب سورل — تستعيض عن البرلمان بالنقابة وعن الفرد بالجماعة ، وعن المواطن بالمنتج ، وعن الكمية بالكيفية ، وعن الاكثرية السلبية بالاقلية النشيطة .

واذا كانت الدولة هي الاساس في النظام الفاشستي ، فلا شك في ان تأثيرها قوي في الناحية الاقتصادية التي تهمنا ، ولذلك سنقتصر في هذا البحث على (١) تلخيص الاقتصاد الفاشستي (٢) وادوات رقابة الدولة (٣) والسياسة الاقتصادية الفاشستية وسنكون حريصين على ان نبقى في النطاق الاقتصادي ، لانتعداه للنطاق السياسي .

١ — الاقتصاد الفاشستي

ان العلماء الذين يرون ان الاقتصاد المنهاجي يكون « حيث تتدخل الحكومة

وتراقب النشاط الاقتصادي بصورة واسعة » يذهبون الى ان الحكومة الايتالية سلكت سبيل الاقتصاد المنهاجي لمراقبتها الحياة الاقتصادية مراقبة واسعة ، اما الذين يرون ان الاقتصاد المنهاجي عبارة عن « وضع مناهج مفصلة لسائر فروع النشاط الاقتصادي ولمدة طويلة ، مع تقدير انجاز اجزاء منها كل سنة » فانهم يذهبون الى ان ايتاليا لم تسلك سبيل الاقتصاد المنهاجي، وان الاقتصاد الايتالي لم يكن نهجياً بل مراقباً .

ففي ايتاليا — خلافاً لما في روسيا — يملك الافراد رؤوس المال ، ويستوفون ريع اراضيهم وفائدة اموالهم من غير ان يقوموا بعمل ، والواقع ان الاقتصاد المنهاجي صعب التطبيق حيث تكون وسائل الانتاج ملكاً فردياً ، اذ يكون من الصعب في هذه الحال ازالة كل تعارض بين الصالح الخاص والصالح العام . لم يلجأوا في ايتاليا الى تسيير كل فروع النشاط الاقتصادي من قبل الدولة ، وانما اعترفت ايتاليا الفاشستية ان الجهد الفردي في الانتاج اداة اقتصادية وفعالة على ان يبقى مسيرو الحياة الاقتصادية مسؤولين امام الدولة ، لان مصالح الدولة تعلو على كل ماسواها ، وهي لاتتدخل في الحياة الاقتصادية الا حيث يتقاعس الجهد الفردي ، أو حيث يكون الامر يهم مصالح الدولة ويقتضي تدخلها ، وتدخل الدولة يكون بصورة التشجيع او الاشراف العام او الرقابة .

ويصرح الفاشستيون بان ليس للفاشستية برنامج عام ، وانما هي عمل اكثر منها نظرية ، ولذلك فهي لاتملك ادوات الاقتصاد المنهاجي الصريح بل ان للحكومة ان « تنظم » في الوجه الذي تريد ، ولقد بدا هذا التنظيم بشكل تدابير متقطعة تظهر حين الحاجة ، كأن تقرير الدولة تنشيط نوع معين من الانتاج كالحنطة ، او تقرر الاحتفاظ بقوة الليرا الشرائية في الخارج فتوجب انقاص جميع الاسعار في ايتاليا .

ثم ان الدولة الايتالية تملك وتدير السكك الحديدية وصناعة السفن والبرق والبريد والهاتف وانتاج الملح والتبغ ، وهي تحدد ما يجب انتاجه في ايتاليا عن طريق رقابتها للمصارف ، وهي تعمل على تنشيط بعض الصناعات التي تراها ضرورية .

وبديهي ان الاقتصاد الفاشستي لا يشبه الاقتصاد المنهاجي الروسي من هذه النواحي : فكل الصناعات في الروسيا ملك للدولة ، وهي تسيرها وفق منهاج عام طويل المدى . ولما كانت المنشئات الصناعية والزراعية ليست ملكاً للافراد فلا تدار في سبيل ربح صاحبها الشخصي ، وبالتالي تختلف شروط الاجور والعمل فيها عنها في الاقتصاد الفاشستي حيث يملك الافراد وسائل الانتاج، ويضعون عقود العمل كما يرغبون تحت اشراف الدولة .

واذا كان الاقتصاد الفاشستي ليس اقتصاداً اشتراكياً او شيوعياً منهاجياً ، فهو في الواقع عبارة عن « رأسمالية حكومية » ، لانه يحتفظ بمظاهر الرأسمالية ويخضع سيرها لرقابة الدولة ومصلحتها الخاصة .

ويؤكد موسوليني ان الفاشستية تستعير من الفردية والاشتراكية ما فيهما من حياة ، وتطرح مافيهما من موت . فهي مع الفردية ، تعترف بفضيلة السعي الفردي والملكية الفردية ، كمصدري حركة ونشاط ، وهي مع الاشتراكية ، تعلن ضرورة نظام جماعي فيه المصلحة الفردية تخضع للمصلحة العامة ، وفيه « يوجه » المسعى الفردي و « ينظم » .

وحق الملك اوضح مثال على فكرة الفاشستية ، فهو — كما جاء في دستور العمل — حق ، كالعمل ، ولكنه ايضاً واجب مثله . وقد صرح موسوليني انه يجب ان يراعى المالك حين استعمال حق ملكه مصلحة المجتمع ، وانه يعني بحق الملك ، الملكية النشيطة — لا الكسولة — التي لا تكتفي بالتمتع بثمار الثروة بل تعنى بانمائها وزيادتها ومضاعفتها » .

٢ — ادوات الرقابة :

لما كان عمل الدولة ، هو الرقابة ، فيجب علينا ان نذكر حدود هذه الرقابة وادواتها . اما الحدود فقد ابانتها الوثيقة المسماة بميثاق العمل ، التي تعتبر ترجمان النظرية الفاشستية .

فقد جاء في القانون الدستوري المؤرخ في ١٣ كانون الاول ١٩٢٨ : « يجوز للحكومة ، متى وجب الامر ، ان تتخذ احكاماً لها قوة القانون في سبيل تحقيق ميثاق العمل تحقيقاً كاملاً » فبهذا النص الدستوري صار ميثاق العمل الذي كان في الاصل بياناً من المجلس الفاشستي ، جزءاً من الدستور ، والمواد الثلاثون التي يتألف منها تجتمع تحت اربعة فصول : الدولة الحرفية وتنظيمها ، عقد العمل الجماعي وضمانات الاجرة ، مكاتب التخديم ، الاسعاف والتربية والتعليم : والمواد اشبه ببيان لحقوق المنتج وحقوق الدولة، وفيها صيغ ادبية كثيرة جديرة بالذكر : ان مصلحة الوطن المنتظم في الدولة اسمى من مصلحة الافراد والجماعات والطبقات ، (المادة ١) ان العمل باعتباره واجباً اجتماعياً ، تحميه الدولة ، والانتاج عمل جماعي غايته رفاه المنتجين وعظمة الوطن (المادة ٢) ، ولكن لما كان السعي الشخصي خير اداة للوطن فان التنظيم الشخصي للانتاج يعتبر عملاً وطنياً (المادة ٧) على ان الدولة لا تتدخل في الانتاج الا حين تقصير السعي الشخصي (٩) او حين يمس الامر بمصالحها السياسية .

تأليف النقابات حر ولكن النقابة المعترف بها والخاضعة لرقابة الدولة هي الممثل الشرعي للمهنة التي تضم ممثليها (المادة ٣) ثم ان من واجب نقابات ارباب العمل تنشيط زيادة الانتاج ، وتحسين المنتجات ، وانقاص تكاليف الانتاج (المادة ٨) .

يجب ان تتناسب الاجرة مع مطالب الحياة العادية ، وامكانيات الانتاج وحصيلة العمل (١٢) اما القواعد الضرورية لايجاد التوازن فيما بين المصالح المختلفة، وتوفيقها مع ضرورات الانتاج فتقدمها الدوائر العامة والنقابات وتنسقها وزارة الاصناف او الحرف corporatrions .

ان من واجب النقابات ان تنمي ، بطريقة الاصطفاء ، المقدرة الفنية والقيمة المعنوية للعمال (٢٤) وهي تعنى بالتربية المسلكية للعمال (٣) ويساهم العمال وارباب العمل في نفقات الاسعاف (٢٤) والدولة ، بواسطة وزارة الاصناف او المهن تجمع

المعلومات الضرورية لمعرفة شرائط الانتاج والعمل وسوق النقد وحياة العمال والعطالة وملاحظة قوانين حماية العمال (٢٥).

والاحكام الاخرى ادارية الطابع وهي تنظم عقد العمل الجماعي، والعطلة الاسبوعية والسنوية وتعويضات التسريح، ومكاتب التخديم، والضمان.

يتبين من ذلك ان هناك مؤسسة رئيسية هي النقابة، وعن طريقها تمارس الدولة رقابتها.

النقابة syndicat هي الوحدة الاساسية لتعيين صلات العمال بارباب العمل، وتمنح الدولة الشخصية الحكمية لنقابة وحيدة لكل من العمال وارباب العمل في نوع من الصناعات في منطقة جغرافية معينة، ويكفي ان تتألف النقابة من عشرة في المائة من عمال صناعة معينه، لتستطيع — ان اعترفت بها الدولة — تمثيل العمال وعقد العقود باسمهم جميعاً. وكذلك يجب ان تتألف نقابة ارباب العمل ممن يستخدمون ١٠ في المائة على الاقل من عمال صناعة معينة. وعقود العمل الممضاة بين هذين الفريقين تسري على جميع العمال وارباب العمل في الصناعة. واضافة الى حقها بتوقيع عقود العمل تشرف النقابات على شؤون الاسعاف العام المتعلق بالعمال.

ثم ان النقابات المحلية تنتظم في اتحادات تشمل مناطق جغرافية واسعة، وترتبط باتحادات وطنية تحت اشراف «مجلس الاصناف الاعلى» ووزير الاصناف corporations وهكذا ينضوي جميع العمال تحت احد الاتحادات الوطنية (١) للصناعة (٢) او للزراعة (٣) او للتجارة (٤) او للصرافة والتأمين، كما ينضوي جميع ارباب العمل تحت احد هذه الاتحادات المشابهة. وهناك ايضاً اتحاد رجال بعض الحرف الذين يشتغلون لحسابهم الخاص (اصحاب المهن الحرة).

والى جانب هذا التنظيم العمودي للعمل ولراس المال، والذاهب من النقابة المحلية الى الحكومة، يوجد نموذجان للتنظيم الافقي، ففي كل من الولايات المتحدة الاثنتين والتسعين يوجد منظمة تدعى «بمجلس الاصناف الاقتصادي الاقليمي» وتعنى بحل المشاكل

الادارية في نطاقها الاقليمي دون ان تزعج بها المنظمات المركزية و كذلك يوجد اثنان وعشرون صنفاً تبحث في الشؤون المتعلقة بفروع الانتاج ، كالحبوب والخمر والنسيج والانتاج الكيميوي والورق والطباعة .

وظائف النقابات :

للنقابة وظائف كثيرة ، فهي التي تعنى بوضع شرائط العمل ، وتنظيم التخديم ، وانشاء دور الاسعاف والتربية والتعليم . وهي تهيء قوائم المرشحين للانتخابات السياسية والبلدية ولكن اهم هذه الوظائف هي وضع عقد العمل الجماعي بين العمال وبين ارباب العمل هذا العقد الذي يمكن ان يطبق محلياً او اقليمياً او وطنياً . فاذا لم يتفق الطرفان العمال وارباب العمل على شرائط العمل يرفع الامر الى محكمة العمل لتصدر قرارها النهائي الاجباري ، ولكن لما كان التحقيق والبحث يتطلب وقتاً طويلاً كأن يكون الخلاف على الاجور الامر الذي يتطلب دراسة الحالة الاقتصادية الداخلية والخارجية فلا يجوز على كل حال ان يضرب العمال عن العمل ولا ان يغلق ارباب العمل مشاغلهم ويسرحوا العمال .

ان النقابات تخضع لرقابة الدولة ورقابة الحزب الفاشستي ، فالدولة تعين رؤساء اتحاد النقابات ووزير الاصناف هو الذي يشرف على التنظيم النقابي ، ولكن عمل النقابات يظل فوضى اذا تركت وشأنها ، ولذلك رأت الدولة تنسيق اعمالها ، وايجاد مرجع لها ، فالفت مجالس الاصناف او المهن وهي جزء هام من التنظيم الفاشستي .

الاصناف :

جاء في بيان مجلس الاصناف الوطني الصادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٣ ان الصنف : « هو الاداة التي تحقق التنظيم الكامل والاساسي الموحد لقوى الانتاج ، تحت قيادة الدولة ، وفي سبيل اتحاد الثروة والسلطان والرفاهية للشعب الايتالي » فالدولة تراقب كل الحياة الايتالية من سياسية واقتصادية ، واذا كانت النقابة هي اداة الرقابة في الحياة

الاقتصادية ، فالاصناف هي اداة التنسيق والتنظيم ، فهي التي تعين كيف يجب ان يعمل المنتجون ، ونعني هنا بالمنتجين كل العناصر التي تشترك بالانتاج : العمل ورأس المال والفن ، ولكن الدولة تراقب الاصناف لكيلا تعنى بالمنتجين وتجاهل المستهلكين ، فيتدخل الحزب الفاشستي في الاصناف ويشارك اعضاؤه في البحث الى جانب ممثلي الدولة وممثلي العمل ورأس المال والفن .

ان الفاشستية تصرح بانها لا تريد ان تترك رأس المال سدى ، بل تريد ان تراقبه لكيلا يدار في سبيل مصلحة صاحبه الشخصية ، وتحمله على ان يديره في سبيل ما ترى الدولة انه الصالح العام . فهي من جهة ، تمنع المزاحمة والمنافسة بين المنتجين ولكنها من جهة ثانية تتدخل في تعيين مقدار ربحهم ، سواء اكانوا شركات اومساهمين ام عمالاً ، وفي تعيين مقدار الانتاج ونوعه .

وظائف الاصناف :

للاصناف ثلاث وظائف :

١ — سلطة تنظيمية : من حيث ان الصنف يضع القواعد لتنظيم الانتاج وتنسيقه ولحل الصلات الاقتصادية وهذه الوظيفة هي مظهر السير من الاقتصاد الحر الى الاقتصاد النقابي ، وهي واسعة شاملة ، فتشمل مثلاً تعرفات الخدمات والواجبات الاقتصادية وتستهدف ايضاً حماية المستهلكين . وكل ما تصنعه من مقررات واتفاقات وقواعد له قوة القانون متى صادق عليه مجلس الاصناف الوطني ونشر في الجريدة الرسمية .

٢ — سلطة استثنائية : ويكون ذلك متى طلبت اليها الادارات العامة رأيها في بعض الامور التي تتصل باحد فروع الفاعلية الاقتصادية ، ولرئيس الدولة ان يجعل اللجوء الى اخذ رأى الاصناف اجبارياً في بعض المواضيع :

٣ — سلطة التوفيق . حين حصول خلافات تتعلق بالعمل .

تأليف الاصناف : ان قانون ١٩٣٤ انشأ في ايتاليا ٢٢ صنفاً موزعة بين فرقاء ثلاث : فريق الانتاج الزراعي ، وفريق الانتاج الصناعي وفريق الخدمات ، ونعني بهذه الكلمة مؤسسات القرض والمهن الحرة والمواصلات والسياحة وغير ذلك .

هذا وليس التشكيل الداخلي للاصناف واحداً ومتشابهاً ، بل يختلف باختلاف طبيعة كل منها واهميته ، ومقدار المصالح المتضاربة بينها ، فصنف الحبوب مثلاً يتألف من ستة وثلاثين عضواً يعينون لمدة ثلاث سنوات وهم : ثلاثة يمثلون الحزب الفاشستي ، وسبعة من ارباب العمل ، وسبعة من العمال في الحرفة المذكورة وعامل ورب عمل عن حرفة دراسة الحنطة ، وثلاثة من كل من الفريقين عن مطاحن الارز والمعجنات و (المعكرونة) واثنان من الخبازين وثلاثة من كل من الفريقين عن تجارة الحبوب ، وممثل عن تعاونيات الاستهلاك وخبير زراعي ، واحد رجال المهن الحرة .

يرأس الصنف احد الوزراء ، او سكرتير الحزب الفاشستي ، وتجتمع الاصناف في مجالس اقليمية او بالنسبة لنوع بعض من الصناعات بحسب الصلات فيما بينها ، ويتألف منها لجان اصناف ، فصناعة النسيج مثلاً تضم اصناف القطن والصوف والحرير والكتان ، على ان المرجع الاعلى لكل الاصناف هو مجلس الاصناف الوطني .

مجلس الاصناف الوطني : يعتبر هذا المجلس دائرة اركان الحرب للاقتصاد الايتالي ، وقد وجد بعد ان اعلن نظام الاصناف في ايتاليا عام ١٩٣٤

هذا المجلس ذو خصائص متعددة : فهو اداة استشارية ، لان وزارة الاصناف تطلب رأيه حتماً في كل مايتعلق بالتنظيم النقابي ، واختيارياً في كل مايتعلق بالانتاج الوطني .

وهو سلطه تنظيمية : فهو يبحث في طلبات تحديد الاسعار التي ترفعها الجمعيات النقابية ويتخذ كل التدابير التي يتطلبها تنسيق مؤسسات الاسعاف وشرائط عقود العمل والصلات الاقتصادية بين مختلف طبقات الانتاج .

ويتألف من لجان فرعية ورئيسية ومن هيئة عامة ومن لجنة مركزية ، ويتولى رئيس الحكومة رئاسته ، وينوب عنه وزير المهن في غيابه ، وتجمع الهيئة العامة وزير الزراعة والحراج ووزير الداخلية وامين سر الحزب الفاشستي ووكلاء وزارة الاصناف وممثلي الاتحادات النقابية ، وممثلي اتحاد المهن الحرة ، ومعهد التعاون الوطني وعضوين من الحزب الفاشستي ومدراء وزارة الزراعة والمهن ومصلحة الاسعاف وجمعية مشوهي الحزب وبعض الخبراء الاقتصاديين .

ولقد بقيت وظائفه اقتصادية محضة حتى الغي المجلس النيابي فحل محله قبل هذه الحرب ، وصارت سلطته تشمل كل نواحي الحياة الايتالية من سياسية واقتصادية .

السياسة الاقتصادية الفاشستية : بما ان الايتاليين يعرفون الفاشستية بانها جهد وعمل ، فانهم منذ سيطروا على الحياة الايتالية بدأوا جهودهم في سائر نواحي الحقل الاقتصادي ويكفي ان نذكر نموذجين من هذه السياسة هما : الاكتفاء الاقتصادي وسياسة السكان .

كان موسوليني يعني كثيراً بسياسة الاكتفاء الاقتصادي ، وبان يستغنى الشعب الايتالي عن كل ما سواه ، ولئن كانت غايته هذه صعبة التحقيق ، لفقر ايتاليا بالكنوز الطبيعية فان ايتاليا سارت في هذه الطريق شوطاً طويلاً ، ان حب الايتالي للمكرونة جعل من الحنطة غذاءً اساسياً ، ففي عام ١٩٢١ كانت ايتاليا تستورد نصف ما تستهلكه من الحنطة ولكن بعد بضع سنوات ، وعلى اثر « معركة الحنطة » — كما اسميت الجهود الجبارة التي بذلت في ايتاليا لتنشيط هذا النوع من الانتاج — استطاعت ايتاليا ان تنتج من الحنطة ما يقارب انتاج كندا وان تكفي نفسها من هذه المادة . كما استطاعت ان تبلغ مثل هذه النتيجة ايضاً في انواع اخرى من الانتاج .

ان السياسة الاكتفائية Self-sufficiency سياسة تهتم بمصلحة ايتاليا كدولة ، اكثر من اهتمامها بالايتاليين كمستهلكين ، ولذلك فان اثرها على مستوى المعيشة كبير جداً ، فقد استطاعت ايتاليا بلوغ الدرجة العليا في انتاج الحنطة ولكنها زادت كثيراً في نفقات الانتاج ، الامر الذي ادى الى ارتفاع في الاسعار ، لكي نتفهم مقداره يكفي ان نعلم ان الرسم الجمركي على الحنطة المستوردة هو ١٥٠ في المائة بمعنى ان الحنطة التي تدخل ايتاليا وقيمتها في الولايات المتحدة ١٠٠ دولار ، تدفع رسماً جمركياً قدره ١٥٠ دولار فيصبح سعرها في ايتاليا ٢٥٠

ان السياسة الاكتفائية تجاهل فوائد التخصص الجغرافي ، وهي توضع لغايات عسكرية ، لان ايتاليا اذا كانت تعتمد على الموارد الاجنبية في سبيل حاجاتها الضرورية

فان حالتها تكون بائسة حين الحرب وحين تنقطع هذه الموارد : ولذلك رأى موسوليني ان يطلب الى الشعب تحمل التضحيات والآلام .

وكذلك الامر في سياسة السكان : فعدد السكان كثيف جداً في كثير من الاراضي الايتالية بحيث يبلغ ٣٤٤ شخصاً للميل المربع . ونظراً لفقر الارض ، ولشح الطبيعة كان يكون من مصلحة الايتاليين كمستهلكين ايقاف ازدياد السكان لاسيما اذا ثابرت ايتاليا على عزمها بان تكتفي باتتاجها الوطني ، ولكن موسوليني فكر باتساع ايتاليا وبحاجتها للسكان والجنود فنشط الزواج والتوالد ، وفرض الهدايا للمتزوجين ، وميز اصحاب الاولاد بالوظائف . ان النظام الفاشستي نظام « عمل » كما يقول دعاته ، وحسبنا ان تحقق انه — وان ادى الى ازدهار الزراعة ورقيها ، والى دفع شعب كالشعب الايتالي في طريق العمل — فان الجهود المبذولة ما كانت تتناسب مع النتائج الحاصلة ، فلقد بقي اجر العمال قليلاً ، وكان نظام الضرائب مبنياً على ضرائب الاستهلاك ، اكثر منه على ضرائب الدخل ، وفي رأينا ان النظام الاقتصادي انما يكون صالحاً حين يستطيع ان يرفع معيشة الشعب بكامله وحين يكون الغنم متناسباً مع الغرم ، ولم يتيسر ذلك للنظام الفاشستي . وفضلاً عن ذلك فان النظام الاقتصادي الفاشستي كان جزءاً من سياسة فاشستية عامه ترمي الى التوسع الحربي ، والى الفتح الاستعماري ، وكان اداة من ادوات هذه السياسة ، فعوضاً عن ان تستمر السياسة الاقتصادية في طريقها ، تعمل على رقي الزراعة وخلق بعض الصناعات ، فانها انطبعت بالطابع السياسي للدولة ، فنقابات العمال عوضاً عن ان تكون سلاحاً بيد العمال صارت سجوناً لهم وكذلك نقابات ارباب العمل ، ومنع الاضراب والاعتصاب صار عائقاً دون ارتفاع الاجور ، عوضاً عن ان يكون طريقة لعدم تبذير الجهود والوقت وعوضاً عن ان تكون سياسة السكان متناسبة مع كفاءة الارض لاطعام اصحابها ، صارت متناسبة مع رغبة الدولة بالاستعمار والتوسع ، حتى قال موسوليني « ان ايتاليا اما ان تتوسع واما ان تنفجر » ...

فعلة السياسة الاقتصادية الفاشستية انها كانت تستهدف نفوذ ايتاليا وعظمتها « اكثر مما تستهدف مصلحة الشعب الايتالي ورفاهيته ورغماً عن انها ادت الى تنشيط الانتاج

الزراعي في ايتاليا وبدأت في خلق فروع جديدة من الصناعة فان هذه السياسة كانت لها وجهات عسكرية استعمارية ، فبذل الشعب الايتالي كل جهوده في سبيل التسلح والتوسع ، الامر الذي ادى الى كثرة الضرائب، وبالتالي الى زيادة نفقات الانتاج وارتفاع الاسعار وما يصاحبه من هبوط في مستوى المعيشة . ان فقدان الحرية ، ولاسيما حرية الرأي ، هو الذي جعل للنظام الفاشستي طابعه العسكري ، وهو الذي جعل هذا النظام سائداً في ايتاليا، الامر الذي حدا بالكاتب البريطاني «بورنس Burns» الى ان يقول « لدينا في انكلترا اماكن يأتي اليها الطعام بصورة منتظمة وسكانها هادئون، ويشتغلون بلا اعتصاب ، ومراقبوهم يعملون لمصلحتهم . انا ندعو هذه الاماكن بالسجون ، ويقال انها موافقة للسجناء ، ولكن لم يسأل احد رأي السجناء في البقاء فيها».

* * *

الفصل الخامس

الاقتصاد المنهاجي النازي

ان النظام الاقتصادي الذي اخذت به المانيا الهتلرية نظام يشبه النظام الفاشستي ، ولكنه ليس نسخة عنه. على ان النظامين يتشابهان من حيث انهما قائمان على رقابة مركزية دقيقة لجميع فاعليات المواطنين ، فرئيس الحكومة الالمانية هو « زعيم » الشعب الالماني ، مثل الزعيم الايتالي ، مستقل عن البرلمان ، ويتمتع بكل السلطات لاصدار القوانين بدون تصديقها من البرلمان .

في كل من البلدين حزب واحد ، يسيطر افراده على وظائف الدولة كبيرها وصغيرها ، ويوجه الحياة الاقتصادية والسياسية وفقاً لرغبة زعيمه ، ويتدخل في التنظيم النقابي وفي التوجيه المهني ، وفي تنظيم الانتاج والاستهلاك .

ثم ان النظامين يتشابهان من حيث انهما يعنيان « بنفوذ الدولة وعظمتها » اكثر منهما برفاهية الفرد ورخائه ، ولذلك كانت الطرائق التي اتبعتها النازية في الحياة الاقتصادية مشبهة من بعض النواحي طرائق الفاشستية . فقد سلكت السياسة الاقتصادية الالمانية سبيل الاقتصاد المراقب الايتالي ، ورفضت ان تسلك سبيل الاقتصاد المنهاجي الروسي واعلن مسيروها انهم لا يقصدون ان تكون الارض ورأس المال ملكاً عاماً جماعياً ولا يرغبون بالقضاء على المصالح الفردية .

ولئن اخذ الالمان بنظام المناهج ، كما اخذت به روسيا، ووضعوا برنامج الاربع سنوات، فبعيد ما بين هذا المنهاج والمناهج الروسية ، لان المنهـاج الروسي عبارة عن برنامج ينظم الحياة الروسية بكاملها ، وهي قائمة عليه بمجموعها، وهو يقوم مقام جميع المقررات الفردية، اما المنهاج الالماني فعبارة عن برنامج محدد الغاية معين الهدف الغرض منه تأمين السياسة الاكتفائية في المانيا، هـذه السياسة التي كانت ايضاً ، من غايات الفاشستية الايتالية .

ان النظام الاقتصادي الالماني قد تبع في سيره السياسة الالمانية . فكان قبل الحكم النازي غيره فيما بعد ، وانقلبت الاشتراكية المستندة الى التعامل مع الخارج ، الى اشتراكية وطنية ، ترضى بشيء من التعاون معه حسب منهـاج الدكتور شاخت ، ثم تنعكف على نفسها وتغرق بسياسة الاستغناء والاستكفاء وحسب منهاج السنين الاربع الذي تولى غورنغ تطبيقه ، وجدير بنا ان نتبع النظام الاقتصادي الالماني في خطواته لندرس تدابيره في الصناعة والزراعة والعمل ، والطرق التي اتبعها في سبيل مكافحة البطالة وفي سبيل تنظيم الحياة الاقتصادية الالمانية .

١ . — قبل الحكم الوطني الاشتراكي :

خرجت المانيا من الحرب العامة الاولى منهوكه القوى للعسكرية ، محطمة الآلة الاقتصادية ، محرومة من مستعمراتها ، ومضطرة الى ان تعتمد على الدول الاجنبية لتدارك غذائها ، ولتدارك المواد الاولية لصناعتها ، وكان عليها ان تدفع اثمان هـذه المواد اضافة الى ماينبغي عليها دفعه من ديون الحرب وتعويضاتها ، فلجأت الى الدول الاجنبية تستقرض منها كثيراً من الاموال الطائلة تفي بها ديونها ، وتعيد بناء صناعاتها الضخمة، ليتسنى لها الاستفادة من كفاءتها الصناعية ، فتبيع مصنوعاتها في الاسواق الاجنبية وتفي ماعليها من الديون . واستمر الحـال على ذلك حتى جاءت ازمة عام ١٩٢٩ فامتنع عليها ان تستقرض ماتحتاج اليه من الاموال واوصدت بوجه مصنوعاتها ابواب البـلاد الاجنبية لاتباعها جميعاً سياسة حماية صناعية ضيقة ، فوقعت المانيا في الضيق وكثرت البطالة ، وتسنى للحزب النازي ان يصل الى الحكم .

٢ . — بعد الحكم الوطني الاشتراكي : (منهاج الدكتور شاخت)

بعد ان استولى النازيون على مقاليد الامر ، استطاعت المانيا في مؤتمر لوزان (تموز ١٩٣٢) ان تتخلص من ديونها السياسية، وبقي عليها ان تدفع فوائد القروض التي استدانتها منذ الحرب واسناد دين داوزويونغ .

ولم تكن تستطيع ان تجد السفاتج الاجنبية اللازمة لذلك الا عن طريق وفر الميزان التجاري ، ولكن هذا الميزان بدأ يصبح عاجزاً منذ عام ١٩٤٤ وصارت الصادرات اقل من المستوردات . ويرجع ذلك الى هبوط النقدين الامريكي والانجليزي — الامر الذي أدى لرخص اسعار هذين البلدين — والى سياسة الحماية التي انتشرت في العالم ، والى سوء العلاقات الاقتصادية مع روسيا اذ هبطت الصادرات الالمانية الى خمسها بين عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٤ ، ولقد سعت المانيا الى استعادة هذه السوق فاقرضت روسيا ٢٠٠ مليون مارك عام ١٩٣٩ بفائدة ٢ في المائة على ان تشتري بها روسيا مصنوعات المانية ولكن روسيا لم تجدد هذا الاتفاق في السنة التالية . وفي الوقت نفسه تلكأت المانيا في دفع اسناد بولغ وداوز ، فقررت انكلترا ان تحجز رؤوس الاموال الالمانية الموجودة في انكلترا .

ماذا تصنع المانيا في هذه الحال ؟

كان بين يديها برنامج المهندس « فدر » الذي كان وضعه لتطبيق الاشتراكية الالمانية منذ عام ١٩٢١ والذي ينص على ان : «الدولة الاشتراكية الجديدة لاتستوحي الا الصالح العام ؛ هي تعترف للمواطن بحقه بالعمل وبالاسعاف ، ولكن العمل اجباري ان الربح يخالف الاخلاق ويجب الغاء فائدة النقد . على الدولة ان تجعل المؤسسات الكبرى حكومية او ان تحدد نشاطها لمنفعة المؤسسات الصغرى . على الدولة ان تخلق عملاً من غير ان تحتاج الى رأس المال اذ في استطاعتها الانفاق على منشآتها ببطاقات تستهلكها ارباح الثروات المخلوقة وعليها ان تلغي الضرائب وان تتخلص من عبوديتها للبلاد الاجنبية . وهي تستطيع ذلك اذ عدلت عن الاستقراض وقللت من حاجاتها واقتصرت في استيراد المواد الاولية على ما يعادل المقدار الممكن اصداره من المصنوعات » . فهذا البرنامج يشرع سياسة اكتفائية اشتراكية من نوع جديد ،

مستقلة عن السياسات العالمية ، تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المدن والارياف وتجعلها تحت حماية الدولة ورقابتها .

ولقد فكر البعض عام ١٩٣٤ بالعودة الى برنامج «فدر» وسياسته الاكتفائية ورأى ان على المانيا ان لاتتراجع امام التهديد البريطاني وان تنعزل عن العالم ، فتقلل ما امكنها من استيراد المواد الاولية التي تجري مبادلتها لقاء المصنوعات ، وتقضي على الصناعة الضخمة المؤسسة لاجل الاسواق العالمية ، وتخصصها بالسوق الداخلية .

سياسة شاخت :

في هذه الحالة ، جاء الدكتور شاخت مكان الدكتور شميت منذ ٢ آب ١٩٣٤) فابعد « فدر »ووضع برنامجه الجديد الذي يتلخص في جملة مشهورة : « انا لا نملك ذهباً ، فعلينا ان لانستدين من جديد ، وان لانشتري مواد اولية الا بقدر ما نستطيع ان نبيع من السلع المصنوعة وعلينا ان نفي ما علينا من الديون القديمة بما يسمح لنا به دائنونا من زيادة في التصدير» ، واسس خمسة وعشرين مكتباً للرقابة تعني برقابة الاستيراد وبتوزيع الاجازات والنقود الاجنبية ، وعقد معاهدات اقتصادية على اساس المقايضة .

وبديهي ان هذا التدبير يعتبر في حكم السياسة الاكتفائية لا كسياسة انشائية ، ولكن كسياسة موقتة ، « انبثقت عن ازمة مالية وفرضتها على المانيا البلاد الاجنبيه » — كما يقول شاخت — .

ان رقابة التجارة الخارجية بدأت منذ عام ١٩٣٥ وادت في الواقع الى تحسين الميزان التجاري ، بفضل التصدير الى بلاد ما وراء البحار . ولقد بدأت الصناعة الثقيلة سيرها السريع لحساب الدولة ، ساحبة خلفها النسيج والبناء ، فارتفع ما استورد من الحديد الى مثليه بين عام وآخر ، وكان نصف الحديد المستورد حديداً

افرنسياً ، وكذلك كثر استيراد المواد الاولية ليتسنى للصناعة ان تشتغل لحساب الدولة حتى قال غورنع عام ١٩٣٥ « اما ان نشتري زبدة ونتخلى عن الحرية او ان نختار الحرية ونتخلى عن الزبدة . لقد فضلنا المعدن واثبتنا انا قادرون على التضحية في سبيل غاية سامية » .

٣ — منهاج السنوات الاربع :

على ان السياسة الخارجية التي اتبعتها المانيا لم تعد تسمح لها ان تعرض على العالم معاهدات تجارية ، ولذلك رأت ان تمعن في سياسة شاخت الاكتفائية ، فقررت وضع منهاج خاص بذلك يطبق بمدة اربع سنوات ويتولى الاشراف عليه غورنع وقد دعا اليه هتلر في خطاب له القاه في نورمبرغ عام ١٩٣٦ اذ قال : « يجب ان تصبح المانيا بعد اربع سنوات ، مستقلة تمام الاستقلال عن الخارج في كل ما تستطيع ان تقدمه الكفاءة والكيمياء والمعامل والمناجم الالمانية » .

سار رجال المنهاج في سبيل تنفيذ هذه السياسة الاكتفائية شوطاً بعيداً فعنوا بتحديد استهلاك بعض المواد ، كالورق والكاوتشوك وبصنع مواد صناعية تقوم مقام المواد المستوردة ، فاستخرج السكر من الخشب وكثر صنع السلولوز واستعاضوا بمنتجات سهلة الانتاج عن منتجات كثيرة النفقات فقل استهلاك لحوم البقر والدهن وبعض الزيوت وحل محلها استهلاك الخراف والسمك والارانب والبطاطا .

ولقد عمد الالمانيون في سبيل تنفيذ هذا المنهاج الى تنظيم الحياة لاقتصادية من حيث مكافحة العطالة ، ومن حيث السياسة الزراعية ومن حيث التنظيم الحرفي .

اما من حيث العطالة فقد رأت الحكومة نفسها امام ستة ملايين من العاطلين ، وحاولت ان تقلل هذا العدد بطرق مختلفة : فخلقت اشغالاً عامة كانشاء الطرق والاقنية والجسور وتشجير الغابات والسكك الحديدية ، وانشأت مايدعى « بالخدمة المدنية » وهي عبارة عن جيوش عمل تقوم ببعض المشاريع الانشائية ، وكذلك بدأت تساعد على اعادة العمال الى الارض .

واما من حيث السياسة الزراعية فان « داره » قصد الى الحيلولة دون هجر الفلاحين قراهم الى المدن ، والى زيادة ولادات الفلاحين في سبيل اصلاح النسل الالماني وثباته ، فاوجد مؤسسة جديدة تشبه الاوقاف ، وتدعى « بالارض الارثية » وهو يعني بها ارضاً لا تجاوز مساحتها ١٢٥ هكتاراً يعيش عليها المزارع واسرته ، ولا يجوز بيعها او قسمتها او حجزها ، وتنتقل بالارث الى الذكور دون الاناث ، وقد كان في المانيا سبعون الفاً من هذه الاراضي .

ثم ان « داره » اعلن معركة الغذاء ضمن منهاج الاربع سنوات ، فألف « حرفة الغذاء على الطريقة الايتالية » وفوضها تنظيم انتاج المواد الغذائية وتحويلها واستهلاكها وتحديد الاسعار ، وكلفها العناية باتقان الانتاج واستعمال سائر الطرق العلمية حتى استطاع كما في ايتاليا ، ربح معركة الحبوب والبطاطا والسكر .

واما من حيث تنظيم الصناعة والتجارة فقد وضعت المانيا « دستور العمل » منذ ١ ايار ١٩٣٣ ، وبسطت سلطتها على نقابات العمال ، وصارت « جبهة العمل » المستندة الى الحزب النازي هي المسيطرة على التنظيم النقابي ، فتألف اتحادان : احدهما للعمال والآخر لارباب العمل ، وصار الاعتصاب ممنوعاً ، اذ ترفع الخلافات الى محكمة خاصة تتألف من ممثل عن العمال وارباب العمل والحكومة .

ثم ان دستور العمل ادخل في الحياة الاقتصادية مفهوم « الزعيم » وصار المستحدث زعيم المؤسسة وعمالها « اتباعه » ، يمثلهم اليه « امناء » ينتخبونهم ، وهو يأخذ رأيهم متى شاء ، ولمراقبي العمل الذين تعينهم الحكومة ان يحرموا « الزعيم » من رئاسة المعمل ، وان يراقبوا تنفيذ قانون العمل . ثم ان العامل لم يعد حراً في اختيار العمل ، اذ صار مجبراً على حمل « هوية شخصية » يذكر عليها ماضيه في العمل ، وتبقى هذه الوثيقة في يد صاحب العمل ، فلا يستطيع العامل ان ينتقل من معمله بدون رضاء صاحب المعمل ورضاء مصلحة التخديم ، وقد استفادوا من ذلك في منع العمال الزراعيين من هجر القرى الى المدن .

على ان السياسة الاكتفائية لم تجر بدوافع اقتصادية محضة ولكنها نتيجة للدوافع

السياسية الداخليه والخارجية ، وقد صنع الوطنيون الاشتراكيون ماصنعه حلفاؤهم الايتاليون اذ خلقوا اقتصاد موجهاً في سبيل الحرب ، لم يصنعوا كالروسيين فلم تذهب حكومتهم الى الغاء الرأسمالية وانما اكتفت برقابتها وتحديد ارباحها ، ولكن مستوي المعيشه بقي يتدنى رغماً عن الجهود والمبذوله في سبيل اكثار الانتاج ولم يكن امام المانيا غير ان تتعاون مع البلاد الاجنبية في سبيل تنشيط المبادلات الخارجية ، وقد حاول ذلك شاخت بسياحته الى بروكسل وباريس . كما حاول ذلك هتلر حين صرح عام ١٩٣٧ « ان عهد المفاجآت قد انتهى ، وقد اقبل عهد المفاوضات » ولكن السياسة الالمانية بقيت سياسة مفاجآت ، والجماهير المانية التى ذابت في العقيدة النازية بقيت تتطلع الى فجر جديد يعيد الهدوء الى اعصابها ، والرخاء الى منازلها . ولكن الجو الاوربى كان مكهرباً ، وكانت الشعوب تهيا للحرب وكأنها تحسب التسلح مطيلاً عهد السلم ، وانقلبت الجهود الاقتصادية الالمانية الى اداة حربية تفتح الاسواق امام الصناعة الالمانية ، وكان المصير محتوماً ، فبعد الحرب الاسبانية ، سار الالمانيون خلف نجمهم الطالع الى تشكوسلوفاكيا وبولونيا ، حتى افل خلف ستالينغراد .

لقد اختارت المانيا سياسة « العظمة والفتح » دون سياسة الرخاء ، واختارت سياسة « المدفع » ولكن المدفع خذلها .

مصادر الباب الاخير

Cole : Practical Economics

Pirou : Les nouveaux courants de la théorie économique aux Etats unis

Teilhac : Economie Politique pour les Français

Mussoliui : L' Etat corporatif

Vermeil : Doctrinaires de la Révolution allemande

Staline : Le matérialisme dialectique

B. Parrès : Russia

P. Einzig : The Economic fondations of Facism

Pithliani : The Italien corporative state

Nogaro : La crise économique dans le monde

Philip : La crise et l'économie dirigée

Noyelle : Economie dirigée

مجلة القانون والاقتصاد

المال عصب الحرب فؤاد محمد شبل

موجز الاقتصاد السياسي (الجزء الاول) احمد السمان

Handbook of the soviet union

Burns : Russia 's productive system

Vaile : The Economic Effects of the N. R. A.

B. de . Jouvenel : La crise du capitalisme americain

Encyclopédie Française T. X.

Le planisme soviétique

330:Sa18wA:c.1
السمان، احمد
الوقائع والنظريات الاقتصادية في العص
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01015381

American University of Beirut

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866

330
Sa18wA

General Library